قضايا اقتصادية

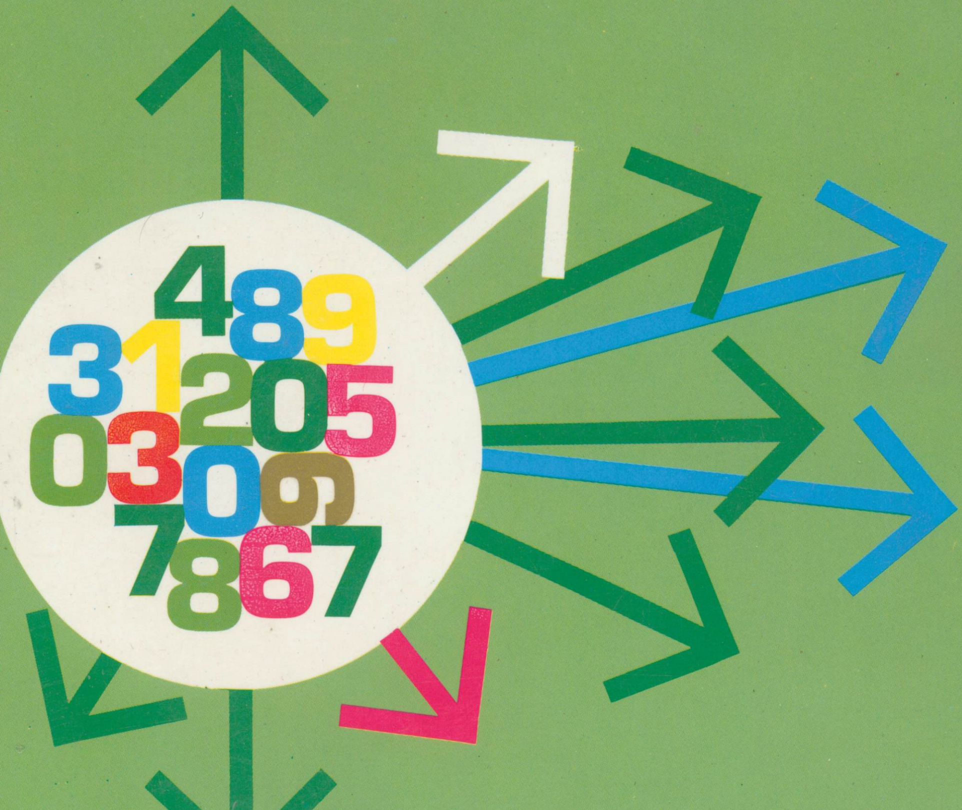

منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

قضـــايا اقتصادية

الطبعة الأولى
مارس 1984م

حقوق الطبع محفوظة
للمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
عند نقل أي فقرة من فقرات هذا الكتاب يرجى ذكر المصدر

حسني يوسف اللموسي

الملتقى العالمي الأول حول فكر معمر القذافي .. الكتاب الأخضر

FIRST INTERNATIONAL SYMPOSIUM ON THE THOUGHT OF MUAMMAR AL-GATHAFI "THE GREEN BOOK"

قضـــايا اقتصادية

المحتويات

- المقدمة
- مداخلة القائد المفكر القذافي في الملتقى العالمي الأول حول الكتاب الأخضر

1) الاشتراكية والحرية في الكتاب الأخضر (جوسليم: س. بوسفيللو ـ فنزويلا 37

2) الاشتركية الدينية عند الفارابي و إمكانية أصدائها في الكتاب الأخضر (سلفادور غومس توغالس ـ الأندلس) 43

3) دور ومكانة العمل كما يراها الكتاب الأخضر (د. ر.ب. فيرما ـ الهند) 51

4) المشاركة النسبية للعمال والنظرية العالمية الثالثة (جوزيف ويلشنسكي- استراليا) 59

5) التنمية والتغيير الكتاب الأخضر هل هو رؤية بديلة؟ (د. جينتيل مارتينز دياس ـ البرازيل) 83

6) الاستخدام والربح في الاقتصاديات الرأسمالية ملاحظات حول بعض الآراء الواردة في الكتاب الأخضر (د. ريناتو دوارت ـ البرازيل) 91

7) الحاجات والانتاج في المجتمع الاشتراكي الجماهيري وتطبيق مقولة (شركاء لا أجراء) (د. حليم حميد جعفر، الاستاذ علي عبدالعاطي ـ جامعة الفاتح) 97

8) ملكية الانسان المادية والانتاج (البروفسور: محمد اناس ـ الهند) 105

9) الحاجة والوجود (للاستاذ: روبي روي ـ الهند) 115

10) الحاجة والوجود (ماخيو كينتيور ـ فنزويلا) 123

11) الحاجة والوجود (م. أ . رحيم ـ الباكستان) 127

12) الحاجة والوجود (فرناندو بونس ـ اسبانيا) 135

13) الأسواق اشعبية في المجتمع الجماهيري، دراسة ميدانية للأسواق الشعبية في مدينة طرابلس (مجموعة أساتذة من قسم الاقتصاد ـ الجماهيرية) 141

14) النظرية العالمية الثالثة والموارد المحدودة (د. لويس حداد ـ استراليا) 163

15) أزمة السكن (د. راند رياما روزاكا ـ مدغشقر) 175

16) حل النبي ﷺ لمشكلة السكن (بروفسور: رافع الله شهاب ـ الفلبين) 189

17) «البيت لساكنه» دراسة نظرية وتطبيقية للمقولة في اطار بلدية بنغازي (د. محمد مصطفى سليمان ـ الجماهيرية) 195

18) مشكلة المساكن في اليابان (أويشي يوجي ـ اليابان) 231

مقدمة

لقد كان الملتقى العالمي الاول حول فكر معمر القذافي «الكتاب الاخضر» فرصة عظيمة للباحثين والمفكرين لدراسة النظرية العالمية الثالثة ولقد تناولت دراساتهم معظم القضايا التي تتعلق بهذه النظرية، كما تناولت هذه الدراسات بالبحث الاوضاع الاجتماعية الظالمة، وضرورة تفجير ثورة ثقافية اجتماعية شاملة وجذرية من أجل ارساء دعائم حضارة انسانية جديدة تبشر الانسان في كل مكان بالحرية والانعتاق النهائي من كافة القيود والقواعد الظالمة التي تكرس الاستغلال والظلم بكافة اشكاله وألوانه

ان القواعد الظالمة التي ترتكز على أسسها بنية المجتمعات في العصر الحاضر تكمن على وجه الخصوص في تجسيد الظلم الاجتماعي بارساء الفوارق وتكريس مجتمع الطبقات، وتقنين القواعد الظالمة في علاقات الحياة البشرية في كافة المجالات

وقد جاءت هذه الدراسات لتسلط الضوء في اطار النظرية العالمية الثالثة على مشكلة الحرية والديمقراطية ومفهوم السلطة والقوة، وفشل الانظمة التقليدية في حل المشاكل الاجتماعية، وعلى أزمة الرأسمالية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وعلى حاجات الانسان والصراع الطبقي وقضية الاخلاق وقيمة الانسان والبحث عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد

ولقد كانت القضايا الاجتماعية مثار اهتمام الباحثين حيث تناولت دراساتهم العوامل المحركة للتاريخ وقضية المرأة والتعليم والرياضة والفنون

وحرصا من المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر على اتاحة الفرصة امام الباحثين والدارسين للاستفادة من بحث هذا الملتقى فقد قرر نشر هذه الابحاث في مجموعات مفصلة، كل مجموعة تناولت قضية من القضايا التي دار حولها البحث

ان هذه الدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب تعد مساهمة مع غيرها من الدراسات العلمية تنير الطريق على ضوء الفكر الانساني الذي يبشر به الكتاب الاخضر من أجل اقامة حضارة انسانية اصيلة تبشر الانسان بالحرية والسعادة

المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر

مداخلة المفكر معمر القذافي
في الملتقى العالمي الأول
حول الكتاب الأخضر

مداخلة المفكر معمر القذافي في الملتقى العالمي الأول حول الكتاب الأخضر

إن الكتاب الأخضر ليس من تأليف شخص كما قد يفهم ذلك عدد كبير منكم. إنني قد أؤلف كتاباً يحمل إسمي ويكون من تأليفي، وأشير فيه بالتالي إلى المصادر التي استقيت منها والتي استندت إليها. وكما هو واضح فإن الكتاب الأخضر لا يثبت المصادر وهو خالٍ منها فالكتاب الأخضر بالتالي ـ وإن كان يحمل اسم شخص معين ـ فإنه ليس من تأليف ذلك الشخص.

إن الكتاب الأخضر هو تجميع لمعطيات موجودة ولبديهيات متوفرة في حياة الإنسان وتاريخه. ولقد تمَّ تجميع تلك المعطيات والبديهيات في الكتاب الأخضر لكيما تصبح موضع إعتبار، ولكيما تساعد في طرح الحلول للمشكلات السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي تواجه الإنسانية في هذه اللحظات المتأزمة والحرجة عالمياً.

إن الكتاب الأخضر يشكل محاولة لالتقاط عدة مفاتيح كانت موجودة لكنها مهملة وتركت في الأرض تتعرض للصدأ ويداس عليها بالأقدام وقد بحث الكتاب الأخضر عن كافة تلك المفاتيح وجمَّعها ولمَّعها كاشفاً لنا بأنها مفاتيح للأبواب الموصدة، وللخزائن الحديدية، وللمسائل العديدة التي لم نكن نعرف حلاً لها. وقد أوضح لنا الكتاب الأخضر بأن حلها يكمن في تلك المفاتيح التي لم نعرها إنتباهاً.

وهكذا فإن الكتاب الأخضر يشتمل على مقولات تمثل حلاً للمشكلات السياسية والإقتصادية والاجتماعية. لقد تمَّ تجميع تلك المقولات من معاناة الإنسان ومن واقع ما تعانيه البشرية من مشكلات على المستوى الفردي والعائلي والأممي، وعلى مستوى الأقليات، وعلى كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والاجتماعية ولا شك أن دراسة الكتاب الأخضر تؤكد للقارىء حقيقة نجاح الكتاب في تجميع كل ذلك

التمثيل تدجيل:

عندما يثبت الكتاب الأخضر حقيقة أن التمثيل تدجيل فإن مثل هذه المقولة لا يمكن أن تكون نتاجاً للتأليف. فالتمثيل تدجيل بداهة لكننا نغفل ذلك للدرجة التي نصبح فيها وكأننا نمثل على أنفسنا ونختار طواعية من يمثلنا، ونخلق مجالس نيابية تمثلنا. وفي ذات الوقت نقوم بالمظاهرات في الشوارع ضد تلك

المجالس النيابية وضد قراراتها، وضد سياسة الحكومة التي انتخبتها بدون علمها. سر كل ذلك التناقض يكمن في حقيقة أن التمثيل تدجيل. فلماذا تنتخب حكومة ثم تخرج المظاهرات في الشوارع ضد قراراتها؟ ولماذا تقوم شعوب أوروبا الغربية بالتظاهر ضد نصب الصواريخ النووية متوسطة المدى؟ أولم تقرر ذات الحكومات المنتخبة في دول أوروبا الغربية نصب تلك الصواريخ؟ فالواقع أن تلك الحكومات المنتخبة و بموافقة مجالسها النيابية أبدت الموافقة للولايات المتحدة الأمريكية لنصب صواريخها المدمرة على إمتداد أوروبا الغربية من صقلية وحتى القطب الشمالي. فاللوم كل اللوم إذن لا يقع على الحكومات و إنما على الشعوب التي انتخبتها، والأمر كذلك فكيف يحق لتلك الشعوب التظاهر ضد حكوماتها؟

العالم يحكمه العسف والاستغلال:

وتشير الأدلة حالياً إلى أن منطق العسف هو السائد والذي يواجه به البوليس وأجهزة القمع والحكومات الدكتاتورية في أوروبا الغربية الشعوب. إن الحكومات الدكتاتورية ـ ذات الصيغة الديمقراطية المزيفة ـ هي التي فرضت على شعوبها نصب القواعد وهي التي تمارس سياسة الإملاء على الشعوب مبررة ذلك بكونها منتخبة. إذن فالانتخاب في حد ذاته هو الذي خلق تلك الأداة الدكتاتورية. إن المتتبع للأحداث في غرب أوروبا يشاهد عمليات القمع الهمجية التي تمارسها قوات البوليس ضد المواطنين الذين يتظاهرون من أجل السلام، يشاهد قوات البوليس بالخوذ الفولاذية والدروع وهي تقمع بشدة المواطن وتجرجره ـ في شوارع أوروبا الغربية «الديمقراطية» ـ مثله مثل جوال من القمح بحيث لا يخطر بذهن المشاهد لعمليات العسف تلك بأن الذي يجرجر بمثل تلك الوحشية هو إنسان وليس كيساً مملوءاً بالتراب.

وبرغم ذلك فإن أوروبا الغربية هي مقر للمنظمات التي تكافح من أجل حقوق الإنسان، ومقر لمنظمة العفو الدولية، تلك المنظمات التي أثبتت التجربة أنها لا تسجل احتجاجها إلا على حركات التحرير وعلى الدول الثورية التي تقوم بممارسة العنف الثوري من أجل انتصار الجماهير، ومن أجل انتصار الحرية، ومن أجل التخلص من التخلف والاستغلال والقمع.

إن تلك الدول ـ التي تسمى زوراً بالدول الديمقراطية ـ تتجرأ لتتهمنا نحن بالدكتاتورية، والحقيقة أن قوات الشرطة التي تلبس الدروع والخوذ عندنا لا تتجرأ أن تضرب الإنسان وتجرجره في شوارعنا كما يحدث ذلك في غرب أوروبا. إن ما يحدث في أوروبا الغربية ما هو إلا دكتاتورية همجية وحكم بوليسي تعسفي. إنني لا أعترف إطلاقاً بوجود ديمقراطية في أوروبا الغربية أو في أمريكا، بل يبدو أنه لا وجود في دول العالم كله غير العسف والاستغلال.

ولكننا تعودنا دائماً أن ندافع عن أنفسنا ضد الاتهام الموجه من قبل تلك القوى الاستعمارية الامبريالية، نحن دائماً في وضع متخلف، ودائماً ما نتهم بالتخلف بالدرجة التي يصعب علينا معها ان نميز ما يجري أمام أعيننا. إلا أن الواقع يشير إلى أن القوة المتحركة ـ التي كانت من أكثر سمات العهد الملكي في ليبيا فظاظة ودكتاتورية، والتي كانت جاهزة لقمع الانتفاضات الشعبية والمظاهرات ـ لم تمارس تقريباً ما يمارس حالياً في غرب أوروبا وأمريكا.

وفي فلسطين المحتلة تمَّ تسميم العديد من الشباب الفلسطينيين ـ أولاد وبنات ـ حتى الموت في المخيمات التي تحتلها القوات الاسرائيلية. كما تمَّ ذبح عشرين ألف طفل و إمرأة عزل من السلاح في مخيمات صبرا وشاتيلا وذلك إضافة إلى تدمير المستشفيات وحرق الحدائق ودور السياحة

ولقد تحولت مصائف لبنان إلى معسكرات للقوات الصهيونية. فأي همجية بعد هذه الهمجية، وأي بربرية بعد هذه البربرية، وأي دمار بعد هذا الدمار؟ أين هي منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات العفو الدولية؟ إن كل ذلك دلالة على التزييف الذي يجري في العالم الآن، دلالة على التزييف الذي كشف الكتاب الأخضر القناع عنه

فالواقع أنه لا توجد ديمقراطية في الدول التي تحكمها حكومات، ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في أوروبا العربية وفي أمريكا، بل وفي كافة الدول التي تحكمها الحكومات والأجهزة القمعية وتسيطر عليها الطبقات. إن تلك الدول هي طبقية لا وجود للحرية فيها

وعندما يثبت الكتاب الأخضر بأن «التمثيل تدجيل» فإنه لا يعبر بذلك عن رأي شخص، طالما أن ذلك ليس أكثر من مقولة بديهية

لقد فشلت المجالس النيابية المنتخبة والحكومات المنتخبة في عرب أوروبا عن تمثيل شعوبها وعن تحقيق تطلعات تلك الشعوب ورغباتها بل نجد أن الأمر بعكس ذلك تماماً إذ تنفذ الحكومات ما لا تريده الشعوب الشيء الذي اضطر الشعوب للقيام بالمظاهرات ضد حكوماتها والنتيجة أن تلك الحكومات أخذت في اللجوء إلى ممارسة القمع ضد شعوبها مبررة ذلك بأنها منتخبة لقد أصبح هذا الانتخاب إدانة للديمقراطية طالما أن مبرر الانتخاب أصبح يتخذ سنداً لممارسات القمع الدكتاتوري المعادي للديمقراطية

حركة الخضر ـ طليعة الوعي بأوروبا:

إن الدعوة لتي يتبناها البديل في أوروبا الآن ـ حركة الخضر ـ تجسد طليعة الوعي في أوروبا لقد افتضحت الحكومات وانكشفت حقيقتها باعتبارها أدوات دكتاتورية قمعية معادية لحقوق الإنسان وليست سوى أنظمة بوليسية. لقد أصبحت أوروبا مهددة بالدمار نتيجة تواجد القواعد الذرية الأمريكية التي تعرض البيئة للدمار وتجعل السلام في خطر وسيتم التضحية بأوروبا ككبش فداء للمصالح الأمريكية بذات القدر الذي سيتم فيه التضحية بأمريكا نفسها حماية للمصالح الصهيونية

هذه هي إذن نهاية هذا الجزء من العالم فستذهب أوروبا ضحية أول حرب ذرية قادمة بدلاً عن أمريكا إن الاستعدادات العسكرية التي تجري حالياً في أوروبا ليس الهدف منها الدفاع عن أوروبا العربية ـ كما تدعي ذلك أمريكا كذباً وبهتاناً على شعوب أوروبا ـ و إنما استعداداً لتقديم أوروبا كبش فداء للمصالح الأمريكية. ما يجري حالياً ليس أكثر من تجهيز أوروبا العربية لتحمل الضربة نيابة عن أمريكا

إن التمثيل تدجيل هذه بديهية تم تثبيتها في الكتاب الأخضر وهي ليست بحال من الأحوال من تأليفي لقد كان من الممكن أن يتم تثبيتها من قبل أي شخص آخر يتنبه إليها، وربما قد تكون مثبتة في الأدب الشعبي

أو في قصة أدبية أو في مقال إلا أننا لم ننتبه إليها كون التمثيل تدجيل فذلك شيء بديهي فمن بالله يحلم أو يجوع أو يعطش نيابة عن الآخرين؟ لا أعتقد أن أحداً ما يتجرأ ليقول بأن فلاناً يستطيع أن يجوع أو يشبع أو يحلم نيابة عن الآخرين. إنها حقيقة يعلمها كل سحرة العالم ومثقفيه وكافة الناس العاديين لا يمكن لانسان أن يعبر عن ما يريده إنسان آخر وخير دليل على ذلك ما نراه في أوروبا، فما تريده الشعوب الاوروبية شيء وما تريده الهيئات التمثيلية الاوروبية شيء آخر. إن أمريكا عندما كانت تقاتل في فيتنام كانت تفعل ذلك رغم أنف الشعب الأمريكي الذي كان يقوم بمظاهرات عنيفة ضد تلك الحرب. إن الشعب الامريكي لم يكن يريد الحرب، ورغم ذلك فقد أبدى نوابه موافقتهم على الحرب. إذن فالتمثيل تدجيل، طالما فشل النواب في التعبير عن رغبات من انتخبوهم ليمثلوهم.

الحزبية إجهاض للديمقراطية:

يسعى ألا ينظر للكتاب الأخضر باعتباره من تأليفي. إن الكتاب الأخضر يشتمل على بديهيات ومقولات خالدة فعندما نقول بأن الحزبية إجهاض للديمقراطية ـ مع العلم بأن عدداً من الموجودين في هذا اللقاء ينتمون إلى أحزاب ـ علينا أن نوضح كيف إن الجماهير عندما تحاول الانتظام في عمل سياسي بالكامل للوصول إلى السلطة تأخذ في الظهور طليعة ـ الحزب ـ الذي يمتص تطلعات الجماهير ويرفع الشعارات التي تريدها الجماهير. والنتيجة أن تنخدع الجماهير وتبدأ في تأييد هذه الطليعة ـ التي هي الحزب ـ وتأخذ هذه الطليعة في خوض النضال باسم كل الشعارات التي رفعتها الجماهير وتناضل من أجلها إلى أن تصل إلى مواقع السلطة وبالتالي نجد أن الذي يتمتع بحق اتخاذ القرار و إصداره وبحق التصرف في الأمور هو الحزب وحالياً تتظاهر الشعوب ضد حكوماتها الحزبية. فكل حكومات غرب أوروبا وأمريكا هي حكومات حزبية تتعرض للمظاهرات المعادية لها من قبل شعوبها. وهذا ـ بلا شك ـ هو إجهاض للديمقراطية لقد وصل الحزب إلى السلطة بينما ظلت الجماهير بعيدة عنها ولولا وجود الحزب لاستمرت الجماهير في رفع شعاراتها بنفسها ما حدث هو أن أعضاء الحزب نجحوا في التقاط الشعارات من الجماهير وتقدموا صفوفها حتى تمكنوا من الوصول إلى السلطة ومن ثمَّ استحوذوا عليها واستحوذوا على القرار وتركوا الجماهير لتجد نفسها في موقف المعارضة مرة أخرى وبذلك أجهضت عملية الديمقراطية التي كانت من الممكن أن تكون طريق الجماهير إلى السلطة، فالديمقراطية تعني حكم كل الشعب، أما أن يسيطر حزب واحد على السلطة فان ذلك لا يعني سوى الاجهاض الكلي للعملية الديمقراطية من البديهي أنه وفي حالة وصول كل الناس إلى السلطة فإن الديمقراطية ستزدهر، أما أن تصل مجموعة منهم فإن ذلك لا يعني سوى إجهاضاً للعملية الديمقراطية

لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية:

عندما نقول لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية. مثل هذه المقولة من يستطيع أن ينتحلها أو يؤلفها، أو من يقول أنها من تأليف فلان؟

إداكانت الديمقراطية تعني حكم الشعب بنفسه، وليس هناك أية إمكانية لشعب أن يحكم نفسه إلا إذا انتظم في مؤتمرات شعبية إدن «لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية»، فإذا أوحدنا المؤتمرات الشعبية أوحدنا الديمقراطية. فالجماهير لا يمكن أن تمارس السلطة إلا من خلال مؤتمراتها الشعبية.

و إذا إفترضنا بأننا نحن الموجودين في هذا المدرج نمثل شعباً ونريد أن نحكم أنفسنا بأنفسنا ونمارس الديمقراطية، فإنه بالامكان أن نقسم أنفسنا إلى مؤتمرات شعبية نقرر من خلالها ما نريد وهكذا فإن الشعب عندما ينتظم في مؤتمرات شعبية يستطيع أن يقرر بسهولة ما يريد ويختار من بينه من يوكل إليهم بتنفيذ ما يقرره، ويتفرغ بعد ذلك لشؤونه الخاصة، ومن ثمَّ يجتمع مرة أخرى لمتابعة تنفيذ ما قرره، وهكذا بصورة دائمة إذ لم يتمكن الشعب من الجلوس على هذه الكراسي فلا يمكن الحديث عن إمكانية الشعب لاصدار القرار

الجديد هو ظهور تعبير ـ المؤتمرات الشعبية ـ في القاموس السياسي لقد أوجد الكتاب الأخضر هذه العبارة التي كانت معيبة عادة وعندما يقال بأن الشعب يجب أن يحكم نفسه ينبري دعاة الدكتاتورية وأعداء الديمقراطية ليقولوا كيف يمكن للملايين أن تحكم نفسها؟ أوليس من الضروري أن تختار من يمثلها؟

إن ظهور صيغة المؤتمرات الشعبية دحض هذه الحجج الواهية نهائياً واسقط كافة المبررات للدكتاتورية، إذ كل بلدان العالم، كافة الشعوب من الأفضل لها تطبيق مقولة المؤتمرات الشعبية

بلد مثل الصين إذا جرت محاولة تعبئتها في الانتخابات فلن تسفر المحاولة عن قيام انتخابات حقيقية إطلاقاً وهناك اتجاه في عدد من دول العالم ـ منها الهند على سبيل المثال ـ بعدم إجراء انتخابات لأنه اتضح عدم امكانية تعبئة الملايين في أسلوب انتخاب بالإضافة إلى أن ذلك جد مكلف وغير مجدٍ إن أفضل صيغة لبلد تعداد سكانه مليار تكمن في اللجوء لأسلوب المؤتمرات الشعبية حيث يجتمع سكان كل قرية في مؤتمر شعبي ليقرروا ما يرونه، ومن ثمَّ يمكن ان يحضر أمناء هذه المؤتمرات للاجتماع في قاعة الشعب في بكين ـ على سبيل المثال ـ لصياغة هذه القرارات

إن اسلوب المؤتمرات الشعبية يشكل رداً حاسماً على الحجج التي يتذرع بها دعاة العسف والدكتاتورية القائلين بعدم الأخذ بالنظرية التي تطبق في ليبيا ذات العددية السكانية المحدودة. ان الواقع يعكس ذلك تماماً إذ أن اسلوب المؤتمرات الشعبية أجدى للبلدان ذات الاعداد السكانية الهائلة، إنه وبالنسبة لدولة مثل الصين سيكون من الأفضل تحويلها إلى جماهيرية حيث تقوم فيها المؤتمرات الشعبية واللجان في كل مكان، وتكون في كل قرية لجنة شعبية مسؤولة أمام المؤتمر الشعبي للقرية، ويجتمع أمناء المؤتمرات الشعبية في اجتماع قومي واحد لتأكيد وحدة البلاد ولصياغة القرارات والتوفيق بينها.

إن ظهور الكتاب الأخضر فضح المنطق الذي يبرر الدكتاتورية ويبرر العسف، فالمجالس النيابية ليست سوى حكم غيابي، هذه الحقيقة ليست تأليفاً و إنما بديهية. عندما يحاكم إنسان أمام محكمة في أي جريمة عادية ويكون موجوداً ولا يتم استدعاؤه إلى المحكمة، ومن ثمَّ تدعى هيئة المحكمة تمثيله وتصدر حكمها عليه غيابياً. هذا هو بالتحديد حال الشعب الذي يتواجد في بلده وفي المدن وفي القرى وفي الشوارع وفي نفس الوقت تدخل مجموعة محددة إلى قاعة مغلقة وتدعى تمثيل الناس الذين في الشارع وتصدر أحكاماً نيابية

عنهم إن تلك المجموعة تفترض سلفاً أن الشعب في الشارع يريد كذا، وان القرية المعنية يحلم أصحابها بكذا، وأهل المدينة والشارع المحدد يشعرون بهذا الشعور أو ذاك، كل هذا كذب وتزييف، منْ يستطيع أن يشعر بشعور شارع معين؟ إن تلك المجموعة تجتمع لتصدر حكماً غيابياً، لتصدر قرارات على وباسم شخص موجود كان يمكن أن يصدر قراره بنفسه، وكان يمكن أن يقول في المؤتمر الشعبي ما يريد، أوكان يمكن أن يأتي إلى المحكمة ليقول ما يريد وليدافع عن نفسه موضحاً الحقيقة، ولكن الذي يحدث هو عكس ذلك تماماً حيث يفترض سلفاً أنه غائب. إذن المجلس النيابي حكم غيابي وهي بديهية غير قابلة للتأليف

المجالس النيابية تزييف للديمقراطية:

مثلما تشاهدون العالم، يدعون ان الشعوب تحكم لأنها انتخبت من يمثلها، ثم نجد أن الحكم في الواقع هو حكم المجموعة الجالسة على الكراسي ـ حكومة ونواباً ـ وكثيراً ما يتعارض رأي الحكومة والنواب فيحل مجلس النواب. ومن الأسهل أن تلغى الإرادة الشعبية وأن تبقى الإرادة الحكومية في معظم بلدان العالم، خاصة في العالم الثالث أي خلاف بين الملك والبرلمان يصدر الملك مرسوماً بحل البرلمان، أو يصدر رئيس الجمهورية قراراً بحل البرلمان و إرادة الشعب تُلغَى لأنها الأضعف، أما الارادة الحكومية فانها تبقى، ولم نسمع أبداً أن ملكاً حل نفسه، ولكن الملك يحل البرلمان

هذه الحقيقة تدحِّض حجة حرية التعبير، فالذي يضطر للتعبير هو غير القادر على التنفيذ. إذن التعبير لا يمكن أن يدخل في تعريف الديمقراطية، فالديمقراطية هي التنفيذ وهي الاجراء، إن الإنسان حر في إتخاذ الاجراء الذي يريده، أما التعبير فحتى العبد يعبر عن عبوديته وهو مُكبَّلٌ بالأغلال يصرخ وربما يسب سيده، لكن هذا لا يعني أنه حر، على العكس من ذلك، فتعبيره هذا يدل على أنه في وضع مُنافٍ للحرية عبر عنه بالسب أو بالصراخ أو بأي طريقة أخرى

والشعوب التي تغضب وتقوم بمظاهرات ومسيرات واحتجاجات إنما يدل على أنها إحتجت على إجراء غير قادرة على عمله، ولكنها فلتت من النظام وعبرت بالمظاهرة وكثيراً ما تحدث المظاهرات.

وها هو التعبير الشعبي في أوروبا الغربية، تندفع الجماهير في الشارع تعبر عن الغضب ضد القواعد الأمريكية، ولكن تقمع بالبوليس بعد دقائق، عندما تعبر الجماهير عن الغضب هل يعني هذا أنها حرة؟ بالعكس فهو تعبير على أنها ليست حرة، إذن الديمقراطية تعني الحكم الشعبي، أن الشعب يحكم، فعندما أحكم لست في حاجة إلى التعبير بالكلام عما أريد، أنا أنفذ ما أريد

لم يقع إضراب عمالي أو إعتصام في الجماهيرية، لماذا؟ لأن العمال ينفذون ما يريدون فقد حكموا أنفسهم وسيطروا على المصانع ومواقع الانتاج وتحولوا إلى مؤتمرات عمالية وشكلوا لجاناً شعبية عمالية لإدارة المصانع، ويأخذون حصتهم في الإنتاج، فهم إذن ليسوا في حاجة لأي إضراب، يضربون ضد من؟! المصنع يدار بواسطتهم والقرار في المصنع قرارهم، وهم شركاء في إنتاج المصنع، إذن ليس من مصلحتهم أن يتوقف المصنع حتى دقيقة واحدة ولكن العمال المستعبدين الأجراء العبيد هم الذين يقومون باعتصامات

واصرانات ومطاهرات في الدول الرأسمالية، وهم بدلك يعبرون عن الحاجة إلى الحرية و إلى الانعتاق من الأحرة

الكتاب الأخضر لا يمثل وجهة نظر شخص·

شريعة المجتمع ـ آحر فقرة في الفصل الأول من الكتاب الأحصر ـ سمعت عدداً من المتحدثين وحاصة آحرهم اليوم يتكلم كيف يكون الدين شريعة للمجتمع المتعدد الأديان؟ الحقيقة هدا كله يدل على عدم إطلاعكم على الكتاب الأحصر، فالكتاب الأحصر لم يقل هدا، وليس موضع تساؤلات إطلاقاً ما ورد في الكتاب الأحصر، الكتاب الأحصر لا يمثل وجهة نطر شحص حتى تتم مناقشته بوجهات نطر أحرى، هده بديهيات استقرأها تاريخ الإنسان وهي عير قابلة للاعتراض عليها أو مناقشتها إطلاقاً، فمن يستطيع أن يناقش (التمثيل تدحيل)؟ هده عير قابلة للمناقشة، هده بديهية، لا يمكن أن تحلم نيابة عن آحر ولا أن تشعر أن الآحر قلق أو في حالة حزن أو إنسباط فهو الدي يشعر بها فقط، وهده ليست محل مناقشة يمكن دراستها من الناحية النفسية والناحية الاحتماعية فقط لكي تتعمق فيها، والكتاب الأحصر يدرس كي يفهم وكي تدرك كيفية تطبقه

هده أشياء لو أن معمر القدافي ألف كتاباً، من الممكن أن يكون موضع نقاش وقد يدحص ولا بأس في هدا فهي وجهة نطر عن الحياة، ولا يمكن أن أتفق معكم كلكم فيها شأن أي واحد آحر. أما الكتاب الأحصر فليس وجهة نطري.

الشريعة بمعناها الطبيعي:

شريعة المجتمع حديثكم عنها يدل على أنه ليس هناك فهم حقيقي للكتاب الأحضر، إن موضوع القانون وشريعة المجتمع التي تكلم الكتاب الأحصر عنها هي الشريعة بمعناها الطبيعي وليس المدني، أي شيء يتفق الناس حياله تلقائياً على طاعته أو على إعتراضه، وقد تكون له أسباب إرادية في الماضي، ولكن في مرحلة من المراحل نحن نعتنق شيئاً قد لا نفهم تفسيره، نحن كلنا لا نتزوج المحارم، وهده قاعدة عامة في جميع أنحاء العالم تقريباً، من صانعها؟ كيف نوقشت؟ من قررها؟ إنها موجودة ضمن عرف البشرية كلها ولا يوجد دين سماوي أو وضعي خالف هده القاعدة، وهدا يدل على أن الدين يحكم العرف

مثال على ذلك عدم الزواج بالمحارم، هده شريعة طبيعية وليست شريعة مدنية، حتى لو كان أصلها مدني فكيف أتت؟ نحن لا نعلم، لكن كل الشرائع الآن وحتى القوانين الوضعية متفقة لو أن واحداً يضع قانوناً وضعياً سيضع فيه هده المادة ولكن لا يعرف هو من أين أتت، هده شريعة، وهده الأشياء التي لديها قُدسيَّة من ترات البشرية التي تكلم عنها الكتاب الأحصر شريعة المجتمع المستمدة من الإنسان هي التي تدحل في العرف

وهناك أشياء دينية، شعب إعترف بالمسيحية كله، أمة مسيحية وجدت نفسها هكدا مسيحية. قد

تكون أحررت في يوم ما أن تصبح مسيحية، لكن هي تنسى هذا ولا تعلم أنها أحررت الشعب الايراني الآن مسلم وهذه الأجيال وجدت نفسها مسلمة وعلى المذهب الشيعي مثلاً، ولكن كيف أصبحت ايران مسلمة؟ إذا رجعنا للتاريخ قد تكون هناك فتوحات إسلامية وهناك حروب وهناك حتى أناس أُجبروا على الإسلام وإنما هذا الأمر انتهى مع الماضي بالنسبة للأجيال الايرانية المسلمة الحاضرة، فهي تعتنق الإسلام وتؤمن به وتستشهد من أجله. إذن كل الايرانيين مثلاً مقتنعون ويؤمنون بالإسلام وليس هناك من أجبرهم اليوم على شيء في الإسلام، دخلوه طواعية وهم يموتون الآن من أجله أكثر من أي شعب إسلامي آخر، إذن هذا شيء في الحياة الاجتماعية الايرانية يعتبر مقدساً إذا أخذنا مثال الشعب الايراني من بين الشعوب الإسلامية نجد أنهم قاتلوا الشاه عندما رأوا أنه انحرف عن الإسلام، وهذه نفس الشريعة بالنسبة لهم، وهذه الشريعة تُطَاع من الجميع، لأن الجميع يعتنقون الإسلام يعتنقون هذا الدين يعتنقون هذا المذهب، بل أن المواطن العادي مستعد ان يموت إذا رأى من يَخْرِقُ هذه الشريعة

الشريعة هي تلك التي اعتنقها كل الأفراد وهم مستعدون لأن يموتوا من أجلها بدون إجبار، أو هو عرف تعودنا عليه هذا من الناحية التفسيرية الفلسفية، وعندما نقول تفسيرية معناها فلسفية، الناحية التفسيرية للشريعة، شريعة المجتمع، أما ان تجلس لجنة أو مجلس في دار معلقة ويتصورون أن الشريعة ينبغي أن تكون كذا وكذا وكذا، المادة واحد، المادة اثنين في الدساتير الوضعية، ثم تجبر الناس على اطاعتها، هذا زيف، هذه ليست شريعة

قد اسيطر على الوضع في ليبيا بالقوة وأضع دستوراً كما أريد وأسن قوانين كما أريد وأقول: هذه قوانين، والقانون مقدس يجب طاعته، هذا ليس قانوناً مقدساً، هذا تزوير على القانون، أنا الذي صنعته.

تأتي لجنة قانونية وتضع دستوراً في أي بلد من البلدان، هذه قوانين وضعية، شريعة أخرى بطريقة ديمقراطية أو دكتاتورية، لكن ليست شريعة المجتمع التي تكلم عنها الكتاب الأخضر، التي يمكن أن تستمد منها القوانين، والتي يقتنع بها كل الناس، الكتاب الأخضر يتكلم عن الناحية الطبيعية للشريعة، عرف أو دين، لا يعني أن الذي قال أن الهند فيها عدة أديان، ليس هناك دين واحد، كل الهنود على أي حال، حتى الهندوس والمسلمين والوثنيين وغيرهم، كل واحد منهم عنده قواعد دينية، فالشريعة الهندية للهنود كلهم ولاية من الولايات يمكن أن تكون من البوذيين هذا دينهم وهذه شريعتهم وعاداتهم وتقاليدهم كل الأشياء التي يرتاحون لها هي شريعة مقدسة لهم ولا يمكن أن تفرض عليهم شريعة أخرى خارجة عنهم إذا أردنا أن نحقق الديمقراطية، هذه شريعة المجتمع الطبيعية

أما إذا قلبنا الصفحة وأردنا أن نعمل شريعة مدنية وضعية للمجتمع، فمَنْ مِنْ المجتمع له الحق في أن يضع هذه الشريعة؟ لا أحد، إذن كيف نضع شريعة المجتمع إذا إستبعدنا الدين و إستبعدنا العرف ووجدنا مشاكل في الدين أو مشاكل في العرف وأردنا أن نضع شريعة وضعية. من حق أي شعب أن يضع شريعة وضعية، ولكن مَنْ مِنْ الشعب يستطيع أن يضعها؟ في الواقع ديمقراطياً ليس لأي طرف من أطراف المجتمع الحق في وضع هذه الشريعة إلا الشعب بكامله فرداً فرداً، أن يجلس الشعب في المؤتمرات الشعبية ويصدر قانوناً كلنا في هذه المؤتمرات الشعبية نقرر أن الذي يسير على الجانب الأيسر من الطريق يعاقب، إذا وافقنا

على هدا القانون وقررناه كلنا يصبح قانوناً مقدساً ، وعندما تنزل عقوبة على أي واحد منا يسير على الجانب الأيسر من الطريق مثلاً فليست له أي حجة للاحتجاج عليها ، والقبض عليه ومعاقبته يعتبر عملاً ديمقراطياً في هده الحالة فقط عندما يكون هو نفسه صانع هذا القانون

أما أن يصدر بالنيابة عن الجماهير في مجلس الشعب وحكومة ولجنة قانونية ويطلب من الجماهير أن تطيعه فعلى الجماهير أن لا تطيع هده القوانين لأنها لا تحمل أي معنى من القدسية ، فالقانون المقدس هو الذي يستمد من الشريعة الطبيعية للمجتمع أو التشريع الذي يصنعه الشعب المتساوي الصوت في المؤتمر الشعبي والذي ليس فيه رب عمل وعامل ولا طبقة فوق طبقة ولا حاكم ومحكوم ولا واحد يملك ثروة والآخر فقير ، ولا واحد يملك سلاحاً والآخر أعزل. كلهم متساوون في السلطة والثروة والسلاح ، وبإرادتهم الحرة يصنعون قانوناً يصبح مقدساً هذا من مقولات الفصل الأول من الكتاب الأخضر الذي يرسم الصورة السياسية للمجتمع الجماهيري

اشتراكية جديدة :

وحتى هذا الحد تكون الديمقراطية شكلية تحتاج لمضمون وكما جاء في الكتاب الأخضر فإن هذا المضمون لابد من البحث عنه في حل المشكل الاقتصادي وذلك بقيام المجتمع الاشتراكي إن الكتاب الأخضر عندما يتحدث عن الاشتراكية فإنه لا يتحدث عن الاشتراكية التقليدية ، ولا عن الاشتراكية الماركسية ، ولا عن الاشتراكية المطبقة في بعض أقطار أوروبا الغربية ، ولا عن اشتراكية العالم الثالث إن الكتاب الأخضر يتحدث عن اشتراكية جديدة فحواها أن تقسم كل ثروة المجتمع على أفراد ذلك المجتمع ليمتلكوها باعتبارها حقاً طبيعياً لهم

وينطلق النظام الماركسي من ذات هذه القاعدة وهي أن كل ثروة المجتمع ملك لكل المجتمع ، وبالتالي فإن الدولة تقوم ــ نيابة عن المجتمع ــ بإدارتها. وفي النظام الرأسمالي فان ثروة المجتمع هي ملك لكل المجتمع في الواقع ، إلا أن لكل فرد الحق في أن يجمع منها حسب استطاعته لاستثمارها لمصلحته الخاصة مع ترك حرية النهب له

أما الاشتراكية التي نتكلم عنها فإنها تحمل بعداً آخراً بما أن ثروة المجتمع ملك لكل أفراد المجتمع لا لجهة تعينها حق إدارتها نيابة عن المجتمع ، فانه لابدَّ والحال كذلك أن تقسم تلك الثروة على كل أفراد المجتمع بما فيهم المعاق والأبله والمعتوه الذين يحق لهم ــ مثلهم مثل غيرهم من بقية أفراد المجتمع ــ أن ينالوا نصيبهم من ثروة المجتمع

وفي مجتمعات الاستغلال والنهب فان هذه الجماعة القاصرة تموت في الشارع وتنتزع حصتهم من ثروة المجتمع من بين أيديهم ليس هنالك بقاء إلا للأقوياء أما في المجتمع الاشتراكي فان الثروة حق طبيعي لكافة أفراد المجتمع للضعفاء وللأقوياء على حد سواء ، لمن قطعت رجله أو يده ، للأعمى وللصحيح المعاق نفس القدر لكل فرد الحق وعندما ينفق المجتمع على الأعمى أو المعاق فليس ذلك على سبيل الصدقة أو الهبة. إن هذا حق وعلى المجتمع أن يقدر حقه طالما انه تنازل عن حصته للمجتمع مقابل أن ينفق عليه لكيما يعيش

لا سيد ولا مسود:

إذا ما تمَّ تطبيق الاشتراكية الجديدة الواردة في الكتاب الأخضر فسيكون للديمقراطية محتواها الحقيقي فكما جاء في الفصل الأول من الكتاب الأخضر: كل الناس متساوين في الجلوس على المقاعد في المؤتمرات الشعبية، إلا أنهم لابدَّ وأن يكونوا متساوين أيضاً في المركز الاجتماعي، ينبغي أن يكونوا متساوين في البيت وفي الشارع وفي موقع العمل. ليس هنالك سيد ومسود، ليس هنالك رب عمل وعامل، ليس هنالك غني وفقير، ليس هنالك أجير ومستأجر. في المجتمع الاشتراكي الجديد ينتي عموماً الايجار والأجرة، وينتهي الاتجار والربح والاستغلال، وتدمر كافة العلاقات الظالمة، وتلغى كل القوانين المزيفة لتحل محلها علاقات جماهيرية جديدة ترسم خطوطها الاشتراكية الجديدة أهم تلك الخطوط أن الأرض ملك للجميع ولا تدار نيابة عنهم طالما ان لهم جميعاً الحق في استغلال أراضيهم بجهدهم الخاص دون ممارسة استغلال للغير. هذه هي أهم معضلة في المعطيات الاقتصادية الأرض ملك لكافة أفراد المجتمع الذي يحق لكل منهم استغلالها بجهده الخاص لاشباع حاجته دون استخدام الغير.

مقومات الاشتراكية الجديدة:

من مقومات الاشتراكية الجديدة تحويل الأجراء إلى شركاء ولا شك أن جعل الأجراء شركاء في الانتاج يجسد نقلة نوعية في المجتمع الجماهيري وقد أخذت بوادر التغيير في طبيعة المجتمع في الظهور نتيجة البدء في تطبيق هذه المقولة.

إن الرأسمالية تستأجر العمال لمصلحة الطبقة الرأسمالية ونقلت الماركسية العمال من استغلال الطبقة الرأسمالية لتحولهم إلى أجراء تابعين للدولة، ولا شك أن هذه الوضعية ـ التبعية للدولة ـ أفضل من سابقتها إلا أن الجماهيرية تعني نقل العمال نهائياً من وضعية الأجراء لتجعل منهم شركاء. في الجماهيرية يحدث ـ لأول مرة ـ مثل هذا الانتقال النوعي بحيث يتغير وضع الأجراء نوعياً فكل التحولات السابقة لم تحدث تبدلاً جوهرياً، لقد كان العالم يتقلب دون وقوع تبدل، والآن فانه يتغير ولا يتقلب، الآن فانه لا يقع في ردود الفعل بحيث يتقلب كما تقلب العملة على وجهيها لتظل واحدة برغم اختلاف الرسم في الوجهين لقد بدأ العالم الآن في التغير، كون الانتخابات مزيفة، وكون النواب نواباً عن الطبقة الرأسمالية أو نواباً عن العمال فان كل ذلك لا يتعدى مجرد تقلبات، إلا أن الاختفاء النهائي للنيابة وقيام سلطة الشعب فهو الجديد انه تغير وليس مجرد تقلب انه يعني ظهور مجتمع جديد لا من حيث الشكل فحسب و إنما من حيث المحتوى.

في الحاجة تكمن الحرية:

عندما نقول ـ في الحاجة تكمن الحرية ـ فهل يعقل ان نعتقد بأنها تأليفاً؟ انها ولا شك بديهية. إن الشخص المحتاج لا يمكن أن يكون حراً طالما أنه سيكون عبداً لتلك الحاجة. فإذا كانت أوروبا الغربية محتاجة للدفاع عن نفسها بينما تمتلك أمريكا حاجة أوروبا الدفاعية، فهل لاوروبا الغربية مخرج آخر سوى

الادعان لأمريكا؟ من هنا ـ في الحاجة تكمن الحرية ـ ولن تكون أوروبا العربية حرة إلا بتحررها من الاحتياج للدفاع بامتلاك وسائلها الخاصة للدفاع عن نفسها لتلغي حاجتها لأمريكا، فقط عندئذ تصبح أوروبا نداً لأمريكا وسيدة نفسها

من يقول بأني ـ أنا معمر ـ قد ألفت هذه العبارة؟ ومن ـ بالله ـ يعترض عليها؟ لا أحد يستطيع ـ في اعتقادي ـ الاعتراض عليها طالما إنها عبارة بديهية، نعم في الحاجة تكمن الحرية وفيها تكمن السعادة السعيد هو الإنسان الحر. والحر هو من تحررت حاجته

كل ذلك مجرد بديهيات نحاول فقط بعثها و إعادتها إلى الذاكرة و إلى الثقافة و إلى التطبيق هل هناك من يقول ـ بعكس ذلك ـ بأن السعادة في العبودية؟ هل هناك من يقول بأن المحتاج حراً؟ لا أعتقد بأن هناك عاقلاً يتجرأ ليقول مثل ذلك، وبالتالي في الحاجة إذن تكمن الحرية، وفي الحرية تكمن السعادة كل ذلك مجرد بديهيات قولها عبري من الملايين الذي عبروا عنها بطرق مختلفة، فأنا لم أقم إلا بتحليلها وتجميعها كبديهيات موجودة في الشعر الشعبي لمختلف الشعوب، موجودة في آهات المظلومين والمغبونين والمحتاجين، موجودة في توسلاتهم وفي معاناتهم إن كل شرة أحجارية تحمل لنا نبأ الصراع في كل مكان والكفاح الذي تخوضه الشعوب فماذا يعني ذلك؟ انه تعبير عن مقولة «لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية» إذ لابدَّ أن تصل الجماهير إلى السلطة رافضة للنيابة ورافضة للتمثيل ولأدوات الحكم إن المستقبل جماهيري لأن الجماهير ترحف نحو السلطة. إن واجبنا هو ان نخلق ثورة ثقافية لتوعية الجماهير بتلك الحقائق، علينا أن نعزز الكفاح حتى ننهي المعاناة المرة التي تعانيها الجماهير على الصعيدين السياسي والاجتماعي

البيت لساكنه:

إننا إذا ما رجعنا بذاكرتنا إلى الوراء لمراحل التاريخ السابقة لاستدركنا بأن المسكن الأول للإنسان كان بمثابة خيمة بعد خروجه من الكهف، ولم يكن من الممكن أن تكون تلك الخيمة ملكاً لآخر يستغل بها ساكنها، فالإنسان كان إما ان يبقى في العراء أو أن يبني لنفسه خيمة، هذه الحقيقة التاريخية خير دليل على أن البناء الذي يقي البرد وحرارة الشمس هو من حق الإنسان الذي لابدَّ له أن يمتلكه.

أي حرية لعائلة تعيش في منزل ليس ملكاً لها؟ مائة عائلة تعيش في عمارة بها مائة شقة يملكها شخص واحد! هل هنالك أبشع من مثل هذه الصورة الاستغلالية المعادية للحرية؟ فاذا كانت كل عائلة من تلك العوائل مكونة من خمسة أفراد فان ذلك يعني أن خمسمائة انسان يعيشون تحت رحمة إنسان واحد يستطيع ان يسحب رحمته ليجد أولئك البؤساء أنفسهم في الصحراء

مثل هذه الحياة هي حياة مهددة ولا يمكن لمن يعيشها أن يكون سعيداً فالإنسان لكيما يتذوق طعم السعادة لابدَّ وان يتخلص من هذا الشقاء بأن يمتلك بيتاً، ومن هنا جاءت مقولة ـ البيت لساكنه ـ في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر، هنا بالتحديد تظهر «**الملكية الخاصة المقدسة**» التي تمثل الحد الأدنى لاتساع حاجة الإنسان والتي يديرها بنفسه ويصنعها بنفسه، ويقيمها بنفسه ولنفسه.

فالإنسان الذي لديه قطعة أرض يديرها بنفسه لاشباع حاجته يمكن أن نسميها ملكية مقدسة له يقاتل كل من يحاول الاعتداء عليها.

إذن فقطعة الأرض التي يمتلكها الفرد والتي يديرها بنفسه لاشباع حاجته تعتبر مقدسة وله ان يقاتل من يريد الاعتداء عليها، أما أن يستغل ذلك الفرد ألف عبد أو عامل زراعي ليكوّن اقطاعية ويدعي بكونها ملكية مقدسة فان ذلك تزييفاً لمفهوم الملكية المقدسة.

إن الاقطاعي بمجرد دخول شخص إلى أرضه يذهب للادعاء بان في ذلك إعتداء على ملكيته المقدسة ويلجأ للأديان وللقوانين الوضعية للقول بأنها ملكية مقدسة لا يحق المساس بها ويصبح بانها ملكية مقدسة في كل العصور وفي العالم فكيف لنا أن نمسها، وكيف لنا أخذ عمارته وتأميمها؟

إن تلك العمارة ليست ملكاً له و إنما ملكه بيته طالما وانه قد شيد تلك العمارة من ثروة المجتمع ، فهي عمارة مسروقة رغم أنها مسروقة قانونياً، فالقانون هو قانون ظالم لابدَّ من خرقه طالما أنه وضع ليبرر الاستغلال والعسف في مجتمعات الاستغلال والعسف.

إن المركوب الخاص والبيت والملبس والمعاش كلها أشياء يمكن اعتبارها ملكية مقدسة يجب ألا يتمضل بها شخص على آخر.

المشاريع الاشتراكية:

وبالإضافة إلى الملكية المقدسة علينا ان ننتظم في مشاريع اجتماعية عامة نكون شركاء فيها، هذا مرتكز أساسي في الاشتراكية الجديدة من شأنه أن يطور المجتمع من الحالة البدائية إلى الحالة الحديثة. ففي النظام الجماهيري يمكن إقامة مشروع زراعي ضخم يضم آلاف العمال كلهم شركاء في الانتاج، ونفس الحال بالنسبة للمصانع التي تضم آلاف العمال الشركاء في الانتاج والذين يديرون مصانعهم بدون رب عمل أو أجهزة إدارية خارجية.

ويتعرض الفصل الثاني من الكتاب الأخضر لمشكلة الحافز التي تشكل عقبة في مسار الأنظمة الاقتصادية ما هو الدافع للإنسان لانجاز الانتاج؟ فما نريده هو ان يضاعف الإنسان من جهوده لكي يتضاعف الانتاج، نريد من ملايين الشغيلة في المصانع والمزارع أن يضاعفوا انتاجهم إلا أننا نواجه أزمة إذا أن الشغيلة مازالوا يتقاعسون فلماذا؟ ذلك لأنهم أجراء، لأنهم يتنازلون عن جهدهم ـ مهما ضاعفوه ـ نظير أجرة هذه المعضلة لا يمكن حلها إلا بالانتقال النوعي وتحويل الأجراء إلى شركاء في الانتاج لقد اثبتت التجربة ان كافة المحاولات الأخرى لمعالجة مسألة الحافز هي تلفيقية وفاشلة

باحداث التغير من اجراء إلى شركاء تنحل أيضاً مشكلة الإدارة. فالإدارة الآن لن تكون من مهام جهاز خارجي، وإنما من مهام ذات الشركاء الذين تهمهم إدارة مرفقهم بحيث يديرون أنفسهم بأنفسهم، ويصبح الشركاء في المصنع يديرون مصنعهم وهم شركاء في انتاجه، ويصبح المنتجون في المشروع الزراعي

شركاء ويديرون مشروعهم بأنفسهم، وأهل القرية يديرون شؤون قريتهم، وأهل المحلة يصرفون شؤون المحلة بأنفسهم وهكذا يتحول المجتمع إلى مجتمع مسير تسييراً ذاتياً شاملاً.

بهذا الأسلوب سيتم النسف النهائي لموضوع المشاركة في الأرباح السائدة في الاشتراكيات التقليدية ـ خاصة في دول ما يسمى بالعالم الثالث ـ والتي اعتبرها أنظمة اصلاحية ذات حلول تلفيقية مؤقتة سيتم نسفها بانتهاء الاستغلال وانتصار الجماهير.

تغيير هدف النشاط الاقتصادي من الربح إلى إشباع الحاجات:

إن الربح بحد ذاته لابدَّ من إلغاءه وبالتالي إلغاء كل ما يتعلق به من مشكلات ولا شك أن إلغاء الربح يعني ـ في المقام الأول ـ القضاء على التجارة الخاصة الاستغلالية، علينا ان نحدث تغييراً جذرياً في هدف ذات النشاط الاقتصادي، فبدلاً عن أن يكون هدف الانتاج الربحية، لابدَّ وان يصبح الهدف هو اشباع الحاجات، بهذا الاسلوب يمكن تدمير النظام الاقتصادي التقليدي بالكامل ـ ذلك النظام القائم على الربح والاستغلال ـ والذي يتميز بالارتفاع المستمر لمستوى المعيشة وبالتضخم والبطالة وبالأزمة الاقتصادية التي نعيشها اليوم، علينا ان نحل محله نظاماً اقتصادياً جديداً يهدف إلى اشباع الحاجات لا للربح طالما واننا قد تبنا انه في الحاجة تكمن الحرية، فقط مخرجنا هو اشباع تلك الحاجات وتحريرها

وإذن فان هدف النظام الاقتصادي الجديد الذي يدعو له الكتاب الأخضر ينحصر في اشباع الحاجات والقضاء على مفهوم الربحية، فالربح لا يتحقق إلا في وجود الاستغلال ومن خلاله، وعليه فان المجتمع الجماهيري المبني على انقاض مجتمع الاستغلال والقائم على مبدأ تدمير مفهوم الربحية، سيخلق امكانية نفي الاستغلال بإلغاء الربح، وامكانية نفي الربح بإلغاء الاستغلال

المحرك للجماعة الإنسانية:

ويفسر الفصل الثالث من الكتاب الأخضر بناء الجانب الاجتماعي ويحلله، إنه ولفهم المشكلات السياسية والإقتصادية وإيجاد الحلول لها لابدَّ من تفهم المحرك للجماعة الإنسانية، ما هي القوة التي تحركها في صراعها وفي كفاحها؟ ولماذا تقاتل هذه الجماعة متآزرة؟

من إستقراء التاريخ يمكن التوصل للاستنتاج المنطقي بأنه طالما ـ وجدت الجماعة وجد العامل الاجتماعي الذي هو أساس وحدة الجماعة ـ إدراك هذه الحقيقة يعيننا على حل العديد من المشكلات

لماذا تقمع في كل مكان من العالم الأقليات عندما تحاول أن تتحرر مثلاً؟ لماذا هذا القمع؟ لماذا هذا الانتقاص؟ إنه شيء طبيعي طالما ان تلك الأقلية تشكل جماعة لها مميزاتها ولديها محركها الاجتماعي المتجسد في قوميتها. وليست قابلة للانصهار في جماعة أخرى، إن المحاولات لصهر هذه الجماعة في جماعة أخرى بالقوة هي عمل تعسفي يتنافى والمنطق

إن مطالبة الافريقي بتعلم التقاليد الفرنسية وفرض كل ما في المجتمع الفرنسي عليه بحيث تعتبره فرنسياً يشكل نوعاً من العسف، إن الحاق جزيرة مايوت ـ على سبيل المثال ـ بفرنسا يجسد نوعاً من أعمال العسف الاستعماري إذ لا يمكن لقطعة أرض أفريقية ان تصبح قطعة من أوروبا، ونفس الشيء ينطبق على جزر المالفيناس، فان تصبح أرض واقعة في جنوب المحيط الأطلسي جزء من أراضي في شمال المحيط الأطلسي إنما هو عمل تعسفي استعماري، كذلك حالياً ينقل المهاجرون من أوراسيا وأوروبا من الصهاينة لتوطينهم في الشرق الأوسط، بينما واقع الحال ان ذلك المهاجر ليس عربياً ولا فلسطينياً بل ولا صلة له بالشرق الأوسط، أليس ذلك ظلم وتعسف ومجرد وضعية شاذة خلقها الاستعمار في هذه المنطقة؟

وعموماً فان هذه النظرية ـ التي ندعو لها ـ من شأنها أن تخلق ثورة ثقافية عالمية بحيث تخرج عقلية جديدة رافضة للعسف وغير مؤمنة به، إن كافة الحلول التعسفية ينبغي أن تلغي نهائياً من حياة الإنسان و إلا فلن تستقيم حضارة الإنسان

إذن فقمع الجماعات القومية عسف، ومحاولة إجبارها تعسفياً للانصهار في جماعات أخرى يشكل عمل غير منطقي، ومن هنا كان موقفي شخصياً ـ ومن منطلق هذه النظرية ـ إلى جانب الأقليات، إننا نعتبر كل الأقليات التي تكافح على حق، ولكي يصبح بالإمكان تفسير ذلك بصورة سليمة علينا أن نطرح في البداية السؤال التالي ما هي الأقلية؟

وللإجابة نقول بأن الأقلية نوعين أقلية تنتمي إلى أمة ويكون إطارها الاجتماعي هو أمتها، وأقلية لا أمة لها وهذه بالتالي لا يكون لها إطار اجتماعي سوى ذاتها إن هذا النوع هو الذي يكوّن وحده التراكمات التاريخية التي تنشىء في النهاية الأمة بفعل الانتماء والمصير إن هذه الأقلية لها حقوقها الاجتماعية، ومن المحظور المساس بتلك الحقوق من طرف أي أغلبية، إن الصفة الاجتماعية ذاتية وليست قابلة للمسح أو الخلع أما المشكلات السياسية والاقتصادية للأقلية فلا تحل إلا ضمن المجتمع الجماهيري الذي تصبح فيه السلطة والثروة والسلاح بيد الجماهير، وبالمجتمع الجماهيري لا أعني ليبيا و إنما أعني المجتمع الجماهيري عموماً
إن النظرة إلى الأقلية باعتبارها أقلية من الناحية السياسية والاقتصادية هي نظرة دكتاتورية ظالمة، إن الأقلية المنتمية إلى أمة يجب عدم عزلها عن أمتها

العامل الاجتماعي هو المحرك للتاريخ·

إن مسألة عزل الأقليات عن أمتها تحدث عندما تتداخل الحدود الاقليمية وتصبح أجزاء من الأقاليم العرقية للأمة تابعة لأمة أخرى، ولا شك ان مثل هذه الوضعية تخلق صراعاً مستمراً في العالم طالما أنه يؤدي لحرمان الأقلية العرقية من الانضمام إلى وطنها الأم، انها تضم عسفياً إلى أمة ليست أمتها. لا شك أن ذلك يشكل نوعاً من عدم الوعي لدور العامل الاجتماعي، علينا دائماً وأبداً أن نضع بالحسبان ان العامل الاجتماعي هو المحرك للتاريخ إن الجماعات البشرية تقاتل من أجل الحفاظ على وحدتها كجماعة لا من أجل

أن تأكل وتشرب فقط فالإنسان يستطيع ان يجد المأكل في أي مكان إلا أنه لا يريد الانفصال عن جماعته، الإنسان ـ مثله مثل الكهارب التي تدور حول النواة ـ يدور حول قوميته، في مجال العلوم التطبيقية يجور التدخل ـ تعسفياً ـ في مسار الكهارب وتحقيق اتحادها مع نواة أخرى، أو تحطيم النواة وبعثرة الكهارب، إلا أن هذا القانون لا يصح تطبيقه على النظام الاجتماعي، إن هذا القانون إذا حاولنا تفسيره لاعتبرناه نجاحاً في مجال العلوم التطبيقية، إلا أنه سيكون نجاحاً للعسف والظلم في حالة تطبيقه اجتماعياً

أما إذا كانت الأقلية بلا أمة وتشكل «بقايا» أمة منقرضة مثلاً، وإذ لم يكن لها حق الانفصال لعدم وجود مقومات له، فلابد في هذه الحالة منحها الحق في أن تعيش ـ من الناحية الاجتماعية ـ حياة اجتماعية مستقلة وفقاً لعاداتها وتقاليدها ومعتقداتها

أما من الناحية السياسية فان هذه الأقلية تبقى مهضومة حقوقياً والمخرج الوحيد لها هو قيام النظام الجماهيري وتأسيس المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية عندها يتساوى أفراد الأقلية مع أفراد الأكثرية، ويصبح الإنسان مواطناً جماهيرياً وعضواً في مؤتمر شعبي، وعضواً في لجنة شعبية بغض النظر عن انتمائه الاجتماعي سواء كان منتمياً لأقلية بلا أمة أو إلى أقلية منتمية إلى هذه الأمة

وما لم ينتصر النظام الجماهيري في العالم فلن تحل مشكلة الأقليات لأن الأقليات محرومة من العودة للوطن الأم بالنسبة للدول التي وقعت في داخل حدودها وأصبحت بحكم المصير والانتماء جزءاً منها وأصبح من الصعب على أي دولة أن تفرط في قطعة تعيش فيها جماعة انتمت لها عبر العصور، ولكن من الناحية الاجتماعية فانه وحتى قبل انتصار النظام الجماهيري فليس هنالك حق لأي أحد أن يمنع جماعة ذات خصائص اجتماعية معينة من أن تعيش وفق الخصائص المميزة لها داخل هذا المجتمع الذي تنتمي له

وفي الفصل الثالث من الكتاب الأخضر ورد حديث ـ بصدد العامل الاجتماعي الذي نستعين به لحل معضلة الأقليات ـ عن السود، فالسود حالياً يعانون مشكلة من حيث الاضطهاد الواقع عليهم، وقد تحدث من على هذه المنصة أحد ممثلي السود في الولايات المتحدة الامريكية معبراً أمامكم عن مدى الاضطهاد الذي تمارسه سلطات الولايات المتحدة الامريكية على ملايين السود، وعن مدى الاحتقار الذي تتعرض له الجماعات السوداء في بريطانيا وأوروبا الغربية وأمريكا، تلك الجماعات التي تدفع من طرف المجتمعات البيضاء للقيام بالأعمال الحقيرة لا لشيء إلا لسواد بشرتهم، إن الأسود لم يخلق نفسه أسوداً وليس له ذنب في أن يكون كذلك، ثم من قال أن اللون الأسود لوناً سيئاً، ولماذا لا يكون السيء هو الأبيض أو الأصفر أو الأحمر؟ في الحقيقة لا أرى ولا أحد مبرراً لاضطهاد الإنسان الأسود

إن آخر شيء ماثل في أذهاننا هو اضطهاد الحس الأبيض للحس الأسود، من هنا فان الحس الأسود ـ سواء وعي ذلك أم لم يعيه ـ يطالب بالانتقام وبالثأر من الحس الأبيض الذي أوقع به ظلماً عبر مرير، وحتى اللحظة فان احدى المشكلات الأساسية التي يعيشها عالمنا هي مشكلة التمييز العنصري من جنوب أفريقيا وأفريقيا عموماً وحتى أمريكا وبريطانيا، هي مشكلة استرقاق الحس الأبيض للحس الأسود

إن هذا العصر ـ عصر استرقاق الحس الأبيض للحس الأسود ـ سيظل ماثلاً في ذهنية الإنسان

الأسود حتى يشعر أنه نجح في رد إعتباره إن هذا الحدث التاريخي المأساوي برد الاعتبار من قبل حس بأكمله، يشكل سبباً نفسياً ـ للحس الأسود ليثأر لنفسه ويسود ـ في حركة الحس الأسود، فالحس الأسود يشعر في عقله الباطني بأنه مطالب بالثأر وليس في ذلك ذنب عليه طالما أن الذنب هو ذنب من اضطهده ومن أوقع عليه التمييز العنصري. إن أولئك هم المسؤولين عن توليد ذلك الشعور ـ في العقل الباطني للحس الأسود ـ بالثأر والانتقام من ظالميه ومحتقريه الذين مارسوا التمييز العنصري ضده.

إن الجماعات السوداء في كل مكان مدفوعة في الحقيقة بذلك الدافع الباطني، قد تكون المطالبة بالثأر من الأبيض أمنية ولكنها موجودة في أعماق الأسود.

ولن يتوقف كفاح السود وبحثهم عن رد الاعتبار إلا إذا أخذوا الثأر لنفسهم وأحسوا بأن اعتبارهم قد استرد إذن جميع المحاولات التي تقف الآن ضد السود لقمعهم هي محاولات محكوم عليها بالفشل حتى من الناحية النفسية طالما أن العامل النفسي الباطني سيدفع بالجماعات السوداء إلى مواصلة الكفاح بصورة دائمة بغض النظر عن كون عمليات الكفاح قد تصيبها الاحباطات هنا أو هناك في فترة من الفترات، المهم أن العامل النفسي الباحث عن التوازن وعن رد الاعتبار لن يموت وسيستمر يدفع بالإنسان الأسود في كفاحه من أجل رد الاعتبار

الهنود الحمر أصحاب الأرض:

بجانب ممثل السود في الولايات المتحدة الأمريكية تحدث أمامكم من على هذه المنصة ممثلو الهنود الحمر واتيحت لهم الفرصة للتعبير من على هذا المنبر أكثر من على أي منبر آخر لقد عبروا عن المعيشة اللاإنسانية التي يحيونها، وتعلمون كيف أن الملايين منهم انقرضوا بسبب الاستعمار الأبيض للقارة، فتباً له من منطق، ينقرض الهنود الحمر أصحاب الأرض، وأصحاب الحق في البقاء.

ولكن مازال الأمل معقود على الملايين التي لازالت خارج دائرة الابادة والتي تعيش في أمريكا اللاتينية، هناك قوة من الهنود الحمر لا يستهان بها. ما أدعو إليه ـ وقد تحدثت بشأنه مع ممثلي الهنود الحمر والسود في أمريكا ـ هو ضرورة التحالف بين الهنود الحمر والسود، إنه تحالف طبيعي طالما ان الاثنين ـ الهنود الحمر والسود في أمريكا ـ معرضتان للبطش والسحق والاحتقار من قبل الولايات المتحدة الامريكية هذا التحالف كفيل بانتصار الأمة السوداء في أمريكا وأمة الهنود الحمر، هذا التحالف وهذا القتال ضروري طالما أنه دفاع عن الحياة. إن هاتين الأمتين تتعرضان للانقراض وتعاملها الولايات المتحدة الأمريكية وكأنهم وحوش وتهدف إلى قرضها كما انقرضت الوحوش من الغابات التي استعمرها الإنسان

أمامكم الآن الصورة البشعة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد أمتين من أمم الأرض إن العالم كله مدعو للتحالف مع الأمة السوداء ومع أمة الهنود الحمر في أمريكا حتى يكتب لها النصر، إن هذا واجب حضاري و إنساني والمؤسف حقاً أن المنظمات التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان في أمريكا وأوروبا،

ومطمة العفو الدولية، كل هده المطمات لم سمع أنها أدانت عمليات الابادة الهمجية التي تتعرض لها الأمة السوداء وأمة الهود الحمر في أمريكا، والأدهى في الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبجح بأنها تدافع عن حقوق الإنسان في الوقت الدي تقتل فيه الإنسان في القارة الأمريكية وكأنه وحش.

نعلن من هنا وأمامكم جميعاً تحالفنا الأبدي مع أمة الهود الحمر ومع الأمة السوداء حتى النصر، هدا موقف تاريخي نلتزم به.

الدعوة لقيام ثورة ثقافية عالمية:

من صمن المتشكلات التي يعالجها الفصل الثالث من الكتاب الأخضر ـ التعليم ـ ويدعو الكتاب الأخضر ـ عموماً ـ إلى قيام ثورة ثقافية عالمية من مستلزماتها وتحطيم نطم التعليم التقليدية وسمها نهائياً وتحرير الإنسان من كابوسها الدي يحر فيه الإنسان ويقيد ويكيف حسب ما تريده قوى العسف والاستغلال المسيطرة

وقد تكون ثقافة العالم كله الآن مزيفة نتيجة سيطرة قوى على التعليم هدفت لأن تعلمنا أشياء غير حقيقية، فعلى سبيل المثال العالم المسيحي لا يعرف أن النبي محمد هو نبي مرسل من عند الله فلماذا؟

للإجابة نقول دلك لأن الدين هيمنوا على المقدرات والأمور في المجتمعات المسيحية ـ بخاصة الكنيسة في دلك الوقت ـ زيفوا ثقافة تلك الأجيال وقدموا لهم عمداً في كتب مطبوعة دون غيرها وحرموهم من حق المعرفة والاطلاع على المصادر الحقيقية، محمد ليس نبياً، بل يقولون أحياناً بأنه ساحر وأحياناً أخرى بأنه مفكر وفيلسوف أدان الوثنية

كل هدا ليس صحيحاً فمحمد ليس فيلسوف ولا هو شاعر ولا ساحر، انه انسان أمي لا يقرأ ولا يكتب الكتب العربية لا تدكر أنه أمي، ولا تأتي بكل القصص التي تؤكد نزول الوحي على النبي محمد، ولا تقدم القرآن الكريم كما هو. لقد درست نفسي في بريطانيا محاضرة استاد انجليزي كان من المفروض ان يكون عارفاً للحقائق ـ إلا انه هكدا درس وهو صغير وأصبح مدرساً وبين يديه مصادر مزيفة ـ يقول أن القرآن تطوير لقوانين حمورابي. ولقد اعترضت على قوله وسألته من أين له بهدا الكلام؟ وأشرت إلى ان قوانين حمورابي هي غير القرآن وهي موجودة وعثر على نصوصها في عام 1901-1902، أما القرآن فهو يختلف تماماً، وكان رده «لا وقت لدي أو امكانية لعقد مقارنة وهو أمر لا يهمني. هدا ما تعلمته وهده هي الفكرة الموجودة ليس عندي فحسب وإنما عند كل المسيحيين ويمكنك أن تسأل كل من يهتم بهده الدراسات ليخبرك نفس الشيء»

أما بالنسبة للإنسان المسيحي العادي فانه لا يعرف من هو محمد، والذي يراد له أن يعرف محمد ومن هو فانه يقدم له بصورة مزيفة. وكما يوضح الكتاب الأخضر فان المجتمعات التي تمنع المعرفة والتي تحتكرها هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل ومعادية للحرية، وهكدا فالمجتمعات التي تمنع معرفة الدين على حقيقته هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل ومعادية للحرية

إن المجتمعات التي تحتكر المعرفة الدينية هي أيضاً مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية، والمجتمعات التي تشوه دين الغير وحضارتهم وسلوكهم في حالة تقديمها كمعرفة لنفسها هي بدورها مجتمعات متعصبة رجعية معادية للحرية

إن المجتمعات التي تشوه دين الآخرين وتقول ان هذا النبي ليس نبياً، وان سلوك القوم الطبيعي لا ينبغي ان يكون بهذه الصورة هي مجتمعات متعصبة. إن هذه المعاداة ليست معاداة لهؤلاء القوم، ليست معاداة لهذا النبي بقدر ما هي معاداة للحرية ومعاداة للمعرفة

اننا قد نكون نعيش حالة تزييف تاريخي كبير طالما أن معارفنا التي نتعلمها بحد ذاتها نتيجة تزييف من قبل من لقنا إياها، فقد تكون المعطيات عن الحرب العالمية الثانية ـ على سبيل المثال ـ ليست بالشكل الذي هي عليه الآن في المصادر المتوفرة طالما أن هنالك طرف آخر غائب، في الحرب دائماً منتصر ومهزوم، والمهزوم غائب بينما المنتصر هو الذي يفسر الحرب بالصورة التي يراها معطياً للعالم ثقافة قد تكون خاطئة حول سير القتال وحول أسباب اندلاع الحرب وحول نتائجها، وقد تكون معلوماتنا عن الحرب العالمية الأولى، مثلاً، ليست هي الحقيقة، فالمنتصرون ربما زيفوا تاريخ الحرب وقدموا لنا ـ بكل اللغات في جميع المصادر ـ معلومات غير حقيقية، فنحن نقرأ مذكرات الجنرالات الذين قادوا المعارك، وتلك المذكرات قد تكون مزيفة وغير صحيحة، وقد يكون صاحبها غير صادق لتبرير افعال قام بها.

لا شك أن الإنسان الأبيض من الجيل الجديد يتلقى معلومات غير صحيحة في الولايات المتحدة الامريكية عن الإنسان الأسود حالياً تجري عملية تزوير للحقائق لاعطاء ثقافة غير صحيحة للإنسان الأبيض ويوصف الأسود بأنه شرير بينما واقع الأمر غير ذلك. إن الأجهزة الثقافية الأمريكية تصف سلوك الإنسان الأسود بصورة مشوهة بحيث تربي الكراهية والاحتقار للأسود في أوساط الشباب الأبيض

يجب أن تقدم المعرفة على حقيقتها·

انني ـ أنا معمر القذافي ـ يتم تقديمي من قبل الأجهزة الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية خلافاً لما أنا عليه بالفعل وإذ لم يتم تصحيح هذا الواقع فسيكتب عني المؤرخون بعد مائة سنة مقبلة انطلاقاً مما تكتبه عني الآن الصحف الصهيونية والامريكية والامبريالية إن القوى التي تسيطر الآن على مقدرات الأمم في العالم والقادرة على أن تعطي المعرفة والثقافة للغير كما تريد، هذه القوى تقوم بتزوير الثقافة وتزييفها لتخلق صورة مقلوبة للحقيقة سيكتب عني التاريخ انني كنت ارهابياً ومعادياً للديمقراطية ودكتاتورياً داعياً للحرب، وقد يزور الكتاب الأخضر، وقد يحرق أو يطمس ولا يعثر منه على نسخة مثلما فعلوا بالإنجيل برنابا الذي أحرق بواسطة الكنيسة لاعترافه برسالة محمد ونبوته

اننا نقدم الآن ثقافة اسطورية عن أولياء وعن أناس ماتوا لأن القوى التي كانت تسيطر على المجتمع

وتشرف على ثقافته كانت مصالحها للهيمنة على المجتمع تقتضي نشر تلك الأساطير والخرافات التي يضحك منها الآن، فهناك من استطاع أن يأتي بشخص من وراء البحر، وهناك من استطاع أن يجعل الأمطار تهطل وان يأتي المعجزات! بالطبع كل ذلك غير صحيح وبشر مثل هذه الخزعبلات مصر بالناس الذين يصدقونها انه تشويه للثقافة، فمن شوهها؟ من أعطى هذا النوع من المعرفة؟ انها ولا شك القوى التي من مصلحتها ان تهيمن على المجتمع بمثل هذه الأساطير، إن الذين يريدون الآن السيطرة على العالم، الذين يريدون توجيه العالم وفق سياساتهم، هم الذين يعطون ثقافتهم للعالم، الذي يريد أن يقضي على الديمقراطية في ليبيا، الذي يريد أن يقضي على النظام الجماهيري في ليبيا، الذي يريد أن يقضي على صرخة الحرية في ليبيا، الذي يريد أن يقضي على هذه اليقظة الجماهيرية ويعمل على تدمير ليبيا، وتدمير القذافي، وتدمير الكتاب الأخضر - لا يقول أريد أن أدمر معقل الحرية وأريد أن أسكت صرخة الحرية الجديدة، كلا. انه يقول: الارهاب والحرب والدكتاتورية!!

علينا أن نعمل لايجاد ثورة ثقافية تصحح المفاهيم السائدة في العالم الحاضر وعن الماضي، إن الفصل الثالث من الكتاب الأخضر يدعو إلى انجاز ثورة ثقافية تلغي توجيه الإنسان إلى معارف محددة، وتلغي مفهوم التلقين وأسلوبه، ثورة ثقافية تخلق الأرضية التي تتيح للإنسان الحصول على كافة أنواع المعارف، وتضع بين يديه كافة المصادر تاركة له حق البحث بنفسه في جو من الحرية بعيداً عن أي إرهاب فكري بحيث يتوصل إلى الحقيقة بنفسه. إن الجهل سوف ينتهي في العالم فقط عندما يقدم كل شيء على حقيقته، وعندما تتوفر معرفته لكل انسان بالأسلوب الذي يناسبه، لا داعي لأن يطرح شرطاً بأن على كل فرد أن يصل إلى مستوى تعليمي معين حتى يحق له فهم هذه الحقائق، وحتى الأمي لابد وان تكون هنالك الوسائل الكفيلة بجعله قادرا على تفهم الحقيقة

الولايات المتحدة الامريكية لا تريد ان يعرفها العالم على حقيقتها:

لقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أسبوع تقريباً قراراً يقضي بحرمان أي طالب ليبي من دراسة علوم الفلك والفضاء والطيران واستخدامات الذرة أوليس ذلك القرار تعبيراً عن الدكتاتورية والروح المعادية للعلم والمعرفة؟ أوليس في ذلك نوعاً من البربرية والتخلف؟ أوليس ذلك تعبيراً عن عقلية متخلفة ومتدنية بمقاييس الحضارة الإنسانية؟ أولم يكن من المتوقع ان تأتي تصرفات دولة كالولايات المتحدة الأمريكية بمستوى حضاري غير ذلك؟ دولة كالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك إمكانيات هائلة تستطيع أن تساهم في تطور الحضارة الإنسانية وفي تذليل سبل الوصول إلى المعرفة والحقيقة أمام البشر، وأن توظف الكثير من امكانياتها لصالح المعرفة والعلم وتحطيم احتكار العلم والمعرفة إن تصرف الولايات المتحدة الأمريكية الأخير مفيد طالما انه سيعريها أمام العالم ويجعله يعي حقيقتها، مفيد لكي تبدأ حركة المعارضة من داخل ذات الولايات المتحدة الأمريكية باستيقاظ الضمير الإنساني فيها، وباكتشاف حقيقة ان سلوكها ليس أكثر من أسلوب بربري مضر بها نفسها وسيخذلها ويحولها إلى دولة منبوذة مجرمة ومحاصرة من طرف

الشعوب إن في هذا لعنة على الأمريكيين ولا أعتقد أنهم سيرضون بهذه اللعنة وسيثورون على هذه السياسات

وعموماً ينبغي أن يكون التعليم ـ كما هو وارد في الفصل الثالث من الكتاب الأخضر ـ غير موجه وغير مجبر للإنسان على تعلم معارف دون غيرها كل المعارف يجب أن يتعلمها الإنسان ويتناولها بالطريقة التي تناسبه

تحطيم جميع أشكال الاحتكارات.

إننا نريد أن نخلص الإنسان من ظروف الحاجة، ونخلصه أيضاً من التواترات النفسية، مثلما نريد أن نخلص العالم من مشكلة الأقليات بإيجاد حل لهذا المشكل، يؤكد الكتاب الأخضر على أن تكون الرياضة جماهيرية مثلما السلطة جماهيرية إذ لابد من تحطيم كل الاحتكارات لتحل محلها الأشكال الجماهيرية، حتى الفنون تكون جماهيرية. وينبغي ان يعبر كل الناس عن مشاعرهم، فليس من الضروري أن نجلس في مسرح ونشاهد ريغان ـ على سبيل المثال ـ يمثل أو يرقص، إذا كان الرقص مفيد كتعبير فكل الجماهير ترقص ويكون المسرح كله تحت تصرفها وليس لريغان فقط انها دعوة إلى جماهيرية الرياضة والفنون تهدف إلى ان تعم السعادة كل البشر، كل الجماهير وتهدف إلغاء الأفراد والجماعات المحتكرة لأي نشاط إنساني مادي أو معنوي، ومن هذه المنطلقات تتم جمهرة كل نشاط وتلغى النشاطات الوحشية التي مازلنا نمارسها منذ العصور البربرية مثل المصارعة والملاكمة ومصارعة الثيران والقفز بالخيل، كل هذا يحتوي على نوع من الهمجية والبربرية

علاوة فاننا إذا أردنا أن نبني مجتمعاً إنسانياً سليماً يجب ان نبني الفرد السليم في الأسرة السليمة، حتى في القبيلة إذا كانت موجودة. وعلى مستوى الأمة، علينا أن نحترم نهضة كل أمة، ونحترم قومية كل أمة، علينا ان نقر بأنه لا يجوز لأمة كبيرة أن تعتدي على أمة صغيرة علينا ان نحترم البنية الطبيعية للمجتمع التي هي أساس النظام الاجتماعي أساس المجتمع هو الفرد والأسرة والعشيرة والقبيلة، هذه تكوينات وان كانت موروثة فهي تكوينات طبيعية. هنالك مجتمعات قبلية ولا غضاضة في أن تبقى على قبليتها طالما ان هذا هو تكوينها الطبيعي الذي لم يصنعه أو يفرضه أحد أما عندما نصل إلى المستوى السياسي فينبغي أن تبرز المساواة الكاملة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية فقيام النظام الجماهيري يغض النظر عن الانتماء إلى قبيلة صغيرة أو كبيرة ويغض النظر عن كون الفرد أمي أو متعلم، طويل أو قصير، إمرأة كان أم رجلاً الخ

هذه النظرة لا تعرف رجل أو إمرأة على الاطلاق من الناحية الإنسانية بل تنظر إليهم كبشر متساوين. كما ولا تنظر للبشر من حيث لون بشرتهم أو دينهم أو حسبهم و إنما كبشر سواسية، إن أي تفرقة بينهم ـ كما أوضحنا في حالة التمييز العنصري وغيره ـ تشكل تعسفاً غير مبرر، فالتفرقة بين الذكر والأنثى هي كذلك غير مبررة، ولكن ينبغي في ذات الوقت عدم إجبار إنسان ذا طبيعة معينة القيام بواجبات يقوم بها إنسان آخر ذو طبيعة مغايرة

في الحقيقة ان وجودكم أتاح فرصة عظيمة ليس لي فقط ولكن لعدد من المكافحين في سبيل الحرية، هذا التجمع العالمي وعلى هذا المستوى الفكري والثقافي الرفيع دفع بالكثير من المناضلين الحضور للتحدث أمامكم وهو شرف عظيم ولا شك لهذا الملتقى

لقد استمعتم إلى رولنغر ـ قائد الثورة في غانا ـ الذي تحدث أمامكم وعبر عن الانفعالات وعن المعاني هذه بأسلوبه الخاص، لقد ادركتم كيف يتطلع الشعب الغاني إلى الانعتاق والحرية وكيف يشق طريقه نحو التوجهات الجماهيرية الجديدة، وكيف يعاني من المؤامرات والضغوط والحصار الاقتصادي، لقد عرض أمامكم رولنغر مأساة شعب همه الأول والأخير أن يتحرر فقط

كما تشاهدون هنا في ليبيا، هذه هي التوجهات في المجتمع الجماهيري الجديد في ليبيا، هذه هي النظرية التي أؤمن بها، ولكن انظروا إلى البلدان التي اتيتم منها ماذا يقولون عني وعن بلادي، وما هي التهديدات والضغوط، التي تتعرض لها هذه البلاد، التي تتجه لتطبيق الكتاب الأخضر
ها قد عرفتم الكتاب الأخضر الآن، فقارنوا، أي جريمة يرتكبها بلد يريد أن يطبق الكتاب الأخضر حتى يهدد بالأساطيل الأمريكية ويُفرضُ عليه الحصار الاقتصادي والحصار السياسي وان تجند القوى العميلة في كل مكان ضده!

كذلك تحدث أمامكم الرئيس كريكو الذي أتى من بلاده بغرض الحديث أمامكم، وهذا يدل على أهمية هذا الملتقى وتشريفاً له، وهو أحد المقاتلين في سبيل الحرية في أفريقيا، ورأيتم كيف تعرضت بلاده لغزو المرتزقة الذي دبرته الرجعية والامبريالية لبلد صغير مثل بنين يريد أن يعيش حراً فقط
وتحدث أمامكم ممثل رئيس حكومة الائتلاف الوطني الانتقالية في تشاد أول أمس وبين لكم مأساة شعب تشاد، وأن الاستعمار هو الذي يُسأل عن هذه المأساة لقد أدان أمامكم الامبريالية الفرنسية والامبريالية الأمريكية، وأدان أمامكم الدول الرجعية الافريقية العميلة وذكرها بالاسم، وأكد أن المآسي التي يتعرض لها شعب تشاد الآن سببها التدخلات الاستعمارية والماضي الاستعماري، وأن الذي استعمر تشاد هو المسؤول عن هذا التمزق وعن الحرب الأهلية

هناك دول ينبغي أن تحاكم كدول مجرمة، ولكن نتيجة أنها مازالت تسيطر على العالم لا يستطيع أحد أن يحاكمها في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة، وهنا نحن نتجه إلى القوة الحية في العالم مثلكم، المفكرين والكتاب والاساتذة الذين يُدَرِّسُونَ آلاف الطلاب ومئات الآلاف والملايين والصحفيين الذين عندهم أخلاق في هذه المهنة وضمائر نظيفة فلترتفع صرخة الجماهير وصوت الجماهير حتى تتقزم هذه القوى وأدوات الحكم المعادية للجماهير هناك أدوات حكم ينبغي أن تُجَرَّمَ ويتم محاكمتها دولياً، فالاستعمار في أفريقيا ينبغي محاكمة كل مسؤول عنه، والدول الاستعمارية ينبغي أن تحاكم، فهي التي تسبب المآسي، من الذي قتل نحيتنه مليوناً في الجزائر؟ هذا هو المجرم، إذا قتل إنسان آخر لابد ان تقام له محكمة للقصاص، و إذا قتل مليون يذهب بدون قصاص! كل مآسي أفريقيا والعالم الثالث ترجع إلى دول الاستعمار هذه هي المجرمة

الاستعمار هو الدي يتسبب في تحلف تشاد وعرقها، وهو الدي يقتلهم، وهو الدي مارال حتى الآن يدكي نار الحرب الأهلية

رأيتم لما استحدثت سا الحكومة الوطنية في تشاد، بحى لم نقاتل مع رجال الحكومة الوطنية حتى يدحلوا لانجاميا. هده الحكومة الوطنية التشادية قامت نشس ثورة الشعب التشادي واعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية في (لاحوس) وقام الائتلاف الوطني في تنشاد وطلب من ليبيا الدولة الحارة والمخلصة دات النطام الديمقراطي التسعي والتي عدها القدرة، طلب من ليبيا بعد أن انتهت الحرب الأهلية ووصلت حكومة الائتلاف الوطني التي تمثل كل قبائل وطوائف الشعب التشادي ـ طلت من ليبيا ان تقف إلى حانبها تأتي بقواتها لحفظ السلام، حتى تتمكن هده الحكومة من البناء و إعادة تعمير تنشاد

وساءً على هدا الطلب والمعاهدة الموقعة بين الطرفين نُقِلَتْ القوات العربية الليبية إلى تنشاد، ولأول مرة مند عشرين سنة ــ تمتعت تنشاد بالسلام والهدوء

ينبغي ان يستتب السلام والأمن في تشاد:

وكادت هده الحكومة أن تتجه إلى البناء ومشروعات التعمير في طل السلام الذي حلقه وحود القوات الليبية. ولكن المستعمرين وعملاء المستعمرين في أفريقيا لا يريدون لهدا البلد الاستقرار ولا يريدون لافريقيا الاستقرار. الاستعمار لا يريد لأفريقيا أن تستقر وتنبي، أعداء أفريقيا لا يريدون لها هدا، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية، وكما هو في بقاع العالم الأحرى وبالتالي هددوا الحكومة الوطنية وطالبوها بأن تطلب سحب القوات الليبية. وعندما طلبت منا سحب قواتنا اسحبنا في طرف اسبوع أو اسبوعين من منطقة نئر رمرم، حتى نبرهن انا دهسا إلى تنشاد من أحل السلام ومن أحل أن نعزز الأمن والاستقرار في تشاد وحتى تمكن هده الحكومة من توحيد أطراف تشاد و إعادة تعمير تشاد. و بمجرد أن حرحت القوات الليبية إنهار السلام بالكامل في تنشاد. إنهار الموقف بكامله في تشاد وعاد التمرد من حديد وعادت الحرب الأهلية في تنشاد ولا زالت مستمرة

ولكن التسيء الدي نتشر به ممثل حكومة تنشاد عندما تكلم أمامكم ان الحكومة الوطنية التي تمثل كل الشعب التشادي. قال لكم انها احرزت انتصارات في الآونة الأخيرة ووقعت في يدها المناطق التي تعتبر مفاتيح الوضع في تنشاد، وأنها تستعد لمواصلة تحرير تنشاد، و إعادة الوحدة لتشاد، وهدا شيء يحب أن يدعم وهده الحكومة يحب أن تدعم، ويسعي أن يستتب السلام والأمن في تشاد

كان موضوعاً في البرنامج ان يتحدث أمامكم قائد الثورة في السلفادور، ولكن للأسف أنه في الوقت الدي وصل فيه إلى هنا تم اعتيال مساعدة هدا القائد وتصفيتها من قبل عملاء الامبريالية في ماغوا الأمر الدي أدى إلى رحوعه إلى بلاده قبل أن يتمكن من الحديث أمامكم، وأرحو ان نقف قليلاً حداداً على روح هده الشهيدة

وتحدث أمامكم ممثل عن الثورة الجديدة في فولتا العليا وضيوف أصدقاء من رومانيا والهند ومن اليمن الديمقراطية، وتحدث أمامكم ممثل قيادة الثورة السديانية وممثل عن رئيسة وزراء الهند.

أما أتكلم عن الوفود التي أتت لأهمية هذا الملتقى العالمي، ووجودها كان تشريفاً لهذا الملتقى. ولأهمية هذا الملتقى أتت إلى هنا من قارات العالم المختلفة لتطرح عليكم همومها وقضاياها وتعبر أمامكم عن مشاكلها وأتكلم عن الوفود الرسمية التي أتت من سين ورومانيا وغانا واليمن الديمقراطية ونيكاراغوا والهند ومالطا والسويد وبوتسوانا وغرينادا وبوروندي وفنلندا وفولتا العليا وغينيا ومالي والبرازيل وزيمبابوي ومدغشقر ومالديف ورواندا واليونان وغينيا بيساو

وأرجوا أن تتاح فرصة لم تتح في الماضي أن يتحدث فيما بعد مندوبون عن المقاومة الفلسطينية، وعن البوليزاريو

ليبيا نجحت في جعل الصحراء تتقهقر إلى الوراء.

كم نودنا أن تطلعوا ـ حلال وجودكم هنا ـ بقدر الامكان على إنجازات الشعب العربي الليبي بفعل الثورة التي تحاربها الولايات المتحدة الأمريكية، وتحاربها الصهيونية والرجعية والأنظمة الفاشية، نودنا أن تطلعوا على تجربة قهر الصحراء، هذه التجربة التي جعلت من ليبيا مثالاً رائعاً، إن مشكلة التصحر هي مشكلة أساسية تواجه العالم الآن ـ وقد نجحت ليبيا في جعل الصحراء تتقهقر إلى الوراء ـ بدلاً ان تتقدم كما هو الحال في كل انحاء العالم

إن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض حصاراً على النفط الليبي محاولة منع الشعب الليبي من الاستمرار في المشروع الهائل لعظيم لقهر الصحراء، إن هذا التصرف الأمريكي عمل مضاد للحضارة، مضاد للتقدم، عمل بربري من شأنه ان يتيح الفرصة للصحراء لغزو الأرض الزراعية وبما أن الشعب الليبي يساهم في قهر الصحراء ويمد اللون الأخضر فوقها، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية بعملها هذا تهدف إلى وقف مشروع الشعب الليبي فان الاستنتاج المنطقي هو أن الولايات المتحدة الامريكية تساهم في التخلف، وتساهم عمداً في جعل الإنسانية تولي إلى الوراء، انه عمل بربري معادٍ للحضارة

بإمكانكم ان تطلعوا على هذه المشاريع الزراعية الهائلة التي صنعها الشعب الليبي بقهر الصحراء ولتحرير حاجاته وامتلاك حاجاته هذا هو البترول الذي تحاربه الولايات المتحدة الأمريكية تحول إلى ارض زراعية، إلى امكانية تقهر الصحراء،

ويمكنكم ان تشاهدوا المصانع التي تلبي حاجات الشعب الليبي العصرية، والتي تريد الولايات المتحدة الامريكية أن توقفها عن الانتاج، أن توقف دواليب هذه المصانع التي تعمل لاشباع حاجات المواطن الليبي، لكن في ذات الوقت لعلمكم فان الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت في الاضرار بدول أخرى نتيجة الحصار على ليبيا، لأن الشركات التي كانت تنفذ مشاريع كبيرة في ليبيا في كل المجالات ـ وهي أغلبها

شركات من أوروبا العربية وبعضها شركات أمريكية أيضاً ـ قد لحقت بهذه الشركات ـ التي كانت تستثمر المليارات وتربح أرباحاً وافرة من ليبيا ـ الخسارة نتيجة حصار الولايات المتحدة الأمريكية العدواني على ليبيا

عندما يتوقف ضخ النفط الليبي يتوقف الدخل ولن تتمكن ليبيا من المضي في عمليات التحول الصناعي والزراعي والاجتماعي وبالتالي تحرم هذه الشركات التي كانت تساهم معنا في بناء المدارس والمستشفيات على نطاق واسع والطرق والمصانع والمزارع، تحرم هذه الشركات من فرصة العمل التاريخية هذه، وبالتالي فان الولايات المتحدة الأمريكية بهذا قد حاربت أوروبا العربية وحاربت أيضاً شركات أمريكا، وهذه هي السياسة الامريكية التي نريد لها الاستمرار، نحن سننتصر، لكن أمريكا ستدمر نفسها بهذه السياسة

لقد رأيتم ممثلي الشعوب واستمعتم إلى صرخات الهنود الحمر والأمريكان السود وممثل شعب مصر وممثل شعب السودان والشعوب الأخرى، كلها تؤيد الشعب الليبي، تؤيد الجماهيرية، وهذا هو الذي نعتمد عليه والذي يجعلنا نقف على أرضية صلبة، وهذا هو الذي يقضي على الامبريالية والرجعية والفاشية والعنصرية

نشقّ الطريق امام المهضومين والمظلومين

ونحن متأكدون أننا نشق الطريق أمام المهضومين والمظلومين، وأمام المهضومة حقوقهم وأمام المستعبدين، وأمام الشعوب المكافحة في سبيل الحرية، وأمام الأقليات التي تبحث عن الوضع المناسب لها، وأمام الإنسان الذي يبحث عن كرامته ويريد أن يحقق ذاته، أمام المضطهدين في كل مكان

نحن في الحقيقة هنا نشق الطريق أمام كل هذه القوى، وهذه القوى التي سترث المستقبل، وستصنع المستقبل، وحتماً ستهزم الامبريالية وتهزم العنصرية وتهزم الرجعية، لأن هذه الأخيرة قد فقدت علاقتها بالتقدم، وليست لها صفة تقدمية، وبالتالي ستفقد علاقتها بالتاريخ وتخسر المعركة حتماً

كان بودي أن تُشاهِدُوا الطرق العملاقة التي شقت في قلب الصحراء، والتي لم يسبق لها مثل في العالم، هذا البلد الذي يتجه هذه التوجهات انظروا كيف تعامله القوى الامبريالية وتتهمه بالارهاب، نحن نرهب الصحراء فعلاً ونرهب التخلف وليتكم تتمكنوا من العبور خلال الصحراء مع طرق عصرية جديدة لم تشاهد في أي مكان من العالم، وعندما نشاهد دولة أوروبية نرى الطرق فيها كثيرة فعجب بذلك، ولكن قد نجمع عشر دول أوروبية حتى تساوي مساحة ليبيا، إذن الطرق التي تشق في ليبيا كأنها طرق شقت في كل قارة أوروبا إن هذه الصحراء المترامية الأطراف قد ربطت بعضها البعض بهذه الطرق العملاقة

وليتكم تتمكنوا من مشاهدة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، كيف يمارس الشعب السلطة بدون وصاية وبدون إنابة، وأن تشاهدوا كل التوجهات الجماهيرية

المجتمع الجماهيري هو النموذج لمستقبل العالم :

لقد انحتم لي أن أتحدث قليلاً عن التوجهات التاريخية للمجتمع الجماهيري الذي هو النموذج لمستقبل العالم، والجماهيرية الليبية هي حجر الزاوية في عصر جديد هو عصر الجماهير، وقاعدة الكفاح الشعبي تتسع

في كل يوم لتشمل كل الجماهير التي ترحف زحماً مقدساً نحو الانعتاق النهائي.

وعندما أقف بينكم الآن أتذكر ما قاله أخي الرائد عبدالسلام معكم أمس الأول قال بكل تواضع أنكم أساتذة وهو تلميذ، ولكن أنا أقول لعدة أسباب موضوعية وبكل تواضع أقف هنا كأستاذ أمام تلاميذ لأني أعرف أنكم لا تعرفون الكتاب الأخضر فهنا أقف فعلاً كأستاذ لأني وجدتكم تجهلون الكتاب الأخضر، وبالتالي تجهلون طبيعة وماهية الجماهيرية، المجتمع الجماهيري، وأنني أرى عصر الجماهير عبر هذه النظرية وأنتم لا ترونه، لهذه الأشياء كلها أقول هذا الكلام

أنا تلميذ البشرية .. وتاريخها ونضالاتها:

وأنا لست تلميذاً لأحد هنا، ولكن أنا تلميذ البشرية وتاريخها ونضالاتها، وأنا متأكد، وأقولها بصدق وبتجرد بأن الكتاب الأخضر ليس من تأليفي، ولكن ألفه كفاح الإنسان من أجل الخلاص والانعتاق النهائي. وهذه المقولات عبر عنها الإنسان الذي قلت لكم انني تلميذ له، حتى المواطن العادي أنا تلميذ له، عندما يعبر عن الحاجة بطريقته البسيطة، سيعرف كيف تحل هذه المشكلة؟ وما هو سبب المشكلة؟ انه هو الذي يصنع المقولات والشعوب هي التي صنعت هذه المقولات، كفاح الإنسان من أجل الحرية والكرامة صنع هذه المقولات

بهذه الطريقة عندما أتكلم عن الكتاب الأخضر، أتكلم بتجرد، ولو أن لي كتاباً آخر أؤلفه يمكن أن أخجل من التحدث عنه، ولكن الكتاب الأخضر هذا ألفه كل واحد، وأنا متأكد أن الكتاب الأخضر هو إنجيل العصر الحديث، وأن الجماهيرية هي يوتوبيا قابلة للتحقيق

ومن الصحراء دائماً، تأتي الرسالات التاريخية العظمى . ومن قلب الصحراء القاحلة في الجزيرة العربية والقبائل الرحل، ظهر النبي الذي يدين بدينه الآن أكثر من ربع سكان العالم .. ومن الصحراء، فلسطين، الصحراء العربية، ظهر المسيح الذي يدين بدينه ثلاثة أرباع العالم. . إذن ومن الشرق في الحقيقة تأتي الرسالات الكبرى، وهو مهد الحضارات وهو مهبط الوحي

و إلى الأمام والكفاح مستمر

الاشتراكية والحرية
في الكتاب الأخضر

جوسليم س. بوسفيللو
فنزويلا

«الاشـــتــراكـيــة والــحــريــة في الــكــتــاب الاخــضــر»

الكتاب الاحصر هو فكر الثائر معمر القداقي فيه نحد تصوراته وافكاره وحل متنكلة السلطة والاشتراكية ونحد لب الحوهر للنطرية العالمية الثالثة وفي اول هدا النحث سوف نقدم عحالة حول ما حاء في الكتاب الاحصر نفصوله الثلاثة ثم نعد دلك نعلق على الامور التي نعتبرها دات اهمية اولى في عرض فكر القداقي كما حاء في الكتاب الاحصر

في الفصل الاول نواحه مشكلة السلطة، وهدا الحرء هو في واقع الامر انتقاد حوهري واساسي للتنطيمات السياسية الاساسية في ديمقراطية العرب التي تقوم على التمثيل. وفيما يلي نقل الافكار التي عرصها القداقي في الكتاب الاحصر

الفصل الأول:

1) لا نيانة عن الشعب والتمتيل تدحيل

2) المحلس النيابي حكم عيابي

3) المحالس انيابية تزييف للديمقراطية

4) لا ندبل عن التسعب

5) التمثيل تدحيل

6) الحربية إحهاص للديمقراطية

7) من تحزب حان

8) الحرب يحكم نيانة عن الشعب والصحيح لا نيانة عن الشعب.

9) الحرب يمثل حرءا من التسعب وسيادة التسعب لا تتحرأ

10) لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية

11) اللحان في كل مكان

12) لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللحان في كل مكان.

13) الديمقراطية هي الحكم التسعبي وليس التعبير التسعبي

الفصل الثاني:

1) الدي ينتح هو الدي يستهلك

2) شركاء لا احراء

3) في الحاحة تكمن الحرية

4) المنزل لسا كنه

5) المنزل يخدمه اهله

الفصل الثالث:

1) ولذا من المهم حدا للمحتمع الانساني ان يحافظ على التماسك الاسري والقبلي والقومي والاممي ليستفيد من المنافع والمزايا والقيم والمثل التي يوفرها الترابط والتماسك والوحدة والالفة والمحبة الاسرية والقبلية والقومية والانسانية.

2) أما الدين لا اسرة لهم ولا مأوى فالمحتمع هو وليهم، ولمثل هؤلاء فقط يضع المحتمع دور الحضانة وما اليها ان يتولى هؤلاء المحتمع افضل من ان يتولاهم الافراد الدين ليسوا آباءهم

3) ان كل المحتمعات تنظر للمرأة الآن كسلعة ليس الا الشرق ينظر اليها باعتبارها متاعا قابلا للبيع والشراء، والغرب ينظر اليها باعتبارها ليست انثى

4) وهكذا فالمسألة ليست ان تعمل المرأة أو لا تعمل فهذا طرح مادي سخيف ـ فالعمل يجب ان يوفره المحتمع لكل افراده القادرين عليه والمحتاجين له رجالا ونساءً، ولكن ان يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه وأن لا يضطر تحت العسف ان يعمل ما لا يناسبه.

5) أن يحد الاطفال انفسهم في ظروف عمل الكبار دلك جور ودكتاتورية، وان تحد المرأة نفسها في ظرف عمل الرجال دلك جور ودكتاتورية ايضا

هده هي الملامح الكبيرة الناتجة عن قراءة متأنية للافكار الواضحة وهي مطبوعة باللون الاحمر ومحددة جيدا في الكتاب الاحمر الشهير

ونحن هنا سوف نستكمل بعض الملاحظات القضايا التي نعتبرها اساسية فيما يتعلق «بالمقولات المختلفة» التي اوردناها فيما سبق

انا حين نقرأ الكتاب الاحمر نواجه صيغا في قالب واضح وصيغا في قالب مصحم ودلك من حيث التحليل المنطقي للانسان والطبيعة في التحليل المنطقي للانسان تتشارك العلاقات وتتضافر بين النظرية والتطبيق ودلك يعني صياغة الفلسفة كسياسة، انها العلاقات بين الموضوعية والاهداف الانسانية في الاطار التاريخي النوعي لانفتاح الكائن البشري على مجموعة من التعريفات والتحديدات المتعلقة بحوهره ككائن عملي

وفي التحليل المنطقي الثاني الوارد في الكتاب الاحمر والدي اطلقنا عليه التحليل المنطقي للطبيعة، ودون ان يؤدي بنا دلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى شيء من المحابهة او الى شيء من التجانس مع فكر «الحلر» فان التحليل المنطقي للطبيعة من حيث محابهة الانسان لها ومن حيث محابهة الانسان لنفسه هي في الفصل الثاني من الكتاب الاحمر تأخد شكل الطبيعة الاقتصادية ودلك كشرط اساسي كي يحصل الانسان على تحرره وعلى تعايشه في المحتمع ان وضوح الرؤيا في الكتاب الاحمر وهو الامر الدي يتسنى لنا من خلال «المقولات» الواردة في النص باللون الاحمر ليؤدي بنا الى اتسام الافكار المحددة حول الاشتراكية، اتسامها بالشعبية وبهذا الشكل يمكن التعبير عن الجوهر العقلاني للنظرية وعن الاسس الضرورية لتنفيدها

ويتضح لنا منذ الوهلة الاولى ان هناك نقداً مدمِّراً للتنظيمات في الغرب وللنماذج «الاشتراكية» المستلهمة من الاتحاد السوفيتي

وبعد دلك وفي المرتبة الثانية هناك المستحدثات حول وصع المرأة في المحتمع والدور الدي عليها ان تلعبه تم انخراطها في محتمع اشتراكي.

وفي المقام الثالث ووفقا للتحليل المنطقي للعلاقات بين النظرية والتطبيق بجد هذه القاعدة الاساسية التي تقول باں (الدين) هو سياسة عملية وهذه الفكرة لها جذورها العميقة في التصورات الثقافية والفلسفية لشعوب الشرق حيث يؤلِّف الدين جانبا اساسيا في الحياة الاحتماعية

وفي المقام الرابع بحد ونعتبر اں حميع الافكار التي اتحدت اهمية اساسية من احل تحقيق الاشتراكية كنظام واسلوب حياة وقيم روحية، بحدها ونعتبرها لا تتناقص مع الحرية والديمقراطية، ونؤكد إذاً انه يمكں فقط الوصول الى ديمقراطية مباشرة يمارس فيها الشعب سلطته بطريقة مباشرة ولا ينوب فيها عں الشعب احد ادا ما توصلنا الى اشتراكية حقيقية، اشتراكية ديمقراطية وثورية اصيلة تسير جنبا الى جنب مع الحرية.

الاشتراكية الدينية عند الفارابي وامكانية أصدائها في الكتاب الأخضر

سلفادور غومس توغالس
الاندلس

الاشتراكية الدينية عند الفارابي وامكانية اصدائها في «الكتاب الأخضر»

اوحت لي قراءة (الكتاب الأخضر) تشابها ممكنا بين ما اسميه انا (الاشتراكية الدينية عند الفارابي) والنقطتين اللتين تبدوان اساسيتين في سير المجتمع وفقا «للكتاب الأخضر». اقصد بالنقطتين المتعلقتين بالحكومة الشعبية وكل ما يلحقها، واقصد «قانون المجتمع» كما نجدها معروضتين في هذا الكتاب وكلاهما يوحي بغرضين جوهريين في النظام الفلسفي ـ الديني عند الفارابي اي البعد الاجتماعي عند الانسان وشعوره الديني.

ولا ينطبق في هذا التقابل كل شيء على نظيره ولا كل شيء متنافر ولكن في هذا الفرق يمكن اكتشاف نقاط متقاربة تلقي بعض الضوء على جوهر القضية.

وحسب تقديري فان نقطة الانطلاق في «الكتاب الأخضر» هي الشعب وفي هذا الشعب يندرج الفرد. اما عند (الفارابي) فهو العكس بالعكس، نقطة الانطلاق هي الفرد فيه نكتشف بعده الاجتماعي وفي هذا البعد الاجتماعي تكمن كل سياسته. ليس قصدي اكتشاف تأثير الفارابي في الكتاب الأخضر وهو امر من المحتمل انه لم يحدث بصورة مباشرة وان كان لا يستبعد وجود تأثير غير مباشر من شيء ما يكمن في بيئة الثقافة العربية.

ولندخل الآن بالتفاصيل في نظرية الفارابي وقد يكون هذا الاثر المنظور هو ماهية الانسان كما يعقله الفارابي؟ فالانسان اجتماعي بطبعه بحيث ان لو انغلق على ذاته وانقطع عن كل اتصال بامثاله فانه يخدع ماهيته ذاتها وقد نطيل اذا تعرضنا لتعليل هذا الامر الواضح، وقد وضحته في بعض كتاباتي، نحن نحتاج بعضنا بعضا وماهيتنا تكون مبتورة بدون اسهام الآخرين، كما ان وجود الآخرين يعتمد على عندياتي لكي تتحقق ذاتهم تماما

ولكن لا يجب علينا ان نعتقد ان البعد الاجتماعي للانسان قائم على الضرورات النفعية، ان نظرية (الفارابي) في هده النقطة غنية جدا واوسع بكثير. ان البحث عن الآخرين يقوم على ميول عاطفية مما يجعل ان الحب يكون اول اتصالاتنا الشخصية وتليه العلاقات الاخرى المتبادلة بين الافراد لدرجة ان الحب يسبق المعرفة، الحب اولا والمعرفة ثانيا.

ويقوم كل هذا على مفهوم ذكاء الانسان وليس علينا ان نخلط بين كلمة «الذكاء» و «العقل» فهذه الاخيرة هي قدرتنا الادراكية. اما الذكاء فيتناول شخصيتنا كلها بكاملها، بكل صفاتها العاطفية منها والعقلانية، سواء كان بأنيتها الخاصة او في علاقاتها المتبادلة الحسية والتخيلية والاجتماعية والمفارقة. ولندرس هذا بالتفصيل.

ان الذكاء عند (الفارابي) هو عالم صغير هو كون صغير حقيقي، ويظهر كل هذا واضحا عنده في نظرية المعرفة. وثمة توافق حقيقي بين الذكاء والمعقولات ويظهر ذلك واضحا في مضماري المعرفة. وهنا تظهر احدى

ميزات الفارابي اي قدرته على التركيب فقد مزج في نظرية المعرفة الطريقة الارسطاطالية والطريقة الافلاطونية الحديثة ففي الجولة الاولى اتبع الفارابي مذهب ارسطو فنظريته في المعرفة قائمة على التجريد في معرفة الاشياء الحسية الذكاء يملك القدرة على تجريد الصورة عن المادة ولكن لا يجب ان نأخذ هذا بالمعنى المادي المحض، اي ان الذكاء يأخذ الصورة الحسية وينقلها إلى العقل بل انه في هذه المرحلة الاولى تلعب نظرية الاشراق دورها. فالعقل الفعال الذي هو خارج عن الانسان ينير الصورة في الشيء الحسي وفي الوقت ذاته في الادارك الانساني بصفته عالما صغيرا او مجموعة مصغرة من صفات الكون .. وبذلك يفهم انه ليس هناك تحول من صورة المحسوس إلى العقل بل اشراق من الصورة المحسوسة في مثالها في الفكر. ومذ ذلك الحين يتحول المحسوس إلى معقول.

ولكن طبيعة الادارك الانساني عندما تتقبل الشيء الحسي المفارق عن المادة تفهمه كما لو انه من ماهية شيء ما مفارق ومستقل عن المادة وفي هذا الوقت بالذات تتغير علامة سير المعرفة، فتتحول النظرية الارسطاطالية إلى نظرية افلاطونية جديدة، والتجريد يتحول إلى حدس. انها معرفة حضور شيء ما بصفته موجودا في العقل يمكن ان يجري معه شيئا من الاتصال الروحي او ضمني انه عبارة عن نور يشرق داخل العقل فيتوحد العقل مع المعقول الخارجي في صورته الداخلية.

ويتدخل هذا الحدس العقل الفعال، وهو خارج عن الانسان وعن نشاط العقل البشري الذي يعكس في ماهيته صورة المعقول الخارجي هذه الصورة المبطنة في طبيعته بصفته عالما صغيرا وبذلك فان ما كان حتى الآن عقلاً مادياً منفصلاً تماماً، يتحول إلى عقل فاعل مشرقاً داخلياً بادراكه على المعقول الموجود فيه. وهذا يعني انه تحول إلى عقل فعال في داخل الانسان. ولقد قيل حتى الآن ان القديس (توما الاكويني) هو الذي اوجد هذه النظرية بان جعل العقل الفعال عقلا داخل الانسان بينما الفلسفة اليونانية والفلسفة العربية كانت تعتبره مفارقا للانسان. وكما ترون ان هذه النظرية كانت حاضرة في الفلسفة العربية قبل القديس توما الاكويني باجيال عديدة.

وحتى في هذا الاطار من المعرفة نشعر ان لنا شركاء. نعرف شيئا يختلف عنا ولكن هذا الشيء ليس خارجا عنا بل انه عبارة عما احتاج عليه لاكمل وجودي كانسان واذا نقلنا هذه الضرورة إلى الاطار الانساني تصبح مرتبطة بالانسان بحيث تعتبر من جوهر طبيعته لدرجة ان الانسان اذا شاء ان ينكمش على ذاته لا يعد يعتبر انسانا، وعلى هذا النحو يتأكد ان الابعاد الاجتماعية عند الانسان هي جوهرية بالنسبة لطبيعته ولكن في التعايش الانساني يكتشف ايضا ان هذا التعايش يجري في جو من التعاطف والمودة انه تواجد يعمل فيه الانجذاب ويتغلب على المعرفة. نحب اولا وهذا الحب يجذبنا نحو المعرفة. ولكن في هذا التواجد المتبادل لابد من شيء من التدريب على الحياة في المجتمع. وهذا العلم الذي يدربنا على الحياة في المجتمع يطلق عليه (الفارابي) اسم «السياسة». انه علم جديد «تراسندنتالي» اي انه يفوق ويتخطى جميع مراحل معارفنا. اي انه اول شيء يجب على الطفل ان يتعلمه. عليه ان يتعلم كيف يعيش في المجتمع وبين الجماعة. السياسة ترافق جميع مراحل المعرفة وهي غاية كل معرفة ميتافيزيقية مع ما يرافقها من سعادة الانسان. اتمنى ان لا تعتبر كلمة «سياسة» مشحونة بالمحتويات العقائدية التي عادة ما تكون بالية ومحقرة كما يؤخذ معناها في الوقت الحاضر .. وفي النهاية نستطيع ان نعطيها تحديدا كاملا كما يفهمها الفارابي.

ان مراحل الوصول إلى هذا العلم وطريقته هي فريدة في نوعها. كل انسان يحاول السيطرة على الآخرين ولكن ليس بتلك السيطرة المفروضة والحائرة بل بالتملك بالحب اولا ثم بالمعرفة للتوصل إلى انضمامه في المجتمع الانساني. وبقدر ما يزداد هذا التملك العاطفي بقدر ما تزداد السعادة الشخصية .. وعندما يمتد هذا التملك العاطفي إلى كامل الجماعة البشرية فانه يصبح قادرا على القيام بالخطوة الكبرى الاخيرة نحو السعادة القصوى في المعرفة الكاملة.

في هذه اللعبة بين الاشتراك العاطفي والمعرفي يشق الانسان طريقه إلى مختلف المجتمعات. اولا التزاوج في العائلة ثم البلدية ثم المدينة ثم الامة ثم المجتمع العالمي الذي يتناول العائلة البشرية جمعاء. انه لمن المفيد التأمل في هذه النظرية الجديدة للحق الدولي الذي ينظم العلاقات بين جميع الامم على اساس رابطة الحقوق المتبادلة الدولية كما لو كان العالم كله عائلة واحدة كبرى . يميز (الفارابي) عدة طبقات في المجتمعات بعضها كامل وبعضها غير كامل او فاصل وغير فاضل. وهذا الكمال يقاس بعدة مقاييس وهناك مقياسان هامان هما: المقياس العددي والمقياس الغائي. فالمقياس العددي في مجتمع يتناول العدد وافضل مجتمع هو الذي يضم البشرية كلها، والاقل كمالا هو الاجتماع في منزل . ولكن الاسبقية في الكمال تقررها الغاية التي يتوخاها كل مجتمع وكل مجتمع قائم على اهداف جزئية يستفيد منها فرد واحد او قطاعات جزئية من البشرية يكون مجتمعا غير كامل والمجتمع الاكمل هو الذي يسعى إلى الخير العام للعائلة البشرية. والخير العام ليس سوى السعادة الانسانية القائمة على ما سنبيه فيما بعد.

ووراء كل هذا العمل الاشتراكي توجد نظرية الوحي او الاشراق. فاذا سايرنا الفلسفة الارستقراطية فهذا الوحي يأتي من العقل الفعال. ولكن (الفارابي) يمزج هنا بين الفلسفة اليونانية والفكر الاسلامي ويقرر ان الاشراق او الوحي في نهاية الأمر يتأتى من الله الذي هو المكتشف الاكبر والموحي لها والموحي ايضا للانسان وعلى هذا النحو فان المعرفة تعني الاستسلام إلى ايحاء الله.

يوجد وحيان عند (الفارابي)، وعلى الجميع ان يهدفوا نحو الاولى ولكن نظرا لاستحالة ذلك فان الاسلام انصرف إلى الثانية. يقول (الفارابي) انه في جميع الاديان يوجد هذا النحو الثاني من الوحي. النحو الاول هو الاكمل ويقصد به ذلك الوحي الشخصي او الذي يكتسبه الانسان بذاته. فبالوحي المتأتي من الله يستطيع الانسان الوصول إلى ماهية الاشياء كما هي في حد ذاتها وليس بتدخل علامات اخرى. المقصود منه المعرفة بالحدس والشركة او الاتصال الذي تحدثنا عنه سابقا والذي ليس هو شيء آخر سوى التحديد بين الأشياء المعقولة ومثالها الموجود في ذهننا.

والطريق الثاني للوحي هو بالكتاب المقدس المنزل وهذا يأتينا برسالة موحاة إلى نبي يتكلم إلى عامة الناس بلسان رمزي اىل الفهم والطريقتان في الوحي متفقتان في الجوهر حسب الفارابي.

كل هذا حسن وجميل ولكن لابد من وجود مجاري للانجاز فالمجهود الفردي يجب ان يتكل على مساعدين لكي لا يضيع في الفرديات الهدامة للخير العام. وهذان المساعدان هما: التعليم والسلطة.

فالتعليم غايته توجيه الطفل لكي يصبح قادرا على اجتياز هذه المراحل الاجتماعية في الجماعة. يجب على التعليم ان يضع بين أيدي الفتى كل ما يحتاج اليه للنمو اجتماعيا: درس، عطلات، رقص، موسيقى، الخ ..

ليس المقصود غسل دماغ الفتى بل ان نفتح الطريق امام الطفل لمعرفة طبيعة الاشياء لكي يحترمها ونعلمه حدود الخير العام لنخط فيه اقتبال السعادة.

والسلطة هي اساسية مثل التعليم لكي نوجه الحياة الاجتماعية عند الافراد. ولكن (الفارابي) يعرف هذه السلطة بمدلولات تقربه كثيرا من فكرة «الكتاب الأخضر». لا يستطيع ان يعقل مجتمعا بدون سلطة. كما انه بدون ابعاد اجتماعية لا يوجد انسان كذلك بدون سلطة لا يوجد مجتمع والمقارنة التي يتخذها مثالا هي الجسم البشري، فكما انه في الجسم البشري يوجد عضو هو اهم الاعضاء كذلك في المجتمع. كلنا ينتظر ان يقال لنا ان هذا العضو هو الدماغ الذي في كثير من الثقافات ينظم الحياة العضوية، غير انه في نظر (الفارابي) ان القلب هو العضو الاساسي. ونرى من جديد ان سلطة الحب هي التي تنظم جميع الاعمال التي يتطلبها الخير العام.

والنص عند (الفارابي) هو مهم جدا يستحق ان ننقله:

«وكما ان البدن اعضاؤه مختلفة متفاضلة الفطرة والقوى وفيه عضو واحد رئيس هو القلب واعضاؤه تقرب مرتبها من ذلك الرئيس وكل واحد منها جعلت فيه بالطبع قوة يفعل بها فعله، ابتغاء لما هو بالطبع عرض ذلك العضو الرئيس واعضاء اخرى فيها قوي تفعل أفعالها على حساب اغراض هذه التي ليس بينها وبين الرئيس واسطة. ثم هكذا إلى ان تنتهي إلى اعضاء تخدم ولا ترئس اصلا فكذلك المدينة اجزاؤها مختلفة الفطرة متفاضلة الهيئات وفيها انسان هو رئيس واخر يقرب من مراتبها من الرئيس وفي كل واحد منها هيئة وملكة يفعل بها فعلا يقتضي به ما هو مقصود ذلك الرئيس ودون هؤلاء قوم يفعلون الافعال على حسب اغراض هؤلاء».

كثيرة هي الخصال التي يجب ان يتحلى بها الرئيس ولا حاجة إلى تعدادها هنا اد انها لا تلقي ضوءا جديدا في المقابلة مع «الكتاب الأخضر».. قبل كل شيء يضع (الفارابي) سببين لوجود الرئيس. اولهما متطلبات كل جسم ان يكون له عضو يشرف على البدن كله. اؤكد من جديد ان رئيس الجسم الاجتماعي يجب ان يلعب دور القلب نافث الحياة الاجتماعية. والحب يجب ان يكون المحرك الذي يدفع المجتمع نحو الخير العام. والسبب الثاني هو التدرج في السلطة وهذا موجود في جميع الكائنات وكما ان هذا التدرج موجود في الكون فيجب ان يكون موجودا في المجتمع. في الكون توجد رتبة العلة الاولى والكائنات اللامادية والاجرام السماوية والاجسام المادية وعلى النحو ذاته يجب ان توجد مراتب في المجتمع تفرضها طبيعة الاشياء ذاتها وهذه الطبيعة او الرتبة في المجتمع تضعها الغايات التي يتوخاها كل كائن بشري حسب خصاله الطبيعية. وهذا يخطط ايضا الحدود لكل سلطة. فقط يستطيعون ان يحكموا المجتمع اولئك الذين لهم خصال تحثهم على الخير العام او السعادة الكاملة لكل اعضاء المجتمع. وهذه الغاية يجب أن تكون ذات الغاية التي تتوخاها العلة الاولى وبهذا يستنير النظام الاجتماعي البشري بهذا الاشعاع الفائق الطبيعة المفاض عليه.

توجد علامة اخرى للرئيس تستطيع ان تبرر وجوده وفي الوقت ذاته تخطط لنا الطريق الذي يجب اتباعه في اختيار هذا الرئيس: يجب انتخاب اولئك الذين هم مؤهلون للسير بالآخرين نحو اهداف لا يستطيع هؤلاء الآخرون الوصول اليها بوسائلهم الخاصة. فهؤلاء هم الذين يستلمون مهمة الحكم وطبيعتهم ذاتها هي التي تخولهم هذا الانتخاب اذ ان المراتب متأتية من ماهيات الاشياء ذاتها والذين بفطرتهم لهم هذه الخصال

هم الذين يجب ان يتولوا المناصب العليا.

والحصال التي يتطلبها (الفارابي) للرئيس هي اثنتا عشرة خصلة فطر عليها ويمكن ان نردها إلى ثلاث حصال الصحة والقدرة والمعرفة. الصحة متطلبة لانه عليه ان يرأس الاعمال الحربية. والمعرفة هي الحصلة الرئيسية بحيث انه اذا نقصت عنده المعرفة لا يمكن ان يتقلد السلطة انها ضرورية حتما لكي يعرف تماما الخير العام. المعرفة هي فوق القوة. الرأي قبل شجاعة الشجعان. والمعرفة يجب ان ترافقها خصلة السلطة لكي يعبر بوضوح عن هذا العلم للجماعات ولذا يتطلب من الرئيس حصلة ضرورية للاتصال مع الشعب وهذه الحصلة هي الخيال. فهذا الخيال هو الذي يخوله تلك الوسائل المطابقةلكي يستطيع الشعب ان يفهمه وبالتالي فان فهم رسالة الرئيس هي فهم رسالة العلة الاولى. وهي الصفاة المتطلبة عند النبي لكي يستطيع ان ينقل إلى الشعب الرسالة الالهية. وبهذا اعطي الرئيس او الزعيم لقب «المنسق» لانه بالوحي الذي يأتيه من الله يكون حكمه ممهورا بهذا التنسيق والتنظيم الالهيين.

وقد لا تتوافر جميع هذه الحصال في فرد واحد وفي هذه الحال يجب تقاسم السلطة. فاذا كان عنده جميع صفات القيادة ولكن ينقصه العلم يجب ان يحكم مع آخر يملك هذا العلم. واذا الاثنان لا يكفيان يجب ادخال اناس آخرين في الحكم حتى الوصول إلى العدد الكافي لكي يتوصل جميعهم إلى الحكم حسب متطلبات الخير العام.

ان الغاية من السلطة هي وضع اسس للعادات الحسنة ومن هنا في بعض الحالات من السياسة عند الفارابي يجب اللجوء إلى القوة وفي بعض الاحيان يقبل الفارابي بسلطة مطلقة كوسيلة للحصول على الخير العام ولكن الطريقة العادية ليست هذه فعلى الرئيس ان يحكم بالمثل فيكون مثالا لسلوك المواطن وتصرفاته ويكون منتبها لطبيعة المواقف الاجتماعية ليختار دائما ما يلائم الخير العام يعني انه اذا كان عليه ان يختار بين مصلحتين: مصلحة الفرد او مصلحة الجماعة عليه ان يفضل مصلحة الجماعة التي هي اولا وآخرا المصلحة العامة التي يستفيد منها الفرد ومن المفترض انه لا يجب في اي حال من الاحوال ان تخضع حياة الفرد لحياة الرئيس بل على الرئيس ان يعيش لصالح الجماعة وبالتالي للفرد.

وهذا يحملنا إلى النقطة الاخيرة التي يجب ان تزهو عند الرئيس وهي شمولية الحكم. فالرئيس عليه ان ينظر إلى جميع المواطنين وليس إلى فئة معينة، واذا كان عليه ان يراعي مخلوقا فعليه ان يراعي فئة المميزين ليس اولئك الذين يملكون الاموال بل اولئك الذين يملكون علما اكثر والذين لهم الاهلية على ان يصبحوا زعماء وموجهين للمجتمع. ومن المفترض ايضا ان الجماعات تحكم ذاتها دائما وتنقاد وراء اولئك الذين هم اكثر كفاءة من غيرهم، اولئك الذين ببعد نظرهم يحدسون الامور وهم مهيئون لكي يقودوا الآخرين، ولهذا فالحكمة ضرورية جدا عند الحاكم لان الحكمة هي التي ترشد الانسان إلى ما يجب ان يعمل في كل حالة من الحالات.

ولكي انهي هذا العرض للفارابي اعتقد اننا اصبحنا مستعدين لفهم ما يقصد بالعلم (الترانسدنتالي) والجديد الذي يسميه «السياسة» فالسياسة ليست شيئا آخر سوى التأهيل الاجتماعي للفردلكي يتعلم ان يفتش عن السعادة في قلب المجتمع. سعادة تقوم في الانفتاح على الغير عن طريق الحب والمعرفة مستقياً دائما من معين هذا الحب والمعرفة الذي هو ليس شيئا آخر سوى الوحي من الله الذي يمكن الوصول إليه عن

طريق الاتصال بالعقل الفعال، ومن ثم بالباريء تعالى فالانسجام بين التعليم والسلطة والفرد يجب ان يكون دائماً كاملاً اذ انه يقوم على اساس من الجاذبية المتبادلة وهي جاذبية عاطفية ومعرفية ولها اتجاه واحد يؤدي بها إلى السعادة الكاملة التي ليست شيئاً آخر سوى الخير العام الذي يأتي بالاتصال بالله

يمكن ان تقال اشياء كثيرة عن المقارنة بين الاشتراكية الدينية عند الفارابي والكتاب الأخضر، وفقط اتوقف عند نقطتين او ثلاث نقاط اعتبرها اكثر اهمية من غيرها، اذا ان الوقت لا يسمح باكثر من ذلك.

اعتقد انا نستطيع ان نشير إلى نقطتين اساسيتين في نظامي الحكم. الحكم الشعبي من جهة وقانون المجتمع من جهة اخرى

من حيث الحكم الشعبي تبادرت إلى ذهني التأملات التالية: ان الجماعة او المجتمع في مجمله هما اساسيان في الحكم المباشر الذي ينادي به الكتاب الأخضر وفي الابعاد الاجتماعية للانسان الذي يكتشف انه جوهري لطبيعته وانه يجب يهيمن على سلوك الفرد في الحصول على السعادة الكاملة في الخير العام كما يرى (الفارابي)

وبما ان النفس البشرية، حسب مفهوم الفارابي، هي عالم صغير فان القوانين الاجتماعية التي توجه التعايش في صمن الجماعة يجب ان تستقي من هذه النفس التي تعقل ذاتها في الجماعة ولاجل الجماعة لا يمكن ان نقول ان ما هو جوهري يقضي على ما هو فردي بل ان الاثنين هما من الابعاد المتميزة متأصلتين في صميم المجتمع ربما نلمس في الكتاب الأخضر تفوقا من الناحية الاجتماعية على الناحية الفردية

فالنظامان يعتبران التواجد بين مختلف المستويات في المجتمع (العائلة، القبيلة، الامة)، والنظامان يفترضان انصهار الجميع لتشكيل العائلة الكبيرة الانسانية التي تضم جميع الناس والتي هي اساس الحق الدولي

في حقل السلطة، نجد انه في الكتاب الأخضر كما في نظرية الفارابي يبدو وجود سلطة متقاسمة ومتعددة

واخيرا نرى ان النظريتين تتطلبان او بالاحرى تسعيان إلى غرض سام يتخطى الوجود الانساني (ترانسدنتالي) فانه لا يمكن التفكير بمجتمع ولا بثقافة اسلاميتين ليس الله فيهما محور كل شيء والمنبع الذي ينبثق منه كل نور لاجل التعايش الانساني

لا يمكن وجود سعادة كاملة بدون اتحاد وثيق جدا مع ذلك الذي هو السعادة ذاتها.

دور ومكانة العمل
كما يراها الكتاب الأخضر

دكتور: ر. ب. فيرما
قسم العمل والخدمة الاجتماعية
جامعة باتنا ـ الهند

دور ومكانة العمل كما يراها الكتاب الأخضر

يمكن دراسة دور العمل ومركزه في «الكتاب الاحصر» من منطلق الظروف التي تتم تحتها الخدمات العمالية، ودور العمال في ادارة المشاريع الصناعية واتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع المكاسب الانتاجية بين العمال. ويناقش هذا البحث دور العمال ومكانتهم من هذه المنطلقات كما يراها الكتاب الاحصر

ظروف الخدمات العمالية:

يذهب «الكتاب الاحصر» الى ان العمال في المجتمع الليبي يساهمون في الانتاج تحت ظروف تختلف عن تلك الظروف السائدة في الانظمة الاجتماعية والاقتصادية الاخرى، ذلك أنه في مثل هذه الانظمة نجد أن حرية العمال محدودة وبالتالي لا يجدون الحافز لزيادة الانتاج، ومهما كان نصيبهم فانه لا يكفي لاشباع حاجاتهم الاقتصادية ويلاحظ الكتاب الاحصر ان مشكلات العمال لم تحل بعد بالرغم من بعض الإصلاحات المتعلقة بشروط العمل، والحصول على حصة من الارباح ومشاركة العمال في صنع القرارات الادارية لان «الأجراء مهما تحسنت اجورهم هم نوع من العبيد» (الكتاب الاحصر، الفصل الثاني، ص 45) ذلك ان العمال، كما يشير الكتاب الاخضر، لا يتمتعون بحرية كاملة سواء اكانوا يعملون لدى رب عمل خاص كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي أو كانوا يعملون لمصلحة الدولة كما هو الحال في النظام الاقتصادي الاشتراكي (نفس المصدر ص45) ولعله من المثير للاهتمام أن تفحص هذه النظرية في الكتاب الاحصر في كلا المجتمعين الرأسمالي والاشتراكي لأن ذلك سيساعد في فهم هذا المطلب بشكل افضل ويعتبر الاقتصاديون، باستثناء الماركسيين، العمال والملاك في النظام الاقتصادي الرأسمالي (أي الذين يملكون وسائل الانتاج)، متساوين وان الجهد الذي يبذله الاجراء هو عمل حر واختياري. وليس من شك في ان الاجراء قد تحرروا من القيود القاسية التي كانت مفروضة على العبيد والاقنان في الماضي ذلك ان العامل باعتباره عبدا كان عليه ان يخدم سيده ومن يقترحهم سيده وحسب، ومثل ذلك القن كان مرتبطا بمالك معين اما اجراء العصر الحديث فلا يطلب منهم ان يقدموا خدماتهم العمالية لأي سيد محدد ولا يطلب منهم ايضا ان يخدموا سيدا ما للابد وهذا يعني ان للعمال حرية المغامرة (أي الاشتراك في اي مشروعات تجارية، واذا اختاروا أن يعملوا كعمال، فان لهم حرية اختيار رب عملهم الا أنه لما كان العمال لا يملكون وسائل الانتاج فان حرية العمل لا معنى لها اذ لا يمكنهم ان يختاروا مهنة اخرى غير بيع خدماتهم العمالية ذلك أن قدرتهم على العمل هي الشيء الوحيد الذي يملكونه ومرة أخرى تبتر حريتهم، اكثر من ذلك انهم لا يملكون حتى وسائل الكفاف، وبالتالي فان الضرورة الاقتصادية ترغمهم على قبول شروط وظيفية يمليها ارباب العمل الذين يملكون سلطة أعلى للمساومة وذلك بسبب وضعهم الاقتصادي المتفوق والنتيجة ان العمال يحصلون على مردود اقل من مساهمتهم في الانتاج بحصتهم العادلة ليس ذلك فحسب بل ان العامل

يعمل تحت سيطرة صاحب رأس المال الذي يملك عمله ايضا (كورلو 1977 ص123) وقد لاحظ (ماركس) عن صواب ان حياة الاجير ليست افضل بكثير من حياة العبد

ان وسائل الانتاج الرأسمالية تصبح وسيلة للتسلط والاستغلال للمنتجين، انها تشوه العامل ليصبح قطعة من آلة. وتنزل به الى درجة التابع للالة. وتحطم المحتوى الحقيقي لعمله وذلك بتحويله الى عذاب، وتبعده وتنفره من الإمكانات الفكرية في عملية العمل (رأس المال جزء 1، ص799)

وهكذا فان دعوى الكتاب الاخضر التي تعتبر الاجراء عبيدا ليسوا احرارا وانهم نوع من العبيد هي دعوى صحيحة في المجتمع الرأسمالي

ان اول ما يتم عمله في المجتمع الاشتراكي هو نقل وسائل الانتاج من ملكية الافراد الخاصة الى الدولة التي تمثل الطبقة العاملة في مثل هذا المجتمع يكسب كل فرد قوته عن طريق استخدام جهده فقط ولما كانت الدولة هي التي توفر وسائل الانتاج للعمال، فلا يمكن لاي فرد ان يملي على العمال شروطا أو ان يستغلهم وفي المجتمع الليبي كذلك تم تأميم وسائل الانتاج وتم تحرير العمال من قبضة ارباب العمل الرأسماليين

يقرر (الكتاب الاخضر) ان «وهكذا فإن التطور الذي طرأ على الملكية من حيث نقلها من يد إلى يد لم يحل مشكلة حق العامل في الإنتاج ذاته الذي يتجه مباشرة» (ص64) كما يعلن الكتاب الاخضر أن «الارض ليست ملكا لاحد ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها» (ص55) «إن الإدخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع»

إن إباحة الإنتاج الخاص للحصول على ادخار فوق إشباع الحاجات و إباحة استخدام الغير لإشباع حاجاتك أو إستخدامه للحصول على ما هو فوق حاجاتك ـ أي تسخير إنسان لإشباع حاجات غيره وتحقيق ادخار لغيره على حساب حاجاته. هو عين الإستغلال» (الكتاب الأخضر، الفصل الثاني ص 95-96)
يقول الكتاب الاخضر «ان الذي يمتلك حاجتك يتحكم فيك او يستغلك وقد يستعبدك برغم أن اي تشريع قد يحرم ذلك» (ص64)

ويضيف
«ان الحاجات المادية الضرورية الماسة والشخصية للانسان تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب والمسكن لابد وأن يملكها الانسان ملكية خاصة ومقدسة، ولا يجوز ان تكون مؤجرة من اي جهة ان الحصول عليها مقابل اجرة تجعل مالكها الحقيقي يتدخل في حياتك الخاصة، ويتحكم في حاجاتك الماسة حتى ولو كان المجتمع بصورة عامة، فيتحكم في حريتك ويفقدك سعادتك».

«إن غاية المجتمع الإشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد، لأنه حر، وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للانسان، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها
إن إشباع الحاجات يسعي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير، وإلا تناقض مع غاية المجتمع الإشتراكي الجديد» (ص 93)

شركاء في الادارة:

يمكن القول انه لما كانت الدولة توفر وسائل الانتاج في المجتمع الليبي، فان العمال قد فقدوا حريتهم على يد الدولة. الا ان دلك ليس حقيقة اذ يقرر الكتاب الاخضر «فالقول بأن الدحل في حالة الملكية العامة يعود إلى المحتمع تا فيه العاملون خلافا لدخل المؤسسة الخاصة الدي يعود لمالكها فقط، صحيح إدا نطرنا إلى المصلحة العامة للمجتمع وليس إلى المصالح الحاصة للعاملين، و إدا افترضنا أن السلطة السياسية والمحتكرة للملكية هي سلطة كل الناس أي: أنها سلطة التسعب بكامله يمارسها عں طريق المؤتمرات التسعبية واللجان التسعبية». (ص79)

وفي هدا النظام شارك العمال في صنع القرار من حلال هذه الهيئات على مختلف المستويات مں اعلاها الى ادناها، ويتشاركون في تحمل المسؤولية، كما انهم شركاء في اتحاذ القرارات الادارية، وكما يلاحظ الكتاب الاحصر «ان الدي يعمل في مؤسسة اشتراكية هو شريك في انتاجها» (ص57) فهم لا يتلقون الاوامر مں المديريں ـ الملاك أو المديرين كما هو الحال في المحتمع الرأسمالي، بل يديرون شؤون وحداتهم الانتاجية التي يعملون بها وتتم ادارة أي مشروع في المحتمع الليبي الحديد عں طريق لجنة مں محموع العمال الدين يتحدون كل القرارات المتعلقة بكيفية عمل المؤسسة سواء اكانت مالية، او متعلقة بالتسويق وعيره فالمدير التنفيذي تنحص تم احتياره وكدلك مساعدوه، وللمؤتمر المهني صلاحيات اقالتهم ادا ثبت عدم كفاياتهم (مقابلة مع احد اعضاء المكتب الشعبي سيودلهي) وتكاد تكون هذه الترتيبات مماثلة للادارة العمالية الذاتية في المشاريع الصناعية في يوعسلافيا.

في يوعسلافيا نجد ان توفير الادارة العمالية الذاتية في المشروعات الصناعية قد اعطى مكانا في الدستور الفيدرالي، وفي هذا النظام تتم ادارة المشاريع الصناعية عں طريق المجالس العمالية وهيئة الادارة، واللجان الوظيفية المتخصصة ومدير منتخب، وينتخب العمال في اي مشروع، وعن طريق الاقتراع السري، ممثلين نوابا عنهم للعمل في المجلس العمالي ويقوم المجلس العمالي بدوره بانتخاب مجلس الادارة والمدير الذي يعمل كرئيس للمجلس

ولكي تشمل المشاركة المباشرة العمال العاديين تم تعديل الدستور في عام 1974 لكي تصبح الادارة الذاتية لا مركزية ودلك بتأليف المجالس العمالية على مستوى الاقسام والقاعدة وفي ليبيا تتوفر الفرصة للعمال العاديين للمشاركة في صنع القرارات الادارية وبالتالي حصل العمال على مركز الشريك الحقيقي في ادارة الانتاج ولم يعد العمال عبيدا تحت سيطرة رب العمل الرأسمالي

شركاء في الانتاج:

كما يلاحظ الكتاب الاخضر، «فان توزيع عائدات الانتاج على هيئة اجور يحد من حرية العمال، ويبقى على نوع مں العبودية وبالتالي «إن الحل النهائي هو الغاء الاجرة وتحرير الانسان من عبوديتها» (ص47) وقد شرح القذافي هذه النقطة بقوله:

«المعاش حاجة ماسة جداً للانسان، فلا يجوز ان يكون معاش اي انسان في المجتمع أجرة من أي جهة، أو صدقة من أحد، فلا اجراء في المجتمع الاشتراكي بل شركاء فمعاشك هو ملكية خاصة لك تديرها

نفسك في حدود اشباع حاجاتك، أو يكون حصة في انتاج انت احد عناصره الاساسية، وليس اجرة مقابل انتاج لاي كان» (الكتاب الاخضر ص54).

وبالتالي تم الغاء الدخل على هيئة ايجارات، وتم تحريم الربح، انه لا يجوز لاحد ان يؤجر ارضا او يقرض مالا او ان يستغل العمال من اجل تحقيق ربح ذلك ان الكتاب الاخضر يقرر بوضوح ان «الحل النهائي هو الغاء الربح» (ص67).

«فالانسان في المجتمع الجديد، إما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية أو أن يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكاً في انتاجها، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع، ويضمن له المجتمع حاجاته المادية». (الكتاب الاخضر ص56) وهكذا نجد الليبيين يعملون في ثلاث وظائف:

1 ـ اولئك الذين يعملون لانفسهم.

2 ـ الذين يعملون كمنتجين شركاء في المؤسسات العامة.

3 ـ في الخدمات العامة.

اما الذين يعملون لانفسهم فمسموح لهم للعمل بما يكفي اشباع حاجاتهم وحسب لانه «اباحة الانتاج الخاص للحصول على ادخار فوق اشباع الحاجات .. هو عين الاستغلال». (الكتاب الاخضر ص57).

اما في حالة المؤسسات العامة، فان الفرد يعمل كشريك ويأخذ حصة في الانتاج بعد ان يتم خصم تكاليف المواد الخام وتسديد مصاريف استعمال المصنع ويحدد العمال انفسهم كيفية توزيع الفائض على الشركاء ممن يقدمون خدمات تختلف في درجة المهارة المطلوبة لادائها وبالتالي فان التفاوت العادل في المهايا مسموح به على اساس المهارة والجهد ولكنه لا يسمح لاي من الشركاء ان يأخذ مزايا غير مستحقة بسبب مهارته «ان المجدين والحذاق ليس لهم حق في الاستيلاء على نصيب الغير نتيجة جدهم وحذقهم» (ص62)

اما الذين يؤدون خدمة عامة للمجتمع فان المجتمع يوفر لهم الدخل بما يضمن اشباع حاجاتهم المادية اذ «إن نصيب الافراد لا يتفاوت الا بمقدار ما يقدم كل منهم من خدمة عامة اكثر من غيره وبقدر ما ينتج اكثر من غيره». (ص63) وهكذا يتم توزيع الدخل بطريقة بما يكفل عدم حصول اي فرد على اكثر من حاجته وما يتم ادخاره بعد ذلك يبقى ملكا لكل افراد المجتمع (ص61).

ظروف العمل في ليبيا والواقعية:

من الامور المقبولة عالميا هو ان هناك فجوة بين إمكانات قدرات العامل في الانتاج، وما يؤديه من عمل حقيقي في ظل علاقات الاجرة ورب العمل. وقد ادرك الكتاب الاخضر هذه النقطة حيث يقول.

«ان العمل مقابل اجرة اضافة على كونه عبودية للانسان كما اسلفنا، هو عمل بدون بواعث على العمل، لان المنتج فيه اجير وليس شريكا» .. ان «الذي يعمل مقابل اجرة ليس له باعث على العمل» (57)

ذلك ان عامل الاجرة ليست لديه السيطرة او التحكم في الانتاج كما انه لا دور له في صنع القرارات الادارية، كما لا توجد اي علاقة بين (جهده) وبين الانتاج الناتج عن هذا الجهد ذلك انه يتسلّم مكافأة محددة، ولذلك يفقد العامل ناجر الحافز او الباعث على بذل اقصى جهده، الا ان الامر ليس كذلك بالنسبة

للدين يعملون بانفسهم لان مثل هدا الشحص يتحكم في عملية الانتاح وهو الدي يملك الانتاج النهائي وقد سحل الكتاب الاحصر هده النقطة على النحو التالي:

«ان الدي يعمل لنفسه مخلص في عمله الانتاحي دون شك، لأن باعثه على الاحلاص في الانتاج هو اعتماده على عمله الخاص لاشباع حاجاته المادية» (ص57)

ويدهب الكتاب الاحصر الى ان العمال في المؤسسات الاشتراكية يعملون كشركاء وانهم مخلصون في عملهم

«والدي يعمل في مؤسسة اشتراكية هو شريك في انتاحها مخلص في عمله الانتاحي دون شك، لان باعثه على الاحلاص في الانتاح هو حصوله على اشباع حاجاته من دلك الانتاح» (ص57)

لقد اصحى دلك ممكنا في ليبيا لان العمال يسيطرون على عملية الانتاج ولهم دور في اتحاد القرارات الادارية، كما ان هناك مكافأة تقابل الجهد المبدول وكما دكرنا فان العمال باعتبارهم اعصاء اللجنة الخاصة بالمشاريع، يسيطرون على عملية الانتاح، ويتم تحديد احورهم حسب مهارتهم من قبل المؤتمرات الشعبية بالمكان الدي يوحد به المشروع، كما ان العمال يشاركون في اتحاد القرارات المتعلقة بالاجور من حلال مناقشات المؤتمرات الشعبية التي هم اعصاء فيها، كما ان ما يتم ادحاره بعد سداد الاجور المحددة بهده الكيفية، يتم توريع الفائص على العمال بالتساوي (مقابلة مع احد اعصاء المكتب الشعبي الليبي في نيودلهي) وهكدا بحد ان الفائص الناحم عن الجهد الرائد الذي يبدله العمال يرجع اليهم مباشرة، ومن هدا المنطلق فانه من الأكيد أن يجد العمال الحافر والباعث على بدل أقصى جهدهم لزيادة الانتاج ولدلك، حلال العقد الماصي، وحسب تقدير منظمة الغداء والرراعة استطاعت ليبيا ان تزيد من ريادة انتاحها الرراعي العام بنسبة 50% (ميتيل-سويد كرر (ليبيا) الصناعة والرراعة ص13) وبالمقابل ارتفع التوظيف الصناعي بين السنوات 1976/1980م بنسبة 12% سنويا، وتم الاتفاق بشأن 49 مشروعا صناعيا جديدا وازداد الانتاح بنسبة 21% (نفس المصدر ص26)

الـخـاتـمـة:

يتضح من النقاش السابق بأن الشعب في المجتمع الليبي الجديد قد تحرر من الصغوط الاقتصادية وسيطرة ارباب لعمل الرأسماليين، فهم يعملون كشركاء في اتخاد القرارات الادارية المتعلقة بالمشاريع التي يعملون بها وهم يشتركون في عوائد الانتاح بشكل عادل فيما بينهم عن طريق القرارات المشتركة ولا يسمح لاي احد بأن يستحود على اكثر مما هو صروري لاشباع حاجاته، وهكدا امكن حلق الظروف العملية الكفيلة بالقصاء على الاستغلال مما أدى إلى انتاحية عالية.

المشاركة النسبية للعمال
والنظرية العالمية الثالثة

جوزيف ويلشنسكي
جامعة ويلز الجديدة
استراليا

المشاركة النسبية للعمال والنظرية العالمية الثالثة

1 ـ النظام الاجتماعي وصنع القرار:

هناك اليوم نظامان اجتماعيان في العالم الرأسمالية والاشتراكية الماركسية الليبية ويواجه هذان النظامان بعضهما تنافسا وعداوة، وتتميز الرأسمالية بالفردية، والحكومة المتعددة الاحزاب وسيطرة الملكية الفردية على وسائل الانتاج، ادارة ميكانيكية السوق وحرية العمل المدفوعة اساسا بدافع الربح الفردي

وفي الطرف الآخر تميز الايديولوجية الماركسية الاشتراكية وحكومة ذات حزب واحد يمارسها او يسيطر عليها الحزب الشيوعي، والملكية (الاجتماعية) الاشتراكية لوسائل الانتاج (الارض ورأس المال) والتخطيط الاقتصادي وفق المصالح الاجتماعية كما يفسرها الحزب الحاكم

ومن العناصر الاساسية اعلاه تشتق بعض الملامح الاخرى كالقضايا ذات العلاقة بالحرية الفردية ـ الشخصية والملكية، والدين المنظم، والمعايير، والعلاقات بين ارباب العمل والعمال، والادارة الاقتصادية، وتخصيص المصادر والاسعار واستراتيجية التنمية وتوزيع الدخل والعلاقات الاقتصادية الخارجية، وقد تم تلخيص المتناقضات بين هذين النظامين الاجتماعيين في معايير المقارنة العشرين الموضحة بالجدول المرفق

وقد تطورت الرأسمالية في 20 بلدا غربيا وبالتحديد في اوروبا الغربية، وامريكا الشمالية، واليابان (كما ان استراليا واليابان ونيوزيلندا وافريقيا الجنوبية تدخل ضمن العالم الاول) وبشكل عام فقد حققت هذه الدول مستوى عاليا من الدخل للفرد وكذلك مستوى معيشيا مرتفعا

وقد تحققت الاشتراكية في 24 بلدا ماركسيا حيث وصلت الاحزاب الشيوعية الى السلطة (في كل الحالات بالقوة) قبل عام 1960م ـ الاتحاد السوفياتي، اوروبا الشرقية، وسط وجنوب شرقي آسيا بالاضافة الى كوبا، وبالاضافة الى ذلك هناك 12 بلدا ماركسياً جديدا في آسيا وافريقيا وبها عناصر مألوفة لدى البلدان الرأسمالية الاقل نموا، وكذلك الانظمة الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا

كما ان هناك نحو 100 دولة اقل تنمية من دول العالم الثالث في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ذات الدخل المنخفض. وبالرغم من انه من اجل التبسيط والوضوح يتم تصنيف هذه البلدان بشكل عام باعتبارها جزءا من العالم الرأسمالي ـ الحر ـ فان رأسماليتها من النوع البدائي حيث تمتزج النزعة التقليدية والعادات وعناصر اشتراكية متعددة (محلية ومستوردة) واحيانا تكون هي المسيطرة أو الغالبة، هذه الدول اقل حيوية، وجزئيا ليست لديها عملة قانونية، وتهتم اساسا بالنشاطات التي تكفل الرزق ولو انها ملتزمة بالتحديث الاسرع للتنمية الاقتصادية وتحقيق التحول الاجتماعي

الـرأسـمـالـيـة	وجـه المقـارنـة	الاشـتـراكـيـة
نظام الحكم الديمقراطي القائم على تعدد الاحزاب	1 ـ الـحـكـومـة	نظام الحكم القائم على الحزب الواحد (يمـارسه الـحـزب الـشـيـوعي)
صغيرة الى حد ما، مختلفة نوعاً	2 ـ الـدولـة	مسيطرة وموجودة في كل مكان
ديمقراطية / الحريات المدنية	3 ـ الحـرية الشخصيـة	حقوق الانسان محدودة
الفرديـة (الأشخاص، الأسرة، الشـركـات)	4 ـ موضع اهتمامات المجتمع	سيطرة المصالح الاجتماعية
فردية في أغلبها	5 ـ ملكية وسائل الانتاج	جماعية في غالبيتها
نشاط السوق ـ المنافسة	6 ـ النشاط الاقتصادي	التـخطيط الاقتصادي والتنمية المنظمة في النشاط الاقتصادي
الربح الخاص	7 ـ العامل الرئيس في النشاط الاقتصادي	توجهات مخططة ـ حوافز مادية ومعنوية
لا مركزية أساسا	8 ـ الادارة الاقتصادية والادارة	أساساً مركزية، هرمية، وموجهة
أغلبها يملكه أفراد ولكن يديرها اداريون محترفون، حرية التجارة	9 ـ المؤسسات التجارية	أساساً ملك للدولة أو ملكية جماعية وتعمل ضمن الاطار البيروقراطي المخطط
أغلبه عن طريق الشركات الخاصة استجابة لمتطلبات السوق.	10 ـ تخصيص المصـادر	تملكها الدولة كلية تقريبا ضمن الخطة الاقتصادية
سيادة المستهلك، التأكيد الشديد على الاستهلاك الخاص	11 ـ الاسـتـهـلاك	الاستهلاك المخطط، حرية الاختيار للمستهلك مع تفضيل الاستهلاك الجماعي.

أساساً خاص بحركة الربح	**12 ـ الاستثمار**	تقريباً كله للدولة مدفوعاً بالمصلحة الاجتماعية البعيدة المدى.
مهمة جداً في التنمية الاقتصادية والبناء الاجتماعي	**13 ـ المصارف**	تقلص الى دور سلبي، بما يلائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة.
يحددها السوق بالاساس، متقلبة، تضخم	**14 ـ الأسعار**	تخططها وتحددها الدولة استقرار معقول في الأسعار.
متروكة في غالبيتها للنشاط الحر ورأسمال خاص، تنمية اقتصادية غير متساوية	**15 ـ استراتيجية التنمية**	الاسراع في التنمية المخططة مع التأكيد على التصنيع الشامل
المزارع الخاصة بهدف الاكتفاء الذاتي وكذلك متطورة على نطاق واسع.	**16 ـ الزراعة**	مزارع جماعية وملك للدولة، اهمال مخطط، غير كفوءة
متطورة جداً	**17 ـ قطاع الخدمات**	فقير للغاية، اهمال مخطط.
اتحادات نقابية مستقلة تحمي العمال وتحقق مطالبهم	**18 ـ العمالة المنظمة**	تسيطر الدولة على مؤسسة النقابات العمالية، همها الأساسي تحقيق الخطط الاقتصادية
فروق كبيرة ناتجة عن الدخل الناتج عن البطالة	**19 ـ توزيع الدخل القومي**	مبدأ المساواة ولكن فروق كبيرة حسب العمل
أساساً يملكها أفراد بهدف الربح تشجعها المزايا النسبية	**20 ـ التجارة الخارجية**	تحتكرها الدولة، وتقوم بها مؤسسات تجارة خارجية كبيرة معزولة عن الأسواق الخارجية.

يمكن أن نصف النظام الاجتماعي الذي يطرحه «الكتاب الأخضر» على أنه ديمقراطية اشتراكية تقوم على المشاركة الشعبية التي تقوم على التصعيد المباشر في المؤتمرات الشعبية (القذافي 1976 ـ ص 24-28)، وهذا النظام يحكمه القانون الطبيعي (باعتباره متميزاً عن القوانين والدساتير الوضعية) الذي يرتكز على العرف والدين (القذافي 1976م ص 32-33 ، 77-78) ويملك المجتمع وسائل الانتاج بالأساس، كما أن الذين يعملون في المشاريع العامة هم شركاء ومنتجون وليسوا أجراء، ليس هناك عمال مقابل أجرة، ولا استغلال، ولا سيطرة الدولة، كما أن مجتمع المساواة النابع من هذا النظام يختلف عن المجتمع الماركسي. (القذافي ص 51-52)

ان الحقيقة الجوهرية في المشاركة العمالية تكمن في ميدان صنع القرار، ففي البلدان الرأسمالية يعتبر صنع القرار في مواقع العمل من المزايا التقليدية التي يتمتع بها أرباب العمل، وقلما اتيحت الفرصة للعمال للمشاركة في صنع القرار بالرغم من التطور الذي مهدته الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وقد تم تقنين وتنظيم هذه الطرق التقليدية وتبريرها علمياً كما يشهد على ذلك تلك الدراسة المشهورة ـ مبادئ الادارة ـ العلمية للاستاذ / ف و تايلور ـ 1911م ـ الصناعة والادارة الصناعية للاستاذ / هـ فايول، الذي صدرت طبعته الأصلية باللغة الفرنسية عام 1916م

ولكن حتى في ظل الاشتراكية ظلت الممارسة الغربية التقليدية هي السائدة ولو جزئياً، ففي الاتحاد السوفييتي أدى الحماس الأول لإدارة العمال للمصانع الى فوضى كبيرة، وعدم الكفاية والتسيب والاهدار، وما أن أطلت الثلاثينات حتى أصبح مبدأ الادارة الفردية راسخاً وذلك تمشياً مع مبدإ الديمقراطية المركزية، وتحت ظل الجو الستاليني السلطوي السائد

وفي مرحلة لاحقة تبنت بعض البلدان الاشتراكية نظاماً مشابهاً، ولو أنه كان دائماً يؤكد أن الادارة الفردية في الاشتراكية لا علاقة لها بالحكم الاستبدادي لأصحاب المشاريع ونظام الانتاج الرأسمالي ـ (كامنتسيف (1975) ص 369)

هناك الأدلة الكافية التي تشير الى أنه لا الرأسمالية ولا الاشتراكية الماركسية ـ اللينينية قد أوجدت القاعدة المناسبة لحل الصراع الأساسي بين أرباب العمل والعمال، ولا شك أن الاضرابات والمنازعات الصناعية والتخريب والمظاهرات العمالية (في البلدان الاشتراكية حيث تمنع الاضرابات بطريقة أو بأخرى)، والاضرابات الصناعية المضطهدة في بولندا والغياب والاتجاهات السيئة نحو العمل وفائض العمالة وعدم الاكتراث والاستسلام السلبي كلها تشهد على ذلك، ان هذا الاغتراب بين العامل ورب العمل سواء أكان لرب العمل رأسمال خاص أو للدولة وكذلك بالنسبة لظروف العمل خاصة وهو ما يعرف بالغربة التي توجد في ظل كلا النظامين

إن الملكية الخاصة هنا لوسائل الانتاج والسيطرة عليها او سلطة الدولة التي يحتكرها الحزب الحاكم (سواء كان ذلك في النظام المتعدد الاحزاب او ذي الحزب الواحد) والبيروقراطية الهرمية والتكنوقراطية كلها تكرس الظلم الاجتماعي وتجعله جزءا من البناء الاجتماعي ـ (للمزيد من التفاصيل حول هذه المشاكل المتعددة الاوجه، هولر 1981 لوباخ 1980، ميوج 1981، رفيل 1980، روبرتس 1971، سيتيميرني 1980، شيلر 1980، اليمان 1981)

وتعود فكرة المشاركة العمالية الى الثورة الصناعية وربما قبلها، وقد عرفت عند نهاية القرن التاسع عشر

بالديمقراطية الصناعية وهو وصف (روج له ونشره سيدني) و (باتريس ويب) في كتابهما تحت عنوان «الديمقراطية الصناعية» الذي نشر بلندن عام 1897م

الا ان هذا الاصطلاح بمفهومه الحديث «اي مشاركة العمال» يرجع الى الحرب العالمية الثانية، في السويد اولا عام 1948م وكذلك سائر الدول الاسكندنافية ثم في المانيا الغربية وبعد ذلك وخاصة بعد عام 1970م في دول اوروبا الغربية كالنمسا وبريطانيا وفرنسا، وايرلندا، وهولندا، وقد اصبحت الديمقراطية الصناعية هي السياسة المقبولة في السوق الاوروبية المشتركة كما تم عرض بعض البرامج المماثلة في كل من استراليا وكندا واليابان وبيورتيلندا، وبعض البلدان الاقل نموا في العالم الثالث

اما في البلدان الاشتراكية حيث يفضلون مصطلح الادارة العمالية الذاتية بدلا من الديمقراطية الصناعية فان الادارة العمالية الذاتية قد طبقت لاول مرة بشكل منظم في يوغسلافيا عام 1950، وقد قامت محاولات مشابهة في الاتحاد السوفييتي في العشرينات ثم في بولندا 1957-1958، وفي تشيكوسلوفاكيا 1968-1969، وفي الصين 1966-1968، كما ان هناك محاولات اخرى اكثر حدية في المانيا الشرقية منذ اواسط الستينات وفي المجر منذ ـ 1968 ورومانيا منذ عام 1973، كما تمت المشاركة العمالية في صنع القرار عن طريق النقابات العمالية ولو ان مداها ودرجتها قد اختلفت من بلد اشتراكي لآخر.

من الناحية النظرية فان اعلى اشكال الديمقراطية الصناعية يتحقق تحت الفوضى النقابية (SYNDICALISM) حيث يكون الملاك وصانعو القرار والعمال نفس الاشخاص الذين يوحدون في ورشة تعاونية ما دون رب عمل رسمي او سلطة الدولة، وهنا لا يكون اي موقع عمل كبيرا، ولن يكون هنا اي رب عمل محدد، وتختفي سلطة الدولة القسرية وعوضا عن ذلك تتوحد كيانات العمل المستقلة في اتحادات تعاونية، وقد تم تجريب مثل هذه البرامج على هذا المنوال في الماضي وخاصة في القرن التاسع عشر (بدوافع دينية او غيره من الاعتبارات المثالية) إلا أن احدا منها لم يستمر في المجال الصناعي.

وقد استدعت العديد من الظروف ضرورة احياء الاهتمام المركز بمشاركة العمال منذ الحرب العالمية في البلدان الرأسمالية والاشتراكية على السواء، وقد ازداد رد الفعل ضد السلطة (الفاشية) والطليعية والاتجاه بدلا من ذلك نحو الديمقراطية في المجالين السياسي والاجتماعي، وقد رافق ذلك انحطاط قوة رأس المال والدولة وازدياد سلطة العمالة المنظمة

لقد رفعت الرفاهية العالية والضمان الاجتماعي في البلدان المتطورة العمال الى تحويل اهتماماتهم من الظروف المادية الصرفة الى اهداف اوسع تسهل توزيع السلطة في مواقع العمل ـ ونوعية الحياة ـ بشكل عام، وبفضل انتشار التعليم، وسهولة الحصول على المعلومات التي توفرها وسائل الاتصال، وانخفاض ساعات العمل، واصبح العمال اقدر على ادراك عدم ضرورة السلطوية (الفاشية) والمساهمة في صنع القرارات التي تؤثر عليهم

ان عملية صنع القرار كما يراها الكتاب الاخضر تقع اساسا على كاهل المؤتمرات الشعبية الاساسية التي يمكن ان تفوض صلاحيتها (سلطتها) الى اللجان الشعبية (ما يعادل الوزارات) والتي يتم التنسيق بينها في النهاية في امانة مؤتمر الشعب العام ولجنته التنفيذية ـ اللجنة الشعبية العامة

وفي مجال الانتاج يمكن ان تقوم الروابط المهنية والفنية بوظيفة التنسيق. (القذافي 1976 ـ ص24-28، 39-51)

كما يؤكد الكتاب الاحصر اقحام العمال في عملية صنع القرار على مستوى القاعدة، وفي واقع الامر لا يبدو ان هناك اي تمييز بين القرار والذين يتلقونه، إذ إن هناك شركاء فحسب (في المؤسسات التي يملكها المجتمع) ومنتجون يعملون لانفسهم (اي انه لا يوجد عمل مؤجر) وكما يقول: ان الديمقراطية تعني مسؤولية كل المجتمع ... الرقابة ادن من كل المجتمع.

> «ان الحل النهائي هو الغاء الاجرة، وتحرير الانسان من عبوديتها، والعودة الى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات واشكال الحكومات والتشريعات الوضعية»

(القذافي ص34، 47)

2 ـ الملكية، العمال والسيطرة:

وفقا لشعار «دعه يعمل، دعه يمر» الرأسمالي الذي ساد قبل الحرب العالمية الاولى، كانت وسائل الانتاج (بما في ذلك المؤسسات الموظفة) يملكها اساسا الرأسماليون، وقد استمتع الملاك بما يسمى «حقوق الملكية» والتي شملت حق الحصول على الدخل الذي تدرّه وسائل الانتاج هذه، وحق التخلص منها، وحق تعيين وفصل العمال، وحق الترقية والحرمان منها وتخفيضها وحق تعطيل وسائل الانتاج (اذا كان ذلك مرغوبا فيه بما في ذلك اقفالها) بالاضافة الى المزايا، والتأثير الاجتماعي والسلطة السياسية.

اما في العالم الرأسمالي المتطور اليوم وبفضل التطور التقدمي التكنولوجي وتغير نماذج تقويم العمل التي نجمت عن ذلك، فقد اصبح المديرون هم الذين يسيطرون على مواقع العمل اكثر من ارباب العمل، فالمديرون مهنيون مدربون تدريبا عاليا، يتقاضون مرتبات تخص فئاتهم وليسوا ملاكا او حتى مساهمين: ان مثل هذه العمليات يمكن العودة بها الى فترة ما بين الحربين او ربما قبل ذلك، ولا نجد ادلة عليها الا في الدراسات الرائدة لبعض المفكرين الامريكيين مثل (بيرل ريتز) 1932م (بيرن هام) 1941م، الا ان هذه التطورات قد اعطيت دفعا بفضل الثورة التكنولوجية والعلمية منذ اواسط الخمسينات وتحت هذه الظروف فحتى التأميم لم يغير الكثير في السيطرة الفعلية خاصة فيما يتعلق بالعمل، الا انه يمكن الاشارة الى ان ملكية موقع العمل في العالم الرأسمالي لم تعد حكرا على الرأسماليين او حتى السلطة العامة، ففي اغلب البلدان الغربية اصبح العمال يملكون اسهما في الشركات وخاصة التي يعملون بها، ويمكنهم امتلاك مثل هذه الاسهم عن طريق الشراء العادي من السوق او ان تقوم الشركة الموظفة بتخصيصها لهم باسعار مخفضة كما ان هناك حالات تملكت فيها النقابات العمالية اسهما وخاصة في امريكا الشمالية.

وعلى كل فلابد من التأكيد على ان ملكية العمال او النقابات العمالية للاسهم في البلدان الرأسمالية لا تعني بالضرورة إعطاءهم السيطرة على الشركات المعنية، وذلك ان ملكيتهم تظل ملكية الاقلية، وحتى عندما تكون اغلبية الاسهم في ايديهم تظل السيطرة الحقيقية في يد الادارة، وبالمثل فان التجارب الماضية قد برهنت بشكل واضح على ان الملكية العامة لا تضمن مشاركة العمال او سيطرتهم، وكما لاحظ المفكر البريطاني الراديكالي ـ توم كلارك.

«لم تكن هناك اية محاولة لنقل السلطة في الصناعات المؤممة باتجاه العمال، ان التأميمات المستقبلية لا يمكن ان تنجح باعتبارها جزءا من المجتمع الديمقراطي الاشتراكي الا اذا سيطر العمال على الصناعات»

(كلارك ـ 1978م ـ ص37)

وكما هو معروف يعتبر الماركسيون مؤسسات الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الشر الاساسي في مجتمعات ما قبل الاشتراكية. إذ إنها تقود الى الجشع والاستغلال والطبقات الاجتماعية، والجريمة، والحروب، وما يرتبط بها من تسلط ارباب العمل على العمال الذين لا حول لهم ولا قوة وهي القضايا التي اوضحها لاول مرة (انجلز) عام 1884

ان اولى الخطوات التي تتخذها الانظمة الشيوعية عندما تصل الى السلطة هي تحقيق جماعية الارض ورأس المال وتحويل المزارع والمؤسسات الخاصة الى كيانات تعاونية او تملكها الدولة. وعلى كل فان التجربة التاريخية منذ الحرب العالمية الاولى قد اوضحت ان الملكية في حد ذاتها ليست ذات اهمية بالنسبة لمشاركة العمال كما يدعي الماركسيون ـ سواء في النظام الرأسمالي او الاشتراكي

وخلافا لتوقعات المثاليين والعمال انفسهم فان اشتراكية وسائل الانتاج في البلدان الاشتراكية لم تتغلب على الصراع القائم بين العامل ورب العمل ولم تحل غربة العمال، ذلك ان مواقع العمل الاشتراكية اما انها ملك للدولة او لتعاونيات العمال علما بان الفئة الاخيرة ليست ذات اهمية خارج المجال الزراعي، وبالرغم من انه يقال للعمال بانهم الملاك، يظل ذلك وهما ولا يمكن لاي منهم ان يمارس حقوقه في الملكية، اما فيما يخص العامل الفرد، فقد استبدل رب العمل الرأسمالي الخاص برب عمل جديد الا وهو رأسمالية الدولة.

وفي واقع الامر فان العمال في النظام الاشتراكي اكثر عرضة للتسلط من زملائهم في الاقتصاد الرأسمالي، ذلك ان الدولة الاشتراكية ليست المالك ورب العمل فحسب، بل تملك الادارة عن طريق المدير الذي تعينه والمخطط المركزي، والمشروع، والذين ينفذون قوانينها وتشريعاتها كما ان نفس الدولة تمارس الحكم عن طريق نظام حكم الحزب الواحد، وليس لديها الاستجابة للضغط الشعبي لكي تبقى في الحكم في الانتخابات المقبلة.

وبالتأكيد، في الماضي كان هناك القليل من الديمقراطية الصناعية في الشركات الاشتراكية، وقد تعرف على هذه المشكلة لعديد من المفكرين في البلدان الاكثر ليبرالية، وقد عبر اقتصاديان من (المجر) عن هذا الموقف بما يلي

«من المهام المستعجلة في المجر اليوم هو خلق جو ملائم من الافراد ومجموعاتهم وتكييف بنية ونظام عمل منظمات يؤدي الى المشاركة، ان ملكية الدولة لوسائل الانتاج ووجود السلطة السياسية بيد الطبقة العاملة وحزبها بالتأكيد يجعل من السهل تحقيق الاجراءات الضرورية ولكنها لا تتحقق آليا».

(هيثي وماكو 1977م، ص21)

ويدرك «الكتاب الاخضر» بوضوح فشل علاقات الملكية القائمة تحت النظام الرأسمالي والاشتراكي على السواء في توفير قاعدة ملائمة لمشاركة العمال

«فالمحاولات التي انصبت على الملكية لم تحل مشكلة المنتجين فلا يزالون اجراء رغم انتقال أوضاع الملكية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار واتخاذها عدة اوضاع في الوسط بين اليسار واليمين»

« ان الاجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره، بل هو عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمل مقابل اجر من صاحب العمل بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد أو حكومة»

(القذافي ـ ص44-45)

ان الملكية التي يتصورها الكتاب الاخضر ذات طبيعة مزدوجة جزئيا خاصة وجزئيا عامة، ويعتبر القطاع الخاص غير ذي اهمية ويتكون من المنتجين الخاصين ممن يعملون على اشباع حاجاتهم الخاصة (الاكل، الملبس والسكن، والمركوب) وهذا الانتاج ليس بهدف الاتجار وعدم توظيف العمال بالاجر كما يعني عدم تراكم رأس المال الخاص، وفي القطاعات الاقتصادية الاخرى (خاصة الصناعة والمالية والخدمات العامة) توظف المؤسسات العامة التي يعمل بها المنتجون باعتبارهم شركاء في الارباح المتبقية

(القذافي ـ ص 69/64/63/57/53)

ان نظام الملكية الذي تدعو اليه (النظرية العالمية الثالثة) تعني العديد من المزايا ويتغلب هذا الحل على نواحي الضعف الاساسية الكامنة في النظامين الرأسمالي والاشتراكي الماركسي الليبيي، ان الملكية الخاصة وعلى نطاق ضيق في الحرف والزراعة والاهتمامات الريفية تحقق عدة مكاسب

1 ـ تعطي المنتج الشعور بالرضا نظرا لاستقلاليته ولانه سيد نفسه

2 ـ تحل مشكل الحوافز الدافعة لان المنتج يعمل لنفسه وبالسرعة التي تناسبه

3 ـ كما تلقى الحيوانات والنباتات عناية شخصية افضل فكذلك تتم صيانة المعدات وحمايتها بشكل افضل

4 ـ لن يعود هناك ملاك ارض (غالبا ما كانوا غائبين) من ناحية، كما لن يكون هناك كادحون (اجراء او عاطلون) لا ارض لهم

كما ان الملكية الجماعية في التعدين والصناعات والمصارف والمالية والمنافع والاشغال العامة توفر قاعدة مناسبة لاقتصاد متوازن وللتحديث والانتاجية، كما يؤكد الكتاب الاخضر ان المؤسسات المملوكة للمجتمع لا يجب ان تديرها او تسيطر عليها الدولة دكتاتوريا، بل يجب ان تترك لمن يعملون بها اي الشركاء، ان مثل هذه القاعدة في الملكية والادارة تعطي العاملين الاحساس ـ بالملكية المشتركة، والاعتزاز والدفع لبذل الجهد وبالتالي يختفي الصراع المعروف بين ارباب العمل والعمال، وهكذا بدلا من ان تكون الدولة الكبيرة في النظام الاشتراكي موجودة في كل مكان والمالك المطلق وسيده الشعب، تصبح المؤسسات الاجتماعية في الكتاب الاخضر اجهزة تنسيق ثانوية، اي انها اصبحت تابعة للشعب

ولعله من المهم ان نلاحظ ان (النظرية العالمية الثالثة) لا تهتم بنوع الملكية كما تهتم بالشيء الذي يهمنا بالفعل الا وهو اقحام العاملين في عمليات صنع القرار، وفي نظر الباحث هذا هو الحل العادل للمشكلة،

وكما لاحظنا من قبل وكما سنحلل فيما بعد ووفق تقسيم العمل الحديث فان الملكية الرسمية لا تعتبر ذات علاقة كبيرة بالديمقراطية الصناعية بصرف النظر عن النظام الاجتماعي

ان الملكية العامة سواء في البلدان الرأسمالية او الشيوعية لا تمنح العمال سلطة صنع القرار بل وحتى لا تشركهم فيه، كما ان الملكية الخاصة هي الاخرى في الاقتصاد تستبعد مشاركة العمال في الادارة

3 ـ دور العمال في الادارة والاشراف:

ان اكثر اشكال المشاركة العمالية في صنع القرار تطورا في العالم الرأسمالي قد تحققت حتى الآن في السوق الاوروبية المشتركة والبلدان الاسكندنافية. وكانت (المانيا الغربية) الرائدة فيما يتعلق بشمولية تشريعاتها في هذا الخصوص وفي تطبيقاتها العملية وخاصة في القوانين الصادرة عام 1951-1952-1976، وقد سمي هذا النظام بنظام القرار المشترك (ميتبستيمربح) اي المشاركة في صنع القرار عن طريق المفاوضات والاتفاق، وهناك ثلاثة مستويات يمكن ان يؤدي فيها العامل الالماني دوره مثلاً في مجلس العمال ومجلس الاشراف ومجلس الادارة وان على مستوى القاعدة ـ العمل ـ الاداء وفي اي موقع عمل به خمسة عمال او اكثر فان القوة العاملة بكاملها تنتخب مجالس عمالية تتكون من ممثلي العمال فقط

وبالاضافة الى مهمتها في الاشراف وتقديم المشورة، تملك سلطة المشاركة في القرار بالموافقة والرفض فيما يخص القضايا المتعلقة بتنظيم ساعات العمل والعطلات والتدريب المهني وتقويم العمل وتحديد المهايا وتخفيف الصعوبات الناجمة عن الاستغناء عن الخدمات والتسهيلات الامنية والصحية والانضباطية في العمل بشكل عام

وفي حالة الشركات (التي لا تملكها اسرة) التي توظف اكثر من 500 شخص يشترك الممثلون الذين ينتخبهم العمال في مجلس الاشراف حيث يؤلفون ما بين الثلث (عندما يكونون من 1000-2000 موظف) الى نصف الجهاز الذي يصنع القرار، كما يعين مجلس الاشراف الذي يجتمع اربع مرات سنويا اعضاء من مجلس الادارة، وهو جهاز تنفيذي متفرع مهمته الاشراف على كيفية عمل مجلس الاشراف والموافقة على القرارات ذات الاهمية الكبرى او رفضها، وقد كان من بين هذه التعيينات بمجلس الادارة احد مديري العمل (تشريحل ـ 1978 ـ)

كما توجد مجالس عمالية في كل من بلجيكا وفرنسا وايطاليا ولكسمبورج وهولندا، الا ان مجال القرارات التي تطرح امام العمال للموافقة بسيط، كما يوجد التمثيل العمالي في مجلس الاشراف في اغلب البلدان الاوروبية الاخرى (باستثناء الجنوب) حيث يؤلفون نحو ثلث اعضاء المجلس

وفي محاولة لتحقيق الانسجام بين تشريعاتها وممارساتها الصناعية فقد حاولت دول السوق الاوروبية المشتركة ان تدعو الى المشاركة العمالية بما يرقى بها الى المستوى الالماني الغربي وخاصة منذ اواسط السبعينات، فمثلا في الورقة حول المشاركة وبنية الشركات لعام 1975 اوصت لجنة السوق الاوروبية المشتركة ان اية شركة توظف اكثر من 500 شخص يجب ان يؤلف بها مجلس اشراف يتكون من ممثلين عن المساهمين والموظفين والمصالح الخارجية ليكون لكل منها ثلث الاعضاء، كما اوصى بمجالس العمال ومديرى العمل. ولعله من المهم ان نلاحظ ـ بالرغم من ان نقابات العمال الاوروبية كانت تؤيد نشر الديمقراطية الصناعية ـ انها لم

تتمكن من تقديم تصورها الخاص عن نموذج المشاركة العمالية الذي تسعى اليه، بل اكتفت بقبول الطرح الذي قدمته لجنة السوق المشتركة (هارتمان ـ 1978 ـ ص51، 52)

وفي بعض المجالات تعتبر السويد اكثر تقدما في الديمقراطية الصناعية من غيرها من دول العالم الرأسمالي. فمنذ عام 1948 كان للعمال ممثلوهم في المجلس الوطني للعمالة وهو يتكون من العمال وارباب العمال والحكومة والذي يساهم في التخطيط الاقتصادي (يساعده في ذلك نحو 25 مجلسا عماليا محليا)

ووفقا لتشريعات عامي 1972-1977 شمل التمثيل العمالي المشروعات الصغيرة التي توظف اكثر من 25 شخصا، ويضمن المشاورة الكاملة مع الموظفين والمشاركة الكاملة لممثليهم في صنع القرار من القاعدة وحتى قمة الادارة، وقد سعت بعض المؤسسات السويدية مثل الفولفو الى برامج جديدة للمشاركة العمالية وذلك بنقل وتحويل صنع القرار والمسؤوليات الى مستوى القاعدة (مثلا، انظر جليبها مار ـ 1977)

وعلى افضل الاحوال تتم خدمة قضية مشاركة العمال عن طريق التفاوض الجماعي، وتعتبر هذه القناة مهمة للغاية خاصة في بلدان تقدم التشريع المتعلق بالديمقراطية الصناعية وان وجد فهو ليس تطورا، كما هو الحال في ايطاليا، واليابان، واسبانيا، والولايات المتحدة، هذا اذا تركنا العالم الثالث جانبا، لقد ابدت بعض البلدان الاقل تطورا اهتماما كبيرا بالمشاركة العمالية وقد تم اتخاذ بعض الخطوات العملية بهذا الاتجاه، الا ان زمام المبادرة في بعض هذه البلدان لم يأت عن طريق العمال او النقابات العمالية بل من الحكومات مثلا في بنغلاديش والهند وجامايكا والباكستان وبيرو وتنزانيا، حيث ادركت السلطات الصراع الطبقي الذي ينجم عن التطور الاقتصادي الرأسمالي (خاصة التصنيع)، وتعتبر هذه الدول المشاركة العمالية وسيلة من وسائل تجنب المشاكل الاجتماعية كالتي برزت في العالم العربي، (شريحل ـ 1978) ص (97، 98)، كما ان هناك تصميما على تحييد العمالة للاسراع في التنمية الاقتصادية والتخفيف من المطالبة بزيادة الاجور بهدف زيادة الاستثمار وتشجيعه

وبرغم أن الدول الاشتراكية تنعت نفسها بانها دول عمال وانه لا يوجد بها ارباب عمل رأسماليون نهائيا، فان مدى ودرجة المشاركة العمالية في هذه البلاد ظلت محدودة بشكل ملفت للانتباه ان الادارة والتخطيط المركزي والموجه على المستوى الوطني، ومبدأ الادارة الفردية في المشاريع والمؤسسات والتسلط الاقتصادي والسياسي التي تسود اغلب هذه البلدان لا يمكن ان تحقق المشاركة العمالية في صنع القرارات المهمة، الا ان هناك بعض الاستثناءات الواضحة

فقد كانت (يوغسلافيا) رائدة في مجال المشاركة العمالية، وقد ظهرت الحركة كرد فعل ضد رأسمالية الدولة من النوع السوفييتي والتي تميز بين المديرين الطليعيين والتكنوقراط والعمال، حيث النقابات العمالية تؤلّف اداة من ادوات الحزب ومؤسسات الدولة

من رأي اليوغسلافيين ان مثل هذا النظام ـ السوفيتي ـ يستبدل الرأسمالية الخاصة ويؤدي الى الاستغلال (ليس عن طريق الرأسمالية الخاصة ولكن عن طريق الدول المهيمنة) والفردية

ويمكن العودة بالنموذج اليوغسلافي والمسمى بالادارة العمالية الذاتية الى عام 1949 عندما انشئت مجالس العمال للمرة الاولى. ولكن لم يتم طرحها رسميا الا عام 1950، ثم تم تطويرها بفعل قوانين عام 1952، 1965، 1971، 1974، وعام 1978، وتوجد الادارة العمالية الذاتية في الانتاج والمشاريع الخدمية وكذلك

الكيانات العمالية الاحرى حارج اطار الرراعة والشركات الخاصة التي توظف اكثر من خمسة اشحاص، وعموما فان دلك يشمل بحو أربعة ملايين شحص او 40% من القوى العاملة.

وبالرغم من ان وسائل الانتاج رسميا ملك للدولة فإنها توضع تحت تصرف العمال الذين يوجدون اقتصاديا في المنظمات الاساسية للعمل المشترك B O A L وكذلك المنظمة الاحرى السروكروتية المعروفة باسم ـ O O U R ـ وكل منظمة اساسية من ـ B O A C ـ تنتحب مجلس عمال يتكون من 20-30 ممثلا لمدة عامين وفي حالة ازدياد الحجم يمكن انتحاب هيئة داخلية تسمى بمحلس الادارة يتكون من 3-11 شخصا، وقد اتخذت التدابير ليتم التمثيل النسبي لكل من العمال اليدويين والفنيين والحرفيين، ويتم الانتحاب بالاقتراع السري لمدة عامين، ويتم استبدال النصف كل سنة. وفي حالة المؤسسات الكبيرة قد يكون هناك اكثر من مجلس عمالي (7,800 ألف مؤسسة يوغسلافية تقع ضمن هذه الفئة) بينما في مجالس (B O A C) يمكن لكل الاعضاء ان يؤلّفوا مجلسا عماليا

وفي اطار القواعد التي وضعتها الدولة لكل مجلس عمالي دستوره الخاص الذي يضع قاعدة لكيفية عمل المؤسسة بما يتناسب والظروف المحلية، ويعين مجلس العمال او مجلس الادارة (مديرا عاما) وفقا للوائح التي تضعها الدولة، ويحدد مجلس العمال قانون العمل المحلي، تركيز الانتاج او الخدمات وحجم الاستثمارات وتوجهها، وعمليات الاقراض والاقتراض، والاسعار وظروف العمل والتوظيف، والدخل القائم، وتوزيع الارباح المتبقية وتوفير الخدمات الاجتماعية ـ الثقافية

الا انه لابد من الاشارة الى ان مدير المشروع ـ المؤسسة مازال يملك قدرا هائلا من التأثير والصلاحيات الفعالة، اد يمكن ان يوقف قرارات مجلس العمال اذا لم تتفق مع مصلحة الدولة، كما ان التأكيد على الخطط الاجتماعية الاقتصادية التي احتواها دستور عام 1974م قد زاد من دور المدير، ووفقا لما ذهب اليه احد الاحصائيين الكنديين / الاستاد (اوايتهورن) فإن مستويات التأثير في المصنع اليوغسلافي هي كالآتي.

«المدير، مجلس العمال، مجلس الادارة (اذا ما وجد) رابطة الشيوعيين (الحزب الشيوعي اليوغسلافي) الموظفون الفنيون، والمشرفون، نقابة العمال، العمال المهرة، العمال غير المهرة» (وايت هورن ـ 1978)، كما كانت هناك محاولات لتحقيق مشاركة العمال في الادارة في بعض البلدان الاشتراكية وبالتحديد في (الاتحاد السوفييتي) (في اواخر العشرينات) وبولندا (1956-1958)، الا انه في مثل هذه الحالات تم الحد من صلاحيات الهيئات الممثلة للعمال وتبع ذلك العودة الى الادارة التقليدية التسلطية.

الا ان الرغبة في المشاركة العمالية ظلت قائمة كما تم الاهتمام مجددا بها في عام 1970 وقد حدثت تطورات هامة مؤخرا في العديد من الدول الاوروبية الشرقية والاتحاد السوفييتي، ومند اواخر الستينات تم خلق لجان الانتاج (في المشروع او المصنع) واعطيت لها صلاحيات في بلغاريا والمانيا الديمقراطية، والمجر، والاتحاد السوفييتي، وذلك لتقديم المشورة او الاشراف على كيفية سير المشاريع والمؤسسات.

وتشمل هذه اللجان عادة ممثلين عن العمال منتخبين رئيس الحزب ولجان نقابات العمال وبعض المديرين التقدميين وبعض الاحصائيين من الخارج ومدير المشروع او المؤسسة، الا ان لجان الانتاج ليست لها اي صلاحيات في صنع القرار، ففي (المانيا الشرقية) تهتم مثل هذه اللجان بالحصول على التأييد للتجديد والكفاءة، وفي (المجر) فان وظيفتها التوسط بين الاحتياجات المختلفة والمتصارعة ومصالح العمال وغيرها من

المجموعات الاجتماعية (بما في ذلك المديرون) والتوفيق بين امانيهم و إمكاناتهم تحت الظروف المتغيرة للطبقات العاملة والمجتمع والاقتصاد (هيتي ومكاو ـ 1977 ـ ص11)

ويذهب (الاتحاد السوفييتي) الى ان هناك 40 مليون عامل الآن ممن يتشاركون في ادارة الانتاج، وان هناك اكثر من 140 الف لجنة للاستشارات الانتاجية ومجالس انتاج (ريس جو سيودراج ـ 1980)

اما في (رومانيا) فقد تم تقديم نظام اكثر طموحا وسمي ـ بالادارة الجماعية ـ وفقا للقوانين الصادرة عام 1968، 1971، 1973، وعام 1978، كما وقعت الاضطرابات الصناعية البولندية 1980-1981، وهي موجودة على ثلاثة مستويات هرمية من الادارة الاقتصادية ومجلس عمال المشاريع والصناعات المركزية (المجلس الاداري) ووزارة الاقتصاد (الكلية الوزارية)

ويشتمل كل واحد من هذه الهيئات ممثلين منتخبين من المراتب الدنيا، ولعل اهمها هنا مجلس العمال الذي يتكون من

(1) ممثلي العمال المنتخبين من المجلس العام (للعمال في المشروعات والذي يجتمع مرتين في السنة)

(2) والعاملين الفنيين والاداريين والمهندسين الذين يحضرون بصفة غير رسمية.

(3) ممثلي الحزب، والنقابات العمالية ونقابة الشيوعيين الشباب وبعض المختصين خارج هذه الفئات.

وبالرغم من ان مجلس العمال لديه صلاحيات اتخاذ القرار الملزم لمدير المشروع، فإن مجال اتخاذ القرارات يظل محدودا، ويترأس مجلس العمال الآن سكرتير الحزب المحلي ومهمته الاساسية اعداد خطة الانتاج وايجاد اكثر السبل فعالية لتحقيقها ضمن اطار الخطة الاقتصادية الوطنية، واهم من ذلك (كما هو الحال في لجان الانتاج في مواقع اخرى كما اشرنا سلفا) هو ان ممثلي العمال يُكوِّنون اقلية، وهكذا فمن بين 15-35 من ممثلي العمال الذين تم اختيارهم في انتخابات دون منازع قد تراوحت بين 7-17 (سميث ـ 1980 ـ ص52) اما في المجلس الاداري الذي تتراوح عضويته بين 35و53 فان المجموع العمالي المنتخب لا يربو على 5-15

ولايزال نظام التخطيط والادارة في (رومانيا) مركزيا بشكل كبير، بشكل يجعل سلطة العمال من الطراز اليوغسلافي غير مناسبة نهائيا، وكما استنتج احد الاقتصاديين الرومانيين

«من المنطقي انه يجب ان تتم مشاركة العمال في الادارة ولابد أن تؤدي وظيفتها من خلال اطار الخطة الاقتصادية الوطنية، في الوقت الذي يتم فيه تقوية ادارة الاقتصاد بكامله بروح من المركزية الديمقراطية» (كاراجيا ـ 1979 ـ ص20)

تعلق (النظرية العالمية الثالثة) اهمية كبرى على مشاركة العمال في ادارة وحدات الانتاج وفي واقع الامر توليه اهمية اكبر من الملكية. ففي القطاع الخاص المنتج هو الذي يملك، ويدير ويقوم بالعمل بنفسه، اما في القطاع العام حيث العمال شركاء في المشاريع المملوكة جماعيا فيبدو أن وظيفة الادارة يقتسمها الموظفون المهنيون والفنيون من جهة والعمال من جهة اخرى، ويفترض ان يطرح العمال وجهة نظرهم عن طريق المؤتمرات الشعبية المهنية، والمجالس العامة بالمشاريع (في حالة الوحدات الصغيرة) او مجالس العمال التي يتم اختيارها من بينهم أو اللجان أمام جهات صنع القرار المناسب (القذافي ـ ص22، 51، 54)

ان اشراك العمال في الادارة سيزداد بفعل عملية التقدم التكنولوجي والديمقراطية، حيث يصبح التعليم في متناول الجميع كل حسب قدراته ووفق استعداداته، وسيصحب ذلك استبدال عام للعمال غير المهرة

بالآلات الذاتية او الحرفيين المدربين والفنيين، حتى العمالة اليدوية سيكون اغلبها مدرباً او نصف مدرب (القذافي ـ ص47، 52) كما ان بامكان العمال التأثير سياسيا في المسار العام للقرارات والاشراف عن طريق المؤتمرات الشعبية الاساسية

وعلى كل لابد من الاشارة الى ان (النظرية العالمية الثالثة) غامضة فلم نستطع فهم دور العمال في الادارة ومداه وعلى اي المستويات، وبالذات توزيع السلطة والمسؤوليات بين الحرفيين والعمال العاديين، وبالرغم من انها تؤكد ان هناك قدرا كبيرا بين اللامركزية في الادارة الاقتصادية والادارة، كما ان هناك اجهزة تنسيق جهوية ووطنية مختصة ببعض فروع الاقتصاد

ونتيجة للتصنيع وازدياد تعقد الاقتصاد، فان هناك خطر عودة البيروقراطية التكنوقراطية لتؤكد نفسها مجددا، كما هو الحال في النظام الرأسمالي واكثر من ذلك في ظل الاشتراكية.

4 ـ مشاركة العمال والعمالة المنظمة:

تعتبر مشاركة العمال في الادارة او في الاشراف وخاصة فيما يتعلق بالعمالة المنظمة في البلدان الرأسمالية والاشتراكية على السواء، وتختلف وجهات النظر حول دور نقابات العمال ليس بين نقابات العمال فحسب بل كذلك بين العمال انفسهم وارباب العمل والحكومات، ففي بعض البلدان اتخذت اغلب النقابات العمالية اتجاها ايجابيا وساهمت في تطوير المشاركة العمالية بشكل مباشر او غير مباشر، وقد تحقق ذلك بالذات في الدول الاسكندنافية وجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا

ففي (المانيا الغربية) يتم اختيار ممثلي العمال في مختلف الهيئات من قبل النقابات العمالية، وقد يكون من بين مثل هؤلاء الممثلين خبراء ليسوا بالضرورة موظفين لدى المؤسسة المعنية وفي واقع الامر قد يسيطر هؤلاء الاحصائيون على الجانب العمالي، كما ان هيئة الاشراف في المشاريع الالمانية الغربية المتوسطة والكبيرة تشمل ممثلا عن هيئة الادارة، وقد ظلت هذه الحقيقة من القضايا المهمة لدى النقابات العمالية الالمانية الغربية ذلك انه في نظرهم أن مثل هذا الشخص بالرغم من انه موظف فانه مرجح لان يقف الى جانب المساهمين ضد ممثلي العمال، مما يخل بمبدإ المساواة بين ارباب العمال والعاملين

اما في (بريطانيا) فبالرغم من ان النقابات تتجه الى المشاركة في الادارة بشكل متزايد، فإن النقابات ماتزال تعتبر مديري العمل ممثلين عنهم، في دور المعارض للادارة، وبالتالي نجد ان النقابات العمالية ليست متحمسة للمجالس العمالية إذ إن ذلك من شأنه أن يقلل من صلاحيات المشرفين الذين يمثلون النقابات

وفي اغلب البلدان الرأسمالية المتطورة الاخرى مثل استراليا وبلجيكا وكندا وايطاليا واليابان والولايات المتحدة اتجهت نقابات العمال الى الوقوف جانبا مفضلة عدم المساهمة في تحمل مسؤولية قرارات غير شعبية وفضلت بدلا عن ذلك الاعتماد اساسا على المفاوضات الجماعية

ومن التقليدي ان النقابات العمالية في العالم الرأسمالي الصناعي اعتبرت نفسها البطل الشرعي والوحيد الذي تبني مصالح العمال في المجال الصناعي، وقد رفضت النقابات الاكثر تطرفا النظام الاجتماعي القائم وعملت على استبداله بمجتمع اشتراكي أو (SYNDICALIST) وحقيقة يمكن القول انه لكي يدافع عن العمال ويتحسن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، لابد ان تستمر النقابات العمالية في موقف المعارض، وان

تمتنع عن المشاركة في الادارة، إذ إن ذلك قد يعني الوصول الى حلول وسط مع ارباب العمل او التعاون معهم

ان الممثل النقابي الذي يشارك في الادارة قد يجد نفسه في موقف محرج، ذلك ان الادارة الجيدة والعقلنة الاقتصادية قد تتطلب استخدام الماكينات الآلية على نطاق واسع والاقتصاد في العمالة وغيرها مما يتعارض وضمير الممثل العمالي وبالنسبة للعديد من النقابات الواعين ايديولوجيا تؤلِّف ممارسة العمال تهديدا للوظيفة التقليدية غاية باعتبارها الممثل الوحيد للعمال، كما انها تظل الروح الثوري للصراع الطبقي، وبالتالي توفر الاطاحة بالرأسمالية ـ (مثلا انظر كلارك ـ 1978 ص378)

ومن الاسئلة الاخرى التي تثار هي ما اذا كانت النقابات وحدها يجب ان تختار ممثلي العمال لمختلف الهيئات الادارية المشتركة؟، وفي بريطانيا وفرنسا نجد ان النقابات وحدها التي تملك الحق الاول لذلك، اما في الدول الرأسمالية الاخرى فنجد ان الممثلين غير النقابيين المنتخبين مباشرة مسموح لهم ايضا بل يتم تفضيلهم في بعض الحالات

ان بعض العمال ليسوا اعضاء في اية نقابة وقد لا يرغبون في ان يسيطر عليهم قادة نقابيون متطرفون

وقد يقال ان النقابات العمالية يجب ان تستمر في جهودها التي ترمي الى تحسين ظروف الطبقات العاملة في مواقعهم، بينما تؤلِّف المشاركة العمالية جبهة مختلفة يجب ان يسعى اليها ممثلون آخرون لهذا الغرض بالذات، وفي بعض الشركات قد يكون هناك اكثر من نقابة مما قد يخلق صراعات داخل النقابات حول المشاركة العمالية، وبالاضافة الى ذلك فان العديد من ارباب العمل يفضلون التعامل مع الممثلين وبالذات مع من يفهم حقيقة التعاون المعقول وليس مع قادة النقابات العمالية ممن تعودوا اتخاذ مواقف معارضة كما تحددهم القيود النقابية، ولهذه الاسباب نجد سلطات السوق الاوروبية المشتركة تفضل التعامل مع ممثلي العمال بالذات بدلا من اولئك الذين تقترحهم النقابات، ويرى بعض من المتطرفين مثل كلارك. (كلارك ـ 1978 ـ ص362) ان ذلك يؤلِّف محاولة لتفريق الطبقة العاملة.

ويختلف الموقف في البلدان الاقل نموا حيث العمال بشكل عام اقل ثقافة واقل ميلا للتوكيد، اذ يسود الاعتقاد الكبير بان المشاركة العمالية تحت مثل هذه الظروف لا يمكن ان تؤدي وظيفتها بشكل فعال الا بدعم من النقابات العمالية القوية، اذ دون ذلك ينقلب ممثلو العمال الى اسرى لدى الادارة (شريحل ـ 1978 ـ ص980)

اما في البلدان الاشتراكية فان للنقابات العمالية النوع التقليدي من المشاركة العمالية غير المباشرة، فالنقابات العمالية على مختلف مستوياتها الهرمية تشارك في اعداد الخطط الاقتصادية ثم تتعاون مع الادارة في ايجاد اكثر السبل مناسبة لا غير لانجاز الاهداف المرسومة وغيرها من المهام المخططة، وهنا لابد من ان تستشير الادارة النقابات العمالية قبل ان يتم فصل اي عامل. كما انه من مهام النقابة التأكد من ان مستويات الصحة والامن تتمشى مع المعايير التي يحددها قانون العمل وغيره من التشريعات، كما ان النقابات تمارس دور الرقيب فيما يخص مراعاة الادارة للاتفاقيات الجماعية، وعليه وكما يذهب زعيم نقابة العمال الرسمية في الاتحاد السوفييتي، (اشيباييف) فان نقابات العمال الروسية لها الحق في ان تساهم في اكثر من 70 وظيفة ادارية، كما ان اكثر من عشرين وظيفة تقع كلية ضمن اختصاصها، وان النقابات وحدها تحدد كل ما له

علاقة بالفصل، وتحديد معدل الاسعار وتعديلها وحصة الانتاج، كما ان بامكان النقابات تخفيض مراتب الموظفين الاداريين وان تطردهم اذا فشلوا في مراعاة الاتفاقيات الجماعية، او بسبب بيروقراطيتهم او عدم كفاءتهم او اذا ما انتهكوا التشريعات المتعلقة بالعمل، وبامكان المفتش الفني التابع للنقابة ان يوقف الانتاج في متجر او قطاع صناعي اذا لم تراع التشريعات المتعلقة بالصحة والامن (الاسبوع السوفياتي 1979 – ص9)

ووفقا لاحد المصادر السوفياتية الاخرى، ففي عام 1970 وكذلك 1977 تم طرد اكثر من 10 الاف مدير من مختلف الفئات من مناصبهم في الاتحاد السوفييتي وذلك استجابة لطلب النقابات العمالية. (اخبار السوفييت (1979) ص280)

الا انه لابد ان ندرك ان المشاركة العمالية عن طريق مؤسسات النقابات العمالية الاشتراكية الرسمية ليست حقيقية كما يفهمها الغرب، ذلك ان النقابات في واقع الامر هي احدى ادوات الدولة الاشتراكية مهما انكر ذلك رسميا، فليست هناك انتخابات نقابية حرة، ويسيطر مسؤولو الحزب على المؤسسات النقابية، وفي القضايا الحرجة يقف هؤلاء الى جانب الدولة والادارة بدلا من العمال، ومايزال مبدأ ادارة الفرد الواحد سائدا مع بعض الاستثناءات في كل من الصين ورومانيا ويوغسلافيا.

والى حد كبير كانت الاسباب المذكورة اعلاه سببا في ظهور النقابة العمالية الحرة – التضامن – في بولندا مستقلة عن الحزب والدولة، ومنذ البداية دعت – التضامن – الى الادارة العمالية الذاتية الحقيقية، الا ان الحكومة عارضت ذلك باصرار، وفي سبتمبر 1981 تم التوصل الى حل وسط تم الاتفاق بموجبه على ان يتم اختيار التعيينات الادارية بالمشاركة بين الحكومة والعمال شرط توفر حق النقض لاي من الاطراف، واعلنت – التضامن – في مؤتمرها الاول في اكتوبر 1981 انها ستعقد استفتاءً شعبيا حول مشاركة الادارة العمالية الذاتية، ولكن فرض القوانين العرفية في 1981/12/13 ثم ما تلاه من حل المنظمة النقابية العمالية المستقلة – التضامن – قد برهنت على ان المشاركة العمالية الحقة في الادارة لا تتمشى والتخطيط الاقتصادي المركزي الاشتراكي.

يفترض الكتاب الاخضر بان النقابات العمالية التقليدية ذات المصالح الذاتية والموجودة في العالم الصناعي الرأسمالي ستختفي بحكم التغيير التكنولوجي والاجتماعي، ويرى انها ستستبدل بالمؤتمرات الشعبية المهنية التي يفترض ان تتصرف بمسؤولية يدفعها في ذلك الغيرية – اي المصلحة العامة – (القذافي – 1976 – ص28، 29، 52)

ويعتقد بعض العلماء الاجتماعيين انه بالنظر الى تزايد قوة العديد من النقابات العمالية وتطرفها، وكذلك التعطيل والخسائر التي يلحقوها بالاقتصاد، فقد اصبحت النقابية التقليدية العدائية مفارقة تاريخية في المجتمعات الحديثة التي تمتاز بالتقسيم المعقد للعمل واعتماد الصناعات بعضها على بعض وكذلك المؤسسات والمهن المختلفة، ولاشك ان محاولات حل النزاعات الاقتصادية عن طريق الاضرابات ليست قاعدة مثالية، ذلك انه بالاضافة الى الاطراف المتنازعة فان الشعب والمجتمع ككل يعتبرون – خاسرين، وقد يقال ان النقابات العمالية وبالذات تلك التي تعمل في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية واستراليا تفتقد المسؤولية

الاجتماعية، وبالطبع في المجتمع المثالي يجب ان تحل مشاكل العمال الاساسية عن طريق الاصلاحات المنظمة

ويمكن اضافة ان جمعيات العمال المسؤولة يجب ان تربط مصالحها بمصالح المجتمع ككل (تشامبرلين ـ 1953 / شرميش ـ 1979) الا انه يبرز سؤال كيف يمكن للعمال الدفاع عن انفسهم ضد:

1 ـ البيروقراطية في الروابط المهنية والحرفية

2 ـ البيروقراطية التكنو قراطية في المؤسسات العامة

3 ـ البيروقراطية في الادارة التابعة للدولة

تشير الخبرة في البلدان الاشتراكية الى ان العمالة المنظمة قد تصبح أداة للقهر الذي تمارسه الدولة مما يفرض على العمال نظام عمل اكثر قسوة والحد الاعلى من الجهد، في الوقت الذي تظل فيه ظروف العمل والمعيشة سيئة

5 ـ الحاجة الى الاخلاق في السلوك الاقتصادي والاجتماعي:

من المعروف لدى علماء الاجتماع انه لا المجتمع الغربي الرأسمالي ولا المجتمع الاشتراكي الماركسي ـ الليبيي يعمل وفق معايير اخلاقية مقبولة عالميا، ويتميز كلا النظامين بنظرتها المادية ولو ان السمة المادية بمعنى مختلفة، كما ان سلوكها اللااخلاقي من الناحية الاجتماعية معروف لدى الملاحظ الموضوعي

وهكذا نجد في المجتمع الرأسمالي ان العمل للحصول على اكثر ربح ممكن وتكدس المادة وما ينتج عنها من استغلال للاخرين وكذلك السيطرة على العمال، وطردهم وتخفيض المراتب الى غيره من انواع الاضطهاد للاخرين، نجد ان كل هذه الممارسات لا تعد غير اخلاقية، كما ان الثراء الفاحش والمستوى المعيشي الرفيع قائمان جنبا الى جنب مع الفقر والعوز ولا يعتبر ذلك منافيا للاخلاق، وفي نفس الوقت نجد الاحتيال في العمل من طرف الموظفين، والبطء فيه تكتيكيا، والاضرابات، والمقاطعات، والتخريب الذي يستهدف الحاق الخسائر بارباب العمل مقبولة اخلاقيا، كما يتم الدفاع عنها اخلاقيا

وبالرغم من ان القادة الشيوعيين كثيراً ما يتحدثون بالاعتزاز عن اخلاقهم الاشتراكية الممتازة، فإنه قل ان تكون هناك عدالة في كلا النظامين، فهناك سيطرة الدولة الكاملة والشاملة على العمال، والشرطة السرية، والميليشيا، ومعسكرات العمل القسرية والملاجىء الخاصة بالامراض العقلية، وظروف العمل والحياة الخائفة، وملاحقة النقابيين المنشقين، وتحريم الاحزاب غير الشيوعية، ومحاباة الطليعة الشيوعية، ويقابل العمال الحقائق المعيشية بالغياب والسرقة في المزارع والمصانع واختلاس اموال الدولة والحاق الضرر بالممتلكات العامة، والاضرابات غير القانونية، والمظاهرات، والمشاريع الخاصة السرية، والسوق السوداء (للاطلاع على شواهد مثل هذه الحقائق انظر شوارتز ـ 1981 ـ سيمر 1981 ـ ستاتر ـ 972)

وبالامكان التغلب على بعض الاحباطات والمنازعات التي تسود العلاقات بين ارباب العمل والعمال لو ان الجانبين كانا على استعداد لتجاوز مصالحهما الخاصة الضيقة وتعصبهما ولو انهما تصرفا وفقا لمعايير اخلاقية يحكمها الانصاف والعدل الاجتماعي

من المهم ان نلاحظ ان (النظرية العالمية الثالثة) تجسد بعض الافكار القيمة القادرة على توفير الحلول

الاحلاقية لهده المشكلة المرعجة، وهو ما عحرت عن تحقيقه الرأسمالية العربية الانابية والاشتراكية الالحادية، يقول الكتاب الاحصر.

«القاعدة السليمة هو أن يكون لكل قوم ديناً».

«إدن الدين المحتوى للعرف تأكيد للقانون الطبيعي ان الشرائع اللاديىية اللاعرفية، هي انتداع من انسان صد انسان آحر»

(القداڤي ــ 1976 ــ ص77، 33)

وعلى كل في نطر الكاتب المهم بالنسبة في اقحام العمال حقيقة ليس الدين في حد داته ولكن مكوناته الاحلاقية، فلو تصرفت الدولة والادارة من حهة والعمال من جهة احرى احلاقيا اي وفقا لما هو معقول وحسن وعادل لما طهرت المنارعات، اصلا او لأمكن معالحتها نارجاعها للقاسم المشترك في السلوك الاحلاقي والاحتماعي والاقتصادي، وهكدا نحد ان الاحلاق او المثل الاحلاقية تقضي ما يلي:

1 ــ ان الدولة ليست على الورق فحسب بل ممارسة الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان، وان تمنع الاستعلال وان توفر فرصا متساوية للحميع، وان تحمي الصعفاء والمقعدين وان يقتصر دورها باعتبارها حادما لا سيدا للحميع

2 ــ ان الادارة لا تسيطر على العمال ولا تسيء معاملتهم وان توفر المعلومات اللازمة نصفة مستمرة وان تستشير العمال او ممثليهم وان يكون من السهولة نمكان للعمال الاتصال ناعلى شحص تنفيدي، وان تكون الترقيات وفق المقدرة لمن يستحقها، وان تكون الاسعار معقولة وعادلة، وان يستمتع كل العمال ىنتائج المشروعات ىشكل متساو، كما يحب ان تتوفر الفرصة لازالة بعض الشحصيات الادارية بناء على مبادرة من عيرهم من الموطفين العاملين

3 ــ ان يؤدي العمال مهامهم ندقة وعلى افصل وحه وفق جهدهم وان يعتزوا بالعمل الدي يؤدونه و بما ينحرونه. وان يحترموا رؤساءهم وان يحترموا حقوق ومصالح عيرهم من العمال، وان يتحنبوا الاهدار وان يعملوا على المحافظة على الممتلكات العامة لقد ادرك المفكرون والمصلحون الاحتماعيون في مختلف الحضارات وعلى مر العصور الحاحة الى الفضيلة والاحلاق في السلوك الاقتصادي والاجتماعي، الا ان الحاحة اليوم اكثر مساسا لدلك، وحاصة ادا حكمنا من حلال المطبوعات التي تتناول هده القضية في العرب، مثلا (س ــ 1981 ــ، سيمان ــ 1967 ــ، كولارد ــ 1978 ــ، لوترولوكس ــ 1979 ــ، تو ــ 1979)

وفيما يتعلق بمشاركة العمال، في نطر الكاتب، ان (الكتاب الاحصر) يشدد كثيرا على دور الدين (حاصة الاسلام) ولا يعير الفضيلة اهمية كافية. فالمطلوب تحديد وتطبيق المقاييس المعيارية على سلوك ارباب العمل والعاملين تحت الظروف الحديثة، ثم وابعد من دلك التزام كل الاطراف المعنية بشكل فعال بهده المعايير

ومن الناحية التاريخية فقد ارتبطت الفضيلة بالدين، وهناك العديد من المعايير الاحلاقية المشتركة في كل المداهب، الا انه يمكن فصل الفضيلة عن الدين، وفي هده الحالة تصبح الاحلاق (علم الاحلاق والحكم على ما هو صواب وما هو حاطيء) جزءا من الفلسفة، وحير مثال على دلك الماركسية، فبالرغم من انها ملحدة، لها قانونها الاحلاقي الحاص والمتطور، (مثلا سيان فابح حن نو ــ 1964 ــ، تروتسكي ــ 1966)،

وفي واقع الامر من المهم ان نلاحظ ان العديد من الكتاب والسلطات في البلدان الاشتراكية قد اعطت عناية كبيرة لتنشىء قوانين اخلاقية للعمل (مثلا كاليكوف ـ 1966 ـ، ميتساليك ـ 1977 ـ روزفكوف ـ 1966)

ان النظرية ستكون اكثر عالمية لو ان قوانينها الاخلاقية لم تكن مرتبطة بدين ما، وكانت دنيا محايدة ومستقلة او تجاوزت الاديان .. وهذا التشكل قد نجد من يتبعها حتى في البلدان الاشتراكية الملحدة

6 ـ تقويم مقارن وتوصيات:

لقد استحوذت مسألة مشاركة العمال في الملكية وخاصة في الادارة على اهتمام متزايد في البلدان الرأسمالية والاشتراكية وخاصة منذ عام 1970م، وخلافا للتجربة التاريخية والتأكيدات الماركسية الكلاسيكية، فان ملكية مواقع العمل سواء للرأس المال الخاص او للهيئات العامة في الرأسمالية، او للدولة الاشتراكية لا يعوق مشاركة العمال في صنع القرار، كما لا يحققها بشكل آلي، وقد ادرك الكتاب الاحصر هذه الحقائق المعقدة بشكل جيد في الحياة الاقتصادية الحديثة.

لقد اختلف دور الدولة في تنمية الديمقراطية الاقتصادية من بلد لاخر، وفي اغلب الدول الاوروبية حيث توجد الديمقراطية الصناعية نجد انها قد اعيبت من تحت اي من العمال انفسهم او النقابات العمالية، ومازال الامر كذلك الى حد كبير في بريطانيا وكندا واليابان والولايات المتحدة، حيث تأخذ المشاركة العمالية شكل التفاوض الجماعي على مستوى المشروعات، الا انه في اغلب البلدان الرأسمالية الاخرى نجد الدولة ذاتها طرفا في هذه القضية إما باستصدار او تطبيق التشريعات واحيانا (خاصة في البلدان الاقل نموا) تبدأ بل وتفرض من فوق برامج مشاركة من نوع او آخر

ان فرض المشاركة من فوق عن طريق الدولة هو الدور الاساسي والوحيد في الاقتصاد الاشتراكي المخطط مركزيا. ويعترف الاقتصاد بان (المحررين) اللذين ذكرا اعلاه صراحة بان المبادرة لتقديم الديمقراطية القاعدية في المجر قد اتخذ بالمقام الاول على المستوى السياسي، (حتى عندما عارضته الادارة ـ هيتي ومكاو ـ 1977 ـ ص13)

الا انه حتى في البلدان التي قطعت فيه فكرة المشاركة العمالية شوطا اكبر، اي في رومانيا (الادارة الجماعية) ويوغسلافيا (الادارة العمالية الذاتية)، نجد أن هذه البرامج قد جاءت بمبادرة وقرار مفصل من الحزب والدولة، وفي واقع الامر فمنذ اواسط السبعينات اشتد دور الحزب في هذه العملية في كلا البلدين

ان اقحام العاملين في عملية صنع القرار كما جاء في (الكتاب الاخضر) وكما تعكسه الخطوات العملية في ليبيا منذ عام 1970 قد جاء جزئيا من اعلى، وذلك لخلق الظروف الاجتماعية الماسة والكبيرة، وجزئيا جاء من القاعدة بمبادرة من العمال انفسهم ومن الروابط المهنية والحرفية وربما من جانب المؤتمرات الشعبية، ويبدو ان الدولة في هذا النظام لن تسيطر على المشهد الى الحد الذي نجده في الاقتصاد الاشتراكي المخطط مركزيا

ان الذي يتفحص تجربة المشاركة العمالية في البلدان الرأسمالية والاشتراكية خلال العقدين المنصرمين سيجد ان العمال لم يحققوا تلك المكاسب الكبيرة التي كانت مؤملة، كما لم تحدث اي نتائج سيئة في الانتاج والمنظمات الاجتماعية التي حذر منها الكثيرون

في الجانب الايجابي اتيحت نظرة افضل بين العمال، كما حدّت من استعدادهم وقدراتهم على اللجوء الى الخلافات الصناعية ورادت من الكفاءة والتنمية الاقتصادية (للحصول على شواهد من مختلف البلدان، انظر جيلنهار ـ 1977 ـ ص156، هيبتي ومكاو ـ 1977 ـ ص130، شريجل ـ 1978 ـ ص83، 90 فوجهان ـ 1976 ـ ص226، 27، وايتهورن ـ 1978 ـ ص130)

الا انه يجب ان تتعرف على اوجه القصور في المشاركة العمالية، إذ إنها تؤلّف بالنسبة لاغلب ارباب العمل حملا ثقيلا تترتب عليه مناقشات عقيمة ومكلفة للوقت مع ممثلي العمال، وتوفير المعلومات والتدخل في الادارة الفعالة الكفوءة وقد تضعف من الانضباطية في العمل، وقد حدث مثل ذلك في المشاريع الرأسمالية وكذلك الاشتراكية كما يتبين الاقتصاديان المجريان (هيتي ومكاو ـ 1977 ـ ص130) وفي واقع الامر لم تطلع بالمشاركة العمالية في اي مكان من العالم حد الادارة اليومية للمشاريع.

ولعله من المهم ان يأخذ اولئك الذين يعزمون على تطبيق (النظرية العالمية الثالثة) هذه النقاط بعين الاعتبار، والا فان الفوضى وفقدان الانتاج من المحتمل ان يسودا وهي نتيجة قد لا يستطيع المجتمع تحملها

ومن العوامل التي تقف ضد المشاركة العمالية التكنولوجيا الحديثة، ويتفق الكثير من المفكرين في الشرق والغرب على ان الثورة العلمية والتكنولوجية التي حررها العالم مند اواسط الخمسينات ستؤدي حتما الى التقليل من دور المشاركة الانسانية في عملية الانتاج، ويعود ذلك الى اللجوء المتزايد الى الميكنة واستعمال الآلات الذاتية وتوسع المشاريع بهدف الاستفادة من الاقتصاد المدرج، وبالاضافة الى ذلك فان التكنولوجيا المعقدة والتنظيم والتسويق، بصرف النظر عن النظام الاقتصادي، ومن اجل تحقيق الكفاية يتطلب الحد من المشاركة في صنع القرار يقتصر على الطليعة في الادارة المهنية والتكنوقراطية (انظر بل ـ 1973 ـ ص119، بيودولو وديبيفور يسكو ـ 1980 ـ ص8، 9، إيلو ـ 1965 ـ ص3590، وهيتي ومكاو ـ 1977 ـ ص140، كوردرج ـ 1980 ـ ص274)

وينتقد المتطرفون اليساريون في الغرب وقادة الدول الاشتراكية برامج المشاركة العمالية في العالم الرأسمالي، ويعتبر (فوجهان) المشاركة العمالية وسيلة مفيدة لزيادة السيطرة على المرؤوسين وطريقة لاقناع العاملين بقبول 'القرارات التي اتخذتها الادارة (فوجهان ـ 1976 ـ ص226) ويعتقد (كلارك) بان الحل الوحيد للمشكلة هو الملكية الاجتماعية (كلارك ـ 1978 ـ ص376، 377)

ويرى اقتصادي (مجري) المشاركة العمالية في العالم الرأسمالي على انها خدعة حربية يائسة للخروج من المأزق هدفها انقاذ الرأسمالية المريضة من التناقضات الكامنة فيها، وفي اعتقاده ان الجماهير العمالية ذاتها لا تشارك، بل الذي يشارك هم ممثلو العمال او من يفوضونهم، ويضيف انه باستثناء المانيا الغربية، فان ممثلي العمال في الهيئات الادارية او هيئات الاشراف يؤلّفون اقلية وان هذه الاقلية تتطور باتجاه التمثيل الاوليجاركي (ساميولي ـ 1978 ـ ص346، 352) ويصف هذا التطور على انه:

> «حذر بما لا يؤثر على العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية بمفهومها الواسع ـ وفي الوقت الذي تم فيه خلق اداة ناجحة الى حد ما لحل المنازعات داخل المشاريع، فقد اضفوا مهنية خطيرة على اولئك الذين ينظرون اليهم العمال كما لو كان هذا اختياراً لطليعة ضيقة داخل الطبقة العاملة» (ساميولي ـ 1978 ـ ص341)

ان المساهمة العمالية عير المحدودة في الادارة في طل التحطيط والادارة الاشتراكية المركزية الموحهة عير ممكنة مهما كان مرعوباً فيها لاسباب ايدولوحية ودعائية، فصنع القرار الحيوي يطل في يد النحبة الحزئية (اللحنة التمهيدية للحرب الشيوعي) والحكومة ولحنة التحطيط التابعة للدولة (حسب الترتيب والاولويات المذكورة)

كما يتم تحديد الاهداف، وتحصيص المصادر، وتوريع الانتاج، والمهام مسبقا على المستوى المركزي، ثم يسمح بصنع القرار المقيد والمحدد تنازليا على طول السلم الهرمي الى الورراء والهيئات الصناعية الفرعية والسلطات الاقليمية ومديرى المشاريع ومديرى الاقسام ثم كبار العمال، وفي هذا الاطار يصبح من عير العملي ان يسمح للعمال باتحاد القرارات. وليس الحطة بالصرورة، اد قد يؤدي ذلك الى سلسلة من التمرقات وعدم الانجار والاحتناقات، وعلى كل يتم تشحيع العمال على المشاركة في ايجاد اكثر السبل فعالية واكثرها مناسبة لتنفيد الحطة المحددة سلفا (بالاصافة الى العديد من النشاطات المتعلقة بالانشطة الترفيهية والرعاية الاجتماعية في موقع العمل)

وفي المواقع التي تم حلق هيئات حاصة بها للادارة والاستشارة العمالية، يؤلف ممثلو العمال اقلية كما هو الحال في البلاد الرأسمالية مع بعض الاستثناءات في الوقت الذي يسيطر فيه المرشحون الاداريون والحزبيون وعيرهم ممن يطرحهم الحزب

ولكي تحلق قاعدة سليمة وعملية للمشاركة العمالية الحقيقية، لابد من تحقيق العدالة لنظام التحطيط وتحقيق اللامركزية وحاصة البناء الهرمي الذي يجب ان يملك، والتحلي عن التحطيط الضيق، وحتى الآن لم يتحقق دلك الا في (يوعسلافيا) التي حلقت ارضية للادارة العمالية الذاتية قابلة للتطبيق، اما الاصلاحات (المجرية) فلم تقدم ما فيه الكفاية وفي (بولندا) فان الوضع عير مستقر، اما في البلدان الاشتراكية الاحرى بما في دلك (رومانيا) فانبا نجد انه بالرغم من المحاولات الاصلاحية في الاقتصاد، فانه لم يتحقق اي تقدم حقيقي في مجال الادارة العمالية الذاتية وعن التجربة (المجرية) كتب (هيتي) و (مكاو)·

> «ان تطوير الديمقراطية في المصانع لا يمكن ان يتم على الامد البعيد عن طريق تعبيرات معرولة في الهيكل التنظيمي إد إنها تتطلب سلسلة من التعبيرات ــ تشمل ايجاد هيئات مشاركة واحتيار القرارات المناسبة للمشاركة العمالية ونظام اتحاد قرارات لامركري وتدريب العمال على التعرف على بيئتهم وايجاد قنوات لتوفير نظام حوافز بدعم البرامج العامة كلها عن طريق زيادة رغبة العمال وقدرتهم على المشاركة»
> (هيتي ومكاو ــ 1977 ــ ص18، 19)

ان العديد من المآرق التي لابد أن توّحد بالحسبان عند تطبيق (النظرية العالمية الثالثة) في ميدان المشاركة العمالية واصحة للعيان في التجربة الرومانية في الادارة الاجتماعية كما يلخصها اثنان من الاقتصاديين الرومان·

1 ــ ضآلة المعلومات (ان وجدت) المتوفرة لدى ممثلي العمال (هذا اذا لم نذكر العمال انفسهم).

2 ــ عدم كفاءة وضآلة خبرة ممثلي العمال

3 ــ استمرار الهوة التقليدية بين الادارة العليا والعمال وممثليهم

4 ــ التنافر الشخصي

5 ـ ضعف الدافعية والاهتمام لدى كل من العمال وممثليهم
(ولو وديبيمور يسكو ـ 1980 ـ 9 ص90)

وبالرغم من ان (يوغسلافيا) قطعت اكبر شوط في ميدان الادارة العمالية الذاتية في الكتلة الاشتراكية ـ كما ان النظام اليوغسلافي يعتبر اعلى مراتب الديمقراطية الصناعية في العالم، مع هذا كله نجد ان العمال من حيث التطبيق لا يساهمون في صنع القرار، كما يبدو لاول وهلة، وكما ان الاداريين المهنيين والمهندسين والاحصائيين الاقتصاديين يسيطرون على المجالس العمالية، وفي واقع الامر يصبح مدير المشروع رقيبا للدولة اذ يمكنه ان يجمد القرارات التي يتخذها المجلس العمالي إذا رأى انها لا تتمشى مع التشريعات التي وضعتها الحكومة، وانها تتعارض مع مصالح الدولة الاشتراكية، لقد القى / م. دجيلاس ـ نائب رئيس الجمهورية اليوغسلافية السابق الذي انقلب الى منشق، الضوء للمرة الاولى على هذه التطورات وهذه الوقائع في كتبه المعروفة (دجيلاس ـ 1957 ـ 1969).

وختاما فالكتاب الاخضر يجب ان يرحب به باعتباره محاولة صادقة لحل بعض المشاكل الرئيسة في عصرنا في ميدان علاقات العمل، وبالتحديد فيما يخص الهيمنة والاستغلال وما ينجم عنهما من غربة وسلوك عمالي لا اجتماعي، كما ان فكرة المشاركة الشعبية في صنع القرار من طرف الجماعات الاجتماعية المختلفة في النشاط الاقتصادي تبدو للمؤلف باعتبارها اكبر ميزة في (النظرية العالمية الثالثة) إذ إنها تقود اكثر من غيرها من الانظمة الاجتماعية الرئيسة الى الكرامة والانسجام الاجتماعي.

ان وجود نظام ممزوج من القطاع العام والخاص حيث يمكن للناس ان يعملوا كمنتجين مالكين مستقلين اوكشركاء محوريين يوفر عددا من المزايا، ذلك ان هذا النظام يفترض أسساً اخلاقية للتعامل بين الدولة والادارة والعمال العاديين مما يخلق قاعدة عادلة لكيفية اداء النظام لوظيفته، ومن هذا المنطلق فان (النظرية العالمية الثالثة) قادرة على إثارة اعجاب واسع ليس في ليبيا والعالم الاسلامي فحسب، بل في مختلف بلاد العالم الثالث وربما المصلحون الاجتماعيون في العالمين الاول والثاني.
وفي نفس الوقت فان هناك في الكتاب الاخضر بعض الثغرات المحتملة والمفارقات عند تطبيق الافكار التي يطرحها، هناك بعض الميادين التي يجب ان تولى المزيد من العناية وهي.

1 ـ يجب ان تحدد القواعد الخاصة بمشاركة العاملين في صنع القرار المباشر وغير المباشر على مختلف المستويات تحديدا دقيقا وصريحا والاستفادة من نقاط الضعف التي برزت عند التطبيق العملي في التجارب الاسكندنافية والالمانية الغربية، واليابانية، والتنزانية، والرومانية واليوغسلافية.
2 ـ كما يجب التأكيد على المكافأة بما يتفق والعمال (باعتبار ذلك متميزا عن الحاجة والمساواة) في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية بما يكفل تحقيق المهارة والكفاءة والنمو الاقتصادي السريع
3 ـ ان التمايز في الدخل يجب ان يكون معروفا علنا كما لا يجب ان تكون هناك اي مكاسب هامشية او اي فوائد اخرى وظيفية، في المراحل المتقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي يجب ان تعطي المساواة الاولوية قبل النمو الاقتصادي.
4 ـ يجب ان يسمح لصغار المنتجين الخاصين (ممن يؤلّفون حالة مرغوبا فيها من المشاركة العمالية المباشرة في

صنع القرار) بالانتاج بهدف البيع في السوق او هيئات المشتريات التي يملكها المجتمع خاصة في قطاعات السلع والخدمات التي تتطلب عناية فائقة او مهارة او عناية شخصية بالنسبة للمستهلك. ان الحد من وسائل الانتاج الخاصة والضرائب التصاعدية على الدخل ستمنع الغنى الفردي، ذلك ان دخول مثل هؤلاء ستظل متفقة متلائمة مع تمايز الدخول في القطاع العام وفقا للخدمة العامة التي يقدمونها (القذافي ـ ص63) وما لم يحدث ذلك فان صغار المنتجين الخاصين سيحولون الى اشخاص يحسبون مختلف الصنائع الى درجة مقبولة دون كفاية، ويحملون ما يكفيهم للحياة فحسب (مما يتناقض بشكل كبير مع القطاع العام)

5 ـ يجب تأكيد دور الدين ودور الفضيلة في السلوك الاقتصادي والاجتماعي في القطاع العام والخاص يجب ان تحدد هذه المفاهيم وتوضح، وان تعطي دورا اساسيا، وفي نفس الوقت يجب التقليل من اهمية مجرد المعتقدات الدينية. ان غرس القيم الاخلاقية لا يجب ان يكون من مسؤولية الاسرة والقبيلة فحسب، بل يجب ان تمتد الى النظام التعليمي الرسمي الذي يديره المجتمع، كما يجب ان تتخذ الخطوات الكفيلة للحيلولة دون الصراعات التي قد تنشب بين المؤسسة الدينية (المحافظة) والمهنيين التقدميين.

التنمية والتغيير
الكتاب الأخضر
هل هو رؤية بديلة؟

د. جينتيل مارتينز دياس
جامعة برازيليا - البرازيل

التنمية والتغيير: الكتاب الأخضر
هل هو رؤية بديلة؟

القرن العشرين يشرف على النهاية، واجراء تقويم للاوضاع التي يمر بها كوكبنا يجعلنا نضيع بين كابوس عجائب التقدم التكنولوجي المخيف الذي تحقق وتطبيقاته وامكانياته اللامحدودة من جهة، وبين هده الازمة الاقتصادية الشاملة التي تصل، ولاول مرة، كل المناطق والانظمة السياسية في العالم.

ان هذه الدراسة تهدف إلى وصع بعض الاعتبارات حول طبيعة هذا التناقض الظاهري بين قدرة الانسان المادية، اللامحدودة تقريبا، في هذه المرحلة من تاريخه وبين قدرته على تركيز طاقاته الواسعة من اجل حير الانسانية

ان هذا الوضع الذي يغرق في حضمه رجال ونساء من اربعة ارجاء عالمنا جدير حقا بأن نواجهه باحتجاج صارح. وعلى الرغم من انهم يعيشون محاطين بكل هذه الاجهزة الانتاجية المذهلة، وهذه المجموعات الهائلة من الانتاج العلمي يتمتعون بالعلم والمعرفة التقنية المتقدمة، إلا أنهم يجدوننا مكتوفي الايدي امامها وافكارنا مشتتة في اعمق حالات الضياع التي تسببها هذه البطالة. ان البطالة لم تبلغ مطلقا هذه الدرجة من الحطورة والشمول. فقط في البلاد المسماة «غنية» في (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، يصل عدد العاطلين عن العمل إلى اكثر من ثلاثين مليون، وهدا العدد مستمر في الارتفاع. ومع اننا لا نملك معلومات دقيقة عن البطالة في البلدان النامية والمتخلفة الا ان البطالة في هده البلدان ايضا تزداد ويزداد معها العاطلين وشبه العاطلين عن العمل.

واضافة إلى البطالة، ونتيجة للازمة الاقتصادية، تأتي افلاسات الشركات والادهى من ذلك، تقصير الدول عن الاصطلاع بمسؤولياتها المالية الداخلية. ان الديون الخارجية المترتبة على بلدان امريكا الجنوبية وحدها تزيد عن ثلاثمائة مليار دولار، يضاف إلى هذا ايضا بضع مئات من مليارات الدولارات المترتبة على بلدان افريقية وآسيوية واوروبية. ان عدم القدرة على الاضطلاع بهذه المسؤوليات يزداد ليس فقط بين البلدان عير المصنعة بل انه يصيب ايضا الاقتصاديات الصناعية، دون التمييز بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية.

امام هدا الواقع المؤسف حقا، يجرى البحث، ليس عن حل او مخرج، بل على الاقل عن تفسير من شأنه ان يوضح مثل هذا التناقض الكبير. وقد كثرت المحاولات للتوصل إلى تفسير منطقي لهذه الازمة الشاملة التي تعرقنا. ان مثل هذه التفاسير تتركز دائما في الآراء التالية:

1 ــ توجيه الانتقاد إلى الرأسمالية التي يبدو انها استهلكت كل امكانياتها في التنمية ولا يبقى هكذا الا البديل الوحيد وهو الاشتراكية الماركسية التي تملك امكانية ايجاد وتوسيع انماط جديدة من التوسع الاقتصادي والنمو الاجتماعي

2 ــ توجيه النقد إلى انماط استغلال واستعمال الموارد الطبيعية الحيوية الآخذة بالنضوب بسرعة وهذا ما

سيؤول إلى شحها، ونتيجة كل هذا هي التضحم الشامل والازمة المالية والفوضى الاقتصادية في كلتا الطريقتين في التفسير واشكالها العديدة، يلاحظ وجود جهود مركزة لتعميم ظواهر طارئة وفي كثير من الحالات مصطنعة. ولو كنا امام ازمة من ازمات الرأسمالية، فكيف يمكننا اذن ان نفسر الصعوبات التي تعانيها الكتلة الاشتراكية التي تواجه صعوبات في الانتاج (وخصوصا الانتاج الزراعي) كما تقع تحت عبء ديون خارجية صحمة، كما هو الحال في (بولونيا) و (هنغاريا) و (كوبا) و (يوغسلافيا)؟ اما اذا ركزنا على التفسير الذي يحصر الازمة في نفاذ الموارد المادية الاستراتيجية، فاننا نكون قد تركنا جانبا واقع كون بعض الموارد الحيوية، كالنفط مثلا، قد انخفض استهلاكها بشكل ملحوظ كما ان اسعارها ايضا قد انخفضت دون ان يؤدي هذا الواقع إلى تخفيف حدة التضخم او توسيع النشاط الاقتصادي.[1]

ان عالمنا يرزخ تحت ازمة لاسباب تتجاوز الحدود وتتحدى الانظمة السياسية والتي تصنف النظريات الاقتصادية والنماذج الاجتماعية ـ السياسية السارية حتى الآن بأنها بالية وعديمة الفائدة· انها ازمة مستحكمة إلى درجة ان الفردوس الارضي الذي يطرحه كنموذج نشطاء اليمين واليسار، يبدو وكأنه قد اصبح عتيقا.

من حلال هذا الوضع الحالك يصبح من الضروري البحث عن البدائل والحلول خارج كل تلك الاحتمالات التي اصبحت مع مرور الزمن غير مقبولة بل غير مرغوبة. ومن الضروري، في مثل هذه الحالة، البحث عن الاسباب التي تتجاوز الاسباب الظاهرة، وبكلمات اخرى، بحث آثار الازمة واولئك الاشخاص الذين يعانون من نتائجها، وبهذا يمكن ان نرى تباشير مثمرة. وإلى هذا ركز علماء الاقتصاد والاجتماع جهودهم في بحث الهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية الكبرى، بدلا من بحث الحالات التي تنعكس فيها تلك الهياكل على اوضاع الافراد والجماعات الاجتماعية التي تصيبها. وحين يتصرفون هكذا يضيعون الوقت والامل الضروريين لاستيعاب الموضوع ككل. من المستحيل فهم حالة اجتماعية فهما دقيقا دون ان نحيط علماً بنتائجها، مع العلم ان هذه النتائج هي التي تهمنا بالدرجة الاولى، ومع العلم ايضا اننا سنكون نحن ضحايا تلك النتائج، بطريقة او اخرى ولا يمكن فهم التضخم المالي فقط بواسطة فهم العلاقة بين العرض والطلب في البضائع والخدمات، بل في نتائج العلاقة بين هذه المتغيرات على الاسعار وفي النتائج المترتبة على الجماعات التي تستفيد او تتضرر نتيجة هذه التغيرات.

ان منبع الازمة العالمية يكمن حتى الآن في البلدان الرأسمالية الصناعية الا ان نتائجه المؤذية جدا ترمي ثقلها على الهياكل الاقتصادية الضعيفة في العالم الثالث.

ان فهم الازمة اداً هو فهم الاعمال التي ترافق هذه الازمة منذ اشتعالها حتى نتائجها، وفي هذا المجال ليس هناك افضل من اولئك الذين يعانون من نتائج التقدم الصناعي اكثر مما يستفيدون.

ان الصراع من اجل السيطرة العالمية يأخذ مجراه بين الكتلتين العالميتين الاشتراكية والرأسمالية اللتين تتجابهان وتتنافسان فيما بينهما وتعرضان السلام ومستقبل عالمنا كله للخطر عبر سباق التسلح. ومع ان اولئك المتورطين مباشرة في سباق التسلح هم مواطنو الكتلتين العظميين فان اول ضحايا هذا التنافس هم شعوب بلدان العالم الثالث الذين تشجعهم الدول العظمى وتغرقهم بالاسلحة المتقدمة الغالية الثمن. والنتيجة هي دائما عشرات النزاعات بين بلدان العالم الثالث في حين ان الدول العظمى تستمر في حربها الباردة التي لا تقترب نتائجها حتى من تلك الاحتكاكات التي تصيب العالم الثالث. ان فهم النزاع الجاري بين الكتل

الكبرى يجب ان يكون ايضا مهمة تقع على عاتق من يشاهد (ويعاني) من هذا الواقع خارج الدول العظمى ان معايشة الازمات الداخلية ومعاناة اخطارها، الناتجة في معظمها عن اوضاع النزاعات والصراعات الخارجية يجعل شعوب العالم الثالث وزعماءه اكثر حساسية وبنوع خاص اكثر استعدادا لتحليل واتخاذ اتجاهات وحلول كثر مناسبة تجاه الازمة العالمية.

بهذا وبهذا وحده يمكن تركيز الجهود التي يبذلها معمر القذافي لاقتراح طريق ثالث يختلف عن طريق الرأسمالية والماركسية. ان معمر القذافي يرى اننا قد بلغنا مرحلة من النمو تتصف بانتشار المعلومات وباليقظة السياسية الشاملة التي يسميها «عصر الجماهير». ان هذه المرحلة من النمو الانساني سيكون نتيجتها تقدما شاملا في مكاسب الجماهير التي سيصبح بامكانها التأثير بشكل اكثر فعالية في القرارات السياسية دون ان تتمكن مع ذلك من فرض ارادتها او التأثير بشكل فعال في مصيرها.

وبمقدار ما يتسع التقدم المادي في مجال الاستهلاك ويسمح بمشاركة رسمية اكبر تمارسها الجماهير في مجرى العمل السياسي، فان هذا المجرى يبتعد اكثر فاكثر عن الجماهير. وبهذا فان المجرى الاقتصادي بذاته لن يكون كافيا ليسمح بمشاركة اكبر يمارسها الافراد في صياغة مسرى حياتهم. وعلى الرغم من ان العمال على كل المستويات يحققون ارباحا اكبر وبهذا يتمكنون من تحسين مستوى حياتهم، كما حدث في البلدان الآخذة في النمو اقتصاديا، فان السلطة التي توجه المجتمع تبتعد اكثر فاكثر عن الاغلبية العظمى التي تشكل «الجماهير»، حتى فيما يسمى المجتمعات المتقدمة في الغرب ويرى القذافي ان ما يجري هو «تحويل الديمقراطية إلى ملكية خاصة لمجموعة صغيرة من النواب تعمل باسم الجماهير.[2]

ان معارضة القذافي، فيما يتعلق بأشكال التمثيل الحديثة، وخصوصا التمثيل النيابي يصل إلى درجة انه يؤكد ان «التمثيل تدجيل»[3] وان «اعتى الدكتاتوريات التي عرفها العالم قامت في ظل المجالس النيابية».[4]

من الصعب جدا ان يجد نقد جارح كهذا النقد صدى في الاوساط العلمية التقليدية في الجامعات العربية الكبرى. ان نظام التمثيل النيابي مايزال حتى الآن ينظر إليه على انه مكسب شعبي قد حقق اشكالا من مشاركة الجماهير اكثر مما كان موجودا حتى الآن في الفترات التاريخية التي سبقته. ومع هذا فان من الضروري العودة إلى البرهان المبدئي في هذه المناقشة مهما كانت درجة الصعوبة حتى لو بلغت حد استحالة فهم نماذج التمثيل النيابي حيث بلغت افضل درجاتها. ان نظام التمثيل النيابي المعاصر الذي يعتبر دون شك تقدما اجتماعيا وسياسيا ملحوظا، هو في الوقت نفسه نموذج يعكس تاريخ وثقافة الشعوب التي وضعته. ان هذا النموذج، حين تمارسه ثقافات اخرى فانه يتكشف عن صفات جديدة ويؤدي إلى نتائج مذهلة. والحقيقة ان نظام التمثيل النيابي العربي وفي العالم الثالث وفي الاكثرية الكبرى من الحالات قد تكشف عن تزوير كبير، في عملية تتركز في تزوير الارادة الشعبية وتبعد الانسان العادي عن أية امكانية في التأثير على السلطة التي تقوم آنذاك. وبكلمات اخرى ان نظام التمثيل النيابي يحتاج إلى تحليل خارج محيطه الاصلي لكي يمكن بشكل افضل فهمه والحكم عليه كنظام عالمي جدير بالتعبير عن الارادة الشعبية. وهو نفسه يمكن ان يفهم لدى بحث موضوع الحزب السياسي، للطبقة الاجتماعية وللمسؤولين. ويتعلق الموضوع بأنظمة وممارسات سياسية ينتج عنها اوضاع تاريخية من الصعب ان تكون مفيدة وكنتيجة لذلك ستكون قليلة الفائدة بمقدار النماذج العالمية في المرحلة الحالية التي بلغتها الانسانية.

ان الاقتراح الدي يقدمه القداقي يطرح افكارا جديدة على بساط النقاش الدي هو قديم قدم البشرية ما هي صيغة التنظيم الاجتماعي التي تتناسب نشكل افضل مع حاجات كل المجتمع؟ ما هو النمودج الدي يتلائم اكثر مع هدف هو توفير اشكال عادلة وممكنة للجميع للتأثير على المصير المشترك لنا جميعا؟

ابتداء من القرن الماضي تجمعت نظريات واحلام اوحت بأفكار مثالية وعالمية للسعادة الجماعية وكما هو الحال دائما كان النظام السائد يتعرض للنقد وكانت تطرح صيغ جديدة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وبسبب هده الاقتراحات كانت الحلول المقدمة تختلف باختلاف مصالح المجموعات الاجتماعية التي كانت ترمي إلى خدمتها بل حتى إلى «انقادها»

ان الجهود المبدولة لفهم تصرفات البشرية بشكل معقول قد دفع المنظرين العربيين واتباعهم في العالم الثالث إلى اقتراح صيغ لاعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي التي كانت تعتمد على منهج عمل في اعادة صياغة وتعيير المؤسسات الرئيسة وخصوصا العائلة والدين والحقيقة ان عملية التحديد التي تعتبر كمصير لا مفر منه لكل الشعوب، ينظر إليها ايضا كعملية ترتكز اساسا على إدخال تخفيض هائل على تأثير العائلة وكدلك الدين في السلوك الفردي ان يكون الانسان عصريا وان يشارك بتأثير اكبر في الاوضاع الاجتماعية، قد اختلط مع نوع من التمدن اقل تدينا ويشارك في الهيكلية العائلية التي تصبح اكثر ضعفا، مشاركة اقل فعالية

والحقيقة ان مايصدم المفكر العربي في اقتراح القداقي هو بالضبط تصور نمودج اجتماعي يختلف اختلافا جدريا عن النمودج المعروف، تقوم قاعدته على عناصر تعتبر في المنطق العربي معارضة للتعيير الاجتماعي الجدري هدا النمودج يرتكز بالضبط على قاعدة الدين والعائلة. ويرى القداقي ان مشكلة المساهمة تحل بواسطة الغاء الوساطة اعني بواسطة العمل المباشر من قبل الافراد المنظمين (اي الجماهير) التي حين تتسلم ادارة مصالحها الداتية والضرورات الجماعية تتوصل بشكل طبيعي وعفوي إلى ايجاد صيغ جديدة من التنظيم وتحل بهده الطريقة «نهائيا معضلة الديمقراطية في العالم»[5] ويرى القداقي ان مشكلة تحقيق المشاركة المباشرة يمكن ان تتم فقط بواسطة صياغة «قوانين عادلة» هي ثمرة العادات أو الدين. ويقول صاحب النظرية «ان الشريعة الطبيعية لأي مجتمع هي العرف أو الدين، أي محاولة اخرى لايجاد شريعة لأي مجتمع خارجة عن هدين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية».[6]

ويرى القداقي ان هناك ميلا عالميا وطبيعيا سيؤدي إلى تحولات اجتماعية جدرية ولكن تلك التحولات التي ستجرى عن طريق تقوية وليس تهديم المؤسسات التقليدية (الطبيعية كما يرى المؤلف) وهكدا فان عودة فعالية العائلة والدين والقبيلة (في المجتمعات القبلية طبعا) سيمكن ليس فقط من تحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة في هدا المجتمع القائمة على المساهمة يلغى الاستغلال في العمل بواسطة تحويل نظام الاجور إلى نظام المشاركة بين العمال، والدي سيحصل ايضا حسب رأي القداقي من اجل تقدم المجتمع طبيعيا [7]

ويلاحظ بوضوح الفكرة الاساسية في تفكير القداقي والتي تتركز في ان التقدم التكنولوجي والاجتماعي والسياسي انما هي عمليات طبيعية تتحقق كليا وبشكل صحيح حين تكون الهيكليات الاجتماعية ونظام الممارسات والمعتقدات الدينية التقليدية مدعومة وتساهم بنشاط في تنمية المجتمع ان الغاء التنازع بين الثقافة والتحديد يصبح امرا اساسيا بالنسبة للمؤلف

ان القاء نظرة من خلال هدا التحليل على التنمية الحالية التي تشمل مجتمعات رأسمالية واشتراكية

يكشف انهما تقترفان نفس الخطأ. فمهما كان مقدار الجهد المبذول للتحديث الذي تم تحقيقه فان هذا انما يتحقق على حساب اضعاف الاعمدة التي تقوم عليها القاعدة الاجتماعية. العائلة والدين والحقيقة ان هناك معنى كبيراً للواقع الواضح والذي يقول انه على الرغم من المستوى العالي للتقدم التكنولوجي الذي تم التوصل إليه والمستويات العالية في الاستهلاك والرفاهية التي يتصف بها ما يسمى الاقتصاديات الصناعية، فان هذه تجد نفسها اضعف من ان تتمكن من تجنب انتشار البطالة والتضخم المالي والفوضى الاقتصادية التي ترافقها دائما نزاعات بين جماعات عنصرية، وبين الطبقات الاجتماعية والشركات ان الهدر الناتج عن هذه النزاعات يمثل خسائر اجتماعية ليس لها ما يبررها لا في التعامل ولا في التكنولوجيا، امام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية التي توصل إليها المجتمع.

ان تأملات القذافي هي تأملات من يراقب ويحلل الازمة العالمية في العالم ان رؤيته تشتمل على رغبة مستمرة وبارزة في المجتمعات المتخلفة وهذه الرغبة هي عدم الوقوع في نفس اخطاء اولئك الذين تورطوا بسرعة في تلك المغامرات الكبيرة اعني مغامرات التصنيع على حساب القيم والمؤسسات الرئيسة ان عودة الشعور الديني في العالم العربي إلى الظهور ويقظة القومية ومحاولات تصحيح الممارسات التقليدية في العالم الثالث تبدو وكأنها تقدم دعما في الكثير من النواحي لرؤية القذافي فيما يتعلق بعملية التغيير الاجتماعي في العالم الحالي

ومما لاشك فيه ان السنوات العشر من التاريخ كانت كافية لكي تعقد عمليات التغيير كما ان النماذج التي تطورت في الغرب كانت قليلة الفائدة ان النقطة العليا في تفكير وفي مقترحات معمر القذافي هي على الخصوص اعطاء بعد سياسي، حتى على الصعيد الدولي، لتقدير نظري يختلف عن اغلب الاطروحات سواء في الماركسية او في نظريات التنمية الرأسمالية ان القذافي اذ يطرح نظرية عالمية ثالثة فانه دون شك يشير إلى امكانيات لم تحلل او تناقش من قبل، والتي لن يثبت صحتها الا التاريخ حين يصدر حكمه، ومع كل هذا ومنذ الآن لابد من منحه الثقة لطرح آراء تتعارض بشدة مع النظرة المقبولة والمتبعة في الاوساط العلمية

هوامش:

1 _ انخفض انتاج النفط في بلدان «اوبيك» من 34 مليون برميل في اليوم إلى 17 مليون برميل في اليوم. في السنوات العشر الأخيرة

2 _ معمر القذافي «الكتاب الأخضر» الفصل الأول ص 10

3 _ معمر القذافي «الكتاب الأخضر» الفصل الأول ص 11

4 _ معمر القذافي «الكتاب الأخضر» الفصل الأول ص 12

5 _ معمر القذافي «الكتاب الأخضر» الفصل الأول ص 30

6 _ معمر القذافي «الكتاب الأخضر» الفصل الأول ص 31

7 _ يقول القذافي «ان القواعد الطبيعية انتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الانتاج الاقتصادي وحققت استهلاكا متساويا تقريبا لانتاج الطبيعة بين الافراد. اما عمليات استغلال الانسان لانسان واستحواذ فرد على اكثر من حاجته من الثروة. هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية. وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية المرجع السابق. الفصل الثاني. ص 49

الاستخدام والربح في الاقتصاديات الرأسمالية ملاحظات حول بعض الآراء الواردة في الكتاب الأخضر

رينـاتو دوارت
استاذ دراسات الدكتوراة في الاقتصاد
جامعة بيرنامبوكو ـ البرازيل

الاستخدام والربح في الاقتصاديات الرأسمالية.
ملاحظات حول بعض الآراء الواردة في الكتاب الأخضر

تستهدف هده الدراسة مناقشة بعض الاراء الواردة في الفصل الثاني من **الكتاب الاخضر** لمعمر القدافي الدي يعيد الى الدهن تجارب الاقتصاديات الرأسمالية سواء تلك التي تسمى مركزية او التي تسمى هامشية

في الاقتصاديات الرأسمالية المركزية، اعني تلك التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية في تجميع الرأسمال وفي التقدم التكنولوجي يؤهلها لاقامة علاقات متفوقة في السيطرة الاقتصادية والسياسية على امم بقيت، لاسباب مختلفة، على هامش عملية التوسع الرأسمالي، في مثل هده الاقتصاديات تتم حركة عملية استغلال الطبقة العاملة عن طريق زيادة انتاجية اليد العاملة باستخدام وسائل انتاج متسارعة رأسماليا. يلم بها معمر القدافي حين يشير في الكتاب الاخضر (صفحات 53-54 من الطبعة البرتغالية) الى استبدال العمال بالآلات والدي يحدث هو ان استحداث وسائل انتاجية متسارعة رأسماليا – الماكينات داتية الحركة، وبكلمات اخرى، تقود الى زيادة انتاجية اليد العاملة ولكن دون ان تعاد هده الزيادة في الانتاجية بكاملها الى العمال – الدين هم المنتجون الحقيقيون، كما يسميهم الكتاب الاخضر بكل استحقاق – دلك ان زيادات الاجور الحقيقية هي عادة اقل من مستويات زيادة الانتاجية ان الفروق بين ارباح الانتاجية وزيادات الاجور الحقيقية تمثل تلك الكمية التي يستولى عليها ارباب العمل واعني بها الارباح ولابد من الاشارة هنا الى انه، في الاقتصاديات المركزية تتم عملية استغلال الجماهير العاملة عموماً دون نزاعات عميقة، دلك ان ارباب العمل، حين يوافقون على منح زيادات في الاجور الحقيقية فإنهم لا يعملون فقط على تجنب المجابهة مع الطبقة العاملة بل إنهم يحصلون ايضا على فوائد مضاعفة **أولاً** لان الاجور الحقيقية، كما اشرنا سابقا ترتفع بنسبة اقل من ارتفاع الانتاجية ومن هنا تنتج زيادات حقيقية في الارباح **ثانياً**، لأن التحديث التكنولوجي موجه باستمرار لاستحداث منتوجات جديدة او لادخال اصناف وانواع جديدة من السلع الموجودة من قبل من هنا ونفعل التقنية في التسويق المدروسة بدقة. فان هده المنتوجات الجديدة تستهوي المستهلكين الدين يعطونها الافضلية ونتيجة دلك ينتج عن ارتفاع المبيعات تحقيق نسبة اعلى في الارباح التي تدهب الى جيوب ارباب العمل وعلاوة على تجميع الدخل الناتج عن ارتفاع الارباح فان ادخال منتوجات جديدة و سلع ادخل عليها بعض التحسين يقود الى هدر ملحوظ، دلك ان السلع المستعملة تصبح عتيقة وكاد يمكن ان تستعمل لمدة اطول وبهدا فان الاستغناء عن الادوات والسلع قبل الاوان وكدلك انتاج سلع تستعمل مرة واحدة، كل هدا يفرض استعمال كميات اكبر من المواد الاولية والكثير منها غير متجددة، كما هو الحال في المعادن وفي التحليل الاخير يظهر ان البحث المتسارع عن ارباح اكثر يؤدي الى سرعة نفاد الموارد غير المتجددة، سواء في البلدان المركزية او الهامشية التي تستمد مواردها المعدنية حين تصدر المواد الاولية بشكلها الخام او المصنع جزئيا، الى البلدان الغنية

ان الوقوع في هده الحركة المدكورة اعلاه بالنسبة الى الاقتصاديات الرأسمالية الهامشية يؤدي الى نتائج

اكثر قسوة بالنسبة الى الطبقة العاملة ان البلدان الرأسمالية الهامشية تضم اعداداً ملحوظة من قوة العمل من السكان عاطلين او نصف عاطلين عن العمل ان هذه الحالة من شأنها ان تتأزم نتيجة ادخال تكنولوجيات حديثة في مجال الانتاج في الشركات ذات الرأسمال الوطني او المختلط وهكذا فان نقل هذه التكنولوجيات العربية وهي في اكثر الحالات تستند الى رأس مال ضخم، الى تلك البلدان، يؤزم مشكلة قلة استخدام اليد العاملة ونتيجة لذلك فان الاعتماد على الآلات الذاتية في البلدان الرأسمالية الهامشية يؤدي الى نتائج خطيرة وخصوصا على الهيكلية العاملة اذ يوسع من نسبة البطالة او شبه البطالة. يضاف الى هذه المشكلة مشكلة اخرى وهي نسبة الارباح المرتفعة التي يحققها اصحاب الشركات الذين يطمعون كثيرا في زيادة مواردهم المادية لكي يحققوا رغباتهم ورغبات عائلاتهم والنتيجة في الاقتصاديات الرأسمالية الهامشية هي ان اصحاب العمل يتمكنون من الاستيلاء على فروق الانتاجية والاجور الحقيقية، لسببين رئيسين

أولاً المستوى المنخفض نسبيا في تنظيم الطبقة العاملة، وفي حالات كثيرة عدم وجود نقابات

ثانيا سهولة استخدام اليد العاملة باجور منخفضة نظرا لوجود اعداد كبيرة من العاطلين او شبه العاطلين عن العمل

ان نتيجة هذا الوضع هي ان الارباح العالية من جهة، والاجور المنخفضة والبطالة من جهة اخرى يؤلفان قاعدة الانظمة الاجتماعية التي تسود فيها فروق كبيرة وظلم. فمن ناحية تقف الاقلية التي تتحكم في السلطة الاقتصادية وبالتالي بالسلطة السياسية لكي تدعم مركزها اكثر فاكثر وتحصل بالتالي على امتيازات اكثر وفي الجهة الثانية تقف الاكثرية المشردة التي تجد نفسها مجبرة على العمل لكي تسد رمقها فقط، وعلاوة عن كون هذا العمل مرهقا فهو ايضا ثقيل وغير مضمون ومحبط وعلاوة على هذا فان الاجر منخفض ان الامر يتعلق بعمل على الرغم من كونه مرهقا للقوة الجسدية والنفسية لما يثيره في نفس الناس إذ إنهم يربحون القليل فانهم مجبرون كعمال ان يعيشوا في ظروف لاانسانية في كثير من الحالات هؤلاء في البلدان الرأسمالية الهامشية هم الاشخاص الذي لا يحصلون حتى على احتياجاتهم الاساسية

ان هؤلاء الاشخاص علاوة على كونهم يجابهون شروط عمل مرهقة وغير مضمونة فانهم يحصلون على كمية غير كافية من الغذاء ويعيشون في مساكن حقيرة وغير مأمونة، يلبسون اسوأ انواع الثياب ويستعملون وسائل نقل غير كافية وغير مريحة ومزدحمة ان هذه الاوضاع المتخلفة في العمل وفي العيش تشمل ايضا مستخدمي المنازل الذين يمارسون اعمالا تقارب العبودية، ولذلك استحقوا اشارة خاصة في الكتاب الاخضر (صفحات 70-71)

ويجدر ان نظر بعين الاعتبار ايضا، كما يشير معمر القذافي إلى انه في البلدان الرأسمالية سواء منها المركزية او الهامشية، لا تختلف الشركات الحكومية عن الشركات الخاصة فيما يتعلق باهدافها الاقتصادية ومما لابد من ملاحظته هو ان الشركات الحكومية في البلدان الرأسمالية تمارس عملها في قطاعات او نشاطات تحتاج الى توظيف رساميل ضخمة والى فترة كبيرة لكي تبلغ حد النضوج واستعادة التوظيفات، كما هو الحال في امثلة توزيع القوة الكهربائية والنقل الجماعي والاتصالات وغيرها ومع ذلك فان العلاقات بين العامل ورب العمل في الشركات الحكومية لا تختلف عنها في الشركات الخاصة كما انها لا تختلف عن بعضها في اهدافها لتحقيق الارباح ويبرر هذا التصرف بانه شكل من اشكال زيادة الدخل الحكومي الذي يوظف بدوره في

متاريع تخدم مصسحة المحتمع ، وهداكما هو معلوم، لا يحصل دائما. ان هدا التربر للحصول على الارباح لا يمكن ان يكون مقبولا.

أولاً ــ سبب لطبيعة الاستعلالية التي يتكتسف عها الربح، مهماكان شأنه.

ثانياً ــ سبب صفاتها اللااحتماعية واللامتساوية في محال ارباح التركات الحكومية يكوي ان ننطر مثلا الى كون الرسوم المفروصة على الطاقة الكهربائية والماء هي على العموم موحدة، وبالتالي يدفعها الفقير والعي بالتساوي او الى كون النقل الحماعي مستعملا في عالبيته من قبل الناس الفقراء ان الربح الناتح عن حماية الرسوم العالية عن لخدمات العامة التي تستفيد منها افقر طبقات المحتمع يبدو اكثر انحطاطا واساءة من دلك الدي يحى في حالات احرى

ان الاشخاص الدين يملكون حس الانتقاد يوافقون على ان النطامين الرأسمالي والشيوعي قد دخلا في مرحلة فشل لا يمكن الحروح منها، دلك ان الفشل الدي يتراكم في المحالين على المستويات الاقتصادية والسياسية لا يؤلِّف ازمة عابرة بل هو الافلاس الكلي في الاستحابة للآمال الانسانية وعلى الرعم من التناقص في الاسس فان النطامين يشتملان على صفات سلبية مشتركة فيما بينهما اللامساواة، وحود البحة، عدم الكفاءة، الهدر والفساد

والحقيقة هي ن الاشخاص الدين يتحملون مسؤوليات احتماعية يوافقون على ان الانسانية اصبحت بحاحة الى نمودح حديد من التنطيم الاحتماعي يمثل بديلا للرأسمالية والشيوعية انهم يعترفون بالضرورة الملحة لايحاد شكل من التعايش الاحتماعي من شأنه ان يلعي التشويهات والاساءات التي يحتويها كلا النطامين.

ان المحتمع الاشتراكي الحديد المعلن عنه في الكتاب الاخضر يبدو وكأنه البديل المرتقب الدي يجب ان يحلل ويناقش حتى يكتمل وتحدر هنا الاشارة الى محتوى الفصل الثاني من الكتاب الاخضر المتعلق بحلول المشكلة الاقتصادية (الاشتراكية) ان الموصوع البارر في دلك الفصل، دون شك، المتعلق بنواحي معينة في التنطيم الاقتصادي والمعمول به في اكثرية البلدان، يتم على حساب عرض موسع في طبيعة وفي كيفية ممارسة الاشتراكية الطبيعية والصحيح حقا هو الاشارة الواردة في الفصل الثالث الى القومية والدين كمشخّصين في عملية التعبير، وكدلك ايضا الاشارة الواردة في الفصل الاول الى المؤتمرات الشعبية والى اللحان الشعبية كأدوات عمل، إد إنها تمثل مساهمات هامة في فهم بعض المطالب الحيوية لاقامة وتنمية مجتمع اشتراكي حديد. ولهدا لابد من التفكير في الفروق الكبرى القائمة بين الامم، فيما يتعلق بصفاتها الجغرافية والعنصرية والدينية والاقتصادية والسياسية اعني مايزال هناك الكثير الدي يستدعي التفكير والنقاش في كيفية الاستفادة من الملامح التي تميز هده الامم، ودلك من احل التوصل الى ايحاد الوسائل التي تحولها الى مجتمعات اشتراكية حديدة وكاقتصادي برازيلي اتساءل في هدا المحال· ما هي الخطوات التي يجب القيام بها لتأسيس نظام اشتراكي حديد في بلد يملك إمكانات ارضية وسكانية واسعة ويتكوَّن عرقيا من احناس متعددة، ويمثل اقتصاده درحة عالية من العلاقات الواسعة دوليا، وحيث الدين لا يشكل قوة موحدة، وهو ايضا معرض الى تغيرات مستمرة في مجرى حياته السياسية، كما هو الحال في البرازيل؟

الحاجات والانتاج في المجتمع الاشتراكي الجماهيري وتطبيق مقولة (شركاء لا أجراء)

د. حليم حميد جعفر
الاستاذ/ علي عبد العاطي
قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة ـ جامعة الفاتح

الحاجات والانتاج في المجتمع الاشتراكي الجماهيري
وتطبيق مقولة (شركاء لا أجراء)

مقـدمـة:

تمثل النظرية العالمية الثالثة بفصولها الثلاثة كلاً متكاملاً ومترابطاً يتناول الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاشتراكي الجماهيري. فليست هنالك ديمقراطية في مجتمع تتحكم القلة في ثرواته ومقدراته السياسية والاقتصادية. والديمقراطية تقتضي ان تكون الثروة بيد الشعب ليصبح هو صانع القرار. وليست هنالك اشتراكية في غياب الديمقراطية وسلطة الشعب، وكذلك لا يمكننا تصور مجتمع جماهيري تسوده الديمقراطية والاشتراكية ويقوم صرحه في نفس الوقت على التمايز الاجتماعي والقبلي وتسوده القيم المتخلفة والمكرسة للتجزئة والتمايز.

التكامل والترابط بين الفصول الثلاثة للنظرية هو الذي يكسبها القوة وهو الذي يعطيها قابلية الاستمرار على الحياة والحركة والمحور الرئيس للنظرية العالمية الثالثة يكمن في انها فكر انساني لصالح الانسان المعاصر في كل مكان بعض النظر عن لونه وجنسه ودينه فالكل في العالم المعاصر شركاء في المعاناة والقهر والاستعباد والنظرية طرحت حولاً ثورية وجذرية تستهدف قضية القهر والاستعباد الذي يتعرض له الانسان وتحريره من قيود التحكم والوصاية والهيمنة على مقدراته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

سنتناول في موضوع البحث: (الانتاج في المجتمع الاشتراكي الجماهيري وتطبيق مقولة «شركاء لا أجراء») عدة جوانب يتعلق الجانب الأول منها بالحاجات الانسانية والانتاج، والجانب الآخر حول الانتاج والمجتمع الانساني والجانب الأخير «نحو تطبيق مقولة الشركاء».

الحاجات الانسانية والانتاج:

«ان غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد، لأنه حر، وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للانسان، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها».[1]

وكما هو معروف فان الهدف الاساسي والطبيعي من النشاط الانساني منذ الأزل هو اشباع الحاجات الانسانية، فما هي هذه الحاجة وأين مصدر نشوؤها وكيف يتم اشباعها؟ وما علاقة الحاجة واشباعها بالنشاط الانتاجي للانسان؟ هذه بعض التساؤلات التي سنحاول التعرض لها هنا بايجاز.

مفهوم الحاجة:

الحاجة هو الشعور الطبيعي لدى الانسان بنقص شيء ما، هذا الشعور ناتج عن التنظيم البيولوجي والفسيولوجي لدى الانسان وعلاقته بالظروف الطبيعية والاجتماعية المحيطة به.

ان حاجات الانسان البيولوجية الاساسية هي حاجة الغذاء والكساء والنوم، وحاجة تكاثر النوع .. الخ. وتمثل هذه الحاجات اساس نشاطه واحتكاكه بالعالم الخارجي المحيط به.

ويفسر علم النفس نشوء واشباع الحاجات البيولوجية على الشكل التالي:

ان جذور الحاجات الاساسية تكمن في التركيب الكيميائي للخلايا الحية لجسم الانسان والضرورة الفسيولوجية لاشباع هذه الحاجات يمكن تفسيرها كتطلع وميل لدى الانسان، فان لم يجر الاشباع لفترة طويلة يشعر الانسان بحالة من التوتر المؤلم، فالاشباع هنا هو شعور يصاحب الارتياح بعد حالة التوتر والألم.

ان اتساع مفهوم الحاجات يمكن فهمه وتفسيره بشكل مختلف طبقاً لأي فرع من العلوم يهتم في هذا الموضوع. ففي الفترة الأخيرة وخاصة بتأثير الفلسفة وعلم الاجتماع تجري اضافة حاجات اخرى للحاجات الاساسية عدا الحاجات البيولوجية المعروفة، فيجرى التأكد على حاجة الراحة والطمأنينة وحاجة المعرفة، وحاجة العلاقات الاجتماعية وحاجة الشعور بالاستقلالية وامتلاك الحرية، حاجة المشاركة في اتخاد القرار . الخ.

والحاجات تنشأ اما في الانتاج، وذلك بظهور أنواع جديدة من المنتجات والخدمات وهنا نتحدث عن الجانب الموضوعي لنشوء الحاجات. او في الشعور الباطني وفي خيال الانسان (ويختلف هذا من شخص لآخر طبقاً لصفاته وميزاته الشخصية) وهنا نتحدث عن الجانب الذاتي للحاجات او عن الحاجات المشروطة ذاتياً.

ومما سبق ذكره نرى ان من المهم لنا معرفة ان طبيعة الحاجات تشابكها وتعقدها هو موضع اهتمام العديد من الفروع العلمية، علم النفس، الاقتصاد، التربية . الخ. ومن المهم أيضاً معرفة ان هنالك الترابط بين الجوانب البيولوجية والاجتماعية في الحاجات الانسانية، فحاجة اشباع الجوع على سبيل المثال تكون ذات صلة وثيقة في المجتمعات الحديثة، بطريقة او طرق معينة لتحضير الغذاء وطريقة تقديمه وبوجود المحلات المتخصصة بتقديمه

ان موقف الاقتصاد من الحاجات واشباعها بخلاف الفهم الفلسفي لها محدود نوعا ما، والمحدودية هذه ناتجة عن طبيعة الاقتصاد ونزعته إلى اضفاء الصفة والطابع الكمي للاشياء، فالاقتصاد يختصر الحاجات الانسانية اللامحدودة على الحاجات التي يكون اشباعها مشروطاً ومرتبطاً بصورة مباشرة وغير مباشرة بالنشاط الانساني، بالعمل الانساني المبذول وهنا أيضاً يكمن الخطر في التصورات غير السليمة في تقليص الحاجات الى حاجات استهلاكية فقط واهمال العلاقة بين هذه الحاجات الاستهلاكية وحاجات تحقيق الذات الانسانية الأكثر تعقيداً وغنى

وفي عملية الانتاج ومن الناحية التاريخية يغير الانسان شكل وطريقة اشباع الحاجات الاساسية وفي نفس الوقت يخلق حاجات جديدة، مادية، وثقافية ـ اجتماعية.

ان الاقتصاد ينطلق من مفهوم ان الحاجات تنشأ على أساس تطور الانتاج وبالعكس فان الانتاج يتطور نظراً للدوافع الناتجة عن الاحتياجات وضرورة اشباعها، اي الاستهلاك بالدرجة الاساسية.

والاقتصاد لا يفرق في درجة ونوعية اشباع الحاجات كعلم النفس على سبيل المثال، وليس لديه الوسائل الدقيقة لقياس درجة الاشباع، فيما يخص الحاجات من السلع والخدمات يمكن قياسها عن طريق طلب

القوة الشرائية وقياس اشباعها يتم عن طريق اجمالي العرض من السلع والخدمات والمؤشرات الاقتصادية للمبيعات .

ان امكانات الاقتصاد اقل من هذا بكثير بالنسبة للحاجات المعنوية الاجتماعية، حيث يعتمد في قياسها على نتائج العلوم الأخرى كالاستبيانات واستطلاعات الرأي العام .. الخ.

وكما ذكرنا في البداية فان الفكر الاشتراكي الجماهيري يؤكد وبحق بخصوص اشباع الحاجات بانه مشروط بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها «إن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير، وإلا تناقض مع غاية المجتمع الإشتراكي الحديد»[2]. فللاقتصاد حدوده الناتجة من محدودية مصادر ثرواته، والحاجات بحد ذاتها وفي تطورها لا تعرف الحدود، ولكن مجموع الامكانات المادية لاشباعها محدودة في الزمان والمكان المعينين.

ويجري تصنيف الحاجات طبقاً لمعايير عديدة منها، طبقاً لنوع الحاجة، ولأهميتها (الاولوية) أو لطريقة اشباعها.

وطبقا للتصنيف الذي يعتمد على نوع الحاجات فان هنالك عدة أنواع من الحاجات:

1 ـ الغذاء.
2 ـ الكساء.
3 ـ السكن والبيئة
4 ـ العناية الصحية والنشاط الجسماني.
5 ـ العمل
6 ـ التربية والتعليم
7 ـ النقل.
8 ـ الثقافة.
9 ـ الحاجات الاحرى كالمواصلات والاسواق التحارية .. الخ.

ومں الممكں تقسيم هذه الحاجات إلى مجموعتين كبيرتين:
ـ الحاجات المادية ـ الطبيعية: الغذاء، السكن، الكساء، الرياضة والصحة .. الخ.
ـ الحاجات الاجتماعية وتتضمن العمل: التربية والثقافة والنقل .. الخ.

ومن الصروري التأكيد على ان المجموعات المذكورة من الحاجات لا تنشأ ولا توجد منفصلة بعضها عن البعض الآخر ولكن بعضها مرتبط ومتشابك ويغطي البعض الآخر.

الانتاج والمجتمع الانساني:

ان الناس انطلاقاً من ضرورة اشباع حاجاتهم الحياتية مضطرون إلى اتباع نشاط خاص معين ـ نشاط انتاجي، ولكي يحصلوا على الوسائل الضرورية للحياة عليهم لاشباع حاجاتهم تلك ممارسة الانتاج وللانتاج في حياة المحتمع الانساني دوراً اساسياً.

ـ فهو الشرط الاساسي للوجود الانساني، فبدون الانتاج لا يمكن تصور حياة ووجود المجتمع الانساني وبالتالي اشباع حاجاته المتزايدة.
ـ وهو العنصر الموجه في حياة المجتمع، فجميع مجالات حياة المجتمع مرتبطة ومعتمدة مباشرة أو بصورة غير مباشرة على حالة الانتاج وعلى هيكل الانتاج وبالتالي فتطور هذه المجالات يعتمد على الانتاج وتطوره (العلم، الثقافة، السياسة .. الخ).
ـ ونظرة إلى التاريخ الاجتماعي تريبا ان الانتاج لا يراوح في مكانه في نقطة معينة ولكنه يتطور باستمرار.

وانطلاقاً من المكانة الرئيسية للانتاج في عموم حياة المجتمع يمكننا الاستنتاج من ان تطور الانتاج هو القاعدة الاساسية للحركة المستمرة للمجتمع من الاشكال البدائية لوجودها إلى اشكال اكثر تطوراً. وهكذا فان تطور الانتاج يعني أيضاً ان عملية اشباع الحاجات لا تبقى ثابتة في مرحلة ودرجة معينة وانما تتسع دائرة الحاجات والاحتياجات الانسانية بتطور الانتاج. وهذا يعني ان المجتمع الانساني يجدد ويعيد انتاج الشروط الضرورية لوجوده وفي مجال اوسع من السابق. وهذا مرتبط مباشرة بتطور الانتاج. فكل درجة جديدة أعلى في مستوى الانتاج تعني ليس اتساع حجم المنتجات المتوفرة من ناحية الكم فحسب وانما ظهور منتجات جديدة أيضاً.

وبالاضافة إلى ذلك فان النشاط الانتاجي يؤثر على الانسان نفسه فالانسان يطور امكاناته وخبرته ومهاراته في العمل وتتطور أيضاً احتياجاته. وحاجات الناس مشروطة اجتماعياً تنشأ وتتطور بالعلاقة مع الانتاج وتطوره، ان تطور الانتاج المتزايد والمستمر يقود إلى اتساع مجموعة الحاجات لدى الناس وإلى تنوعها وهنا يكمن ما يسمى بالتطور الحضاري.

ان جوهر الانتاج بغض النظر عن شكله الاجتماعي هو عملية تحدث بين الانسان والطبيعة يعمل الانسان بنشاطه وجهده على استبدال وتغيير وتبادل الاشياء بينه وبين الطبيعة، وهذا يعني ان الانتاج هو عملية يؤثر منها الانسان على الطبيعة ونتيجة لهذا النشاط أو التأثير يكيف المواد المتوفرة في الطبيعة بشكل يخدم اشباع حاجاته ان هذه العملية تسمى بالعملية الانتاجية «وإذا حللنا عوامل الإنتاج الإقتصادي منذ القدم وحتى الآن، ودائماً نجدها تتكون حتماً من عناصر إنتاج أساسية، وهي مواد إنتاج، ووسيلة إنتاج، ومنتج»[3] هذه الجوانب الثلاثة تعتبر شرطاً اساسياً لتحقيق العملية الانتاجية.

نحو تطبيق مقولة «شركاء لا أجراء»:

تقسم قيمة المنتج النهائي طبقاً للفكر الاشتراكي الجماهيري إلى ثلاثة اقسام بغض النظر عن شكل وعرض استعماله. «ان المنشأة الصناعية الإنتاجية قائمة من مواد إنتاج وآلات المصنع وعمال، ويتولد الانتاج من استخدام آلات المصنع بواسطة العمال في تصنيع المواد الأولية، وهكذا فالمواد المصنعة الجاهزة للاستعمال والإستهلاك مرت بعملية إنتاجية ماكانت لتحصل لولا المواد الخام والمصنع والعمال، بحيث لو استبعدنا المواد الأولية، لما وجد المصنع ما يصنعه، ولو استبعدنا المصنع لما تصنعت المواد الخام، ولو استبعدنا المنتجين لما اشتغل المصنع، وهكذا فالعناصر التي هي ثلاثة في هذه العملية متساوية الضرورة في عملية الإنتاج وبدونها هي الثلاثة لما حصل انتاج» .. «والقاعدة الطبيعية في هذه الحالة تحتم تساوي حصص هذه العوامل الثلاثة

في الإنتاج، أي أن إنتاج مثل هذا المصنع يقسم إلى ثلاث حصص، ولكل عصر من عناصر الإنتاج حصة». [4]

ولقد اتضح لنا عند دراستنا الفصل الثاني في الكتاب الأخضر بخصوص مقولة «شركاء لا أجراء» ان هنالك مبدأين اساسين:

الأول ينص على ضرورة اتباع القاعدة الطبيعية للمساواة بين حصص عناصر العملية الانتاجية

اما المبدأ الثاني الذي لم يؤخذ بنظر الاعتبار لدى الكثير من الباحثين عند تناولهم مقولة «شركاء لا أجراء» بالدراسة هذا المبدأ يؤكد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الحاجة، عند توزيع قيمة الناتج النهائي.

ويؤكد الفصل الثاني من الكتاب الأخضر في اماكن عديدة منه على هذا المبدأ. ففي ص 42 يؤكد على «ان ما وراء اشباع الحاجات فهو يبقى أخيراً ملكاً لكل افراد المجتمع» وفي الصفحة 43 يؤكد على «ان ثروة المجتمع تشبه مؤسسة تموين او مخزن تموين يقدم يومياً لعدد من الناس مقداراً من التموين بورن محدد يكفي لاشباع حاجة أولئك الناس في اليوم».

من كل ما سبق يتضح لنا ان تطبيق هذا المبدأ يعني افتراض امكانية وجود زيادة عن الحاجة لدى الاجراء الثلاثة من عناصر العملية الانتاجية.

فقد تزيد حصة أدوات الإنتاج عن حاجتها الفعلية أي تعويض نسبة الاهلاك بالاضافة إلى الصيانة الضرورية لها.

وقد تزيد حصة مواد الإنتاج من قيمة المنتج النهائي عن حاجتها الفعلية اي عن امكانية تعويض مواد الإنتاج المستهلكة اثناء العملية الإنتاجية.

وكذلك يعني هذا ان هنالك امكانية ان تزيد حصة المنتجين عن حاجاتهم التي تحدد آخذة بنظرة الاعتبار عوامل عديدة.

هذا الافتراض يجعلنا اذن نقسم قيمة المنتج النهائي إلى ثلاثة اجزاء متساوية ومن ثم اعطاء كل عنصر من عناصر العملية الإنتاجية حاجته التي تفي بمتطلباته.

اما الزائد عن الحاجة سواء حاجة وسائل الإنتاج ام مواد الإنتاج ام حاجة المنتجين فكيف يتم التصرف به؟

ان المجتمع الاشتراكي الجماهيري الذي يمتلك فيه الشعب السلطة ويمارسها عن طريق مؤتمراته ولجانه الشعبية هو الذي يقرر عن طريق مؤسساته تلك اتجاهات ونسب توزيع الزائد عن الحاجة في الحصص الثلاث انطلاقاً من

- ايجاد التوازن الضروري لتطور قطاعات الاقتصاد الوطني
- وتنفيذ الاهداف الاقتصادية - الاجتماعية المرسومة لتطوير الإنتاج وبالتالي تأمين واشباع احتياجات المواطنين سواء المادية منها والمعنوية.

فالزائد عن الحاجة إذن في الحصص الثلاث يخصص للتوسع وتطوير الإنتاج في المؤسسات تلك او في مؤسسات جديدة من مصلحة المجتمع انشاءها. او للايفاء باحتياجات المواطنين في قطاعات أخرى.

ونقترح في هذا الخصوص فتح حساب لكل عنصر من عناصر العملية الإنتاجية في المصرف المركزي

(حسب الامانات المعينة والمنشآت والمؤسسات التابعة لها) وذلك لايداع الزائد عن حاجة كل من عناصر العملية الإنتاجية لصالح كل عنصر منها في حساب ادوات ومعدات الإنتاج يودع على سبيل المثال.

1 ـ نسبة استهلاك الآلات والمعدات. ان هذه النسبة التي تستقطع من حصة آلات الإنتاج تحفظ لصالح تمويل وصيانة او تحديد هذه الآلات والمعدات اثناء او بعد فترة استهلاكها

2 ـ الزائد عن الحاجة من حصة عنصر آلات الإنتاج . ويخصص كما نرى للاستثمارات سواء بتوسيع المصنع او المنشأة او في الاستثمار في مجالات اخرى

وتتبع نفس الطريقة فيما يخص عناصر الإنتاج الأخرى

ان الانطلاق من هذين المبدأين (مبدأ القاعدة الطبيعية للمساواة بين حصص عناصر الإنتاج والأخذ بنظر الاعتبار مبدأ حاجة كل عنصر من عناصر العملية الإنتاجية عند تقسيم قيمة الناتج النهائي) في توزيع الحصص لعناصر العملية الإنتاجية يصبح كما نرى الاطار الصحيح والاساس المتين لتطبيق مقولة «الشركاء» في جميع المؤسسات الإنتاجية سواء في الصناعة التحويلية او الاستخراجية.

اما بخصوص تحديد حاجة كل من عناصر العملية الإنتاجية، فان ما يتعلق بحاجة كل من آلات ومعدات الإنتاج ومواد الإنتاج فليس بالامر العسير تحديدها، ولا تشكل طريقة احتسابها مشكلة لدى الاقتصاديين

اما تحديد حاجات المنتجين وتوزيع حصتهم طبقاً لاحتياجاتهم فتحدد طبقاً لمعايير عديدة ولكنها تعتمد بالاساس على:

1 ـ الحاجات الحياتية الضرورية للمنتج وأسرته

2 ـ درجة ومستوى تطور المنتج ـ او بمعنى آخر تكاليف مستوى معين من الثقافة والتدريب واستمرارهما.

3 ـ بعض الخصائص التاريخية لتطور الإنتاج، والتطور الحضاري في البلد المعين

هـــوامـــش:

(1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر ـ الفصل الثاني ـ حل المشكل الاقتصادي ـ ص 93

(2) معمر القذافي، الكتاب الأخضر ـ الفصل الثاني ـ حل المشكل الاقتصادي ـ ص 93

(3) معمر القذافي، الكتاب الأخضر ـ الفصل الثاني ـ حل المشكل الاقتصادي ـ ص 82

(4) معمر القذافي، الكتاب الأخضر ـ الفصل الثاني ص 86-87

ملكية الإنسان المادية والإنتاج

البروفسور: محمد اناس
الهند

ملكية الإنسان المادية والإنتاج

● ما هي ممتلكات الفرد المادية؟

انا مدرس امتلك مجموعة من الملابس، قليل من الصروريات واشياء اخرى لها علاقة بتأمين الراحة في البيت، سيارة من نوع ما. قليل من الكتب، ومبلغ مصرفي بسيط يساعد في الخروج من المآزق في اوقات الاحتياج. وامتلك قطعة ارض ولكن لا املك كلية اي مبلغ كان من المال لتحويلها. وايضا لا اتوقع امتلاك المبلغ في المستقبل الذي يمكني من بناء بيت واسكن في بيت بالايجار.

وعندي خادم يقوم بأعمال البيت. ومجموع ما يملكه أقل بكثير من ممتلكاتي المشار إليها واعتقد انه يملك مجموعة واحدة من الملابس بالاضافة إلى ملابسه التي يرتديها. وبعض الممتلكات الشخصية البسيطة وعندي أيضا موظف في مكتبي وهو اسوأ مني بكثير ولكنه أحسن حالا من الخادم المنزلي.

غير انه لي جار يملك مزرعة كبيرة يتم تشغيلها وفق الاساليب الحديثة والميكنة على نطاق واسع يقوم بادارتها بواسطة مدير أعماله وبمساعدة مجموعة لا بأس بها من العمال اليدويين. وبالاضافة إلى ممتلكاته هذه فهو يملك مجموعة من الاشياء التي تؤمن له كثيراً من الرفاهية والحياة الفارهة.

وغير مجموعة المزارعين والعمال التابعين له والذين يقوم بتشغيلهم والذين يعيشون بالقرب من مزرعته فهم يعيشون حياة قاسية لا تختلف في طبيعتها عن حياة الحيوانات.

وفي مسافة لا تبعد عن منزلي يوجد أحد الذين يعملون بالصناعة والذي يملك قصراً.

ولقد طرق سمعي انه يملك مجموعة من المطاحن والمصانع. و إذا اتيحت لي الفرصة بان اقوم باعداد قائمة بممتلكاته فسوف يستغرق ذلك الشهور والسنين.

وعموما فان ذلك ليس بالامر الغريب فان هناك افراداً في هذا العالم هم على درجة كبيرة من الغنى الفاحش: المحترفين للصناعة، ملوك المال، الامراء، وكل واحد من هؤلاء يملك الامكانيات الهائلة التي تجعله يشتري اغلب الاشياء التي تشترى بالمال.

وكما يوجد نوع من الناس والذين ذكرتهم ويعيشون في نفس المجتمع، وكل واحد منا يحتاج إلى نفس الحاجات الاساسية، مثل الطعام والملبس والمنزل ولكن حاجاتنا المادية تختلف من حيث القيمة وأيضا في طبيعتها.

● من الذي يقوم بانتاج كل تلك المواد التي لا تحصى؟

حسنا، الناس بمختلف وظائفهم يقومون بذلك، كما نعرف والوظائف في هذا العالم لها تصيفاتها المتعددة وهي بالتالي تقع مجموعها في ثلاثة انواع·

1 ــ الوظائف الدنيا، والتي تقوم بانتاج الغذاء وبعض المواد الخام الاخرى،

2 ـ الوظائف الثانوية، والتي تقوم بانتاج المواد المصنعة الناتجة عن المواد الخام،
3 ـ الوظائف المساعدة، والتي تقوم بتوفير كل انواع الخدمات مثل، النقل، التسويق، الصحة والتعليم
هذه هي الاسس التي يقوم عليها الانتاج في المجتمعات ليس بقصد انماء وتأمين الاحتياجات الاساسية والمادية للافراد من مأكل وملبس ولكن جميع ما يحتاجونه ويرغبون فيه

وهكذا تبدو أنها عملية تسير وفق اعدادات سليمة ولكن في واقع الامر بالعكس وكما يرى ويلاحظ كل واحد منا، بأن الثروة في هذا العالم لم يتم توزيعها وفق أسس عادلة وبالتالي يوجد الاغنياء من الناس وأيضا الفقراء منهم. وعليه يوجد قليل من التوزيع العادل في مجتمعاتنا الحاضرة

وفي الحقيقة، وبنظرة عابرة إلى تاريخ البشرية تتضح لنا ظاهرة انعدام التوزيع العادل للثروة فهل هذا مجرد حدث طارىء؟ والاجابة على ذلك، طبعا بالنفي. أو هل هي ارادة الله التي جاءت على ذلك النحو؟ طبعا لا

هؤلاء الذين يوحون أو يعتقدون بأن تلك هي بعض المقدرات السماوية التي تجعل من بعض الناس اغنياءً والبعض الآخر فقراءً قد تكون اما غباءً او نوعا من الاحتيال. وقد يمكن القول بأن هؤلاء الذين يبذلون جهدا كبيرا أو أنهم يمتازون بالذكاء قد يصبحون أغنياءً بينما هؤلاء الذين لا يملكون الذكاء الكافي والمقدرة على بذل الجهد قد يصبحون فقراءً. وهذا قد يكون صحيحا بصورة جزئية فقط. وبعض الافراد والجماعات قد يملكون ثروة هائلة عن طريق احترافهم للصناعة وايضا عن طريق ذكائهم

وفي الحقيقة فان المجتمع الذي ينقسم إلى فقراء وأغنياء هو في واقع الامر يتوقف بشكل واضح على اسلوب ونمط المشاركة في الارباح الناتجة عن الانتاج الاقتصادي.

وحتى برجوعنا إلى تاريخ المعارف البدائية وأيضا الاقتصاد نجد أنها اوضحت تلك الامور وإن تقسيم المجتمع إلى فقراء وأغنياء جاء كنتيجة مباشرة لاستغلال شخص لآخر.

وفي جميع الاحوال، فإن المجتمعات السابقة كلها قامت على اساس ـ كما هو واضح وجلي ـ وفق درجات متنوعة من الاستغلال الشبيه لهذا النوع

والمفهوم الضمني لمثل هذه الممارسات جاء في الابيات للشاعر شيلي

الحبوب التي تقوم بزرعها، آخر يجنيها
الثروة التي توفرها، آخر يستولي عليها
الخيوط التي تنسجها، آخر يرتديها

واي شيء حصل في الماضي، فإن الغالبية العظمى في العالم تشتاق إلى نظام او اسلوب سليم تنعدم فيه وسائل الاستغلال البشع من قبل شخص لشخص لآخر

وعموما فان المجتمعات الاشتراكية هي التي تعتقد بان الانتاج فيها يمكن تنظيمه وفق احتياجات المجتمع وان كل فرد يمكنه الحصول على حصته بصورة عادلة من انتاج المجتمع وفي هذا لا تساورنا أية شكوك

وفي الوقت الحاضر، يوجد العديد من مختلف النظريات الاشتراكية وجميعها تهدف إلى وضع القاعدة التي تؤكد العدالة وتشير إلى اساليب الانتاج الاقتصادي السليم وتوحي لنا بحلول لمشاكل العمل والاجور ولكنها جميعا تقف عند ذلك الحد انها فقط (النظرية العالمية الثالثة) التي تتعدى ذلك التفكير السابق

بمراحل نقصد ايجاد الحل الملائم. وهي في هذا الاطار ترفض كلية نظام الاجراء، بغض النظر عن كونه يعمل في القطاع الخاص و القطاع العام فهو لا يعدو نوعا من العبيد، وحتى لو قلنا جزافا انه عبد بصورة وقتية مهما كان مرتبه الذي يتقاضاه عاليا. و (النظرية العالمية الثالثة)، في هذا الاطار تقوم بطرح مبدأ ان هؤلاء الذين يعملون في مجال الانتاج يجب ان يكونوا شركاء في الانتاج وليس مجرد اجراء وهذا ما يطلق عليه الاشتراكية الطبيعية

والنظرية الاشتراكية الجديدة، تبين ان (الكتاب الأخضر) لا يعدو مجرد نتيجة جدلية للعلاقات الغير عادلة التي سادت هذا العالم وكل منا له الالمام الكافي بمثل تلك العلاقات الاقتصادية الظالمة في مجتمعاتنا البشرية في الوقت الحاضر والذي نتجت عنه الهوة بين الاغنياء والفقراء، الممنوحة والزائد عن الحاجة في جانب واحد في مقابل الفقر المدقع، البطالة، الجوع والمرض في الجانب الآخر، وعلى أية حال، فان الذي قد لا ندركه احيانا ان تلك العلاقات الظالمة هي النتيجة الجدلية للتاريخ الاقتصادي لهذا العالم.

والآن، فالتاريخ الاقتصادي، شبيه باي نوع آخر من التاريخ بانه لم يمر عبر مراحل منتظمة وان الاسلوب الذي يسير فيه يتصف دائما باتباع خط سير متعرج

وعلى اية حال، فان عبر مسارات التاريخ قد يتسنى لنا ادراك مجموعة من العصور والمراحل التي تتعلق بالاسس الاقتصادية للانتاج

دعنا نبدأ الآن، بالمجتمعات الصغيرة في العصور البدائية للتاريخ البشري، المصادر العامة للافراد في تلك الحقبة من الزمن كانت محدودة بالاضافة إلى احتياجاته القليلة، وقد يقول احدنا ان تلك الظروف التي يعيشها كانت رديئة، فظة، وناقصة بينما الآخرون يعتقدون انه يعيش في حالة متكاملة من السعادة والطمأنينة. وبالرغم من معرفتنا للحقيقة التي لا يجد الاحتجاج عليها في الوقت الذي يمكن تسجيل ما توصل إليه علماء دراسة الانسان من ملاحظات مهمة، مثال ان نظم تبادل السلع التقليدي كانت تقوم على اسس المقايضة والتي تصمم عدم وجود ثغرة ولو كانت بسيطة لاستغلال الفرد للفرد الآخر

كما ان بعض الناس يرى ان في العصور السالفة وعند بدء تطور ونشوء المؤسسات الاجتماعية البشرية قد أدى ذلك إلى تواجد ما يطلق عليه مجتمعات ارباب العمل او الاسياد. ومن جهة اخرى فان هناك بعض الآراء التي تعتقد ان ظاهرة العبودية لم تكن من القضايا التي يصعب تجنبها كمرحلة للتطور والدليل على ذلك ان هناك الكثير من المجتمعات التي تطورت اقتصادياتها دون ان تتبنى نظام العبودية كمظهر لها. ونحن ندرك، على اية حال، بان هناك العديد من المجتمعات مثل المجتمعات المصرية القديمة، وشعوب الاغريق والذين اوجدوا نظام حياتهم على اساس نظام العبيد «انه امر واضح» وفي هذا فقد كتب ارسطو في القرن الرابع قبل الميلاد «انه مجرد ان البعض يولدون وبالطبيعة احراراً، والبعض الآخر بالطبيعة عبيداً» وبالنسبة لهذا الاخير فان ظاهرة العبودية في مجملها الكسب والعدالة وان بالنسبة للعالم المتمدن فان ذلك المظهر يمكن اعتباره منتهى الغباء واللامعقولية وعلى اية حال، وفي هذا الاطار فان اهتمامنا سيكون مقتصرا على حقيقة وهي ان في العصور الغابرة قد وجدت ظاهرة العبودية وانه من الواضح ان العبودية يقصد بها تشغيل طائفة من العمال دون الحصول على اي تعويضات في مقابل اي اجر يتم الاتفاق عليه. والعبد في هذا الاطار يكون بمثابة رأس المال والمنتج لسيده. ومن الوضوح بمكان، بانها العلاقات التي هي بعيدة كل البعد عن العدالة.

وبالتأكيد فقد جاءت حقبة من الزمن او مرحلة تاريخية يطلق عليها العصر الاقطاعي، وحلال هده المرحلة التي استمرت طويلا فقد اصبحت الارض ملكا لعدد قليل من الافراد وان الغالبية العظمى من الجماهير اصبحوا لا يملكون ارضاً وصاروا بمثابة الخدم وكان من مميزات هده المرحلة انه يقال عنها بانه لا يوجد فيها سيد بدون اطيان. وكلمة الخدم جاءت من المصطلح الاغريقي الذي يقصد به العبد واحيانا قد لا يكون مصطلح خادم معناه عبد باي حال من الاحوال، وتمشيا مع فهمنا لهذه الكلمة، والدليل على ذلك ان الخادم له الحق في رعاية اسرته وانه ليس في الامكان قتله من قبل سيد الارض او التصرف فيه بالبيع وابعاده عن مسقط رأسه وممتلكاته. وعلى اية حال فان بقاءه من اجل سيده بالرغم من حياة التعاسة التي يعيشها. يقوم بالعمل في ارض سيده بعيدا عن قطعة الارض البسيطة التي يملكها. ويمكننا ان نتذكر في هذه الحالات، بان مرحلة العصر الاقطاعي بان وسائل الانتاج كانت محدودة جدا وانها كانت تخص الارض التي تنتج بالطبع كل السلع التي يحتاجون إليها الارض والارض لوحدها، وان المساحة التي يتم استعلالها هو المؤشر على غنى الفرد وثرواته. وهكذا، فانه يوجد باستمرار زيادة مساحة الارض، والحروب التي تدور رحاها وازدياد حجم الجيوش التي تشن الحروب تحت زعامة الاقطاعيين وملّاك الارض وذلك من اجل اغتنام المزيد من رقعة الارض. وفي اوروبا فان الكنيسة ايضا كان لها دوراً فعالاً في الحصول على المزيد من الاطيان عن طريق الشراء والهدايا حتى جاءت فترة من الوقت تمكنت الكنيسة من امتلاك ما يزيد على ثلث مساحة الارض في اوروبا الغربية وهكذا فان الاشراف والكنيسة اصبحا بمثابة الفئة الحاكمة بينما الخدم يقومون بتوفير الانتاج. ولا احد يمكنه القول بان العلاقة بين ملاك الارض والعبيد كانت في مضمونها علاقة عادلة

وبعدها جاءوا التجار الذين يقومون باستثمار اموالهم من اجل الحصول على مبالغ مالية اكثر عن طريق وسائل البيع والشراء وادخال العمولات والفوائد والربا الفاحش. وللعلم فان اقتصاد عصور الاقطاع هو اقتصاد مبني على أسس الاستهلاك عليه لم يكن هناك فائض للبيع والشراء، وكنتيجة لأن الثروة كانت ملكا للاشراف والكنيسة ورجال الجيش فقد ادى ذلك إلى خلق روح التذمر وعدم الانتاجية وفي المقابل، فان الاموال التي يملكها التجار اصبحت لها دورها الفعال والنشط، حياة وثروة، في اوروبا الغربية وبالذات في القرن الحادي عشر والثاني عشر، شاءت الاقدار للتجارة ان تنتعش في مراكز التجارة والمدن

وفي هده الفترة من الزمن، كانت تقوم سلسلة من الحروب بين المسيحيين والمسلمين والتي يطلق عليها المسيحيون بالحروب الصليبية والحروب الصليبية كانت على درجة التقريب دفعة من الصليبيين وبالاخص من التجار الاوروبيين الذين ساهموا في اشعالها من اجل الحصول على مكاسب وارباح وفيرة. وكنتيجة مباشرة لنشاطاتهم فان عددا كبيرا من المدن قد انشئت وظهرت في ايطاليا مثل فينيسيا، جنوا، وبيزا، كما تم انشاء نقطة او مركز حدود بالقسطنطينية في الشرق. وفي غضون القرن الثاني عشر والخامس عشر الميلادي فقد ازدهرت التجارة وزاد حجمها. وان اصحاب الاموال والتجار الكبار اصبحت لهم مكانتهم المرموقة وان الاقطاع هو عبارة عن «اقتصاد بدون اسواق» لانه اقتصاد «انتقال العديد من الاسواق» وان نظرية او مذهب الكنيسة بان عملية الربا هي في حد ذاتها من الامور المحرمة قد وضعت جانبا وباستمرار فقد ازداد حجم المدن لان المقصود بالمدن هو الحرية والتخلص من براثن الاقطاعيين وملاك الارض وعلى اعتبار ان

الارض اصبحت بصاعة تباع وتشترى فان تلك الطاهرة ساعدت على بدء زوال الحكم والسيطرة الاقطاعية.

وعمليا فقد اصبح واقعا ملموسا طهور فرع يعتني بامور العمال في المدن والقرى وان طبقة التجار اصبح يطلق عليها الطبقة المتوسطة وبذلك تمكنت من تكوين نقابات في مختلف المدن بقصد حماية وتطوير انتاجها ومكاسبها التجارية. كما تمكنت من المساهمة في مجال الحكم ايصا. وفي الحقيقة فلقد كان ذلك بمثابة بروز للطبقات المتوسطة، غير ان قطاع الفلاحين بقي كما هو عليه ولم يمسسه اي تطور من بعيد او قريب. وهنا اعتقد انه لا احد يتورع ويقول ان العلاقة بين الطبقات المتوسطة وطبقة الفلاحين كانت عادلة. وخلال فترة طويلة من الرمن وفي قرون من الزمن فان الاقطاعيين ملاك الارض اصبحوا في حالة يرثى لها من الضعف ولكن بمساندة ومساعدة التجار ورؤوس الاموال فان الملوك ازداد شأنهم وعظمت شوكتهم، وان المحترفين بالتجارة والصناعة في حاجة ماسة إلى توفر الامن والطمأنينة لاعمالهم شروط سليمة لتجارتهم، عملة نقدية موثوق بها، اصول ومقاييس مناسبة وسيادة القانون. ودور الملك هو توفير كل هذه الاشياء بواسطة جنود مدربين لديهم اسلحة متطورة. والطبقات الصناعية والتجارية بذلك اضحت حليفة للملوك.

وعند ازدهار لتجارة اصبح من الضروري توفر الذهب والفضة وذلك في القرن السادس عشر كنتيجة مباشرة للكشوفات الاوروبية للعالم الجديد. وكميات هائلة من الفضة والذهب اصبحت تتدفق إلى اوروبا بصورة مدئية في خرائن اسبانيا والبرتغال وفيما بعد في مثل تلك الخزائن إلى بلدان اوروبية احرى، وان قوة الدول تقاس بصورة مباشرة بكمية السبائك الذهبية التي تمتلكها وتحوزها. انه كان عصر الرأسمالية التجارية وبالاضافة إلى سلب ونهب الاوروبيين لشعوب العالم الاخرى، فان النشاطات التجارية قد ازدهرت وفق اساليب حديدة، لتجار قاموا بتأسيس شركات كبرى لتتمكن من القيام باعمال مشتركة على مستوى عالمي، ويمكننا تسمية هؤلاء بالمغامرين. لقد قاموا بتقديم القروض المالية للتجار الآخرين للملوك والامراء وفي المقابل يتحصلون على مكاسب كبيرة من اعمالهم وتجارتهم المشتركة فالمناجم، الاراضي المملوكة للدولة واي نوع آخر من المشروعات يمكن ان ينتج عنه مكاسب وفوائد. تلك الشركات المالكة للبنوك ايضا قامت هي الاخرى بتوفير التسهيلات المالية بين الدول المتنوعة عن طريق اسلوب اوامر الدفع. وكنتيجة واحدة عن تطور وازدهار التجارة ان مركز المضاربات المالية والتجارية الضخم والنشاطات المتولدة عنه قد انتقل من المدن الايطالية إلى انتودرب وفيما بعد إلى مدن اخرى في شمال غرب اوروبا. وفي هذا يمكن القول على ان الثراء الذي جاء نتيجة لاعمال التجارة كانت قصرا على الرجال الاغنياء وفي الحقيقة، فان عصر المغامرين هو ايضا ما يدعى بعصر المعدمين وفي هولندا، فرنسا، بريطانيا وبلدان اخرى بانه اكثر من ثلث السكان هم في حالة فقر معدم وبدون مأوى. وكنتيجة اخرى لتطور وازدهار التجارة وتقدمها المستمر والارتفاع الملحوظ في الاسعار حيث ان الفكرة السائدة بان الارض لها قيمتها المادية قد تلاشت شيئا فشيئا ولقد حل بدل ذلك في الاهمية عنصر المال، واصبح المال اهم بكثير من الفرد في حد ذاته، كما اصبحت الارض مصدر من مصادر الدخل وكلعبة في ايدي المضاربين. كل ذلك ساهم في انحدار القيم الانسانية جميعها تحت تأثير الذهب كما يبدو واضحا في كتابات شكسبير:

الذهب، اصفر لامع،
الذهب، ثمين،
هكذا فانه سيجعل
الاسود ابيضاً
الخطأ صحيحاً
العهد شرفاً
الصغير كبيراً
والجبان شجاعاً
هذا العبد الاصفر
سوف يجبر ويكسر الديانات
بوركت اللعنة

لقد ادى تطور وازدهار السوق إلى ارتفاع ملحوظ في التجارة الرأسمالية، والتدفق الكبير لرؤوس الاموال التي كانت مطلوبة لهذا النوع من النظام. كانت تأتي من عدة مصادر اهمها شحنات الذهب والفضة من امريكا وتسخير العمالة الاجنبية للعمل في المناجم وبعض المشاريع الاخرى، واحتلال وسلب ونهب اموال شعوب العالم، واغتصاب جنوب آسيا، والاكتشاف الجديد لامريكا وتبعاته، واقتناص السكان السود في افريقيا، التجارة، الفتوحات، القرصنة، النهب، العبودية، الاستغلال اي شيء وكل شيء من هذه الاشياء هو ضد العدالة وجزء لا يتجزأ من اللعنة القذرة.

بعدها جاءت الثورة الصناعية، والتي جاءت كنتيجة للآلة التي تنتج السلع على نطاق واسع وشامل وفي هذه العجالة سوف لا نتعرض بالتفصيل لظهور الرأسمال الصناعي لاننا كما نعرف جميعا، على نطاق ضيق او متسع بان تلك المرحلة هي جزء من تاريخ الانسان في مراحله الاخيرة، وعلى اية حال، فان بعض عناصر نموها قد تكون ملحوظة وملموسة، انها ساعدت على جلب الثروة ليس في المجال الصناعي فحسب بل في الزراعة والنقل وكان ذلك الحدث شاملا لكل نشاطات الجنس البشري كما ساهمت في تنظيم المصانع بكامل متطلباتها على نطاق واسع. إنها تسعى وبقوة إلى سلب واخضاع البلدان الغير اوروبية بقصد تأمين المواد الخام التي تحتاجها في تصنيع السلع وايضا تأمين الاسواق لتصريف السلع التي تم انتاجها وتصنيعها وعليه في سبيل ذلك قامت باحداث وتشجيع ظاهرة المستعمرات وهي بهذا تحتاج إلى الاعداد الضخمة من العمالة من اجل توظيفها للعمل وفق نظام الاجور بحيث يساعد ذلك على اضافة الكثير من مكاسب الرأسمالية ورجال الاعمال كما انها تحتاج إلى توظيف الصغار والنساء كضرورة ملحة واساسية وفي المقابل فقد قام العمال بتأسيس روابط ونقابات قوية وبعضها ضعيفة ليتمكنوا من الحصول على امتيازات تخصهم من اصحاب رؤوس الاموال والمهيمنين على الصناعة، وبمرور الايام والسنين تمكنوا من تحقيق الكثير من الفوائد والمزايا لانفسهم مثال تحسين اوضاع معاشاتهم وتأمين ظروف عمل جيدة. وعلى اية حال، فانه ليس في امكان الطبقة العاملة من ان تفعل شيئا يساعدها على الخلاص من الاستغلال من قبل الرأسمالية وفي الحقيقة، فان الرأسمالية لها مبادؤها الضارة وتلهفها إلى امتصاص دماء البشر لغرض تحقيق المكاسب والارباح

وهي لا تقف عند حد التهام مكاسب الطبقة العاملة بل ايضا تتعدى ذلك إلى حلق اساليب التلاعب التي تمكنها من التهام والهيمنة على الرأسمالية الصغيرة. والرأسمالية عموما تملك نزعة طبيعية قوية في ان تنضوي تحت ستار الامبريالية والفاشية. ومطامحهم التوسعية لا حدود لها كما ان رغبتهم في الحصول على المزيد لا تنتهي على الاطلاق. وفي هذا المحال يمكننا السماع إلى الشاعر سيشل جون رودس وهو احد اعظم الافراد البارزين في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

يبدو ان هذا العالم قد قضي امره وان مابقي منه قد تم تقسيمه عنوة. سلبوه، واستعمروه، وأمعن النظر في هذه النجوم التي تلوح عاليا في الليل. وهذا العالم اللامتناهي والذي نعجز عن بلوغه اود وصل هذه الكواكب بعضها بالبعص إذاكان في مقدوري. وعالبا ما أفكر مليا في دلك الامر، وقد يصيبني الحزن عندما اراها واضحة وفي الوقت ذاته بعيدة للغاية.

هذا ما قد قيل من القرن التاسع عشر الميلادي. اما القرن العشرين فقد شهد حربين عالميتين والعديد من الحروب الاهلية الاخرى بغية ارضاء واشفاء غليل الرأسمالية والحروب في مجموعها لم تكن الدواء الشافي او الامر الدي ساعد على ايجاد حلول دائمة ولكنها كانت امراً ضرورياً وحيوياً بالنسبة للرأسمالية. والامبريالية والفاشية وان تلك الحروب كانت تدور رحاها باستمرار. وفوق ذلك كله، فاليوم تبدو التهديدات بحرب عالمية ثالثة ــ وهذه المرة سوف تكون حربا نووية ــ انها كارثة عظمى فقد تكون سببا مباشرا في القضاء والابادة الجماعية لكل سكان كوكب الارض.

ولقد تعرصت في هذه العجالة باساليب متنوعة لتاريخ الانسان الغابر في القدم، وذلك مند مراحله الاولى التي يعتمد فيها على الصيد ومرحلة جمع الطعام عندما كان في واقع الامر لا يملك شيئا. إلى الوقت الحاضر عندما تسنى له السيطرة على مصادر المواد المتعددة بالاضافة إلى امتلاكه للاسلحة الحطيرة والمدمرة والتي قد تجلب له يوما ما الدمار الحقيقي. ولقد تعمدت في سرد هذه الاحداث بطرق متتابعة ومتصلة نقصد ابراز الايضاحات الكافية والتي تؤكد على ان ممتلكاته المادية في ازدياد مستمر، وفوق ذلك ابراز ان ذلك جاء عبر مراحل تاريخية لمفهوم الانتاج، وانه بالتأكيد لم يكن نتيجة اقدار سماوية بان المجتمعات البشرية والامم قد تم تقسيمهم الآن إلى فقراء واغنياء. وقد يقوم البعض بتوجيه التهم لي وذلك لانني اعتمدت تاريخ اوروبا كمرجع لتدليل على العديد من الاحداث، ولكنني اؤكد بانني قمت بذلك عن قصد لان في اعتقادي ان اوروبا هي التي حاءت في البدء وعن طريق التجارة الرأسمالية ثم فيما بعد خلال الصناعة الرأسمالية جاءت كما ذكرت لتستبد بزمام الامور ولتسيطر وتستغل هذا العالم. انها الحقيقة التي لا تقبل الجدل، بان الغنى والثراء الحالي للمجتمعات الغربية قد جاء وليد النهب والسلب في الماضي لبقية شعوب هذا العالم. ومد دلك الحين، فان الهوة بين المجتمعات الصاعية الغنية وبين المجتمعات غير الصناعية قد استمر في ازدياد حجم الفوارق. ومع ميلاد الثورة الصاعية في اوروبا العربية فان ارتفاع مستوى الحياة قد أدى إلى فتح هوة يصعب في بداية الامر ادراكها وملاحظتها. في سنة 1850 كانت بنسبة 11 إلى 1، وفي سة 1960 كانت بسبة 15 إلى 1، وفي سنة 1970 كانت بسبة 20 إلى 1، اما في الوقت الحاصر فيمكن ان تكون بنسبة 30 إلى 1، في عالم يضم 60% من الانتاج الذي يتم استهلاكه بواسطة 30% من الناس ينتمون إلى البلدان الصناعية، وفي عالم فيه ما يقرب من 50% من مجموع السكان يعيشون تحت خطر الفقر عاجزين عن توفير

لقمة العيش البسيطة وعليه فان هذا لا يمكن مطلقا ان نقول عنه الممارسة الفعلية لعلاقات انسانية شريفة.

ان لم يعد فقط القول بان هناك بلداناً فقيرة واخرى غنية وحتى في الاقطار الغنية توجد قطاعات كبيرة تعيش في ظلمة حالكة، اما في البلدان الفقيرة فانه يوجد الفقر المدقع. والآن، فان الفقر ليس بالقضية المادية المجردة بحيث يمكننا ابرازها على هيئة نماذج احصائيات اورسوم بيانية انها وضع اجتماعي، انها الالم، الغيض والحزن والاسف وايضا اليأس انها الآلام التي يقاسيها الطفل الذي لا يملك قوت يومه. وانها الغيض الذي يساور الأب الذي يعجز كلية عن توفير الغذاء اللازم لافراد اسرته. وانه الحزن والاسف الذي يصاحب الطفل الذي ليس في مقدوره تحمل مصاريف الدراسة. وانها اليأس الذي يخيم شبحه على الاشخاص الذين ليس في امكانهم الحصول على عمل شريف. ونحن هنا لا نتحدث على الملايين من المنكوبين الذين يموتون جوعا كل يوم، والناس الجياع كما يرى احد الاساتذة هم الناس سريعي الغضب هم على استعداد للقيام باي عمل يعتقدون بانه قد يؤمن لهم بعض الغذاء. والتاريخ في حد ذاته يؤكد هذه المقولة. وان الناس الذين يعانون من التذمر في وقتنا هذا هم ايضا يتعاطفون معا لايجاد الحلول. وان الرأسمالية بوعودها الزائفة والمعسولة لتأمين مجتمع الرفاهية والسعادة قد باءت بالفشل وبالرغم من الانجازات التكنولوجية التي حققتها فهي جلبت العديد من الكوارث والآلام للمجتمعات البشرية. كما ان الشيوعية قد خيبت آمالهم حيث انه ثبت وبالتجربة العملية بانها تربوا إلى جعل الدولة شيئاً ضخماً ورهيباً والفلسفة الماركسية اللينينية تسلم وبانه بصورة تدريجية تذبل الدولة ويقضي أمرها ولكن إذا اصبحت الدولة شيئاً ضخماً ورهيباً، فكيف يصح لمثل هذا الشيء الضخم الرهيب ان يضعف وينتهي.

انها هنا النظرية العالمية الثالثة للفيلسوف والسياسي والمؤلف معمر القذافي، ومع تخميننا بثقة الصلة بالموضوع فالمجتمع الذي تسوده العدالة هو المجتمع الاشتراكي، فالمجتمع الاشتراكي يقصد أو يأتي في اطار ان المنتج هو شريك فعلي في السلع التي تم انتاجها وليس فقط مجرد اجير. وكمنتج فان الفرد سوف يكون باستمرار هو الاداة الرئيسية في عملية الانتاج. وعلى الرغم من التطورات التكنولوجية على اختلاف انواعها، فانه كفرد باستمرار له حاجياته الاساسية والكمالية الاخرى، ولكن حاجاته هذه يستلزم الا تكون سبباً مباشراً او غير مباشر في استعباده واستغلاله بواسطة الآخرين: وعليه ان يحصل على دخل كاف، وعليه فان المسكن حاجة ضرورية، ويجب الا يكون مؤجراً، والارض ليست ملكا لاحد، والافراد لهم الحق في الانتفاع بالارض بغية تأمين احتياجات أسرهم. وبهذا لا يحق لاي شخص ان يغتصب الفائض من الانتاج. وفي تلك المجتمعات فان الربح لمجرد او بغية تكديس الثروة سوف ينتهي بدون رجعة ولن يكون هناك ضرورة للحفاظ على الدولة كوسيلة لممارسة الضغوط واستخدام نفوذها بواسطة هذه الطبقة او اي طبقة اخرى، على اعتبار ان مفهوم الطبقية في حد ذاته قد تلاشى.

والنظرية العالمية الثالثة ليست فقط كمظهر سياسي واجتماعي غير عملي، انها ليست الشوق العارم للقديسين في انتظارهم لليوم الالهي السعيد الذي سيملك فيه المسيح على الارض لتتحقق السعادة والعدالة المطلقة، انها ليست التأمل في العصر الذهبي الذي جاءت حيثياته إلى حد ما كوليدة الايام. انها البرنامج الاشتراكي المتماسك المتكامل الذي يعمل وفق اساليب واضحة من اجل اعادة بناء العالم تمشيا وتحقيقا لطموحاتنا الفعلية والكتاب الأخضر يقضي بان يجعل من هذا العالم اكثر اخضرارا.

الحاجة والوجود

للأستاذ/ روبي روي
قسم التاريخ ـ جامعة بتنا
الهند

«الحاجة والوجود»

لا تزعم هذه الورقة انها نقاش او تحليل رفيع المستوى لفكرة الحاجة والوجود التي يطرحها الكتاب الأخضر ولو اني أود أن أؤكد على التحليل العلمي لبعض جوانب هذه الفكرة. تعتبر كتابات معمر القذافي نوعا من التحليل لأفكاره وفي نفس الوقت محاولة ثابتة لبناء مذهب جديد وبالتالي لم احاول المقارنة وحتى بعد ان يقول المرء ما لديه حول فكرة الحاجة والوجود في الكتاب الأخضر، يدرك ان ذلك لا يكفي، اذ ان هناك الشيء الكثير في فكر القذافي وبنيته الفكرية التي لم تنل حظها من الوصف والتحليل العميق وخلال الكتاب الأخضر بكامله نلاحظ نزعة تأكيدية تنبثق من ثقة المفكر العالية بصحة القضية التي يطرحها وهي «التطور والعدالة الاجتماعية» في الجماهيرية، اي ان سلطة الشعب تتجاوز كل الحدود او الحواجز الاقليمية، وبالتالي صلاحيتها للانسانية عامة لان للجماهيرية شخصية عالمية (القذافي ـ الندوة العالمية بنغازي 1-3 اكتوبر 1979م). ان السبب الذي يجعلنا ننظر إلى الكتاب الأخضر على انه اطروحة عالمية هو انه يؤمن بالعلاقة المباشرة بين الجماهير واهمية دورها ويقرر المؤلف بحماس. «اني اؤمن ايمانا عميقاً بجماهيريا ـ ليس من باب العاطفة ـ ولكن انطلاقا من ايماني بها» (هكذا تحدث القذافي 1974م)

ولبناء جماهيرية ناجحة، لابد من تحرير الحاجات الانسانية الضرورية لوجود الانسان وهذه الحاجات هي:

1) المسكن.

2) الدخل / المعاش

3) المركوب

ولاشباع هذه الحاجات لابد من الانتاج وهناك ثلاثة عناصر انتاج:

1) الارض (مواد خام).

2) رأس المال (الآلات)

3) الامكانات البشرية (المنتجين)

ولذلك «ان النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد هو: نشاط انتاجي من اجل اشباع الحاجات المادية، وليس نشاطا غير انتاجي او نشاطا يبحث عن الربح» ومن الواضح ان دور الارض مهم ولا يمكن الاستغناء عنه من وجهة نظر الحاجة الانسانية باعتبار الارض احد اشكال الانتاج الضرورية لاشباع حاجات الانسان بهدف تحقيق الوجود السعيد ولابد من النظر إلى ملكية الارض من منطلق النظرة للملكية بصفة عامة. ذلك ان الهدف الرئيسي للملكية هو اشباع الحاجات عن طريق الانتاج. فالارض طبيعية ولم يخلقها انسان ومن ثم فهي ليست ملكا لاحد ومن حق الانسان ان يستغلها بالزراعة سواء بمفرده او بالتعاون مع اسرته من اجل اشباع حاجاته الاساسية. وفي القضايا التي تتعلق بالملكية نجد الكتاب الأخضر

يتبع سنن القوانين الطبيعية. وفي واقع الامر نجد نتيجة لذلك تحقق المساواة الاجتماعية طبيعيا، وبالتالي يتحرر الانسان من استعباد الآخرين له. ويعطي الكتاب الأخضر حاجة الانسان دورا حيويا في المجتمع لانها عريزة طبيعية لدى الانسان اذن هي مشكلة اجتماعية جوهرية وما لم يتم تهديبها عن طريق القانون الطبيعي فقد تؤدي الى الفوضى الاجتماعية وذلك نتيجة للسيطرة على حاجة الانسان، اذن لابد ان يكون الانسان حرا من كل القيود ليتمكن من السعي وراء اشباع حاجاته المادية.

وتعتبر الاشتراكية مفتاح سياسة القذافي المتعلقة بالارض كما يطرحها في الكتاب الأخضر. فالمساواة في الملكية ضرورية من اجل اقامة قاعدة صلبة للنظام الاشتراكي الجديد ولكي تقام الجماهيرية كحقيقة واقعة بكل معنى الكلمة. ويبدو ان هذه السياسة قد حققت الكثير وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لليبيا. ان احدى اهم المشاكل الصعبة التي تواجه اي بلد في المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية هي القدرة على ايجاد التوازن المناسب من الاعتبارات المتعلقة بالمساواة من جانب والحاجة لتوفير الحوافز من اجل زيادة الانتاج بدون ربح من جانب آخر، وبالتالي يتم اشباع الحاجات الانسانية من اجل وجود مناسب. وفي ليبيا ما بعد 1969م كان من الاخطار التي كان على الثورة ان تواجهها توزيع الدخل الوطني. ان الادخار كان متركزا في ايدي فئة قليلة كان هدفها النشاط الاقتصادي بهدف الربح. ونتيجة لذلك كانت التنمية الانتاجية متخلفة. ولكي يتم تصحيح هذه القاعدة الاقتصادية الخاطئة قام القذافي بتأسيس النظام الاشتراكي الجديد. ولذلك تم التأكيد على المساواة في توزيع الدخل والتأكيد على النمو الاقتصادي والعدالة في آن واحد. وكان ذلك كله ممكنا بسياسة القذافي الواقعية والعلمية فيما يخص مشكلة الارض والذي يعتبرها القذافي «ليست ملكا لاحد». وانه من حق الجميع الاستفادة منها. ونتيجة لذلك اصبحت مقولة (عش ودع الآخرين يعيشون) واقعا حقيقيا في ليبيا. وهكذا يتم معالجة المساواة في ملكية الارض باعتبارها النقطة الرئيسية في التنمية الزراعية. يقول الكتاب الأخضر في احدى اطروحاته التاريخية:

«الارض ليست ملكا لاحد، ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً»

ان الكتاب الأخضر لا يكتفي بوضع ملكية الارض في ايدي المزارعين فحسب بل يجعل الارض ملكية غير قابلة للنقل وذلك بقوله: «ان الارض ثابتة».

ومن ثم كان استغلال الارض وزراعتها من حق الفرد «مدى حياته وحياة ورثته» نفس المصدر. فالارض قابلة لنقل الملكية في المجتمع الذي يسوده الاستغلال خاصة استغلال اولئك الذين يفلحون الارض بالفعل والذي يدفعهم عوزهم لبيع الارض او رهنها او زراعتها مقابل اجرة حتى يتمكنوا من الحياة. ويُدين الكتاب الأخضر هذا النوع من الاستغلال بشدة حيث يقول الكتاب الأخضر صراحة «انه لو جاز امتلاك الارض لما وجد غير الحاضرين نصيبهم فيها. وان الارض ثابتة، والمتمتعون بها يتغيرون بمرور الزمن مهنة وقدرة ووجوداً».

ويشير المؤلف إلى مصدر وجود السبب الذي يكمن وراء استغلال الانسان لاخيه الانسان ويشير إلى ان حاجة الانسان هي السبب الوحيد لهذا الشقاء. ومن ثم كانت الاهمية التي اولاها الكتاب الأخضر لمسألة الحاجة. «في الحاجة تكمن الحرية»، ومن ثم كان من المنطقي ان الحاجة تستعبد الانسان. وعليه كان لابد من تنظيم حاجات الانسان لان «الحاجة مشكل حقيقي، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الانسان»

وهكذا نجد ان الكتاب الأخضر يعتبر الحاجة شراً يجب ان يُقتلع من المجتمع.

فالكتاب الأخضر بواقعيته وصراحته المعروفة يرى حتمية وجود الحاجة الانسانية ولذلك كانت متطلبات المجتمع الاشتراكي الجديد هي «حاجة قياسية» وبالتالي يصبح الانسان سيد حاجته وليس العكس. ولا يمكن تحقيق الاشتراكية الحقيقية الا عندما يصبح العمال «شركاء»، وعندما يكون «البيت لساكنه»، وعندما تصبح «الارض ليست ملكا لاحد»، وعندما يتم «تحرير حدم المنازل» وتلغى الاجرة والايجار والربح (تشارلز بريبا) ـ (ندوة الكتاب الأخضر ـ بنغازي ـ اكتوبر 1979م) ويوضح الكتاب الأخضر هذه النقطة بقوله:

«ان الحاجات المادية الضرورية الماسة والشخصية للانسان تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب والمسكن»، وهي حاجات تعتبر متطلبات أساسية وضرورية لوجود مريح ومشرف. ويجب على الانسان ان يسعى لتحقيق هذا الهدف. ويعتبر الكتاب الأخضر هذا المسعى حزءا من القانون الطبيعي لان الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي للافراد هي اشباع حاجاتهم فقط. فالكتاب الأخضر لا ينظر للانسان باعتباره حيوانا اقتصاديا بل يراه بكافة ابعاده، ونتيجة لذلك يأخذ الكتاب الأخضر بعين الاعتبار «السمة الوحودية لحاجات الانسان والتي لابد من العمل على اشباعها».

وبالاصافة إلى دلك يعلل الكتاب الأخضر الملكية المتساوية للارض على اساس ان الانتاج يزداد عندما يتوفر الحافز، عندما لا يكتنز احد من فائض الانتاج والذي يؤدي إلى تكوين الثروة. ذلك ان هدا الاكتناز لا يتحقق الا بالاخذ من نصيب الآحرين من هذه الثروة.

وهكذا نحد ان الفائض ـ الاكتناز يعني الثروة الزائدة عن حاجة الفرد، ومن ثم «فان ما وراء اشباع الحاحات يبقى اخيرا ملكا لكل افراد المجتمع». وللافراد الحق في ان يدخروا ما يشاءون وبالقدر الذي يحتاجونه لاشباع حاجاتهم الضرورية. وعلى كل فالكتاب الأخضر يتخذ منحنى حذراً وعملياً عندما يوضح كيف ان اكتناز الفائض يعتبر سرقة. «ان نصيب الافراد لا يتفاوت الا بمقدار ما يقدم كل منهم من خدمة عامة اكثر من غيره .. وبقدر ما ينتج اكثر من غيره» ان تحليل الفائض بهذه الكيفية واعتباره من ممتلكات الجماهيرية (ملك عام) يشير إلى تلك الحقيقة التي يقررها الكتاب الأخضر وهي ان اشباع الحاجات ينبغي ان يتم دون استغلال او استعباد الغير والا تناقض مع غاية المجتمع الاشتراكي الجديد. كما ان الملكية المتساوية لوسائل الانتاج يمكن ان تحول دون تكديس الفائض وبالتالي يتحقق نجاح المجتمع الاشتراكي الجديد من كافة النواحي. وليس هناك مجال في المجتمع الاشتراكي الذي يصوره الكتاب الأخضر للانتاج الفردي الذي يتجاوز اشباع الحاجات الفردية على حساب الآخرين، ولا عجب في ان يقوم العمال في الجماهيرية بالانتاج دون كسل ودون الحاجة إلى صغوط عليهم.

كما يناقش الكتاب الأخضر المجتمع السعيد ويقرر ان الهدف الاساسي للنظام الاشتراكي الجديد هو خلق مجتمع يتمتع افراده بالسعادة لانهم احرار. ويعتمد تحقيق هذا الهدف على اشباع حاجات الانسان الروحية والمادية، ويتحقق هذا بدوره عندما تتحرر الحاجات من كل قيود الاستعباد الخارجي «في الحاجة تكمن الحرية». وهنا يمكن ان نرى ومضات من الاقتصاد الذي يعتمد على نفسه، وهي النظرية المفضلة لدى القذافي والتي تشكل (بعبعا) للامبريالية العربية.

وهكذا نجد سياسة الارض التي حددها الكتاب الأخضر تقوم على اشتراكية الملكية التي حلت محل الملكية الخاصة والتي تقوم على انتاج الاحراء الذين حرموا من حقهم في الانتاج وهذا يعود إلى الحقيقة النهائية وهي ان المجتمع الاشتراكي الحديد هو نتيجة مطقية للعلاقات غير المتكافئة التي تسود العالم اليوم. وكما يقول الكتاب الأحصر «فالمجتمع الاشتراكي الجديد هو نتيجة حدلية لا غير للعلاقات الطالمة السائدة في العالم»

قـصـة الـنـجـاح

مىد ثلاثين عاما مصت وصمت الامم المتحدة (ليبيا) باعتبارها احدى الدول الفقيرة في العالم. فقد كان الانتاح الرراعي متخلفا جدا وكان الانتاح الصناعي على أسوأ مستوى، ربما كانت درجة نموه صفراً. وربما كان العنصر الوحيد الذي انقد البلاد هو دحل النمط، والذي كان مبررا لان يشار إلى ليبيا على انها «دولة صحراوية غبية»، وان الرمال الليبية كانت تفوح بالنمط.

لم يكن هناك اي برنامج للتنمية الاقتصادية، واعتمدت ليبيا بشكل كبير على المساعدات الاجسية، وكانت ليبيا تعاني من الركود الاقتصادي واصبحت مثالا مرارع على «نمو التحلف»، وحتى احد التقارير الرسمية اعترف دون خجل ان القطاعات التي تمت انتاجها من الاقتصاد الليبي اما كانت ذات علاقة باحتياجات الدول الامية اذ كانت تمول من الخارج. (التطور الاقتصادي لليبيا ــ تقرير صادر عن المصرف الدولي للتعمير والتنمية ص 63) وقد كانت قوانين الارض بالية، وكان مصير المزارعين مزريا. وكان اعلب تجارة ليبيا من المواد المستوردة، اذ ان البلاد لم تكن تنتج سوى النذر اليسير من الاحتياجات المحلية كبديل بالرغم من ان للبلاد امكانيات كانت تسمح بايجاد البديل لاستيراد بعض الضروريات الزراعية. ولدلك وبعد قيام الثورة (1969م) كان على القذافي ان يناصل ضد شرين: التركة الاستعمارية والتحلف الاقتصادي وبتيجة لذلك كان كل جزء من الاقتصاد الليبي يحتاج لان يعطى الاولوية، ولذلك كان من الصعب ان يعرف الانسان اين يبدأ عندما يصبح كل شيء اولوية (ميشيل كرنز. ليبيا الصناعة والزراعة· ص 70) ولا غرابة إذ اعطيت الصناعة والرراعة الاولوية منذ قيام الثورة لان هذين القطاعين هما عماد التنمية لاي امة.

لقد تغيرت الاوضاع نحو الافضل وبشكل جذري منذ قيام الثورة، ونتيجة لذلك اصبحت الجماهيرية. وخلال عشر سنوات حققت الجماهيرية المستحيل. اقتصاد يعتمد على نفسه هدفه استبدال الاستيراد ودلك بزيادة الانتاج وقد بلغ عدد سكان ليبيا الآن حوالي أربعة ملايين نسمة، ويبلغ معدل النمو السنوي 26% ويبلغ متوسط دخل الفرد 6200 دولاراً تقريبا. وبالرغم من ان الصحراء تغطي حوالي 90% من المساحة، فان مساحة الارض المستغلة زراعيا تصل 7% وتبلغ نسبة العمال الذين يعملون في الصناعة 10%. ونتيجة لذلك سجلت ليبيا زيادة عامة في الانتاج بلغت 50%، وتعتبر سوريا البلد الوحيد من بلدان الشرق الاوسط التي حققت نفس النتائج، ولكن الوضع في سوريا أفضل اذ ان لديها كميات هائلة من المياه (كرنز ص 130). وقد كان كل هذا ممكنا بفضل السياسة المتبعة تجاه الارض، وفي هذا الميدان تم تحقيق نتائج مذهلة وكانت اشتراكية الارض بشكل كلي هي السبب في هذا النجاح الذي احرزته ليبيا، وقد تحققت

هذه الاشتراكية بشكل اكمل واصح حتى من بعض الدول المتطورة في البلدان الاشتراكية، حتى الارض في المناطق الحضرية تحققت اشتراكيتها وكذلك تحقق مبدأ لكل شخص بيت.

هناك الكثير مما يجب ان يقال وان يعرف عن مسألة الارض والمشاكل المرتبطة بها في ليبيا، والتي يجب ان تسوى مما يجعل هذا البحث يقتصر على خطوط عامة. هناك مسألة امتلاك الارض ومدتها، والمزارع العائلية. وهي اما جماعية او مزارع الدولة، مزارع الشركات، والوحدة الاساسية للتنمية الزراعية في ليبيا، والظروف التي تختلف عن كل دول العالم النامية ومصادر المياه وكيفية الاستفادة منها عن طريق الري بالتقطير وهو امر مهم واكبر صعوبة تواجه الزراعة هي نقص المياه وانجراف التربة، طبيعة وتأثير استصلاح الاراضي في سهل الحمارة ـ جنوب طرابلس ومنطقة الجبل الاخضر في الشمال الشرقي وراء بنغازي ومنطقة فزان ومنطقتي السرير والكفرة فرع الصلول الخضر وتسهيلات التسويق والمشاكل المتعلقة بها.

تـقـديـر

من الصعب تصنيف الافكار القيمة والعظيمة لمعمر القذافي كما هي مطروحة في كتابه العظيم ـ الكتاب الأخضر، وحتى بعد قراءته وفحصه بشكل دقيق يظل المرء يحس كالجوال وسط الغابة. وعلى كل فقد حاولت ان افهم بشكل جيد افكار القائد المتعلقة بالارض وهي افكار دقيقة عملية ومن شأنها ان تؤدي الى تنمية ليبيا وربما كان اهم عنصر مميز في افكاره هو اهتمامه بالجماهيرية وتطورها ولا يمكن ان يختلف اثنان في ان الافكار الاقتصادية التي يطرحها الكتاب الأخضر قد طبقت بكفاءة ونجاح في ليبيا وهذا في حد ذاته يشكل جزءا من الثورة. لم تكن هناك فجوة بين افكاره وافعاله، ولم يسقط الظل بين الفكرة والممارسة.

وان نجاح سياسة القذافي الاقتصادية هو الذي ادى إلى نجاح نهجه السياسي، وهذا ليس بالامر الهين، بل يشكل قفزة عملاقة إلى الامام، اذ انه استلم الساحة خالية تماما، وكان عليه ان يرسم معالمها وان يملأها لا يستطيع احد ان ينكر انه من السهل ان تغنى عندما تكون هناك موسيقا حولك وان تقود الجماهير عندما تكون هائجة، الا ان الصعوبة تكمن في القدرة على القيادة في الظلام وان تشعر بالايقاع عندما تكاد تكون الموسيقا مفقودة

الـحـاجـة والـوجـود

مـاخـيـوكـيـنـتـيـور ـ فـنـزويـلا

«الحـــاجـــة والـــوجـــود»

يربط الكتاب الاخضر الحاجة بمشكلة حرية الانسان وفي هذا يقول «في الحاجة تكمن الحرية» ومن هنا فانه دون التغلب على الحاجة لا يبلغ الانسان حريته. إذاً فحين يكون الانسان مكبلا بالحاجات فانه ليس بالانسان الحر، إنه انسان محدود غير حر.

والحاجة تعني علاقة الانسان بالطبيعة أي علاقة الانسان بالعمل ونتيجة لهذه العلاقة المطقية القائمة بين الانسان والطبيعة تظهر امامنا علاقة أخرى وهي ان الطبيعة لا وجود لها دون الانسان. وهنا يظهر عامل جديد في هذه العلاقات وهو ان الانسان كائن محتاج اليه وفي الوقت نفسه يستشعر الانسان حاجاته اي يستشعر حريته.

ان الحاجات تعني دخول الانسان في قضية الانتاج والاستهلاك وتوزيع الحاجات المنتجة وهذه الامور في مجموعها هي صورة محددة نطلق عليها النظام الاجتماعي الذي يتفق مع النهج والاسلوب الدي يخلقه الانسان او يستنسخه وعلى اساس من الظروف الحياتية ومن السمات العامة للنظام الاجتماعي يأتي التشكيل الاقتصادي والاجتماعي في شكل «رأسمالية» ، «اشتراكية» .. الخ.

ومن هنا فان الحاجة في تطورها وفي تغير سماتها وملحقاتها تعطي شكلا لنظام اجتماعي محدد اذ إننا لا يمكننا ان نتصور وجود الانسان دون أن نربطه بالظروف المادية وظروف الانتاج والاستنساخ في حياته المادية والروحية (الثقافة ــ الفكر ــ الدين) ومن هذا التسلسل للافكار نرى ان «الكتاب الاخضر» يقيم علاقة مطقية تحليلية بين الحاجة والوجود بمعنى انه اذا كانت الحاجة قد اصبحت في ايدي آخرين فاننا نصل الى وضع استغلال الانسان للانسان، ولما كان المرء محتاجا بطبيعته فان الشعور بهذه الحاجة يجعل من الانسان عبدا لانسان آخر وانه ليتسى الشعور بالحاجة من خلال الوساطات العديدة التي تدخل في عملية الانتاج وفي علاقات العمل. والواقع ان الحاجة للمسكن تحمل في ذاتها امكانية حقيقية لاستغلال هذه الحاجة عن طريق الاستحواذ الخاص على وسائل الانتاج ومن هنا يأتي استغلال بعض الناس لحاحة او لعوز اناس آخرين، وهذه الحاجة او هذا العوز نفهمه هنا على انه العوز للمسكن وكل ما جاء في (الكتاب الاخضر) عن الحاجة يضعنا امام مشكلة اساسية · ان حرية الرجل تكمن في تفوقه على حاجاته، وليس هذا مجرد طرح لمشكلة نظرية لكنه ينطوي ايضا على ممارسات عملية قوية لها ابعاد نائية عن البناء النظري او الشكل اللغوي، انها مبدأ للنضال من أجل نموذج لمجتمع يطالب لأول مرة بالتفوق على الحاجات كشرط اساسي لحرية الانسان. لقد اسفر الكتاب الاخضر عن ان استغلال الحاجة هو السبيل لسلب حرية الانسان وهذا يعني النضال من اجل الحرية ومن اجل بناء نظام اجتماعي ينتفي فيه استغلال الانسان للانسان ويتيح المجال «للانسان الكامل».

واذا عدنا الى اصل الموضوع والى تصوراتنا التي بدأنا بها هذا البحث من حيث إن الفرد الانساني هو

مجموعة من العلاقات الاجتماعية والحاجات فاننا نجد انفسنا امام عدد من السمات النوعية تتفق مع احوال الانتاج والاستنساخ في الحياة المادية التي يضع اركانها الانسان في كل لحظة تاريخية.

والكتاب الاخضر يحصى لنا ثلاث حاجات يعتبرها اساسية من اجل فتح الابواب امام انسانية ينتفي فيها استغلال الانسان للانسان، وهذه الحاجات الثلاث هي في اعماقها ترجمة لمشكلة سياسية تنطوي على رفض ان تكون الدولة هي الماكينة التي تدير الممتلكات المادية.

ان الحاجات الثلاث التي يطالب «الكتاب الاخضر» بالتفوق عليها هي الحاجة للمسكن والحاجة للدخل والحاجة للمركوب، وتكفية هذه الحاجات امر ضروري لامكانية حقيقية لالغاء استغلال الانسان للانسان. ونعتقد ان هذا التوجه هو نقد للاخلاق البورجوازية فيما تقيمه من طروح ميكانيكية عملية لايجاد الحل الذي يؤدي الى تكفية الحاجات.

وفي خطوط عامة نوجز الفكرة فيما يلي:

ان استغلال الحاجة من قبل طرف ثالث يتيح المحال ويمكن من استغلال الاسان للاسان، والشعور بالحاجة يسمح بتبوؤ الشعور بالحرية، ومن ثم فان التفوق على الحاجة يسمح بالتفوق على استغلال الانسان للانسان، ويسمح باستبعاد الدولة، كماكينة بيروقراطية قامعة ومن ثم يتم بناء مجتمع الشركاء.

الحاجة والوجود

م . أ . رحيم ـ الباكستان

«الحاجة والوجود»

اقدم نفسي فاقول انني من الباكستان. مهمتي هي رفعة وتحرير العمال والفلاحين وغيرهم من فئات المجتمع المصطهدة وهكذا فانني قد نذرت كل وقتي ـ الباقي بعد تحصيل عيشي ـ لنشاطات القابات العمالية ولرفعة وتثقيف العمال.

كان لي شرف العمل كعامل بسيط للعصبة المسلمة تحت قيادة قائد: ازام محمد علي جناح في نضاله لتأسيس باكستان ولتوحيدها فيما بعد. ان حياتي، دخلي، امكانياتي، تفكيري ونضالي كلها نذر في هذا العالم وما بعده لدين النبي المجيد محمد (ﷺ).

انني امثل آلاف العمال الباكستانيين في الباكستان وخارجها، عمال مستغلون ببشاعة في ظلال انظمة تربط العمل بالأجر.. انهم يتحركون إلى إنهاء ذلك الاستغلال. ان التزامي بدين ثوري وتقدمي يهدف إلى المساواة بين كل الناس اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وإلى القضاء على الاستغلال في المجتمع كما أمر القرآن الكريم.

قد يلاحظ انني لست من الدعاة ولا من ممارسي الفقه الاسلامي العتيق والمتزمت والذي تدهور عبر التاريخ تحت سيادة حكومات مستبدة.

على العكس.. انني اعتقد في تعاليم القرآن الكريم الذي انزل على النبي محمد (ﷺ) بغرض تحرير البؤساء والمضطهدين من الحاجة والخوف تحريرا كاملا.

بعد هذه المقدمة المطولة سوف انتقل الآن لمناقشة موضوع الحاجة والحرية تحت ضوء الحل التقدمي والعملي الذي اقترحه وحققه الأخ المفكر معمر القذافي من أجل حل مشاكل الانسانية الاساسية.

انها حقيقة تاريخية ان المنتج كان هو المستهلك في العصور الأولى لحضارة الانسان. واذا لم يستهلك ما قد انتج فيمكنه استبدله عن طريق المقايضة، وكانت ميزة ذلك النظام انه ادى إلى اكتفاء حاجات الفرد. لم يكن هناك اي شخص او وكالة تتحكم في حاجات الانسان او تستغلها وبمرور الزمن اتى وقت سيطر فيه الاقوياء والاذكياء على الضعفاء والفقراء واستعبدوهم لينتجوا بضائع للاقوياء. وكان هناك عنصر في ذلك المجتمع يبرر بفلسفة مريضة استغلال الاقوياء للضعفاء والمحتاجين. ظهرت إلى الوجود طبقتان متميزتان: طبقة المنتجين والطبقة الاخرى التي استمتعت وانتعشت بعمل الآخرين. وقد لعن القرآن اعضاء الطبقة الثانية بوصفهم مترفين.

تغير الزمن وبعد الثورة الصناعية تغير مفهوم السيد والعبد إلى مفهوم المستخدم والعامل. ومنذ ذلك الوقت حدثت تطورات هامة بتغيير الظروف والتنمية في احوال العالم بالاضافة إلى الرفعة الثقافية وتعلم طبقة الاجراء. واليكم بعض هذه الامثلة على التغيرات الهامة: ساعات عمل محدودة، أجر على العمل الاضافي ـ اجازات مختلفة ـ حد ادنى للاجور ـ تقاسم الربح والمشاركة في العمل الاداري، حق الاضراب، اجراء

المساومات الجماعية. وفي نفس الوقت كان هنالك تغييرا في مفهوم وممارسة الملكية كتحديد الدخل ومنع الملكية الخاصة قانونا وتحويل الملكية إلى الدولة. رغم كل تلك المحاولات إلا أن المشكلة لم تحل لان الطبقة المستغلة بقيت مستعبدة لحاجاتها. ان اجير اليوم ـ كما لاحظ الأخ المفكر معمر القذافي ـ هو العبد كما كان سابقا، وذلك بسبب التحكم في حاجته «إن حرية الانسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته، فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان، والاستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان».

ان خلق واستغلال حاجة الافراد عمل لا انساني .. بعيد عن الحضارة وممنوع بنص القرآن الكريم. سئل المرحوم الدكتور محمد اقبال شاعر الشرق وطلب ان يشرح تعاليم الاسلام باختصار فقال مقطع الشعر التالي الذي يعني ان نقطة المحور الاساسية في تعاليم القرآن ـ باختصار ـ هي (ان لا يحق لاحد في هذا العالم ان يتحكم في حاجة الآخرين). وقد تمت ترجمة هذه الفكرة إلى واقع ملموس بفضل فكر الأخ معمر القذافي في نظريته العالمية الثالثة.

إنه يشجب ويدين مرارا وتكرارا نظام استغلال المستخدمين للعمال كاجراء وذلك بالتحكم في حاجتهم. فئة صغيرة من الرجال تستغل كل الطبقة العامة دونما تبرير خلقي او قانوني. ومن هذا السياق فانني اعتقد اعتقادا تاما في صدق نظرية الأخ معمر القذافي وامنحها كل مساندة يقول في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر:

«إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره، بل عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل أجر من صاحب العمل .. بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد أو حكومة، فالعاملون من حيث علاقتهم بالمالك أو بالمنشأة الإنتاجية، ومن حيث مصالحهم الخاصة واحدة .. فهم أجراء في كل الحالات الموجودة الآن في العالم، رغم أن أوضاع الملكية مختلفة .. من اليمين إلى اليسار. حتى المنشأة الاقتصادية العامة لا تعطي لعمالها إلا أجوراً ومساعدات اجتماعية أشبه بالإحسان الذي يتفضل به الاغنياء أصحاب المؤسسات الاقتصادية الخاصة على العاملين معهم».

فالقول بأن الدخل في حالة الملكية العامة يعود إلى المجتمع بما فيه العاملون خلافا لدخل المؤسسة الخاصة الذي يعود لمالكها فقط، صحيح إذا نظرنا إلى المصلحة العامة للمجتمع وليس إلى المصالح الخاصة للعاملين، وإذا افترضنا أن السلطة السياسية والمحتكرة للملكية هي سلطة كل الناس أي أنها سلطة الشعب بكامله يمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، وليست سلطة طبقة واحدة، أو حزب واحد، أو مجموعة أحزاب، أو سلطة طائفة، أو قبيلة، أو عائلة أو فرد أو أي نوع من السلطة النيابية ـ ومع هذا فان ما يعود على العاملين مباشرة من حيث مصالحهم الخاصة في شكل أجور، أو نسبة من الأرباح، أو خدمات اجتماعية هو نفس الذي يعود على العاملين في المؤسسة الخاصة: أي ان كلا من العاملين في المنشأة العامة والمنشأة الخاصة هم أجراء رغم اختلاف المالك.

وهكذا فإن التطور الذي طرأ على الملكية من حيث نقلها من يد إلى يد لم يحل مشكلة حق العامل في الإنتاج ذاته الذي ينتجه مباشرة، وليس عن طريق المجتمع أو مقابل أجرة، والدليل على ذلك هو أن المنتجين لا يزالون أجراء رغم تبدل أوضاع الملكية.

«إن الحل النهائي هو إلغاء الأجرة، وتحرير الإنسان من عبوديتها، والعودة إلى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية».

«إن القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الانسانية»

إن القواعد الطبيعية أنتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الإنتاج الاقتصادي، وحققت استهلاكاً متساوياً تقريبا لإنتاج الطبيعة بين الأفراد، أما عمليات استغلال إنسان لإنسان، واستحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة، هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية، وبداية فساد وانحراف حياة الجماعية البشرية، وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال، و إذا حللنا عوامل الانتاج الاقتصاي منذ القدم وحتى الآن، ودائماً نجدها تتكون حتما من عناصر إنتاج أساسية، وهي مواد إنتاج ووسيلة إنتاج، ومنتج. والقاعدة الطبيعية للمساواة هي: أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هدا الإنتاج، لأنه إذا سحب واحد منها لا يحدث إنتاج، ولكل عنصر دور أساسي في عملية الإنتاج، وبدونه يتوقف الإنتاج.

ومادام كل عنصر من هذه العناصر ضرورياً وأساسياً، إذن هي متساوية في ضرورتها في العملية الانتاجية ولابد أن تتساوى في حقها في الإنتاج الدي انتجته، وطغيان أحدها على الآخر هو تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة، وتعدٍّ على حق الغير. إذن لكل عنصر حصة بغض النظر عن هذه العناصر، فإذا وجدنا عملية إنتاجية تمت بواسطة عنصرين فقط يصير لكل عنصر نصف الإنتاج، و إذا تمت ثلاثة عناصر يصير لكل عنصر ثلث الإنتاج وهكذا.

وبتطبيق هذه القاعدة الطبيعية على الواقع القديم والمعاصر نجد الآتي:

في مرحلة الإنتاج اليدوي تتكون عملية الإنتاج من مواد خام و إنسان منتج، ثم دخلت وسيلة إنتاج في الوسط بحيث استخدمها الإنسان في عملية الإنتاج، ويعتبر الحيوان نموذجا لهاكوحدة قوة، ثم تطورت هذه الوسيلة وحلت الآلة محل الحيوان، وتطورت انواع وكميات المواد الخام من مواد بسيطة رخيصة إلى مواد مركبة وثمينة للغاية، وتطور أيضاً الإنسان من عامل عادي إلى مهندس وفني، ومس أعداد غفيرة من العاملين إلى نفر قليل من الفنيين، بيد أن عناصر الإنتاج وان تغيرت كيفياً وكمياً لم تتعير في جوهرها من حيث دور كل واحد منها في عملية الإنتاح وضرورته.

وبتتبع تاريخ الوصع يصل إلى العصر الحديث ويؤكد ان المؤسسة الصناعية المبنية على المواد الخام والماكينات والعمال فيتكون الإنتاج من تلك العوامل الثلاثة. وعليه فهنالك تكون أنصبة العاصر الثلاثة متساوية أي الثلث لكل منهم.

وعلى كل فإنه في محال الزراعة وما شابهها من وحدات انتاجية فان العاصر المشتركة تبقى اثنان فقط وعليه فسوف يتم التقسيم بموجب النصف لكل عنصر.

وبهذه المناسبة سوف أذكر تجربة شخصية: لاشك انكم على علم بالمجهودات الجادة في (الباكستان) من أجل تطبيق الاسلام على كل سبل الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي والنظام الاجتماعي، وغير ذلك مں الخطوات الحميدة في هذا الصدد من أجل ادخال نظام مؤسسة «ميدهارنة» وكغيرها من الاجراءات ذات النية الحسنة. فقد أساء الفقهاء المسلمون المتزمتون فهم وتفسير هذا المفهوم الثوري واعطوه شكل أداة استغلالية لطبقة الرأسماليين. وعلى كل فان دلك لم يمنعني من قول الحق حيث طلبت ادحال نظام الأخ معمر

القذافي الاقتصادي في (الباكستان) وتحت تعاليم «ميدهاربة» . وقد ألقيت خطابا في حشد ضخم للعمال الباكستانيين الذين أترأسهم بحضور وزير صاحب مقام عال للغاية من الحكومة الباكستانية قلت.

(اني أقترح ان تضع الحكومة أو مؤسسات النقد المستقلة مبلغا مناسبا من المال جانبا كقرض بدون فوائد على أن تقوم مؤسسة أو جماعة مؤتمنة على ذلك الرصيد وتسمى مؤسسة «ميدهاربة» الباكستانية، تضع هذه المؤسسة من حين لآخر المشاريع والمؤسسات بحيث يصبح لكل شخص في تلك المؤسسة نصيب متساوٍ بغض النظر عن وظيفته ووضعه. وفي البداية يتم تقسيم أرباح تلك المؤسسات أو المشاريع إلى ثلاثة اجزاء. يتم تسليم الثلث الأول وصرفه على صيانة وتحسين المصنع أو المشروع، ويستعمل الجزء الثاني في دفع القروض (الذي لا فوائد عليه)، ثم يقسم الجزء الثالث بالتساوي بين العاملين وبعد دفع القرض بكامله يكون تقسيم الارباح بين مالكيات المصنع والعاملين ويمكن مراجعة نسبة التقسيم بين هذين الطرفين من حين لآخر اذا ما تطلب الأمر. ويمكن أن يخصص جزء من دخل تلك المؤسسة او المصنع إلى رفاهية العمال ومجلس التعليم الباكستاني لمصروفاتهم الضرورية.

ان الروح الحقيقة والمفهوم السليم لـ«ميدهاربة» في المجتمع الاسلامي هو ان يكون هناك تقسيم مباشر للأرباح بين المنتج ومستثمر رأس المال ويجب منع كل جهة ثالثة تتوسط لاغتصاب نتاج عمل العمال الشاق دون مساهمة في رأس المال أو العمل

تبقى ملكية ذلك المصنع أو الشركة، دائما وأبداً للعمال وإنتاج وإنتاجية تلك المؤسسة ستتضاعف بالتأكيد وبسرعة وذلك لسبب بسيط وهو أن المالك والمنتج شخص واحد وبسبب التخلص من مفهوم الاجراء وبابعاد الوسطاء الاستغلاليين ستظهر إلى الوجود وحدات مثالية في البلاد. وسيكون التزام وولاء هؤلاء المالكين المنتجين تجاه مؤسساتهم لاشك فيه وسيكون ذلك مثالا رائع في البلاد فيما يتعلق بالسلام الصناعي والانتاجية إنه من المستحيل إعطاء صورة حقيقة لما سيحدث.

اصدقائي العاملين سيكون هذا هو المفهوم الحقيقي لنظام اجتماعي اسلامي . بالرغم من مواردنا الضئيلة وعجزنا المالي سنعمل انا وزملائي من اجل ذلك الهدف وبثقة كبيرة في ربنا الذي سوف يعاونا ويخلق الظروف الملائمة لإزاحة العوائق والمصاعب الموجودة في بلادنا. سبب هذه الثقة هو ان طريقنا هو الطريق الصحيح نحو الهدف الصحيح من اجل رفعة الإنسانية كما ورد في القرآن الكريم (انه خير عون وانا نسأله العون)

كانت هذه واحدة من فقرات خطابي لذلك الحشد لاشك انكم تعلمون ان رفع شعار ثوري كهذا في بلد يخضع فيه النظام كله للرأسمالية ـ وان لم يكن النظام نفسه رأسماليا ـ يعني دعوة للمتاعب وفي الواقع فإنني قد واجهت معارضة كافية من جهات مختلفة

وعلى كل عليّ ان اذكر هنا مشيدا بالحكومة الباكستانية التي قدّرت خطتي بالرغم من عدم مساعدتها لها ولكنهم على كل حال لم يعترضوا عليها.

ومن الغريب حقا ان أعلى أصوات معارضة لخطتنا كانت ـ بالاضافة إلى طبقة الرأسماليين ـ هي اصوات القادة الدينيين المتعصّبين ورغم ذلك فان المعارضات أيا كان مصدرها لم تستطع إلهائنا عن قناعتنا بأن ذلك هو الطريق السّويّ

وفي الوقت الحاصر لم ستطع القيام نأي حاسب عملي غير التفكير والبحث. واثناء دراستنا واختباراتنا للموضوع قابلتنا عـدة أسئلة محيرة لم نجد احابة عليها.

وهو بما ان هدف هذا الملتقى هو الهام وقيادة البسطاء مثلنا فها نحن نضع امامكم بعص المواضيع المستعصية التي ذكرتها من قبل آملين في الحصول على إجابات سليمة وعملية ليس فقط من أحل مطلبنا الاكاديمي ولكن لكي تساعدنا في أدائنا العملي

أسـئـلـة

(1) كل مالك منتج يعمل بالمؤسسة لن يكون على علم بنصيبه في الربح ولا حتى بحقيقة ما اذا سيكون هناك ربحا أم لا، وان وجد ربح فكم يبلغ وعليه فانه يحتاج لمكافأة مالية من اجل عيشه وحاجة أسرته سيكون على الاشخاص المختلفين واجبات ومهام مختلفة يقومون بها وسيكون العديد منهم ذوى مؤهل تقني وحرفي عال حسب حاجة المشروع ستكون هناك فوارق واضحة في طريقة العيش ومتطلبات الحياة الأساسية بين النوعيات المختلفة لأولئك المنتجين والسؤال هو إذا كانت مكافأة العيش تُعطى على اساس نسبة واحدة لكل الناس أم هل سيكون هنالك تدرج وتنويع في ذلك الخصوص كما في نظام الأجور؟

(2) اذا كان الجواب يؤيد تساوي نسبة مكافأة العيش .. ما هو اذن الحافز الذي يجعل المؤهلين من التقنيين يلتحقون بمؤسسة كهذه ويبقون بها، خاصة وانهم يمكنهم الحصول على مكافأة أكثر في أماكن أخرى؟

(3) وعلى العكس . اذا كانت الاجابة بانه ستكون هناك تدرجات وتنويعات ما هو الضمان لعدم ظهور مجتمع طبقي قبل الشروع في المشروع الفعلي؟

(4) في حالة اضطرار اي مالك منتج ولظروف خارجة عن ارادته لترك العمل في تلك المؤسسة ماذا سيكون مستقبل نصيبه ووضعه في المؤسسة هل ستكون هنالك تعديلات أم هل سيكون هنالك رهن مستمر عليه؟

(5) وفي حالة اجابة تؤيد نزع حقوق الملكية فما هي الضمانات التي يمكن تحقيقها في حالة الإحالة للمعاش بسبب كبر السن أو العجز .. الخ؟

(6) اذا كانت الاجابة تؤيد باستمرارية نصيب المالك المتغيب ان ذلك يؤدي إلى نوع من الاستغلال.

بالرغم من انني انا وزملائي قد تناقشنا وتباحثنا جادين في هذه الأسئلة وغيرها إلا اننا لم نصل إلى أجوبة مرضية بنسبة 100% لقد توصلنا إلى حلول متواضعة، وعليه فاننا نطلب وبإخلاص تعاونكم معنا لهدايتنا في

تلك المواضيع حتى تساعدونا في استشاف رحلتنا تحت هدى فكر المفكر العظيم ومؤلف النظرية العالمية الثالثة الثائر من أحل الرحاء والسعادة للانسانية.

قد لا يكون من السهل على أناس يعملون تحت اشرافه المباشر التعرف على القدر الصحيح للولاء والاهتمام الذي يشعر به أناس يعملون بقناعة من أجل حعل نظرية الأخ معمر القذافي «النظرية العالمية الثالثة» واقعاً ملموساً.

الحاجة والوجود

فرناندو بونس
اسبانيا

الـــحـــاجـــة والـــوجـــود

في هذا العالم امعقد الدي نعيشه وفيا وراء الحدود والاحتلافات بين الشعوب نحد ان موصوع العلاقات بين الوحود والحاحات انما يكمن في اقامة الحوار بين الحصارات من حيث التعرف على طرقها المحتلفة في فهم الحقيقة. وليس من الصرورة ان تكون هناك وسيلة واحدة او طريق واحد يؤدي بنا الى فهم الحقيقة

اننا نعيش حقيقة حافلة بالصراع تتصح في حميع الطواهر التي تحيط بنا ومن ثم فان القارات والعلاقات فيما بينها هي الحوهر الدي منه ينبع نقاشنا

اننا ونحن على اهبة الخروج من القرن العشرين نشعر ان سينتهي هدا القرن ولدينا من الحسرة والالم ما هو اكثر من اية منحزات محيدة قد نكون حققناها

انه لابد من اقامة حوار حديد بين الثقافات، هدا الحوار لا يمكن ان يكون ــ وفقا لاحتياحات الزمن الدي نعيشه ــ حوراً نطريا او ممارسة تملى من قبل سلطة الامبراطوريات الصحمة التي دهبت تقرر من تصوراتها الداتية والحيوية مصير الانسانية كلها

ان (احتماع كانتون) قدكان في حد داته استراتيحية تطمع وتأمل ان تحد حلا للمشكلة القائمة بين الحاحة والوحود. في هدا الاحتماع اتحه الفكر نحو تعبئة الشعوب كي تطلق الحكومات حلولا تكتيكية تم اعدادها من قبل منطمات دولية عديدة

إذاً فاحتماع (كاشون) هو من احل تنفيد هده الخطط ولدلك نحث ودفع الاحهرة السياسية التنفيدية نحو تحقيق الهدف

وكانت الاسلحة المزمع استحدامها هي «التطور، والتعاون، والرغبة في تحديد الحقائق على وحه الخصوص»

ان فكرة الحاحة لا تتفق مع فكرة الوحود داتها، ان الوحود في حد داته هو صراع صد الحاحة. صراع على ثلاث حهات البحث عن الاستقرار الطبيعي، البحث عن الاستقرار العقلي، والبحث عن الاستقرار الاحتماعي. يأتي هدا وفقا لمبادىء المنطمة العالمية للصحة وهي المبادىء البعيدة حدا عن التطبيق. ان الاحصائيات المؤسسة تدلنا على ان بين كل ثلاثة من البشر على وحه الارص هناك اثنان يعانيان من الحوع والحاحة

وفي مناطق الشرق الاوسط حيث التحمع السكاني الكبير الدي يؤلّف 50% من سكان العالم نحد ان 12% فقط يستحودون على الموارد الاقتصادية للارص

وفي امريكا اللاتينية حيث يسكن 6% من سكان العالم نحد ان 4% يستحودون على موارد الارص

وفي افريقيا حيث عدد السكان يبلغ 7% من سكان العالم نحد ان 2,4% فقط يستحودون على موارد الارص وعلى النقيص من دلك فان امريكا الشمالية حيث يتحمع 7% من سكان العالم فان 40% يتمتعون بثروات الارص

وفي اطار هده الارقام المأساوية يجرى البحث عن الطاقة من احل الحياة، ان الوحدة والتعاون بين هده الساحات من العالم تبدأ بتحديد الوسائل الديناميكية والتمهيدية التي تحل هده المشاكل. واصعين في اعتبارنا ان استمرارية هده المشاكل يهدد بقاء كوكبنا

وفي هدا الوقت لا يسعنا التفكير في اقامة الفروق الميتافيزيقية او الفروق التصورية بين ثقافات الغرب والشرق، او اقامة الفروق بين حاجات الشعوب المتطورة وحاجات الشعوب المتخلفة، ان فكرة الوجود في داتها تمحو وجود اي اختلاف ايديولوجي او ميتافيزيقي بين الحضارات.

إذْ لم يحدث ابدا ان تحاور العالم كما يتحاور الآن حول تهديدات الدمار الشامل وحول المخاطر الكبيرة التي تهدد البشر لصراع لم يحدث له مثيل في التاريخ، ان العصر الذي نعيشه هو عصر بلا اسم كما وصفه «رومانو جوارديني»، انه عالم هو على الرغم من الحوار المتصاعد فيه تتسلط عليه فكرة عدم امكانية التوصل الى حلول صالحة

ومع دلك فان الوضع قد تغير في العالم بشكل كبير في سنوات قليلة بحيث اصبح الحوار بين الثقافات أمراً لا يمكن تحاشيه. وبالاضافة الى الوحدة التكنولوجية بين الشعوب جاءت التحوُّلات الضخمة التي وفرتها وسائل الاتصال وسهولتها، لقد بدأت الهجرات المتبادلة بين شعوب الارض في اعقاب الحرب العالمية الثانية وانا نشهد ناعينا مدى سرعة التطور والتحول على الصعيد الدولي

ان هدا التحول قد قام على اساس من حضارة تكنولوجية غربية هي في تطورها قد اتت على حساب كبير من القيم الروحية والاخلاقية لثقافات اخرى في العالم

ومن هنا لابد ان يقوم الحوار الجديد بين الشعوب على اساس من استعادة القيم التقليدية للثقافات والحضارات

ان فكرة التغيير سوف تحدو بنا الى تغيير الاطر والاشكال التي تحكم حياتنا كمواطنين اجتماعيين، وليس هناك فروق بين انسان وآخر مهما اختلفت الفروق في الحاجات بين هدا وداك، وان الانسان في عصر الذرة هو نفسه في جميع العصور، ووجود انسان في شمال او جنوب امريكا قد تقارب ويتقارب سريعا جدا من وجود انسان آخر في وسط افريقيا، ان مصير الانسان في عصر الذرة اصبح مصيراً مشتركاً مهما اختلف الجنس او العقيدة او اللون

وامام هدا الاطار المعقد للعلاقات اصبح من الضروري اجراء حوار بين الحضارات التي كتب علينا ان نحياها على كوكبنا، ومما لاشك فيه ان موقف الرجال المعنيين بهده الموضوعات سوف يقترب حثيثا ويتلمس الدعر والفزع. دلك لاننا قد وضعنا في حضارة عالمية وليدة العلاقات بين الوجود والحاجة التي تتخد أشكالا جديدة متطورة

وفيما يتعلق بهده الموضوعات نجد انفسنا الى حد كبير امام فكر الفيلسوف «هيدجر» الذي يوضح ان «العلم الحديث للطبيعة طريق يؤدي الى حياة اكثر سعادة للانسان» ويتساءل الفيلسوف ما اذا كان هدا القصد هو ثمرة التأمل والتفكير ام هو التعبير الوثيق للعصر النووي

والنتيجة التي يصل اليها الفيلسوف هو ان الأمر «بالثمرة وليس بالفكر والتأمل». انه إذاً فكر حسابي ينقل الانسان الى حقيقة جدرية جديدة عليه

انه فكر ينبع من القوة السرية للتكنولوجيا نفسها «التي تسيطر على الارض كلها».

انه امر يؤلف عدوانا «ضد الحياة وضد الكائن البشري نفسه» والنتيجة هي الآتي · «لا يمكن لأي فرد أو جماعة أو لجنة حتى و إن كانت تضم أنبغ رجال الدولة وعلمائها وفنييها، ولا يمكن لأي مؤتمر لزعماء الصناعة والاقتصاد أن يوقف أو يوجه التطور التاريخي لعصر الذرة»

وفي وجودنا وعلاقاته مع الحاجات الجديدة يجب أن نستبعد الاشكال الجديدة للعدوات والعنف الاستعماري

ان الزمن الذي نعيشه هو نهاية القرن العشرين وبداية قرن جديد نحن ابطاله، فعلينا ان نضع لقاء الحضارات في قالب وابعاد جديدة، قالب من الحوار والتفهم للعلاقات بين الوجود والحاجة، وانه يجب المشاركة في عمل مشترك يعطي الاولوية لقيم الانسان وبقائه على الارض

إن قضيتنا طويلة لكنها ليست بطيئة إذ هي مرتبطة بسرعة عجلة تاريخنا الحالي

ومنذ قرن من الآن بالتحديد قدم «فروبينوس» عرضا اصيلا للثروة الكامنة في الثقافات الافريقية· الاساطير والخرافات والفن والدين والشعر، ومثل هذا العرض يقدم لنا امكانات التكامل في اطار من التفهم والاتصال بين الاجناس، وفي اطار التقارب نحو العناصر الاساسية من اجل بناء اسس ثقافة عالمية واسعة وبلا حدود

ثقافة واسعة ستستشعر تنوعها وتقوم على اساس من الصفات التي تقرب فيما بيننا وليس على اساس الخلافات التي تفصلنا كل عن الآخر

ان مثل هذه القضايا تدفعنا بالضرورة نحو اقامة حوار أساسي جوهري فيما يتعلق بموضوع التربية والتعليم الذي يصل الى ابعاد عميقة ومأساوية في مجتمع الجماهير المتعطش لحلول على مستوى كوكبنا كله

وفي التربية يجب الاستفادة من الجماهير الكبيرة التي تسكن مختلف قارات كوكبنا

وهنا يمكن حل المعضلة الجدية بين الحاجة والوجود وذلك بتقويم المشاكل التربوية والمشاكل السياسية بمعنى متكامل وكذلك بتقويم اجهزة الاعلام والاتصال التي تلعب دورا له اثره في تغيير التطور والتاريخ وآفاقه

ان الحاجة والوجود وهما يواجهان التحولات الكبيرة التي نشهدها قد غيرا آفاق علاقاتهما

وكان التغيير نتيجة لهذه القفزات التاريخية الكبيرة التي تتم نتيجة لسرعة الحياة ذاتها

وفي هذه العلاقات بين الحاجة والوجود نجد ان الموضوعات الهامة والمأساوية هي موضوعات السياسية الثقافية والتربوية على صعيد كوكبنا

انها تمثل حقيقة عالمية مضطربة، فوضوية ومتصارعة، إنه كي يكون لحاجات العالم الثالث وجود افضل في اطار مواقعها الجغرافية والعنصرية الخاصة فانه يتسنى لها ذلك في حدود الميادين السياسية والثقافية والتربوية

ان عصرنا هو عصر التطور عصر العصا السحرية وبالنسبة لكثيرين هو عصر الاكتفاء الذاتي، لكننا نلاحظ في السنوات الاخيرة ان هناك متناقضات عميقة وشروخا في هذا التطور تتزايد يوما بعد يوم بحيث وصل الامر الى مرحلة لا توحي باي امل

والناس تجهل ان هذا العروب هو في اساسه سياسي وتقافي لم تنفع معه المساعدات بشتى انواعها ومن المساعدات التي وطفتها الدول الصناعية في عالم ثالث يبحث عن نفسه برغم كل الضغوط الاقتصادية والتكنوقراطية

انهم لم يضعوا في اعتبارهم الاسس الكبيرة للوجود وهو تصور يضع الانسان في تجانس مع زمانه ومع من يحيطون به، انهم لم يضعوا في اعتبارهم الحالة النفسية الشخصية لكل انسان ولا الحالة الاجتماعية لكل شعب، كما لم يضعوا في اعتبارهم الظروف التاريخية والاجتماعية للدول

ان اكبر الامور التي يتطلبها المستقبل، او واحدة من اكبر الامور التي يتطلبها المستقبل تكمن في اعتبار الانسان هو مركز الاقتصاد وهو فاعل التاريخ

ولم يكن الامر على هذا النحو حتى الآن خاصة لعدم الوضع في الاعتبار ان التطور في جوهره هو مجموعة من العناصر ذات السمات المختلفة تجمع كلّ ظواهر الثقافة

ان التخطيط لتطور العالم الثالث قد كان يعوزه التخطيط الثقافي وفي خضم الظروف التي يفرضها عصر الذرة، فان العلاقات بين الوجود والحاجة تعني الحوار بين الثقافات، متحاورين التناقضات الحالية

ان العلم المتحد مع الفلسفة عليهما البدء في العمل من اجل الوحدة الثقافية التي تقوم على اساس من لعناصر الثقافية المتكاملة كافةً

هذه هي التضحية، قد تبدو لغزا وقد تبدو غامضة في ابعاد اللغة المحصورة فيها لكنها مع ذلك هي القضية بجميع فصولها

وفي هذا المعنى كتب «الدوس هلسلي» لنقل في هدوء وكما هي مسجل في طبيعة الاشياء ذاتها، ان اللغة لا يمكنها ان تحيط ابدا بكل ما جاء في العالم من فكر وادب وعلم

انا نتباعد اكثر واكثر فيما هو مجهول «ان لغة الحاجة والوجود الجديدة يجب ان تخلق او تخترع قبل ان تكون تقليدا او تمثيلا لاحداث او مواقف سابقة»

وعلينا دائما ان نملك شفرة هذه اللغات الجديدة، وهذه مهمة مختلفة تحدق بها المشاكل التي يجب علينا حلها ونحن في مسيرتنا

ان الشاعر «ازراباوند» الذي ساهم، مثله مثل القليلين من اقرانه في اثراء التفاهم بين الثقافات الشعرية في كل العصور، قد خلف لنا الكلمات الآتية التي اجعلها كلماتي في نهاية هذا البحث قال

فلتحلوا لي هذا اللغز أنتم يا من تعرفون التاريخ

الاسواق الشعبية في المجتمع الجماهيري دراسة ميدانية للاسواق الشعبية في مدينة طرابلس

اعداد:

د. هيثم صاحب عجام ـ قسم الاقتصاد

د. السيد محمد كيلاني ـ قسم الاقتصاد

د. محمد لطفي فرحات ـ قسم الاقتصاد

د. عبد السلام علي العربي ـ قسم الاقتصاد

د. محمد رياض رشيد ـ قسم الهندسة الاجتماعية

جامعة الفاتح

الاسواق الشعبية في المجتمع الجماهيري

المقدمة:

كانت خطة السنوات الخمس للتحول الاقتصادي والاجتماعي 76-1980م، تهدف إلى بناء المجتمع الجماهيري في اطار المنهاج الاقتصادي الذي تحدد في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر، والذي تضمن المطلقات الاساسية للنظام الاشتراكي الجديد الذي يستند على ملكية الشعب للثروة ووسائل الانتاج، وعلى مبدأ مشاركة المنتجين في ثمار انتاجهم على أساس مبدأ شركاء لا اجراء.

وقد تحددت 'ستراتيجية للتجارة الداخلية تتفق مع هذا النظام الجديد وضعت اهدافها في خطة التحول الثانية 81-1985م.

ولقد اعتمدت استراتيجة التجارة الداخلية على عناصر ثلاثة ذات حلقات متداخلة فيما بينها تتحدد في التسويق والتوزيع والتخزين بهدف تدفق السلع الاستهلاكية والخدمات عبر قنواتها الطبيعية بكل يسر وانتظام ومن المصادر المختلفة الداخلية أولاً والخارجية ثانيا حتى تصل إلى المستهلك والمنتج بأقل جهد وبأدنى تكلفة وفي الوقت والمكان الماسبين.

ومن مطلق هذه الاستراتيجية قامت مجموعة بحث من اساتذة جامعة الفاتح بدراسة أولية استكشافية عن مدى نجاح الاسواق في تحقيق «غاية المجتمع الاشتراكي الجديد وتكوين مجتمع سعيد لا يتحقق إلا باشباع الحاجات المادية والمعنوية للانسان وذلك عن طريق تحرير هذه الحاجات من سيطرة العير والتحكم فيها».

ولتحقيق هد الهدف اعتمدت الدراسة على استمارة استقصاء موجهة إلى المستهلكين في بلدية طرابلس بهدف تحقيق النقاط التالية:

(1) التأكد من مدى نجاح الشركة الوطنية للاسواق في تحقيق الاهداف التي يسعى إليها المجتمع الجماهيري.
(2) معرفة المشاكل التي تواجه المستهلك في تعامله مع الاسواق العامة.
(3) الاستفادة من هذه الدراسة في تحديد المنهاج العملي السليم الواجب اتباعه عند عمل الدراسة الموسعة والشمولية بحيث تغطي جميع انحاء الجماهيرية.
(4) محاولة وضع بعض الحلول الاولية نتيجة لما يمكن ان يمدنا به البحث والدراسة.

ولتحقيق هذه الاهداف قسم البحث إلى ما يلي:

أولاً: تحديد المنهج العلمي الذي استخدم في الدراسة.

ثانياً: اعطاء فكرة عن الاسواق العامة ودورها في النظام الجماهيري.

ثالثاً: تحليل البيانات من استمارات الاستقصاء.

رابعاً: التوصيات.

أولاً: المنهج العلمي للدراسة:

اتبعت الدراسة اسلوب البحث الميداني والاستقصاء المباشر باختيار عينة اعشوائية من جماهير المستهلكين ومناقشتها في مراكز الاسواق المختلفة.

وقد تم اختيار مجموعة من طلبة قسم الاقتصاد وتدريبهم على كيفية إلقاء الاسئلة وتلقي الاجابة بعيدا عن التأثيرات الشخصية على المستهلك.

وقام الباحثون بتفريغ المعلومات ودراستها وتحليلها وايجاد العلاقات التشابكية للمؤشرات الاقتصادية المختلفة بما يحقق اهداف البحث المتفق عليها بالاسلوب العلمي، إضافة إلى اجراء بعض البحوث النظرية التي ساهمت في تفسير بعض الظواهر التي برزت من تحليل استمارات البحث التي اعدت لهذا الغرض وقد استخدم الباحثون الاسلوب الاحصائي في التحليل آخذين في الاعتبار المدى الزمني المطلوب للبحث والهدف من هذه المرحلة البحثية.

وتجدر الاشارة إلى أن هذه الدراسة تعتبر دراسة أولية مبدئية لدراسة أوسع وأكثر شمولا من ناحية المكان والزمان وعمق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن نتيجة الاستقصاء تم الحصول على 283 استمارة تمت الاجابة عليها من المستهلكين بشكل مباشر.

وقد وجهت إلى المستهلكين الذين شملتهم الدراسة بعض الاسئلة المتعلقة بما يلي:

(1) عدد مرات التردد على الاسواق اسبوعيا أو شهريا.
(2) توقيت فتح الاسواق.
(3) مدى تعارض التوقيت مع أوقات العمل الرسمية.
(4) حسن معاملة العاملين في الاسواق للجمهور.
(5) تحديد الكميات المباعة من السلع واجبار المستهلك على شراء سلع معينة.
(6) توفر العبوات المناسبة من ناحية الحجم.
(7) ملائمة الموديلات ومدى تغييرها مع فصول السنة.
(8) نوعية السلع.
(9) مناسبة الاسعار للمستهلك.
(10) شراء المواد التالفة وامكانية ارجاع التالف.
(11) شراء سلع مخالفة للقياس وطريقة التعويض.
(12) اختلاف الاسعار بالاسواق ومدى تقيد السوق بالتسعيرة الخاصة بأمانة الاقتصاد.
(13) حجم الدخل والمصروفات على السلع المختلفة.
(14) مدى توفر السلع في المكان والزمان وبالسعر والنوعية والكمية المناسبة للمستهلك

ثانياً: فكرة الاسواق الشعبية في ضوء النظام الاشتراكي الجماهيري:

منذ أن شرع المجتمع الجماهيري في تحقيق سيطرة الشعب على التجارة الداخلية بجميع حلقاتها والبدء في

الغاء التجارة الخاصة باعتبارها نشاطا استغلاليا، استلزم الامر اجراء العديد من الدراسات تناولت أسس ووسائل تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية بهذا الخصوص.

وبناء على قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام في دورة انعقاده الأول والمؤتمرات الشعبية الاساسية فى دور انعقادها العادي .. قررت اللجنة الشعبية العامة في 12/ من فبراير /1979م انشاء الشركة العامة للاسواق والتي تكون تبعيتها الادارية لامانة الاقتصاد.

أهداف الشركة العامة للاسواق:

تهدف الشركة الوطنية للاسواق إلى تحقيق الاهداف التالية:

(1) انشاء الاسواق العامة والاسواق النوعية والمجمعات الاستهلاكية والمحلات التجارية التي تنشأ بمعرفتها أو تنشؤها البلديات أو الاجهزة المختصة الاخرى وادارتها وفقا لاحدث الاساليب العلمية.

(2) إقتناء مختلف انواع السلع والخدمات وتخزينها وبيعها بالتجزئة للمستهلك باقل الاسعار وفى كافة أنحاء الجماهيرية بما يتفق واحتياجات المناطق المختلفة وتتولى تسويق السلع والمواد من المصادر المختلفة أو استيرادها حسب الحاجة مع توفير مخزون استراتيجي من كل أنواع السلع الاساسية بما يؤمن حماية الاقتصاد الوطني.

(3) اعداد الخطط والبرامج الكفيلة بتوفير السلع والمواد والتنسيق مع المنشآت الانتاجية .. والجهات العامة حتى يمكن أن تحقق أهدافها وانشاء المخازن العادية ومخازن التبريد اللازمة وكذلك اتباع كافة الاساليب الحديثة المتعلقة بالتسويق والتوزيع وغيرها وضمان انتظام عرض المواد والسلع الاستهلاكية في الاسواق التي تديرها الشركة مع اعطاء الاولوية لتصريف الانتاج المحلي من السلع والمواد الزراعية والصناعية.

(4) وضع وتطبيق نظام خاص للتكاليف يعمل على تحقيق الوفورات الداخلية والخارجية وانتهاج سياسة متوازنة ومستقرة للاسعار.

(5) تدريب وخلق كوادر قادرة على ادارة الاسواق.

ولتحقيق جميع هده الاهداف تم اعطاء صلاحيات واسعة للجنة التنفيذية لادارة الشركة في تصريف أمورها ووضع النظم الادارية والمالية التي تسير عليها بالاضافة إلى الجمعية العمومية التي تتكون من أمين الاقتصاد واللحان الشعبية للشركة ومندوبي الجهات المساهمة في رأسمال الشركة.

رأسمال الشركة والتوزيع الجغرافي لفروعها:

بموجب قرار انشاء الشركة العامة للاسواق يبلغ رأسمال الشركة خمسة ملايين دينارا ليبيا مقسمة إلى خمسمائة ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها مائة دينار ليبي للسهم الواحد، تتولى الخزانة العامة تغطيتها بالكامل وتكون مملوكة للمجتمع.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للفروع والمكاتب والاسواق فان لدى الشركة سبعة فروع وسبعة وعشرين مكتبا، و (1279) سوقاً موزعة على الفروع السبعة وهي:

طرابلس .. بنغازي .. النقاط الخمس .. سبها .. درنة .. وغريان كما هو مبين فى الرسم التوضيحي شكل رقم (1) والجدول رقم (1).

ويبلغ عدد العاملين في الشركة (19434) منتجا، كما يتضح من الجدول رقم (1).

شكل رقم (1)

التوزيع الجغرافي لفروع ومكاتب الشركة الوطنية للاسواق

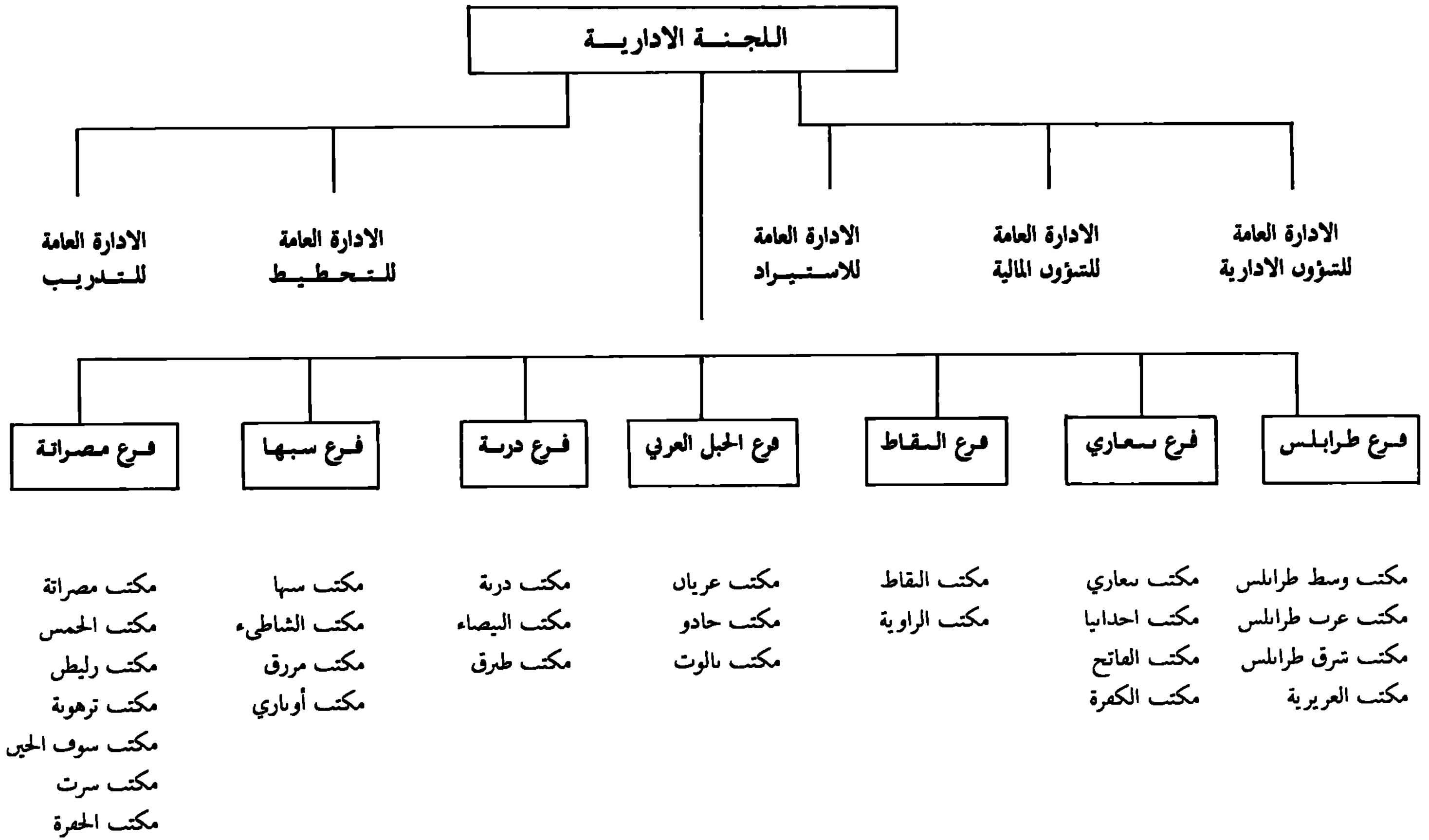

جدول رقم (1)
عدد الاسواق ومراكز التوزيع وعدد العاملين بالشركة الوطنية للاسواق
عام 1982م

البيان	العدد
عدد الفروع	7
عدد المكاتب	27
الأسواق	
عدد الاسواق المجمعة	8
عدد الاسواق من دورين	17
عدد الاسواق من دور واحد	21
عدد الاسواق المعدنية	99
عدد الاسواق النوعية ومراكز التوزيع	1134
المجموع	1279
عدد العاملين	19434

المصدر الشركة الوطنية للاسواق

اجمالي المبيعات:

بلغ اجمالي مبيعات الشركة الوطنية للاسواق خلال السنوات 81، 1982م وحسب فروعها السبعة 448,3 مليون دينار عام 1981م، 534,3 مليون دينار عام 1982م بزيادة مئوية مقدارها (19,8%) كما يتضح من جدول رقم (2).

وبملاحظة البيانات الواردة في هذا الجدول يتضح أن مبيعات فرع طرابلس تشكل (31,8%) لعام 1981م، (33,1%) من اجمالي مبيعات 1982م، وتليها في الاهمية النسبية فرع بنغازي حيث تصل النسبة المئوية الى (23,2%) ، (24%) لعام 1981م، 1982م على التوالي يأتي بعدها فرع مصراتة حيث بلغت النسبة المئوية (14,8%) لعام 1981م، (11,8%) لعام 1982م وتمثل عريان أقل نسبة في المبيعات حيث تصل هذه النسبة الى 5,7%، 6,3% من اجمالي المبيعات في عامي 1981م، 1982م على التوالي.

جدول رقم (2)
اجمالي مبيعات الشركة الوطنية العامة للاسواق في المدة 1981م / 1982م
موزعة حسب الفروع

الفرع	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
طرابلس	142,439,117,305	% 31,8	176,873,560	% 33,1
بنغازي	104,347,801,569	% 23,2	128,044,555	% 24,0
مصراتة	66,451,089,958	% 14,8	62,944,685	% 11,8
النقاط الخمس	39,704,612,464	% 8,9	41,372,867	% 7,7
سبها	30,862,078,057	% 6,9	43,261,700	% 8,1
درنة	39,041,168,600	% 8,7	48,040,433	% 9,0
غريان	25,490,471,389	% 5,7	33,771,231	% 6,3
الاجمالي	448,336,339,342	%100,0	534,309,031	%100,0

المصدر الشركة الوطنية للاسواق

الاسواق الشعبية بمنطقة البحث «مدينة طرابلس»

يوجد بفرع طرابلس أربعة مكاتب، و 179 سوقاً مختلفة الاحجام والانواع بالاضافة الى 204 مركزاً للتوزيع، بحيث يصبح اجمالي عدد الاسواق في مدينة طرابلس 382 سوقاً، كما يتضح من جدول رقم (3)

أما عدد العاملين في الاسواق التابعة لفرع طرابلس فقد بلغ 6195 منتجاً، منهم 5500 من الليبيين، 695 من غير الليبيين، كما هو موضح في الجدول رقم (3) أيضا

وتبلغ نسبة الاسواق في مدينة طرابلس الى اجمالي الاسواق في الجماهيرية 29,9%، أما نسبة المنتجين الى اجمالي المنتجين العاملين في الاسواق في الجماهيرية فتبلغ 31,9%

أما فيما يخص اجمالي مبيعات فرع طرابلس خلال عامي 1981م، 1982م موزعة حسب أشهر السنة وبالنسبة المئوية فقد وضعت في جدول رقم (4) والذي يتضح منه أن اجمالي المبيعات لعام 1981م بلغ (142,439) مليون دينار، و (176,873) مليون دينار لعام 1982م أي بزيادة سنوية مقدارها (24,2%) كما يتضح من الجدول أن هناك تفاوتاً كبيراً خلال أشهر السنة المختلفة حيث يتراوح التفاوت ما بين (3,3%)، 13,6% لسنة 1981م في حين أن نسبة التفاوت لعام 1982م تتراوح ما بين (5,5%)، (11,6%).

جدول رقم (3)
عدد الاسواق ومراكز التوزيع والعاملين بفرع طرابلس نهاية عام 1982م

البيان	العدد
عدد المكاتب	4
الاسواق:	
عدد الاسواق المجمعة	5
عدد الاسواق من دورين	2
عدد الاسواق من دور واحد	4
عدد الاسواق المعدنية	18
عدد الاسواق النوعية ومراكز التوزيع	150
المجموع	179
عدد الفروع التابعة للاسواق	204
الاجمالي -	383
عدد العاملين : ليبي (5500) · غير ليبي (695)	6195

المصدر. الشركة الوطنية للاسواق.

جدول رقم (4)
مبيعات فرع طرابلس خلال عامي 1981م ـ 1982م موزعة حسب أشهر السنة وبالنسبة المئوية

الاشهر	المبيعات الشهرية خلال عام 81		المبيعات الشهرية خلال عام 1982م	
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلع	النسبة المئوية
يناير	6,255,802,322	% 4,4	109,460,336	% 11,0
فبراير	4,720,551,528	% 3,3	20,572,942	% 11,6
مارس	6,311,983,087	% 4,5	16,265,157	% 9,3
ابريل	9,275,429,650	% 6,5	13,846,142	% 7,8
مايو	9,525,531,920	% 6,7	13,263,739	% 7,5
يونيو	12,549,539,349	% 8,8	13,482,445	% 7,6
يوليو	19,398,017,193	% 13,6	15,031,000	% 8,5
اغسطس	10,850,014,930	% 7,6	14,885,805	% 8,4
سبتمبر	14,368,155,349	% 10,1	9,699,229	% 7,2
اكتوبر	14,689,812,229	% 10,3	12,700,000	% 7,2
نوفمبر	17,780,187,695	% 12,5	14,315,765	% 8,1
ديسمبر	16,714,092,053	% 11,7	13,351,000	% 7,5
الجملة	142,439,117,305	%100,0	176,873,560	%100,0

المصدر: الشركة الوطنية للاسواق

ومن هذه المعلومات تتضح الاهمية النسبية لفرع الشركة الوطنية للاسواق في طرابلس والذي ينمو حجم المبيعات والتوظف فيه من سنة إلى أحرى وهذا في حقيقة الأمر ما أدى إلى اختيار هذا الفرع كمنطلق لدراستنا الأولية

ثالثاً: نتائج تحليل البيانات:

ظهر من تحليل البيانات ومن خلال اجابات 98% من المستهلكين أن 53% أفادوا بأن التوقيت مناسب لهم في حين أن 45% منهم اعتبروا أن التوقيت غير مناسب مما يضطرهم للخروج خلال أوقات العمل الرسمية. *

من هنا نستنتج ما يلي:

(1) أن توقيت عمل الاسواق غير مناسب لعدد كبير من المستهلكين.

(2) أن خروج الموظفين للاسواق أثناء أوقات العمل الرسمية يؤدي إلى خسارة مادية للاقتصاد الوطني وذلك بسبب تعطل الكثير من الاعمال المرتبطة بعمل هؤلاء الموظفين.
واذا علمنا أن متوسط عدد مرات التردد على الاسواق يقدر بـ (2,4) مرة اسبوعياً أي ما يقرب من عشرة مرات شهرياً ولو افترضنا أن متوسط الفترة التي يقضيها الموظف للوصول إلى السوق والشراء منه ثم العودة إلى مكان عمله هي 4/ ساعات فان هذا يعني ضياع 40/ ساعة شهريا أي ما يعادل ربع المرتب الذي يحصل عليه الموظف شهرياً بدون أي نتيجة تعطى في خدمة المجتمع.

(3) أن كثرة التردد على الاسواق يمكن أن تشير إلى عدم توفر السلعة في الاسواق باستمرار مما يؤدي إلى التردد على أكثر من سوق واحد ويؤيد ذلك اجابات المستهلكين فيما يتعلق بأسباب التردد.

وفيما يتعلق بتوفر العبوات المناسبة من ناحية الحجم فقد أظهرت النتائج أن عدداً كبيراً من المستهلكين يفضلون شراء العبوات الصغيرة في حالة توفرها وهذا يؤدي إلى توفير حاجات مستهلكين آخرين بالرغم من أن عملية البيع بالعبوات الكبيرة قد تؤدي إلى:

(1) توفير في التكاليف.
(2) توفير في عملية الخزن والتعبئة بالاسواق.
(3) توفير في الفقد (فاقد الوزن) بالنسبة للاسواق.
(4) انخفاض نسبة التردد على الاسواق.

ومن حيث معاملة الجمهور من قبل العاملين في الاسواق أظهرت نتائج البحث أن حوالي 63% من المستهلكين الذين أجابوا على هذا السؤال راضون على طريقة التعامل.

كما أظهرت النتائج أن الحكم على طبيعة التعامل تتأثر بموقع السوق من الناحية الاجتماعية حيث ظهر أن نسبة عالية من منطقتي بن عاشور وسوق الجامعة غير راضية على أسلوب التعامل فيهما وهذا راجع إلى أن مستهلكين هاتين المنطقتين لهم حكم خاص على طريقة التعامل والاجبار وتحديد الكميات المشتراة كما يظهر من الجدول رقم (6).

ولقد أظهرت النتائج أيضا أن أكثرية المستهلكين الذين شملتهم الدراسة غير راضين عن الموديلات المعروضة في الاسواق حيث شكلت نسبتهم (80%) وأن 75% من المستهلكين أفادوا بأن الموديلات لا تتغير اطلاقاً.

والملاحظ من الجدول رقم (7) أن نسبة عدم الرضى عن النوعية أقل من نسبة عدم الرضى عن الموديلات.

ويشير جدول رقم (7) إلى أن نسبة عدم الرضى عن الموديلات في بن عاشور يقدر بـ (82%) في حين أن عدم الرضى عن النوعية كانت (62%) وعدم الرضى عن الاسعار (51%) فقط.

وهذا قد يعني أن المستهلكين المترددين على أسواق بن عاشور لديهم القوة الشرائية الكافية للحصول على السلع بينما يؤكد المستهلكين في حي الاندلس أن الاسعار مرتفعة بالنسبة لهم وقد يكون سبب ذلك راجعاً إلى أن المناطق المحيطة بسوق حي الاندلس تضم بعض الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض

كما أظهرت النتائج أن الاسواق الكبيرة تخدم مجموعات كبيرة من المستهلكين من ذوى الدخول المختلفة وهذا هو سبب اختلاف نسبة الرضى وعدم الرضى عن الاسعار والنوعيات والموديلات

وقد لاحظ (81%) من المستهلكين الذين شملتهم الدراسة وجود اختلاف في الاسعار بالنسبة للسلعة الواحدة في مختلف الاسواق الموجودة في مدينة طرابلس وهذا يعني أن رأيهم هذا حول الاسعار يعود إلى كثرة ترددهم على أكثر من سوق واحد

أما فيما يخص السؤال الذي يتعلق بشراء المواد التالفة فقد أظهرت النتائج أن نسبة (51%) من المستهلكين قد اكتشفوا بأن مشترياتهم من الاسواق كانت تحتوي على مواد تالفة. ويوضح جدول رقم (9) نسبة المواد التالفة من السلع المختلفة.

ويتضح من هذا الجدول أن أكثر المواد التي تتعرض للتلف هي.

- المواد الغذائية.
- الملابس
- الادوات المنزلية.
- الادوات الكهربائية.
- والمصنوعات الجلدية

وقد يرجع ذلك إلى بعض الاسباب التي يمكن تلخيصها في الآتي:

(1) سوء التخزين في الاسواق

(2) عدم توفر المخازن بالعدد الكافي.

(3) قلة الخبرة في سياسة الشراء.

(4) سوء تداول الناس للسلع المعروضة.

وبمراجعة البيانات التي تتعلق بارجاع المستهلك للمواد التالفة أظهرت النتائج بأن (20%) من المستهلكين قاموا بارجاع المواد التالفة بعد شرائها ولكن ادارة السوق كانت ترفض ارجاع المواد التالفة كما يتضح ذلك من الجدول رقم (8).

وفي اعتقادنا يرجع السبب في عدم ارجاع المستهلك للسلع التالفة إلى عدم ثقة المستهلك بأن ادارة السوق سوف تقبل ارجاع مثل هذه السلع أو استبدالها ويعزز ذلك ما ورد في جدول رقم (8) الذي يظهر أن طريقة تعويض المستهلك عن السلع التالفة عادة ما تكون باجبار المستهلك على شراء مواد أخرى بدلاً من

الحصول على تعويض نقدى وهذا قد يؤدي إلى خسارة مزدوجة بالسبة للمستهلك والمجتمع وقد يكون ذلك أحد الاسباب التي تفسر عدم رضى المستهلك عن ادارة السوق.

اما بالسسة للاسعار فقد أظهرت النتائج إن المستهلكين قد لاحطوا ارتفاع اسعار الملابس والمواد الغذائية والمصوعات الجلدية والادوات المنزلية كما يتصح ذلك من الحدول رقم (10) ويمكن أن يرجع السبب فى عدم رضا المستهلك عن نوعية السلع إلى ارتفاع اسعارها ودلك لوجود علاقة مباشرة بين حودة السلعة وسعرها في السوق.

بالاضافة إلى دلك نلاحظ أن الملابس لا تخصع للدعم كغيرها من السلع الصرورية مثل بعص المواد الغذائية أما فيما يخص شكوى المستهلك من ارتفاع أسعار المواد الغذائية فأن ذلك يرجع في اعتقادنا إلى ارتفاع نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على هذا النوع من السلع خاصة بالنسبة لذوى الدخول المنخفضة.

ان عدد مرات تردد أصحاب الدخول المتوسطة على الاسواق (20-39 دينار) و (40-59 دينار) أكثر من غيرهم وبارتفاع الدخل ينخفض عدد مرات التردد على الاسواق حيث نجد أن فئات المستهلكين من دوى المصروفات من (20-59) دينار يرتفع لديهم عدد مرات التردد على الاسواق بنسب تتراوح ما بين 17,2%، 39,4%، 22,3% من اجمالي المترددين البالغ عددهم 94 شخصاً ممن يترددون مرة أو أربع مرات خلال الشهر الواحد وهذه النسب ترتفع بالنسبة لفئات المستهلكين من دوى المصروفات المنخفضة حيث أن عدد مرات ترددها يتراوح ما بين 17,5% و 42,5% و 22,8% من اجمالي عدد المترددين البالغ عددهم 57 شخصاً ممن يترددون خمس مرات إلى سبع مرات شهرياً ويبدو أن الفئة الي تقوم بالصرف من (20-39 دينار) هي أكثر الفئات تردداً على الاسواق بالنسبة للفئات المختلفة الاخرى فعلى سبيل المثال تبلغ نسبتهم 62,5% من مجموع المترددين البالغ عددهم 16 شخصاً حيث يبلغ عدد مرات ترددهم من 15-17 مرة شهريا ويتصح من الدراسة أيضاً أن أقل الفئات تردداً هم المستهلكون الدين ينفقون د80-99 دينار) حيث يبلغ عدد مرات ترددهم 5,3% من اجمالي عدد المترددين في هذه الفئة (1-4) مرة والبالغ عددهم 94 شخصاً من المستهلكين المستجوبين وتنخفض هذه النسبة إلى 3,5% لعدد المترددين من (5-9) مرات شهريا والبالغ عددهم 57 مستهلك في حين كانت أجوبة (32) من المستهلكين تفيد بأنهم يترددون من 10-14 مرة على الاسواق شهرياً.

ونستنتج من دلك أن فئات المستهلكين من دوى الفئات المرتفعة هم أكثر قدرة على تخزين السلع من غيرهم مما يؤدي إلى انخفاض عدد مرات ترددهم على الاسواق

ويتصح من الجدول رقم 15 الذي يوضح العلاقة بين فئات المصروفات وارتفاع الاسعار واختلافها في الاسواق المختلفة إن أعلى نسبة ممن يشعرون بأن الاسعار غير مناسبة لهم هم المستهلكون الذين ينتمون إلى فئة المصروفات (20-39 دينار) شهرياً حيث تبلغ هذه النسبة 26% ويليها في الاهمية النسبية المستهلكون في فئة المصروفات (40-59 دينار) شهرياً والتي تصل نسبتهم إلى (12,6%) ويأتي بعد ذلك من حيث الاهمية النسبية للاحساس بارتفاع الاسعار المستهلكون من دوى المصروفات أقل من عشرين دينار شهرياً حيث تبلغ نسبتهم (7,6%) ويلي ذلك فئات المصروفات (60-79 دينار) ثم (100 دينار) فأكثر وأخيراً (80-99 دينار) شهرياً ودلك بنسبة (7,2%)، (3,6%)، (2,2%) على التوالي *

وبصفة عامة يمكن القول أن نسبة (59,7%) من اجمالي المستجوبين أجابوا أن الاسعار غير مناسبة بينما أشار (40,3%) منهم بأن الاسعار مناسبة لهم.

أما فيما يتعلق باختلاف الاسعار في الاسواق المحتلفة فأنه من الضروري الاشارة إلى أنه طبقاً للائحة التنفيذية للشركة الوطنية للاسواق هناك لحنة تنفيدية من مهامها الاساسية وضع النظم الخاصة بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة واقتراح أسس البيع والشراء طبقاً للأهداف المقررة للشركة ولهذا يجب أن لا يكون هنالك أي اختلاف في أسعار السلعة الواحدة في المناطق المختلفة في المدينة الواحدة. ومس نتائج الدراسة الميدانية ظهر بأن (82%) مس اجمالي المستجوبين أجابوا بأنهم لاحظوا اختلافاً في الاسعار بالنسبة للسلعة الواحدة بيبما أشار 18% فقط بعدم وجود احتلاف في الاسعار وأن أعلى نسبة من المستجوبين الذين أكدوا اختلاف الاسعار هم المستهلكون من الفئات (20-39 دينار) شهرياً، (40-59 دينار) شهرياً، وأقل من (20) دينار شهرياً و (60-79 دينار) شهرياً، 100 ديبار فأكثر شهرياً ثم أخيرا فئة (80-99 دينار) شهرياً وذلك حسب النسب المئوية (37,3%)، (17,5%) و (10,5%) و 9,2%)، (4,4%)، (3,1%) على التوالي مس اجمالي المستجوبين وهذه النتيجة تتمشى منطقياً مع عدد مرات التردد على الاسواق لهذه الفئات المختلفة حسب ما جاء في الصفحات السابقة.

ولمعرفة العلاقة بين فئات الدخل المختلفة ومدى مناسبة الاسعار لكل فئة منهم فقد وضعت النتائج الخاصة بهذه العلاقة في الحدول رقم (15) الذي يظهر النتائج التالية:

(1) اتصح بصفة عامة أن المستهلكين حسب فئات الدخل المختلفة الذين أحابوا على هذا السؤال في الاستقصاء وعددهم (219) شخصاً أن (60,2%) منهم أجابوا بعدم مناسة الاسعار بالسبة لهم بينما أحاب الناقون (39,8%) بعكس ذلك

وادا نظرنا إلى فئات الدخل المختلفة نحد أن هناك (23,3%) من اجمالي المستجوبين هم مس فئة الدحل المردي الذي هو أقل من (40) ديبار شهرياً ويليهم فئة الدخل (40-59) دينار بنسبة (14,2%) أما باقي الفئات (60-79)، (80-99) ديار، (100-119) دينار، (120 ديبار فأكثر) فان النسب المئوية لعدم مناسبة الاسعار بالنسبة للدخل تتراوح ما بيں (8,2%)، (5,8%)، (4,1%)، على التوالي

نستنتج من دلك بأن الفئات ذات الدخل أقل مں (40-59) ديبار شهرياً هي الفئات التي تقوم تقريباً بصرف كامل دخلها على المواد الاستهلاكية وبالتالي فان هذه الفئات هي الاكثر تضرراً من ارتفاع الاسعار واحتلافها بيں الاسواق المختلفة

رابعاً: التوصيات:

باستعراضنا لنتائج البحث السابقة وتحقيقاً للاهداف التي أنشأت من أحلها الشركة الوطنية العامة للاسواق تتضح أهمية التوصيات التالية:

(1) اعادة النظر في توقيت فتح الاسواق.

(2) تدريب العاملين بالاسواق المختلفة على اسلوب التعامل مع المستهلكين وطرق البيع الجديثة.
(3) اعادة النظر في سياسة توريد السلع للاسواق.
(4) الاهتمام بتوفير المحازن المناسبة.
(5) وضع سياسة للنقل والتوزيع تضمن استمرارية عرض السلع في الاسواق بصورة منتظمة.
(6) ضرورة الاستفادة من الانتاج المحلي.
(7) مراعاة دوق المستهلك وعاداته وتقاليده الاجتماعية في اختيار السلع الموردة للاسواق في الوقت المناسب.
(8) توفير العبوات (الكميات) المناسبة لاحتياجات المستهلكين وذلك بعد دراسة سلوك المستهلك.
(9) ايجاد نظام لمراقبة جودة السلع الموردة للاسواق.
(10) وضع نظام لارجاع المواد التالفة من قبل المستهلكين وطريقة تعويضهم.
(11) وضع نظام للتكاليف يضمن توحيد اسعار السلع في الاسواق المختلفة.
(12) وضع نظام يمكن المستهلك من الاستفادة من الضمانات التي يوفرها المنتج بالنسبة للسع المعمرة (الادوات الكهربائية وغيرها).

هوامش:

---

* انظر جدول رقم (5)

* يلاحظ أن أكثر الفئات احساساً بارتفاع الاسعار هي الفئات ذات الدخول المتوسطة أما الفئات ذات الدخول المنخفضة والفئات ذات الدخول المرتفعة فهي أقل احساساً بارتفاع الاسعار

جدول رقم (5)

جدول يوضح مرات التردد على الاسواق
ومدى تعارض التوقيت مع أوقات العمل «كنسبة مئوية»

السوق	الرمز	التردد		التوقيت		تعارض مواقيت العمل	
		اسبوع	شهر	مناسب	غير مناسب	متعارض	غيرمتعارض
س عاشور	01	3	13	59	41	59	38
الثلاثاء	02	2	9	50	50	65	28
الجماهيرية	03	2	8	56	44	51	46
الجمعة	04	2	7	65	35	53	44
الجامعة	05	2	10	28	72	66	34
المطار	06	4	15	50	50	80	20
الاندلس	07	2,5	10	58	38	65	28
تاجوراء	08	3	11	59	41	56	37
جميع الاسواق		2,4	10	53	45	60	35

جدول رقم (6)

جدول يوضح اسلوب التعامل في السوق ورأي المستهلكين «كنسبة مئوية»

السوق	الرمز	التعامل		تحديد الكمية		الاحجار		العبوات		
		جيد	غير جيد	نعم	لا	نعم	لا	غير متوفرة	لا تكفي	توفير التردد
س عاشور	01	51	44	62	36	64	36	79	15	21
الثلاثاء	02	68	30	78	22	40	58	63	28	25
الجماهيرية	03	71	20	56	32	46	54	46	22	41
الجمعة	04	56	38	50	47	50	50	62	35	18
الجامعة	05	44	47	47	47	63	37	67	38	22
المطار	06	100	—	70	30	40	60	50	30	50
الاندلس	07	72	27	68	30	55	45	40	42	33
تاجوراء	08	63	30	51	49	44	54	41	37	37
جميع الاسواق		63	31	61	36	32	48	55	31	29

جدول رقم (7)

جدول يوضح مدى رضا المستهلك عن الموديلات والنوعية والاسعار

السوق	الرمز	الموديلات		النوعية		الاسعار		تغير الموديلات		
		مناسبة	غير مناسبة	جيدة	غير جيدة	مناسبة	غير مناسبة	فترة طويلة	فترة قصيرة	لا تتغير
بن عاشور	01	13	82	28	62	38	51	8	10	79
الثلاثاء	02	12	88	40	58	43	53	15	15	70
الجماهيرية	03	12	80	32	59	39	49	17	2	80
الجمعة	04	15	76	44	50	47	47	21	12	68
الجامعة	05	25	69	34	50	28	47	19	9	72
المطار	06	50	50	60	40	20	80	—	10	90
الاندلس	07	15	85	43	57	35	60	12	2	67
تاجوراء	08	15	81	37	48	41	59	4	4	93
جميع الاسواق		16	80	38	55	38	54	13	7	75

جدول رقم (8)

جدول يوضح مدى قبول السوق لارجاع المواد التالفة والتي تخالف القياسات المطلوبة

السوق	الرمز	شراء المواد التالفة		ارجاع التالف		ارجاع المخالف للقياس		قبول السوق للتالف		طريقة التعويض	
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نقود	مواد اخرى
بن عاشور	01	51	49	15	21	33	21	5	13	—	5
الثلاثاء	02	55	43	13	50	55	18	5	38	—	8
الجماهيرية	03	51	49	24	27	44	29	12	20	—	10
الجمعة	04	53	47	35	35	44	26	24	26	—	29
الجامعة	05	72	22	25	59	16	47	16	47	—	34
المطار	06	40	60	20	10	20	60	—	20	—	10
الاندلس	07	38	58	20	28	40	32	5	27	3	12
تاجوراء	08	51	49	11	33	44	26	7	26	—	19
جميع الاسواق		51	47	20	34	39	29	10	27	—	15

جدول رقم (9)
جدول يوضح السلع التي تتعرض للتلف في الاسواق المحتلفة

السـوق	الرمر	المواد العدائية	الملابس	المواد الحلدية	المواد الكهربائية	الادوات المرلية	سلع أحرى
ں عاشور	01	44	13	—	13	3	3
الثلاثاء	02	45	5	—	10	13	3
الحماهيرية	03	41	5	10	7	10	5
الحمعة	04	47	12	12	12	6	—
الحامعة	05	66	19	13	13	4	9
المطار	06	30	—	—	—	—	—
الاندلس	07	35	10	2	12	10	3
تاحوراء	08	54	11	—	4	4	—
حميع الاسواق		45	10	5	10	7	3

جدول رقم (10)
جدول يوضح المواد دات الأسعار المرتفعة في نظر المستهلك

السـوق	الرمر	المواد العدائية	الملابس	المواد الحلدية	المواد الكهربائية	الادوات المرلية	سلع احرى
ں عاشور	01	33	74	31	10	13	8
الثلاثاء	02	45	80	30	20	43	5
الحماهيرية	03	32	78	24	15	24	20
الحمعة	04	29	68	41	6	3	6
الحامعة	05	25	78	50	19	19	19
المطار	06	20	80	20	20	20	—
الاندلس	07	28	65	22	15	27	8
تاحوراء	08	22	74	37	7	15	4
حميع الاسواق		31	73	31	14	22	10

جدول رقم (11)
جدول يوضح مدى نجاح أو فشل السوق في ارضاء المستهلك

الســــوق	الرمز	الاسعــار		الكميات		الـوعيات		الـزمـان		الـمـكـان		أسباب فشل السوق			
		ماسة	عير ماسة	ماسة	عير ماسة	ماسة	عير ماسة	ماسب	عير ماسب	ماسب	عير ماسب	الحرة	السوق العالمية	الادواق	الاستيراد
بن عاشور	01	28	62	28	64	21	72	26	67	28	64	62	49	49	49
التلاثاء	02	50	50	30	70	28	72	8	92	20	80	65	48	38	58
الجاهيرية	03	41	39	39	49	24	63	22	66	41	46	46	37	39	41
الجمعة	04	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الجامعة	05	25	56	34	38	13	72	16	63	25	53	66	53	56	50
المطار	06	50	50	50	50	50	50	10	90	40	60	60	40	30	50
الاندلس	07	25	57	23	58	25	57	23	58	25	57	65	25	35	35
تاجوراء	08	33	63	44	56	30	67	26	56	26	59	44	33	37	41
جميع الاسواق		30	47	25	49	22	58	17	60	25	53	52	35	36	40

جدول رقم (12)
جدول يوضح العلاقة بين التعامل واختلاف الاسعار ووجود التسعيرة

الســـوق	الرمز	التــعـــامـــل		اختلاف الاسعار		التــســعـيــرة	
		حيد	عير حيد	نعم	لا	موحودة	عيرموحودة
س عاشور	01	51	44	64	23	79	18
الثلاثاء	02	68	30	82	18	85	15
الجاهيرية	03	71	20	80	20	66	29
الجمعة	04	56	38	88	12	74	26
الجامعة	05	44	47	78	16	66	13
المطار	06	100	—	90	10	100	—
الاندلس	07	72	27	78	18	63	30
تاحوراء	08	63	30	96	—	93	4
حميع الاسواق		63	31	81	16	75	20

جدول رقم (13)
جدول يوضح العلاقة بين حجم مصروفات الفرد وعدد مرات التردد على الاسواق

التردد المصروفات	1 - 4	5 - 9	10 - 14	15 - 19	20 - 24	25 فأكثر	المجموع
أقل من 20	16	10	4	2	1	6	39
20 —	37	24	17	10	5	5	98
40 —	21	13	7	1	5	7	54
60 —	8	3	3	3	3	4	24
80 —	5	2	—	—	—	2	15
100 / فأكثر	7	5	—	1	—	2	15
المجموع	94	57	32	17	14	25	239

متوسط مرات التردد 9,6 متوسـط المصروفات 42,6

جدول رقم (14)
جدول يوضح العلاقة بين حجم المصروفات الفردية وعدد مرات التردد كنسبة مئوية

التردد / المصروفات	1 - 4	5 - 9	10 - 14	15 - 19	20 - 24	25 فأكثر	المجموع	التراكم
أقل من 20	6,7	4,2	1,2	0,8	0,4	2,5	15,8	15,8
20 —	15,5	10,1	7,1	4,2	2,1	2,1	41,1	56,9
40 —	8,8	5,4	2,9	0,8	2,1	2,9	22,9	79,8
60 —	3,4	1,3	1,3	1,3	1,3	1,7	10,3	90,1
80 —	2,1	0,8	0,4	—	—	0,4	3,7	93,8
100 فأكثر	2,9	2,1	—	0,4	—	0,8	6,2	100
المجموع	39,4	23,9	12,9	7,5	5,9	10,4	100	
التراكم	39,4	63,3	76,2	83,7	89,6	100		

جدول رقم (15)
جدول يوضح العلاقة بين المصروفات وارتفاع الأسعار واختلاف الأسعار «نسبة مئوية»

الــفــئـــات	أســعـــار مـــاســـة		احــتــلاف الاســعـــار	
	نعم	لا	نعم	لا
أقل من 20	7,2	7,6	10,5	5,7
20 —	17,0	26,5	37,3	4,4
40 —	9,0	12,6	17,5	4,4
60 —	4,0	7,2	9,2	1,3
80 —	1,8	2,2	3,1	0,9
100 فأكثر	1,3	3,6	4,4	1,3
المجموع	40,3	59,7	82	18

جدول رقم (16)

جدول العلاقة بين الدخل ومدى مناسبة الأسعار للمستهلك «نسبة مئوية»

الفئات	أقل من 40	40 -	60 -	80 -	100 -	120 فأكثر	المجموع
نعم	14,2	9,6	6,4	2,3	2,3	5,0	39,8
لا	23,3	14,2	8,2	5,8	4,1	4,6	60,2
المجموع	37,5	23,8	14,6	8,1	6,4	9,6	100,0

النظرية العالمية الثالثة والموارد المحدودة

د. لويس حداد
قسم الاقتصاد ـ جامعة سيدني
سيدني ـ استراليا

النظرية العالمية الثالثة والموارد المحدودة»

أولاً :

يقدم الكتاب الاخضر (النظرية العالمية الثالثة) كنظام قابل للتطبيق وبديل للرأسمالية والماركسية معا لمعالجة المشاكل الاقتصادية العامة التي تخص الانتاج والتوزيع والاستهلاك.

ومن المؤكد ان (النظرية العالمية الثالثة) تتفادى مشكلات النظامين العالميين في المقام الأول بتحويل الاجير إما إلى منتج مكتف ذاتيا او الى شريك فعلي في مؤسسة تعاونية .. وفي أي من الحالتين يعطي كل شخص قادر على الانتاج الحق في انتاج حاجاته الاساسية، وبهذا يكون غير معتمد على الآخرين في التوظيف وكسب اسباب الرزق.

وهكذا يتم التخلص من الفقر الشديد والاستغلال وأخذ حق الآخرين علاوة على ذلك، بما أن الانتاج من أجل الربح «ليس مسموحا به»، والحاجات المصنعة لا تخلق عن طريق صناعة دعائية او ضغوط اجتماعية» فان النظرية العالمية الثالثة تضع تصورا لمجتمع قائم على المساواة والذي (ليس فيه فقير ولا احد يرغب ان يكون اكثر غنى) مستعيرين الكلمات المشهورة (لجون ستيوارت ميل) والتي قالها من مئة وخمسة وثلاثين عاماً مضت عندما اراد ان يضع الضوابط للحالة المستقرة التي يمكن ان تسبب منتهى السعادة والقائمة على عدم النمو في الانتاج الفردي.

ان حالة السعادة الابدية هذه لها مضامين مهمة وبعيدة المدى للاستغلال المناسب للموارد المحدودة وخاصة في استغلال المواد غير المتجددة، التي تعتبر مشكلة ليس فقط بالنسبة لليبيا، التي تعتبر مصادر ثروتها الاساسية من المواد التي لا يمكن استعاضتها ولكن بالنسبة للعالم اجمع.

ان الرأي المطروح في هذا البحث القصير يؤكد ان النظرية العالمية الثالثة تقدم طريقة افضل من كل الرأسمالية والماركسية لحل هذه المشكلة.

في الاجزاء القادمة من هذا البحث نحاول ان نبرهن اولا (في القسم الثاني) ان الرأسمالية بتأكيدها نظام المشاريع الخاصة وجهاز السوق تعتبر قصيرة النظر جدا حيث إنها تؤدي الى استهلاك الموارد غير المتجددة بسرعة شديدة.

ان مواطن ضعف الرأسمالية في هذه الحالة يوحي بالحاجة للتدخل الاصلاحي العام او التخطيط المركزي للعناية بالامور على المدى البعيد حيث نكون قد متنا، ولكن اناسا اخرين قد جاؤوا من بعدنا اذا ما تركنا لهم حصتهم مما على هذه الارض من موارد. وفي (القسم الثالث) من هذا البحث نحاول ان نبرهن ان التخطيط المركزي او الماركسية ربما تكون ضرورية ولكن غير كافية لحل مشاكل الموارد غير المتجددة.

ويناقش (القسم الرابع) من هذا البحث مزايا (النظرية العالمية الثالثة) على النظامين الرأسمالي والماركسي في معالجة هذه المشكلة.

اخيرا (القسم الخامس) يلخص الاراء المطروحة في هذا البحث ويناقش بعض المشكلات العملية التي سيواجهها بلد ما عند تطبيق (النظرية العالمية الثالثة) في انتاج وتوزيع واستهلاك الموارد غير المتجددة في عالم اليوم الذي تسوده الى حد كبير الرأسمالية والماركسية.

ثانياً :

يجادل انصار الرأسمالية بان القرارات التي تخص انتاج واستهلاك الموارد غير المتجددة يجب ان تترك لجهاز السوق والذي سيعني، الى حد ما آليا، بأنه ضرورة للتخصيص الحصصي .. ويجري هذا النقاش في ابسط صورة على الوجه التالي:

ان منتجي ومستهلكي الموارد القابلة للاستنزاف لهم دراية اكبر من الموطنين الاداريين والمخططين حول احوال العرض والطلب وهم اول من يتنبأ بأي نقص خطير في الموارد في المستقبل وكنتيجة لتوقعات في نقص مستقبلي للموارد فان الاسعار سترتفع، وهذا سيشجع على انتاج بدائل للموارد ويثبط من استهلاك وانتاج الموارد الممكن استنزافها.

وهكذا فان ندرة الموارد غير المتجددة يمكن اعتبارها نسبية وليست مطلقة.

وعلى مستوى اكثر تعقيدا يجادل حماة المشاريع الخاصة بان السوق قادرة على التخصيص الحصصي للموارد غير المتجددة خلال فترة من الزمن وكذلك في نقطة معينة من الزمن.

نقاشهم هذا مبني على النظرية التجريدية المختصة بدراسة الموارد القابلة للاستنزاف التي طورها «هوتيلنج» في مقاله الشهير في **مجلة الاقتصاد السياسي أبريل** 1931م ولقد جادل «هوتيلنج»: بما ان قيمة الرصيد من الموارد غير المتجددة مساوية للقيمة الوقتية للمباع منها في المستقبل لذا فان على الملاك ان يتوقعوا ان يرتفع صافي سعر الموارد آنيا بمعدل يساوي معدل سعر الفائدة .. أي ان: **ب ت = ب و (ل + ر) ت**

حيث «ب و» = السعر الحاضر، «**ب ت**»= السعر في المستقبل «**ت**» و «**ر**» تشيران الى معدل سعر الفائدة.

واذا كان صافي السعر يرتفع بمعدل مساو لمعدل ارتفاع سعر الفائدة المركبة فان الملاك لن يكترثوا بالفرق بين استخراج الموارد او تركها تحت الارض، اذا ما سلمنا بعدم أيلولتها الى الاهمال .. وفي حالة التوازن فان الانتاج سيكون مساويا بالضبط للطلب حسب السعر الجاري .. اما اذا كان من المتوقع ان يرتفع صافي السعر بمعدل اقل من سعر الفائدة فان الانتاج سيكون اكثر ارتفاعا لانه ليس هناك رأسمالي يرغب ان يحتفظ بالموارد تحت الارض ويكسب اقل من السعر الجاري للايرادات.

ومن جهة اخرى، اذا كان يتوقع ان يرتفع صافي السعر بمعدل اسرع من سعر الفائدة فان الملاك سيفضلون الاحتفاظ بالموارد تحت الارض لانهم سيحصلون على عائد اعلى في صورة زيادة رأس المال.

ومن هذا يستنتج ان نظام الاسعار سيكون جهاز ضبط فعّالاً ويساعد على توزيع الموارد القابلة للاستنزاف على مرور الزمن .. بطريقة ملائمة. علاوة على ذلك بما ان التقدم التقني يعتبر جزءا اساسيا من نظام التسويق التنافسي فانه يمكننا الاعتماد عليه لاخراجنا من الصعوبات التي قد نواجهها نتيجة نفاد بعض الموارد التي لا يمكن استعاضتها .. واخيرا يشير مناصرو الرأسمالية بان دعاة التشاؤم والكآبة قد اثبتوا خطأهم التام تاريخيا .. ان عبقرية علماء العصر الحديث ستضمن دائما اكتشاف بدائل جديدة وعجيبة لتعوض وتحل محل اي موارد قد يتم استنزافها.

ولنترك جانبا، في الوقت الحاضر، امكانية ان يقدم التقدم العلمي بدائل للموارد غير المتجددة فان الجدل بان جهاز السوق سيكون اداة فعالة في توزيع الموارد القابلة للاستنزاف على فترة طويلة من الزمن غير مقنع تماما، وفي الحقيقة غير صحيح.

ان نظرية السوق التنافسي المؤدي لوظيفته على وجه اكمل تقول ان التكلفة الحقيقية لانتاج سلعة او خدمة ما يجب ان يكون مساويا للثمن الذي يدفعه المستهلك.

ولكن التكلفة الحقيقية لانتاج وحدة من الموارد القابلة للاستنزاف في وقت ما هي بكل بساطة وحدة من تلك الموارد تركت في تاريخ سابق (من الطبيعي في هذه الحالة ان المستقبل لا يريد كميات اضافية من المورد) فاذا كانت الاسعار النسبية يجب ان تكون متناسبة مع التكلفة الحقيقية فان الثمن يجب ان يكون واحدا في اي فترة زمنية .. ولكن النظرية التجريدية للموارد القابلة للاستنزاف تظهر ان الامر ليس كذلك بسبب سعر الفائدة.

ولهذا فان نظام السوق لا يعتبر دليلا للتوزيع الامثل للموارد المتعذر استبدالها على مرور الزمن.

ومن الواضح ان عملية استخراج وبيع الموارد واستثمار الايرادات بالمعدل الجاري لسعر الفائدة لا يخلق اية موارد اخرى .. ولهذا فان الاموال التي اكتسبت في فترة معينة من الزمن لن تكفي الا لشراء نفس الكمية او اقل من المورد الذي ترك في البداية عندما بدأ بعملية الاستخراج.

اما في حالة الموارد المتجددة فانه ليس من المهم جدا ان نأخذ المستقبل بعين الاعتبار، فعامل الزمن يعتبر نسبيا غير مهم، ويمكن اعتبار جهاز السوق اساس توزيع حصصي فعال للموارد . فاذا ما استهلكت موارد كثيرة في الوقت الحاضر فان موارد اكثر سوف تنتج في المستقبل اذا ما توفر الطلب عليها.

ولكن في حالة الموارد التي يتعذر انتاجها فان لعامل الزمن الاهمية القصوى .. ليس فقط من اجل مصلحة ورفاهية الاجيال المقبلة ولكن كذلك من اجل استمرارية الحياة الانسانية على هذه الارض يجب ان تتبنى الرؤية البعيدة جدا جدا

في هذه الحالة معادلة بسيطة ستكشف عدم جدوى جهاز الأثمان كاساس لاتخاذ القرار. وعلى سبيل المثال اذا ما اخذنا الاسعار الجارية للموارد غير المتجددة والمتجددة وسمحنا لهذه الاسعار ان ترتفع بمعدل سعر فائدة منخفض 5% مثلا لفترة زمنية قصيرة نسبيا ولتكن مئة سنة فان اسعار الوقت الحاضر ستظهر لنا منخفضة بصورة مضحكة من وجهة نظر الاجيال القادمة.

ونرى الآن بكل وضوح ان مخزون العالم من المعادن والغابات والموارد الاخرى القابلة للاستنزاف ينخفض بسرعة مذهلة نظرا لان اسعارها منخفضة جدا. ان هذه الموارد يتم استغلالها بطريقة انانية وبمعدل سريع . وكنتيجة لرخص سعرها فانه يتم انتاجها واستهلاكها باسراف .. ان المنتجين يتخوفون من ان التقدم التقني وتطوير بدائل للموارد يمكن ان يؤدي الى خفض قيمة مواردهم.

ونتيجة المخاطرة هذه هي التي دفعت المنتجين لان يستخرجوا المورد بمعدل اسرع وغير عادي .. ويؤدي ارتفاع العرض من المورد في السوق الى نقص الاسعار، وفي المقابل نجد ان المستهلكين الذين ليس لهم بعد نظر يستهلكون كمية اكبر من هذه الموارد . وكل من المنتجين والمستهلكين يدرك تماما ان الحياة قصيرة ولذلك يبتحون ويستهلكون الموارد القابلة للاستنزاف بسرعة هائلة . وسيكتشفون هم او بالاحرى الذين

يأتون من بعدهم الاخطاء التي ارتكبوها وسيكون الوقت عندها متأخرا جدا لتصحيح تلك الاخطاء.

وبالطبع يجادل انصار الرأسمالية بان التقدم التقني ربما يزود ببدائل الموارد غير المتجددة .. وهذ بالاضافة إلى أن النمو الاقتصادي سيضمن ان تحصل الاجيال القادمة على مستوى من المعيشة اعلى من المستوى الحاضر، وانه بذلك يمكننا ان نسقط المستقبل من الاعتبار، ولهذا ليس من الضروري ولا من المرغوب فيه ان تقدم الاجيال الحاضرة تضحيات في الاستهلاك المسبق للموارد القابلة للاستنزاف .. ومثل هذا الجدل يعتبر بكل بساطة غير مسؤول .. انه يقوم على استقراء الماضي القريب عندما استطعنا ان نحقق معدلات نمو عالية في اقتصادنا كما انه يهمل مصير الحضارات السابقة .. انه يفترض ان النمو الاقتصادي حتى على مستويات منخفضة سيكون مضمونا في المدى البعيد بينما في الحقيقة يشك الانسان في وجود هذا الضمان.

حقا اذا ما تركنا انتاج الموارد الاساسية القابلة للاستنزاف لتحكم السوق بالكامل فان هذه الموارد ستستهلك بسرعة فائقة، وبذلك نقوض امكانية النمو للاجيال القادمة .. ان الجدل الذي يعتمد على احتمال ايجاد التقدم التقني لبدائل قابلة للتطبيق اقتصاديا للموارد غير المتجددة يهمل القوانين الاساسية للطبيعة التي تنص على ان طاقة الكون تبقى ثابتة وان (انتروبيا) الكون في كل الوقت تتجه نحو الحد الاعلى، اي ان الكون المادي يخضع لنقص كيفي في الطاقة.

فكل الاشكال المعروفة للطاقة تتحرك في اتجاه منفرد اي من مستوى اعلى الى مستوى اسفل .. هذه القوانين تنطبق على كل التقدم التقني المحتمل وبهذا ليس هناك اي تقدم تقني يمكن ان يحل مشكلة الندرة الكاملة للموارد.

وفي اي حال ليس لدينا الحق في ان نقامر بحياة الاجيال القادمة، ليس هناك اي تقدم تقني سيمكن الاجيال القادمة بان تزيل الفوضى التي نتركها من بعدنا. ففي الماضي استطعنا ان نحل بعض المشاكل في نقص الموارد الي حد كبير باستعمال موارد اخرى غير متجددة .. ان هذه المشاكل كانت تعتبر من نوع الندرة السببية للموارد وكانت تحل عن طريق الاستعاضة بدون قلق شديد حول المستقبل البعيد.

وعلى هذا فان اراضي خصبة وغابات قد اتلفت وبعضها حول لصحارى وتحول الناس لاراضٍ اخرى بكر وغابات .. ولكن هذه العملية لا يمكن ان تستمر لفترة طويلة بدون ان نحول العالم كله لصحراء، وعندها اين سنذهب او بالاحرى اين سيذهب اخلافنا؟

ثالثاً :

لقد اوضحت المناقشة السابقة ان السوق جهاز غير مناسب لتقرير الاستعمال الجيد للموارد غير المتجددة على المدى البعيد . فكل من المنتجين والمستهلكين يعتبرون قصار النظر لعدم اخذهم المستقبل بعين الاعتبار حيث إنهم يهملون بصورة خاصة المستقبل البعيد. ان هناك مخاطر معينة تجعل بعض الافراد لا يعيرون اهتماما للمستقبل انها ليست مخاطر للمجتمع ولكنها مخاطر تنشأ من التحول المحتمل للثروة من مجموعة الى مجموعة اخرى ومن جيل لاخر .. ومن هنا جاءت الحاجة لتدخل الدولة لمنع استنزاف الموارد غير المتجددة قبل الاوان، وهذا يمنح الحجة للشرعية متمثلة في الملكية العامة للموارد والتخطيط المركزي.

تحت مؤسسة الملكية العامة للموارد نجد ان مخاطر أيلولة الموارد للاهمال لن تجعل المخططين يأخذون

المستقبل بعين الاعتبار بكل قوة لان المخططين ليسوا متحفزين للمكاسب وان المخاطر المعينة هي مخاطر للافراد فقط وليس للمجتمع.

واكثر من ذلك فان المخططين المركزيين وراسمي السياسة عامة، لديهم او يجب ان يكون لديهم وقت اطول من المواطن العادي إذ ليس لديهم اسباب لاهمال المستقبل او لمعاملة الاجيال المختلفة على غير وجه المساواة.

على عكس الحكومات في الديمقراطيات الغربية، فرجالها ليسوا موضع انتخابات بما يفقدون فيها السلطة للحزب الذي في المعارضة اذا ما اهملوا مصالح الجيل الحاضر .. واكثر من ذلك انهم يحتكرون وسائل الاعلام لاقناع الناس بان يتبنوا الرؤية المستقبلية ويقبلوا بتخفيض في الاستهلاك الواعي للموارد.

وحيث إن الماركسية تفضل الاستثمار والمستقبل البعيد فهي تعتبر اكثر منطقية من الرأسمالية .. ان نظرية الموارد القابلة للاستنزاف تؤكد المدى البعيد واختيار معدل الخصم المناسب له.

واذا ما تبنى المخططون الرأي المعقول بان اناسا اكثر، بغض النظر عن اجيالهم، يجب ان يحصلوا، على الاقل، على مستوى معيشة متساو فيجب ان يضمنوا ألاّ يستهلك مقدار اكثر من الموارد التي لا يمكن استعاضتها او على الاقل، الا يستخرج منها اكثر مما هو ضروري للمحافظة على مستوى معيشي لائق للجيل الحاضر.

ان هذا الحل لمشكلة الموارد غير المتجددة الذي ينادي بالتحكم المطلق في الموارد والحفاظ عليها لا يتفق مع المنهج التقليدي لرجل الاقتصاد الذي يرى الحل لمشكلة الموارد النادرة في ايجاد بدائل لها، وكذلك لا يتفق مع رأي المخططين من النموذج الروسي الملتزمين بهدف النمو السريع للانتاج الفردي على المدى البعيد.

ان زيادة الانتج المعتمدة على استهلاك الموارد التي لا يمكن استعاضتها يؤدي الى تفاقم النقص الكامل للموارد .. وحتى عندما توجد بدائل للموارد غير المتجددة فان هذه البدائل تكون في الغالب من النوع القليل الفائدة. انه لا يمكننا ان نحل مشكلة الموارد النادرة تماما باستعمال مورد غير متجدد مثل النفط لانتاج الطاقة الشمسية .. وحتى نجتاز عقبة استعمال الطاقة الشمسية بانتاج كمية اكبر من الطاقة الشمسية فان على المخططين ان ينظروا الى ندرة كل الموارد بجدية كاملة.

يبدو ان ايديولوجية النمو البشري في كل من الرأسمالية والماركسية تتغافل عن المنطق البسيط للموارد غير المتجددة وعن قوانين الطبيعة التي تسقط فوائد التقدم التقني في المستقبل البعيد.

ان البلاد تظهر احصائياتها ان لها معدلات نمو عالية هي محل اعجاب ومصدر خوف ولهذا السبب اصبح النمو مظهرا اقتصاديا مقدسا تم التضحية على مذبحه بكميات اكبر فاكبر من الموارد الطبيعية.

ان الظاهرتين المميزتين للنمو في البلدان الاشتراكية وهما: تحقيق معدل ادخار عال وتطوير الصناعات الثقيلة تعنيان ان الجيل الحاضر يعامل بحظوة اقل من الاجيال القادمة .. وبينما توصي هذه السياسة بادخار في الموارد على المدى القريب او المتوسط فانها تعد باستهلاك اكبر على المدى البعيد مبدية اهتماما بسيطا، او غير مهتمة ابدا بالاستنزاف النهائي للموارد غير المتجددة، ان برنامج الاستثمار في البلدان من النموذج السوفيتي يبدأ من كونه تركيبة من آلات تصنع آلات اخرى وينتهي بالتدريج في آلات تصنع السلع الاستهلاكية عندما يسمح بها في النهاية للسكان حين يصبح ميلهم الحدي للاستهلاك ايجابيا.

وفي هذه المرحلة يتوقع ان يرتفع الاستهلاك بدرجة عالية جدا سبب التقليد المقصود للاستهلاك في البلدان الرأسمالية الاكثر تقدما .. وتاريخيا يعتبر هذا هو النمط الذي اتبعته البلدان الاشتراكية مع ان معدلات الارتفاع في الاستهلاك كانت اقل مما كان يتوقع .. وعلى كل حال فان معدلات النمو المنخفضة في الاستهلاك لا تعني بالضرورة ادخارا في الموارد القابلة للاستنزاف بسبب الفاقد عند اتخاذ القرار مكتبيا.

ربما يستنتج من المناقشة السابقة انه بينما نجد ان الماركسية بمؤسساتها ذات الملكية العامة والمركزية في اتخاذ القرار، تأخذ رؤية اكثر بعدا من الرأسمالية بالنسبة لاستخدام الموارد القابلة للاستنزاف، فان اخذها على عاتقها تحقيق نمو اقتصادي سريع في المدى البعيد، يجعلها نظاما غير صالح لحل مشكلة الاقتصاد في هذه الموارد، وفي افضل الظروف فانها تؤجل يوم الحساب بدون ان تعطي اي امل لحل مرضٍ.

رابعــاً:

ان اخفاق الرأسمالية والماركسية في ايجاد حل ناجح لمشكلة الموارد القابلة للاستنزاف يوصي بالحاجة لنظام بديل بمؤسسات معينة تشجع على حفظ الموارد وتثبط الاستهلاك بطريقة عير محددة وغير مقيدة أو مصطنعة، وعلى وجه الخصوص بحاجة لنظام اقتصادي قائم على مفهوم الندرة الكاملة للموارد، ويهدف ليس الى زيادة الحد الاعلى للمنافع المتجددة باستمرار، ولكن اشباع الحاجات الماسة او الحاجات المستقلة عن ظروف الآخرين.

ان النمو في الانتاج الفردي تحت هذا النموذج من النظام الاقتصادي يقصد مه فقط او الى حد بعيد التخلص من الفقر الحقيقي.

وفوق هذا الحد ليس هناك يقين بان نموا اكثر سيعزز الجوانب الاخرى للرفاهية الاجتماعية مثل السعادة والمساواة والعدالة والاستقرار.

ومهما يكن (للنظرية العالمية الثالثة) **مقارنة** بالرأسمالية والماركسية في المحالات الاقتصادية الاخرى فيبدو أنها تقدم حلا افضل لاستغلال الموارد غير المتجددة في كل من النظامين.

ان (النظرية العالمية.الثالثة) ترفض معيار الربح في المدى القصير للرأسمالية، وهدف تحقيق الحد الاقصى للحاجات في المدى البعيد للماركسية معا.

ان الهدف الاساسي (للنظرية العالمية الثالثة) هو ببساطة «اشباع الحاجات المادية والمعنوية للانسان، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها» الكتاب الاخصر ص93 . ان الحاجات ينظر اليها على اساس انها مطلقة وليست نسبية.

ان الحاجات السبية هي تلك التي تحعلنا نشعر باننا ارفع منزلة من الآخرين وهذا فهي مهمة لا يمكن اشباعها عن طريق النمو.

ان (النظرية العالمية الثالثة) تطرح تصورا لنظام اقتصادي يؤكد على أهمية القيم الروحية والتعاون والايثار ويقلل من اهمية خلق مصاعفة في الحاجات.

فالنشاط الاقتصادي لا ينظر اليه في عزلة عن الانشطة الاخرى كما لو كان غاية في حد داته ولكن كوسيلة لهدف اسمى لمجتمع سعيد حر.

إن ما تطرحه (النظرية العالمية الثالثة) في الحقيقة يعتبر نظاما اقتصاديا جديدا قائما على مركب من المصلحة الشخصية والايثار.

فالافراد مشجعون للسعي وراء مصالحهم ومصلحة المجتمع في آن واحد .. والاشخاص القادرون على العمل يجب ان يعملوا من اجل اشباع حاجاتهم الاساسية كما انهم مطالبون بتسليم الانتاج الزائد عن حاجاتهم الى الافراد الذين ليست لهم المقدرة على انتاج حاجاتهم الاساسية:

«إن ما وراء إشباع الحاجات فهو يبقى أخيراً ملكاً لكل افراد المجتمع».

ان المجدين والحذاق ليس لهم حق في الإستيلاء على نصيب الغير نتيجة جدهم وحدقهم، ولكنهم يستطيعون ان يستفيدوا من تلك المزايا في اشباع حاجاتهم والادخار من تلك الحاجات، كما ان العاحزين والبلهاء والمعتوهين لا يعني حالهم هذا ان ليس لهم نفس النصيب الذي للاصحاء في ثروة المجتمع.

ان ثروة المجتمع تشبه مؤسسة تموين، أو مخزن تموين يقدم يومياً لعدد من الناس مقداراً من التموين بوزن محدد يكفي لاشباع حاجة أولئك الناس في اليوم، ولكل فرد أن يدخر من ذلك المقدار ما يريد، أي له أن يستهلك ما يشاء ويدخر ما يشاء من حصته، وفي هذا يستغل قدراته الذاتية وحذقه. اما الذي يستغل تلك المواهب ليتمكن من الاخذ من مخزن التموين العام ليضيفه لنفسه فهو سارق ما في ذلك شك، وهكذا فالذي يستخدم حذقه ليكسب ثروة اكثر من إشباع حاجاته هو في الواقع معتد على حق عام وهو ثروة المجتمع التي هي مثل المخزن المذكور في هذا المثال» **الكتاب الاخضر ص103-105**.

ربما يعترض على هذا من قبل الاقتصاديين الذين يصورون العالم تحت سيطرة رجال الاقتصاد، وكذلك من قبل الجشعين والانانيين الذين هدفهم في الحياة زيادة منافعهم او ارباحهم الى الحد الاعلى بان هذا النموذج من البشر الذي يتصوره الكتاب الاخضر لا يوجد على الارض .. انه شيء كبير جدا ان تطلب من اشخاص ان يشتغلوا من اجل حاجات الاخرين وان يتوقفوا عن جشعهم والجري وراء الكسب، على الرغم من ذلك فان لحظة تفكر ستوحي بان الافراد قادرون على التصرف بايثار .. حقا انهم يضحون بارواحهم من اجل الاخرين في الحرية اذا ما ساعدهم الوسط الاجتماعي على ذلك، إن (النظرية العالمية الثالثة) تصر على المشاركة والتعاون في عملية صنع القرار وليس على المنافسة والجشع كطريق لضمان سعادة المجتمع بدون القضاء على سعادة الفرد.

ان الرأسمالية والماركسية تعتقدان بان سعادة او رفاهية الافراد تعتمد على مستواهم الاستهلاكي. ان التأكيد على الاستهلاك وخاصة في المجتمعات الرأسمالية العنية جعل السياسة العامة تفضل حلق حاجات لدى الافراد بدل منع مثل هذه الحاجات من الظهور أولا.

وهكذا فان مقدار الموارد النادرة التي يتم استهلاكها وتصنيعها من جانب السياسة القائمة على مبدإ الاستهلاك ستفوق في المدى البعيد المقدار الذي يتم ادخاره عن طريق التخصيص السليم او النمو.

ان (النظرية العالمية الثالثة) على العكس من ذلك تصر في المقام الاول على اشباع الحاجات الاساسية.

انه فقط بعد ان يكون كل فرد قد حصل على هذه الحاجات يسمح ببعض الاستهلاك الحر .. ان الفرد غير مصرح له ان يزيد مكاسبه الى الحد الاعلى على حساب الحاجات الاساسية للاخرين.

ان عبارة التشبيه «مؤسسة تموين» التي اشير اليها في الاقتباس السابق من الكتاب الاخضر هي طريقة

مناسبة لتأكيد حقيقة الندرة الكاملة للموارد واهمية اشباع الحاجات الاساسية للافراد .. ان من السهل ان نرى إذاً لماذا يعتبر الحل الذي تقدمه (النظرية العالمية الثالثة) لمشكلة الموارد المحدودة غير المتجددة يعتبر في المدى البعيد افضل بكثير من البديل الذي يحاول زيادة الاستهلاك الى الحد الاعلى في النظام الرأسمالي عن طريق توزيع تلك الموارد في السوق او رفع معدلات النمو الاقتصادي الى الحد الاعلى في النظام الشيوعي.

وطالما يتم خلق حاجات جديدة لدى الافراد باستمرار فان مشكلة ندرة الموارد لن تحل والناس لن يرضوا ابدا بما لديهم مهما اصبحوا اغنياء.

ان الاصرار على الحاجات الاساسية وتجنب خلق حاجات او رغبات لدى الافراد سينجح نجاحا كبيرا في ضمان الرفاهية وبالفعل اسباب العيش للاجيال القادمة.

واكثر من ذلك فان هذه السياسة لن يكون لها الاثر السيِّئ على رفاهية الجيل الحاضر بما انها ستحرر الناس من الضغط الاجتماعي والتحكم كما انه من المحتمل ان تؤدي الى صراع اقل في المجتمع من سياسة الاستهلاك الى اعلى حد، المفضلة من قبل النظام الرأسمالي وسياسة الحد الاعلى في النمو، المفضلة من قبل النظام الماركسي اللذين يعتمدان على الاستعمال المترف للموارد.

خامساً :

ان النقاش في الاجزاء السابقة من هذا البحث مبني على الافتراض المنطقي بان رفاهية و (في الواقع) بقاء الاجيال القادمة نفسها يعتمد في النهاية على استعمال الجيل الحاضر لاقل كمية ممكنة من الموارد التي لا يمكن تعويضها.

وفي الحقيقة اذا ما اردنا ان نفهم المضمون الكامل لموارد العالم الثابتة لمستقبل الانسانية على هذا الكوكب، فان الانسان يستطيع ان يتخذ حجة لعدم استعمال اي كمية من هذه الموارد اكثر مما نستطيع ان نعوض في صورة اعادة الاستيعاب او ايجاد بدائل.

واذا لم نتأكد جيدا أنَّ التقدم التقني او التغير الثقافي سيجعل الموارد القابلة للاستنزاف زائدة عن الحاجة في المستقبل فلا يجب علينا ان نستغل هذه الموارد الا في حالات التقليل من الفقر الكامل.

ان نعمل عكس ذلك يعتبر بكل بساطة مخاطرة كبيرة بمصير الاجيال المقبلة.

ان قصر رؤية جهاز السوق ــ كما اشرنا سابقا ــ والتزام المخططين من النموذج الروسي بالتقدم الاقتصادي السريع على المدى البعيد يشجعان على استغلال الموارد القابلة للاستنزاف بمعدل اسرع مما هو مرغوب فيه لمصلحة اجيال المستقبل.

ان كلا من الرأسمالية والماركسية تزعم ان ندرة الموارد غير المتجددة وحاجات السكان تعتبر نسبية.

ان مضمون هذا الافتراض هو النمو غير المحدود فيما يناقض قوانين الطبيعة. ان كلا من النظامين يعتمد على احتمال ان التقدم التقني سيكفل ايجاد بديل للموارد غير المتجددة بمنتجات جديدة.

واذا لم يتحقق هدا الاحتمال في المستقبل فان الجنس البشري لن يواجه بمشكلة اقتصادية فحسب ولكن سيواجه بكارثة.

ان (النظرية العالمية الثالثة)، على النقيض من النظامين السابقين، تتبنى الاعتقاد بان ندرة الموارد

وحاجات الناس تعتبر مطلقة، وانه لذلك يجب على الجيل الحاضر ألاّ يستغل من الموارد القابلة للاستنزاف اكثر مما تمليه حاجاته الاساسية.

ان غياب حافز الربح في (النظرية العالمية الثالثة) والسير نحو مجتمع المساواة سيثبطان من الاستهلاك غير الضروري والمسرف خاصة اذا لم تكن هناك صناعة قائمة على الدعاية تحث المستهلكين على شراء هذه السلعة او تلك.

ولكن سيكون هناك عدد من المشاكل للبلد الاول او البلدان القليلة الاولى التي تتبنى (النظرية العالمية الثالثة).

وبصرف النظر عن العداوة المنبثقة من النظامين الموجودين فانه سيثبت انه من الصعب ان تعزل تماما تأثير النزعة الاستهلاكية على مواطني (النظرية العالمية الثالثة) وبما ان محتوى سلعة الاستهلاك يقرره الناس انفسهم فانه لن يكون من السهل التخلص من اثر التقليد.

ان مثل هذا الموقف يمكن ان يتفاقم بمشاركة الناس في عملية صنع القرارات بخصوص الانتاج الذين اذا لم يكونوا واعين اجتماعيا يمكن ان يتمادوا في زيادة حاجاتهم الاساسية .. انه ليس من السهل ان تسبح ضد تيار النزعة الاستهلاكية التي تكتسح العالم اجمع.

والاكثر من ذلك، كما لاحظ كثير من المعلقين حول (النظرية العالمية الثالثة)، لا يوجد تعريف مرضٍ للحاجات الاساسية وهل تعتبر هذه الحاجات مطلقة او نسبية ولكن المبدأ بان لا احد يجب ان يستهلك اكثر من حاجاته الاساسية حتى يكون كل واحد قد حصل على اساسيات الحياة يحدّ من التسرع في الاستهلاك الحر.

واذا كان الفرد يعرف ان مصالحه ورفاهيته هي محل اهتمام الاخرين فانه من السهل عليه ان يفكر في رفاهية الاخرين.

والاكثر من ذلك اذا لم يكن فقيرا واذا ما اشبعت كل حاجاته الاساسية، واذا لم يكن جاره نهما وياخذ اكثر من حصته فان رغبته في ان يصبح اكثر غنى لن تكون قوية .. ولكن في عالم قاسٍ حيث الجشع والحسد، او في عالم يعتبر فيه الاستهلاك المادي الهدف الاهم للمجتمع، يكون من الصعب ان نتصور مجتمعا يكون فيه «لا احد فقير ولا احد يرغب ان يكون اكثر غنى» .. وعلى هذا فان المجتمع الذي تتصوره (النظرية العالمية الثالثة) لا يخدم مصالح الاجيال المقبلة فحسب، ولكن الرفاهية الكاملة للحيل الحاضر كذلك. اذكر مجتمعا تقدم فيه الاستهلاك بسرعة مذهلة، واذكر مجتمعا قد تردت حياة افراده، او مجتمعا فيه الافراد اغنياء في الثروة المادية ولكن فقراء روحيا.

ان الاقتصاد الامريكي الذي يعتبر اغنى اقتصاد في العالم وصفه البروفسور «سكيتفوسكي» .. رائد اقتصاديات الرفاهية بـ«الاقتصاد الكئيب».

أزمـــة الســـكـن

رانـــد ريــامـا روزاكـــا
د. في الآداب
عضـو اكـاديـمـيـة ملاغـاشي
تـنـانـاريـف ـ مـدغـشـقـر

أزمــــة الســـكـــن

يبدأ موضوع بحثنا ببعض العبارات من النشرة اليومية لوكالة الجماهيرية للانباء ليوم 18 من نوفمبر 1982م، هذا ما قيل آنذاك في تلك الفترة: واصل مجلس الوزراء العرب للاسكان وتعمير المدن اعماله امس (17 من نوفمبر 1982) في مدينة البيان الاول، وهذه قائمة غير كاملة للمواضيع التي ادرجت ضمن جدول الاعمال: دراسة التصاميم المتعلقة بخطط الاسكان في العالم العربي، دراسة مذكرة متعلقة بالمؤسسات العربية المشتركة لصناعة مواد البناء، ونتائج اجتماعات لجنة الاسكان.

وقد عبر الوزراء العرب عن اعجابهم لما شاهدوه من نهضة اسكانية في الجماهيرية.

ونختتم سرد المقال، ونحن نشير بان البلدان العربية، بدأت تعطي لمشكلة الاسكان بعدا قوميا وعالميا، والدليل على دلك، ان بعض الوزراء المتخصصين في البلدان المعنية، قد امعنوا اياما كاملة في دراسة الموضوع من جميع زواياه، ويسرنا ان نسجل ـ بناءً على ما ذكره محرر النشرة المذكورة لوكالة الجماهيرية للانباء ـ اتفاق الشخصيات الحاضرة في اجتماع مدينة البيان الاول على كون الجماهيرية تتصدر كل ما له علاقة بالاسكان، ستقول فيا بعد لماذا بلد العقيد معمر القذافي يعتبر الدولة الرائدة، المعروفة جدا بنجاحاتها في تطبيق السياسة النشطة والثورة الاسكانية، والزراعية التي ينعم بها الشعب العربي الليبي.

اما الآن، فيكمينا توجيه انتباه المستمعين إلى ان المؤتمر المذكور في مدينة البيان الاول لم يكن ليعقد لو لم تكن المواضيع المقدمة للمشاركين هامة، ولو لم تكن الدراسة ذات طابع عاجل.

مواضيع الاسكان قديمة قدم الزمن، كانت دائما الشغل الشاغل اليومي لكل الرجال منذ آدم وحواء الى يومنا هذا مروراً بما هو قبل التاريخ.

كتب القانوني الكبير (كاينس) كتابا سماه: «مكافحة النزوع الاستهلاكي الهامشي» أكد فيه أنَّ الانسان يحاول استعمال دخله لاشباع اولا حاجاته اليومية الاساسية الثلاث وهي الغطاء والملبس والمأوى، انما نؤمن وان لم نكن اقتصاديين بهذه الطريقة الكاينسية التي ترى وتقدر الاشياء حق قدرها، نحن نتحدث عن الدخل وكيفية صرفه حسب الاولوية المتعارف عليها لدى اغلبية الناس، يجب ان يكون للانسان مسكن يأوى اليه، يقيه تقلبات الجو ويرتاح فيه كما يجب ان يرتاح، ينعم فيه بالطمأنينة، وكما يقول المثل الانجليزي (ليس هناك مكان مثل البيت) هذا المكان الدي كان في البدء غاراً، ثم استيقظ الإنسان وتطور وعمل على تحسين امكاناته حتى جعل من الرجل ملكا في الكون ومازال كذلك، فالانسان يهدد بالقتل من اجل انتزاع مسكنه من الغاصب المحتل، ثم بعد ما بدأت الحضارة تعم بلاداً كثيرة، وبدأت اشعتها تعكس الكفاية من التعقل والمعاني العميقة لطموحات الانسان، خرج القانونيون والمشرعون وسنوا القوانين التي بموجبها يكون مسكن كل مواطن في البلد ذا حرمة لا تنتهك، وكل من يخالف هذه القوانين يكون عرضة لعقوبات شديدة.

فعلماء الاثريات والاحاثة يستطيعون وصف اشكال المجتمعات والحضارات العابرة منذ آلاف الآلاف

من السنين، وطريقة هؤلاء العلماء تكمن في البحث في مختلف مناطق العالم منها، الشرق الاوسط، مصر، امريكا اللاتينية .. الخ. وهؤلاء العلماء قد حققوا اكتشافات رائعة مكنت من اعطائنا صورة دقيقة عن السكن، مثلا الشعوب التي كانت في المنطقة او المناطق المكتشفة منذ زمن بعيد كان بعضها يزين كهوفه بالرسومات المتقنة مما يعبر عن تمكن في فن الرسم، وعن ايادي ماهرة.

بدأ ظهور الانسان منذ 500,000 أو 600,000 سنة وكان مسكن الانسان بدائيا ومتغيراً، لقد كانت المساكن كهوفا ثم اكواخا ثم خياما، وعلى مر القرون وعلى مر رحلة الانسانية تطورت هذه المساكن الى ان اصبحت ناطحات سحاب، وصف (كريزبيه) هذا التطور في الانشاء في كتاب سماه: «المدينة المشرقة» ــ فزمن الكهوف والاكواخ قد انتهى بفضل عهد اكتمال مقدرة الاسمنت، والحديد وروعة امكانات البنائين والمتخصصين في بناء المدن، وكان من الواجب السيطرة على قدر كبير من التقنية التي كشفت عن نفسها عبر العصور والتي اصبحت مشهورة، حتى تقطع مسافات الزمن التي كانت تحسب بآلاف القرون، العصر الحجري، عصر البرنز .. الخ. فالانسان استفاد من العلوم الفيزيقية والكيمائية لتطويع قوة الطبيعة، ثم نقل شيئا فشيئا هذه المعلومات الى الاجيال اللاحقة، فالزمن البطولي يشرف مهارة وشجاعة الانسان.

فالعقيد معمر القذافي الذي يدرك اهمية التقدم الذي حققته بلاده منذ 1969، قد صرح بما يأتي بعد ما قارن ليبيا اليوم بليبيا الامس: اننا نحتفل اليوم في مكان كان في الماضي مقرا لآلاف الاكواخ، واليوم لمئات العمارات، انها الحقيقة الجلية امامنا.

وهذا الواقع يبين لماذا نتصدى لاولئك الذين يحاربون ثورة الفاتح العظيمة، فالشعب والصحافيون الاجانب يلاحظون بان هذا المكان الذي نحتفل فيه كان مقرا لمئات الاكواخ، وفي هذا اليوم وفي هذا المكان بالذات شيدت مئات العمارات (اقرأ كتاب كيف كنا وكيف اصبحنا، للذكرى العاشرة لثورة الفاتح ص73).

فالتقدم الذي تحقق في طول البلاد وعرضها في ميدان الاسكان ملموس لا فقط في امكانية الحصول عليه ولكنه ايضا صحي، ونحن نوضح هذه الجملة الاخيرة.

السكن يكون نافعا عندما يكون كافيا ماديا لايواء كل افراد الاسرة ومطابقا للقوانين الاخلاقية والصحية والرفاهية.

السكن يكون ممتعا لما توضع جمال الهندسة المعمارية في خدمته عند انشائه، الدهان الذي يسر العين، الاطار الذي يعطي الاطمئنان والسعادة.

بعض الشعوب، وكما ذكرنا سابقا كانت تبني مساكنها وسط المستنقعات، كانوا يفعلون ذلك لانهم كانوا يخشون اعداءهم الذين يريدون غزو المنطقة واخذهم عبيدا وتحطيم مساكنهم.

وكانت المساكن في بعض البلدان متجمعة على قمم الجبال ليسهل الدفاع عنها عندما يهاجمها الاعداء، كان مقر الرئيس او الحاكم يعرف بكبره ومتانته، وجماله مقارنة بمسكن المواطن العادي، وفي بلدان اخرى كانت القرى محاطة بخنادق وباسوار من الحجارة.

لم نذكر في هذه العجالة التاريخية المراحل التي قطعتها الانسانية خلال العصور، في ميدان البناء والتشييد، ولم نتكلم بعد عن المشاكل المختلفة التي تتبعها الى يومنا هذا، ومن العدالة ان نخصص الفقرات الاخرى لبحثنا في دارسة المشاكل المذكورة اعلاه، وابتداءً بأسهلها واقدمها وهي المواد التي تستعمل.

المــــــواد

كانت مناطق عديدة في كل القارات تغطيها الغابات، وهذه الغابات كانت توفر تقريبا كل ما يلزم حياة الانسان، الفواكه كانت ضرورية لحياته، كان ومازال جوهر العمل يقدم الخشب كمادة ضرورية لبناء المساكن، الكثير من الادوات كانت من الخشب ومازالت كذلك، مزاولة الزراعة على الاراضي التي أحرقت اشجارها، واستعمال الخشب للتدفئة في البيوت والمصانع، كل هذا كان مصدره ازالة الغابات التي تعاني منها الكثير من البلدان.

فان مشكلة النقص في الاخشاب لبناء المساكن ستصبح كارثة اذا لم توضع سياسة لغرس الاشجار وحمايتها وتشجيع تطبيق تلك السياسة في كل مكان، فبعض بلدان افريقيا الاستوائية ومنها الجابون، تستورد (الكومي) من اليابان الموجودة في اخر الدنيا ولتتصور ثمن بضاعة كهذه، وعلى مر العصور لن يصبح التصدير ممكنا اذا لم تكن هناك سياسة لتعويض الغابات والتشجير، لهذا السبب تعطي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، التي لها أراضٍ صحراوية المثل للشعوب بوضعها سياسة تشجيرية وتطبيقها بدون كلل لتغطي اكبر مساحة من الاراضي، هذه السياسة التي سمتها الثورة الخضراء، هذه جملة كما قد استخرجناها من الكتاب الذي صدر بمناسبة الذكرى العاشرة للثورة الفاتح، تعمل الجماهيرية بكل طاقاتها لتغطي الاراضي الليبية خضرة ولتشرق الابتسامة على كل الاخوة من الشعب الليبي، وتسعى الجماهيرية الى تحقيق اهداف ثورتها، بتغيير كل بقعة من الاراضي العربية الى خضرة (ص 169) وندعم هذه الجمل بالارقام:

عدد الاشجار ـ الغابات التي غرست	1979 / 1975	128,603,162
مصاريف التحول في ميدان الغابات	1976	3,376,000د. ل
	1977	6,040,000د. ل
	1978	4,200,000د. ل

فيما يتعلق بمواد البناء فقد قال (قائد الثورة) في خطابه الذي القاه في مدينة البيان الاول حلال شهر نوفمبر 1982م «يزخر الوطن العربي بمواد البناء التي لم تستغل، ويستورد من الخارج ما يلزمه من هذه المواد، وهو يعتمد على الشركات الاجنبية وخبراتها.

بالنسبة لمواد البناء الضرورية فالجماهيرية تبحث عنها في حدود اراضيها، هذه السياسة لا تمنعها في حالة الضرورة من استيراد ما يلزمها من مواد بناء وخبرات».

في رأينا هذه السياسة مرنة ويستفاد منها فهي ممكنة التحقيق لحل المشكل المتعلق بالاسكان بصورة جذرية.

الانفجار السكاني والهجرة الريفية الجماعية

تتميز دول العالم الثالث بظاهرة زيادة المواليد التي تتضاعف باستمرار كما هو الحال الآن، فلم تعد بعض البلدان قادرة على حل المشاكل المتعلقة بالزيادة المخيفة في السكان.

ونذكر في هذا الصدد مشكلتين تعاني منهما الدول الصناعية التقدمية منها، والدول الجديدة التي حازت على استقلالها في الستينات وهي: البطالة والسكن.

وتذكر عادة الازمة الاقتصادية كسبب لهذه الكوارث.

فمنذ الحرب العالمية الثانية والصراعات المسلحة قائمة في امريكا اللاتينية وفي افريقيا والشرق الأوسط وفي جنوب شرقي آسيا، مما جعل هذه الازمة الاقتصادية الدولية تسهم ـ في جزء من الكوكب الارضي ـ في تحطيم دوائر الوفاق بين بعض البلدان، تقول الكثير من المجلات والصحف بصفة متزايدة، بأن أسس الحرب النووية المحدودة او غير المحدودة قد وضعت.

والظاهرة الثانية للازمة الاقتصادية هي المالتوسية (نظرية التوسع الاقتصادي) والكثير من الدول الكبيرة والصغيرة، تشكو من عجزها عن ايجاد الغذاء لسكانها بطرقها الخاصة، اننا لا نستطيع ـ في ضوء هذا القول ـ أن نعي بدقة ماهيةً الاسباب التي دفعت إلى التخلي عن المنتجات الزراعية؟.

اننا نعتقد بكل تواضع بان حالة تفاقم السكان المذكورة اعلاه والمعلنة هنا وهناك في العالم هي احد العوامل التي زادت الازمة اكثر حدَّةً وأكثر خطراً، وهذه الزيادة في السكان التي تبرز غالبا في المدن الكبرى ذات تأثير ونتائج كبيرة على الاسكان.

لقد لاحظنا خلال زيارتنا لبعض البلدان التي لا نذكرها بالاسم بان ظاهرة الهجرة الريفية الجماعية اصبحت صارخة، وذلك بوجود اكواخ الصفيح والورق حول المدن.

لقد رأينا عائلات كاملة بدون تدفئة او مأوى، تنام على الارض وعلى الارصفة، تصوروا حالتهم عندما تمطر السماء او يكون الجو بارداً كما هو الحال في الشتاء، وليس غريبا ان تخصص الامم المتحدة باجهزتها المتخصصة جزءا من اهتماماتها وجهودها، لتنمية المدن وليس الارياف فقط، لقد دفعت الزيادة السريعة لسكان المدن وقلة المساكن لايواء الجماهير الكبيرة من الناس الى اقامة العديد من المؤتمرات الدولية، (ابيدجان) 1954م، (بانكوك) 1956م، (سانتياغو) (شيلي) 1959م، (اديس ابابا) و (فارسوفيا) 1962م.

لا نتحدث عن المشاكل الملتهبة التي سببتها الهجرة الجماعية الريفية، وزيادة المواليد التي ذكرناها سابقا، ولكن لنكتفِ بوصف سريع للحالة الاجتماعية الصارخة التي نتجت عن كل هذه الاشياء: وجود العصابات بكل اشكالها والخطر المتزايد للفساد الخلقي وفراغ جماهير الشباب الكثيرة، التي كان من الممكن الاستفادة منها في برامج التنمية، والانحراف الثقافي، وورقة سيئة استخدمها هواة حلق القلاقل السياسية، ولعل كل هذا لا علاقة له بموضوعنا هذا، انه خطأ، إن هذا العالم الذي وضع برغم انه على هامش النشاطات الاقتصادية ليس له: لا عنوان، ولا مسكن، وهذا ما يثير انتباهنا.

العديد من الدول مأخوذ بالبحث عن طريق تحسين برامجها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتعتبرها

من اولويات الاشياء، بدون شك تنتظر هذه الدول تحسين الحالة السياسية الراهنة لوضع كل امكاناتها في متابعة السياسة السكنية، وفي انتظار ذلك تجد جماهير الناس نفسها مضطرة بالاكتفاء بابسط مأوى وبما تجود به الطبيعة.

ليس من العدل ان يتمتع بعص مواطني البلد الواحد والذين نظريا لهم نفس الحقوق، برفاهية السكن، وبعضهم الآخر، ينام في العراء وامتلاك مسكن هو بالنسبة لهم حلم جميل لا يمكن تحقيقه.

اصبح منذ سنة 1969م التي شهدت ولادة ثورة الفاتح امتلاك سكن ليس بالامر المستحيل ولا هو حلم بالنسبة لمواطني المفكر معمر القذافي.

وليسمح لنا في موضوعنا هذا، نسخ المعلومات التالية التي استقيناها من مصادر موثوقة: اعتنت الدولة في الجماهيرية بمشكلة السكن، منذ سنة 1970م، وكلفت المؤسسة العامة للاسكان ببناء اكبر قدر من المنازل في اقصى مدة، وقد بنت هذه الاجهزة 928 ألف بيتا بمبلغ قدره (302) مليون دينار ليبي وقد تم البناء سنة 1973، وتم توزيعها فعلا في مناطق طرابلس، وبنغازي، ودرنة، وسبها، فعلا في نهاية سنة 1978 اي في اقل من 10 سنوات من عمر الثورة بت الجماهيرية 63382 مسكن بمبلغ اجمالي قدره 449 مليون دينار ليبي.

استطاع احواننا الليبيون ان يبنوا بمساعدة مصنعين احدهما في طرابلس والآخر في بنغازي 6000 وحدة سكنية، اي كانت لكل مصنع قدرة بناء من 4 الى 8 وحدات سكنية كل 24 ساعة وكان متوسط المصروفات من اجل تحقيق المشروعات السكنية حتى نهاية (1978)م 814837932 دينار ليبي، في نفس السنة استكمل بناء 436000 منزل كافية لايواء 528000 عائلة، ـ لا توجد دولة واحدة متحضرة استطاعت حتى الآن ان تفعل ما فعلته الجماهيرية في ميدان الاسكان ـ وعدد الوحدات السكنية التي شيدت خلال الفترة 1978/1970م فاقت 200,000 وحدة، لم تتردد الجماهيرية امام هذا المجهود الذي يوفر السكن لكل مواطن.

فالفلل والعمارات والمصانع ذات الطابع الحديث الثوري تنبت هنا وهناك في طرابلس وبرقة وكأنها نبات (فقاع) وفي خلال مدة قصيرة لاتقاس في حياة الأمم استطاعت الجماهيرية ان تحل جذريا كل مشاكل السكن المحيفة، هذا البلد الذي كان مثله مثل آخرين في افريقيا مستعمرا، ارتفع الى قمة التقدم في ميدان الاسكان، الثائر معمر القذافي كان اول من ادرك ان مشكلة الاسكان مرتبطة بمسألة الحرية، هذا يعني ان اي جهد من اجل الحرية وارساء قواعدها في الامة، لا يمكن ان يتم بنجاح الا اذا حلت مشكلة الاسكان.

الحرية والسكن

استخرجت هذه الجمل الخاصة بالاسكان من الكتاب الاخضر:

(المسكن حاجة ضرورية للفرد وللاسرة، فلا ينبغي ان يكون ملكاً لغيره، لا حرية لانسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو بدونها).

(فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي ان تتحكم اي جهة في حاجة الانسان بما فيها المجتمع نفسه، فلا يحق لاحد ان يبني مسكنا زائدا عن سكناه وسكن ورثته بغرض تأجيره، لأن المسكن هو عبارة عن حاجة

لانسان آخر، وبناؤه بقصد تأجيره هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الانسان، وفي الحاجة تكمن الحرية).

ونقرأ نفس الفقرة (الثانية) من الكتاب الاخضر «إن الذي يمتلك المسكن الذي تسكنه، أو المركوب الذي تركبه أو المعاش الذي تعيش به يمتلك حريتك أو جزءاً من حريتك، والحرية لا تتجزأ. ولكي يكون الانسان سعيداً لابد أن يكون حراً ولكي يكون حراً لابد من أن يملك حاجاته بنفسه. إن الذي يمتلك حاجتك يتحكم فيك أو يستغلك، وقد يستعبدك رغم أي تشريع قد يحرم ذلك.

إن الحاجات المادية الضرورية الماسة والشخصية للإنسان تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب والمسكن لابد وأن يملكها الانسان ملكية خاصة ومقدسة، ولا يجوز أن تكون مؤجرة من أي جهة. إن الحصول عليها مقابل أجرة تجعل مالكها الحقيقي يتدخل في حياتك الخاصة، ويتحكم في حاجاتك الماسة، حتى ولو كان المجتمع بصورة عامة، فيتحكم في حريتك ويفقدك سعادتك، كما يتدخل صاحب الملبس التي تؤجرها منه لخلعها منك ربما في الشارع ليتركك عارياً، يتدخل أيضا صاحب المركوب ليتركك على قارعة الطريق، ويتدخل كذلك صاحب المسكن ليتركك بلا مأوى».

كل هذا جمل في الكتاب الاخضر حيث قالت «البيت لساكنه» هذه ليست شعارا غير قابل للتطبيق، فطريقة الاثراء عن طريق تأجير المساكن قد ولت ولم تعد موجودة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وهذه ليست الخاصية الوحيدة للنظام القائم في ليبيا منذ قيام ثورة الفاتح العظيمة.

تسمح طريقة الايجار لبعض المواطنين بمد سيطرتهم ونفوذهم وتكديس الاموال على حساب امثالهم، وهي طريقة تجعل المواطنين ينقسمون الى فئتين متناقضتين فئة الملاك، السادة الجدد، الـ (هافز) كما يقول المتأنجليزيون، وبسطاء وواقعيون ــ وفئة ــ الهاف ــ نَتْنج ــ الذين لا يملكون شيئا.

لا تسمح كل اشكال النظم السياسية والفكر الثوري بوجود اباء فقراء متروكون لمصيرهم بين اهل نفس البلاد، وهذا متوافق مع فكر ونظرية الكتاب الاخضر للمفكر معمر القذافي ان يستأجر احدهم سكنا يبرهن على ان هذا الانسان لا يستطيع ان يفعل افضل، ليست له الامكانات المادية ولا المواد التي تمكنه من بناء مسكن خاص به يلبي حاجته، مجمل القول، يجب ان تكون في الحياة متميا اما الى مجموعة الملاك او المستأجرين فالصهر الذي لا يدفع فلسا واحدا من اجل سكناه هو منتمٍ ــ حتى وان لم يشأ ــ الى مجموعة الملاك ونكتفي من اعطاء امثلة اخرى.

سيرد تشريع الايجار اكبر المجموعات الوطنية في الكثير من البلدان على الاحراء ــ والمهنيين الجدد، والموظفين واليوميين من عمال المهن اليدوية، والذين لا يعدون اطارات، فاغلبية المستأجرين يدفعون بمرارة ثلث او ربع دخلهم الى مستأجريهم، يستطيع مالك الملك في الكثير من البلدان ان يفرض على المستأجر ايجارا مقدما وعدم احترام هذا يعرض المستأجر الى كل انواع الطرد بدون رحمة وجره امام المحاكم، ويهدد بفرض دفع ايجار ثلاثة اشهر مقدما، والقاضي يعطي فترة للدفع اويضع الاثاث والممتلكات الاخرى الخاصة بالمستأجر للبيع بالمزاد العلني .. الخ، وكانت الطريقة من اجل الحصول على فوائد كبيرة من كل بناء موضوع للايجار، ودفعت هذه الطريقة بالكثيرين لبناء ما يسمى بـ(بيوت العلاقات) مكنت اصحابها من الاثراء

بدون تعب وفي المثال الذي ذكرناه بقدر ما يزداد عدد الاشخاص اصحاب المساكن بقدر ما يصبحون مبتزين تجاه المستأجرين الذين يمتصونهم الى اقصى حد، فالطريقة اذاً هي مصيبة اجتماعية.

يستغل المستأجرون الماكرون هذه الطريقة ويؤجرون البيوت التى استأجروها، عندئذ يتصرفون وكأنهم ملاك تجاه الآخرين الذين يسكنون البيوت المؤجرة من المستأجر، وبهذه الطريقة فالمسمّون بالمستأجرين الماكرين يضاعفون المبلغ المستحق من الايجار الذي يدفعونه هم انفسهم للمالك.

وبالطبع زائد هذه المبالغ يذهب الى جيوب ادعياء الملكية.

طريقة اعادة التأجير للمساكن ذاهبة في اتجاه واحد كريه، لان هذه الطريقة تساعد طرفا واحدا، لقد رأينا في الامثلة التي سردناها ان طريقة الايجار تخدم جزءا من السكان، الذي يسمن على حساب الاغلبية العظمى من ابناء المجتمع الوطني، رأى المفكر معمر القذافي بوضوح المشكلة ووجد لهذا الحل الافضل بالسبة لبلاده، لا يسكن احد الآن في الجماهيرية بالايجار.

وقبل ان ننهي هذا الموضوع الذي بدون شك لم نستوفه ـ فليسمح لنا بالتذكير بان هناك حيلاً غادرة مستعملة من طرف بعض الناس طبيعيين او معنويين، الذين يتحايلون مع المصارف من احل الحصول على اموال يبنون بها مساكن علاقات لحسابهم الخاص. وعندما تكون هذه المساكن حاهزة مؤثثة يؤجرونها للعائلات وللتجار او لاي مؤسسات، انهم قد يطالبون بدفع مبالغ طائلة دوريا من طرف المستأجرين، وهكذا يعيشون في بحبوحة ويسددون المالغ التي استلفوها من المصارف، وقد يقول البعض وحسب رأيهم لا توجد مضرة في ان يستغنى الناس بهذه الطريقة، لان هدف الامة في الاساس هو جعل الشعب يتخلص من الفقر ويعيش في سعادة العمل والرفاهية الاقتصادية، ونحن نجيب، اذا كان الامر كذلك فالنظام السياسي مهما كان الاسم الذي يطلق عليه جمهوري، ملكي، دستوري .. الخ. هو في واقع الامر ليس سوى نظام اوليغارشي (ذو علاقة بحكم القلة) او بلوتوقراطي (حكومة الاثرياء) حيث جزء بسيط من الشعب يشرع القانون الذي يخدم مصلحته، في الوقت الذي تكون الاغلبية محكوما عليها بالفقر، وتكون بمثابة العجلة الخامسة (اي الاحتياطية) في المجتمع الوطني، والنظام الذي يتمسك بمساندة الجماهير ويريد بكل ثمن سعادتها وتقدمها في اطار العدالة، لا يراعي مكانه لا للاوليغارشية ولا للاوبلوتوقراطية.

لهذا السبب قامت الدولة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية باسترداد المباني التي شيدت بأموال المصارف وملكتها للمواطنين بتسهيلات مناسبة، هذا الاسترداد للمباني جاء بناء على القانون رقم 88 لسنة 1975م وطبق في نفس السنة، تطبيق هذا القانون يظهر للوهلة الاولى وكأنه لم يأت بجديد لان المباني المعنية لم يطرأ عليها تغيير في استبدال لاصحابها ولكن اذا امعنا النظر نجد بان التغيير كبير لان السكان هم كلهم ملاك بالنسبة للمستأجرين القدامى هذا يعني مكسباً هاماً وأملاً عير متوقع، كل هذا يأتي مطابقاً للخطوط العريضة المحددة في الكتاب الاخضر الذي يقول: «البيت لساكنه ـ ولا ينبعي ان يكون ملكا لغيره، لا حرية لانسان يعيش في مسكن غيره باجر او بدونها، ان الذي يمتلك السكن الذي تسكنه يمتلك حريتك» نستطيع ان نقول بكل موضوعية انه في التاريخ المعاصر تكون الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية هي اول دولة استطاعت ان تحل جذريا مشكلة الإسكان في اطار الشرف والعدالة.

في الفقرة السابقة اوضحنا بان الدولة تستطيع ان تمسك بحل مشكلة السكن ويكون ذلك مفيدا في

حالة ما اذا اغلقت الابواب في وجه الطامعين الجشعين الذين لا يفكرون الا في العيش على حساب المستأجرين، وفي هذا الاطار فان الحرية الجماهيرية هي مادة للامعان والتبصير للبلدان التي بها ازمة اسكانية مستعصية جعلت من الحياة الاجتماعية الاقتصادية غنفرينة.

للسكن مشاكل اخرى غير تلك التي ذكرناها توجد مشاكل اخرى بدون شك والاجزاء الثلاثة من بحثنا هذا مخصصة لطرح ثلاث مشاكل منها تلك التي نعلمها، ولا ننسى ان نحاول اعطاء حلول لها حسب وجهة نظرنا.

قبل ان نعالج الفقرة الاخيرة التي ستكون مخصصة لدراسة: لماذا ازدواجية الذوق والفن المطبقة في بناء سكن ما؟ فاننا نعتقد انه بالامكان تجنب الثغرات عندما نتحدث عن المشكلتين الاخريين اللتين لهما ايضا علاقة بالاسكان.

المشكلة الصحية

انا نخطيء اذا اعتقدنا بأن الامور تسير على احسن ما يرام في المدن، ليس هناك فقط واجهات محلات للنظر فيها واثار لمعاينتها واضواء زينة كهربائية ذات الالوان المختلفة وعمارات وناطحات سحاب وشوارع كبيرة وسيارات جديدة للتمعن فيها، هذا الجانب الانيق في المدن الكبيرة له اهمية، لانه اساس الهجرة الجماعية من الريف.

مثل عندنا يقول: البنت التي يخطبها ساكن المدينة لا يجب ان ترفض، لانه حتى في حالة الطلاق يكون تغنيها ولو جلة الخيل ـ العيش في المدينة هو بالنسبة للبعض اقصى ما يحلم به، وذو فوائد لا يمكنه التخلي عنها السكن في المدينة بالنسبة له ايضا الدخول في المواطنة المحظوظة والاكثر رقياً.

لا يجب ان يكون المرء واقعيا فالذي ذكرناه هو وجه الميدالية، لكن هذا هو وجهها الاحر بكل قدراته، نريد القول: المشكلة الصحية لا يمكن اغفالها عندما نتكلم عن السكن في المدن الكبرى ونعتقد ايضا بان القرى الريفية هي ايضا معنية بهذا البحث، هذه البيوت المبنية بالقرب من المصانع ومن بعض ميادين الاسواق والتي لعلماء البيئة فيها رأي جيد يطابق قولنا، ونذكر ايضا تلك الاحياء التي يصعب سكناها نتيجة الضوضاء والاشياء الاخرى المقلقة خاصة في الليل: الضوضاء التي تقلق المرضى وتمنع راحتهم، وتلك الرائحة الكريهة الناتجة من جبال القاذورات التي لم تنقل منذ اسابيع بسبب نقص الآلات المتحركة، وتلك الروائح الكريهة المنبعثة من المواد العضوية المتحللة في المجاري والقنوات الصحية المارة بمحاذاة المساكن المأهولة بالسكان .. الخ.

هناك بالفعل علاقة بما ذكر وتبعية السكان.

بقدر ما تكون ملحقات السكن واسعة، وتكون خارجة عن ارادة السكان يكون البيت غير صحي مهما كان الاثاث الذي بداخله ومهما كانت راحة الغرفة التي تكونه يجب عند بناء المسكن مراعاة المكان وبعض الضروريات مثل: الضواحي، المناطق، الاضاءة اليومية للسكن في كل غرفة.

يحبذ الكتاب الاخضر ان يسكن افراد الاسرة الواحدة الحي الواحد، ولكن ماذا يحدث لو ان عائلة واحدة سكنت حياً غير صحي كالذي ذكرناه سابقا؟

انها تكون كارثة.

حسب نظرة المفكر معمر القذافي البيت يجب ان يكون ملجأ امينا حيث تجد العائلة بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة السلام والامن والسعادة والمحبة.

خصص المجتمع الغربي في القرن السابع عشر للمرأة دوراً اساسياً وهو الاشراف على الصالات بـ(المكان اللائق للمرأة اللائقة) لم تكن في يوم من الايام وجهة نظر صائبة كهذه وقريبة من الحس الجيد، مع الابقاء على احترام تدرج الاشياء الذي يعتبر واقعيا في المجتمع اي في الزمن والمسافة.

(موليير) كان في عداد كبار الكلاسيكيين وكانت له امكانية اختراع هذا المدرج الذي يراه العقلاء داخل الاطار العادي والطبيعي كنا سنقول (الطبيعة) ونسجل على اية حال بكل حزم بان كل هذا يبقى بدون جدوى اذا كان البيت غير صحي.

المشكلة الاجتماعية

في البداية يجب علينا تحديد مكان ولادة هذه المشكلة يدخل الريف وساكنه في اطار حديثنا، بما ان الانسان اجتماعي وطبيعي فانه يبني مسكنه قرب مسكن انسان آخر، اما في الريف فيمكن ان تكون المنازل متباعدة شيئا ما، يمكن ان يتباعد منزل عن الآخر حوالي 20 مترا او ربما اكثر اذا كان هناك نوع من الطمأنينة والامن، وكل واحد يريد بناء مسكنه في اماكن له فيها علاقات خاصة، المكان قد يكون إرثا أو قريبا من مصدر مياه ويمكن ان يكون المكان قريبا من طريق عام هام او بقرب حقل يجب العناية وخدمته يوميا.

لذا لا تبنى المساكن في الريف قريبة جدا من بعضها والمكان متيسر للجميع في الريف، فغريزة التجمع من عادة الحيوانات، اما الناس فهم ليسوا بحاجة للحياة في مساكن متجمعة اذا كان ذلك ضد مصالحهم وكلامنا هذا يتعلق كما نرى بالسكن في المدن الكبرى حيث إنه متناقض مع ما ذكرناه، الارض المتوفرة للبناء ليست في كل مكان وفي هذا الصدد يكون الامر نقيض ما يمكن عمله في الريف.

توجد ظاهرة مشتركة للمدن الكبرى نظرا لامتدادها انها العادة السائدة في كل مكان التي تقتضي تحقيق التوسع في المدن في الاتجاه الرأسي وليس في الاتجاه الافقي هذا ما جعل تبوغرافية المدن الكبرى منتصبة بالعمارات وناطحات السحب والتي تتألف غالبا من عدة عشرات من الطبقات.

فناطحة السحاب لوحدها كلها صفات تجمع سكاني كبير، حيث نجد المغازات وصالات الخيالة واللعب والمصورين والاسكافيين والخياطين والحلاقين وشققاً لعدة عائلات وأسواقاً كبيرة واطباء ومكتبات وخبازين، ووكالات سفر .. الخ. فسكان ناطحات سحاب لهم كل ما يحتاجون إليه لاشباع حوائجهم بمقابل يدفعونه، هناك شيء هام جدا بالرغم من اهماله او غائب في هذا النمط من السكن في المدن، انه التضامن وامكانية وضع ايديولوجية موضع تطبيق والتي تهتم وتحبذ مجموع السكان مع امكانية التحرك بدون توقف او تنازع، حسب رأينا المتواضع لا يمكن للاشتراكية نفسها اخذ شكل ما وتتحقق الا بصعوبة في وسط ناطحة سحاب.

نحن نتكلم عن تلك الاشتراكية التي تحرك كل مواطن وتغرس في نفسه ذلك الشعور العميق بانتمائه

لمجموعة متناسقة في المجتمع، ولمجموعة كبيرة حيث إنها المعنية بكل الحسنات وبكل العادات وبكل الطموحات.

ولكن هذا هو ما ينقص عادة في المدن الكبرى، نريد القول وسط سكان ناطحات سحاب يمكن ان يكون هؤلاء من جنسيات مختلفة ولغات وثقافات مختلفة، كل شيء مختلف في هذا النوع من التجمع والوجود، انتماء ديني، اتجاهات سياسية، تنوع البشرة، المكانة الاجتماعية، المستوى المعيشي، مصادر الدخل .. الخ. اذا مات احد في الاسفل او الاعلى فان القضية تهم اهله واصدقاءه في كل شيء وفي كل مكان تكون الوحدة هي السائدة، إذاً حسب رأينا هذا هو السبب الاساسي لمشكلة السكن.

يريد المفكر معمر القذافي معالجة مجمل هذه الظاهرة الحياتية، انه يحلم برؤية عصر الجماهير حيث بدأ فجره في بلد الجماهيرية، ولابراز ما ذكر سابقا هذا هو تفكير وقول قائد الثورة في نظريته العالمية الثالثة في الجزء المخصص للرياضة والفروسية والعروض، «الرياضة إما خاصة كالصلاة يقوم بها الانسان بنفسه وبمفرده حتى داخل حجرة مغلقة، وإما عامة تمارس في الميادين وبشكل جماعي كالصلاة التي تمارس في المعابد بصورة جماعية. إن النوع الاول من الرياضة يهم الفرد شخصه، أما النوع الثاني فهو يهم كل الشعب يمارسه كله ولا يتركه لاحد يمارسه بالنيابة عنه .. مثلما هو من غير المعقول أن تدخل الجماهير المعابد لتتفرج على شخص او مجموعة تصلي دون ان تمارس هي الصلاة».

«إن مدرجات الملاعب ستختفي عندما لا يوجد من يجلس عليها» هذا يحدث لو ان الجماهير الشعبية تتنبه إلى أن الرياضة تهم الجميع، كل فرد عليه مزاولتها ولا يكتفي بالتفرج عليها.

ليس سهلا في رأينا ان تحل تماما مشكلة الاسكان المميز للمدن الكبرى في اطار فكر الكتاب الاخضر، فكما قال. (ج. شامبون) في اعماله التي سماها (الاوهام والتمدين) توزيع كموجاس فاننا نوافق بان حل المشكلة السكنية التي ذكرناها في هذه الفقرة ليس بالسهل، وإننا نشاطره هذا التفاؤل اللطيف، اننا نعتقد على عكس رأيه ورأي العقيد معمر القذافي بان التحول الى المدن على مستوى السكن يمثل صورة ــ في هذا الخصوص كتب (ج. شامبون) في كتابه المنوه عنه سابقا ص83: كان القرن التاسع عشر غير قادر على تحديد اي مجتمع يعتزم خلقه .. لقد ورثنا مجتمعاً مريضاً وتحولات القرن العشرين زادت الحالة خطراً

فدور التمدين الحديث هو اعطاء من جديد للمدينة ــ وظيفتها الاصلية مساعدة الناس تحت كل الظروف الى الدخول في مجتمع حي ليتنبهوا الى المشاركة في الحياة الجماعية ويعيشوا التاريخ.

ازدواجيـــة الــفــن والــذوق

كانت حياة الشعوب منذ عدة قرون تحت تأثير التداخل الحتمي للثقافات والحضارات، فالدول الحديدة التي هي في طريق النمو وخاصة التي كانت مستعمرة تابعة للبلدان الغنية والصناعية المالكة لوسائل التقنية والعلوم واحيانا تكون نفحات التجديد قوية بحيث تمحو بعض العناصر التكوينية لحضارة البلاد المستفيدة المعنية.

كل شيء يبدأ باستيراد الاحذية واربطة العنق ثم يغزو التجديد الطعام العائلي باستعمال المنضدة ومجموعة

اضافات اخرى منها الخمور المستوردة ثم يلاحظ تدفق هائل من هذا التجديد في كل جوانب الحياة العائلية او الوطنية.

التغيير جذريا وعميقا بصفة عامة، الى درجة ان لو عاد الليبيون القدامى الذين اطلق عليهم علماء بحث اصل الحس البشري اسم (الليبيك) الى الحياة في هذه اللحظة فانهم لن يتعرفوا على مدينتهم الغالية ـ اويا ـ حيث كانوا يسكنون منذ ستة قرون خلت، والتي تسمى اليوم بطرابلس، هذه العاصمة الجميلة للجماهيرية، ونستطيع القول نفس الشيء بالسبة لاي دولة اخرى، التجديد قد قلب كل شيء في ميدان الاسكان عندما نتجول في بعص احياء الملايين مثل طوكيو ـ وبرلين ـ وباريس ـ وروما ـ وبرازيليا ـ والجزائر ـ وطرابلس نلاحظ ان الفرق بيهما قليل في كل مكان نفس ناطحات السحاب نفس العمارات وىفس المغازات المملوءة بالبضاعة المتساوية في كل مكان، نفس طابع التجديد للبنايات التي على جانبي الطرقات والتي لها نفس الفن المعماري تقريبا.

شخصيا، فاننا لا نرى سوءاً في ان يكون هناك تشابه بين الحين والاخر في الفن المعماري لان هذا يولد في الشخص شعورا عالمياً واستعداد قلوب الاصليين والغرباء لتقارب مفيد.

ولكن الذي نعتبره غير عادل هو الازاحة والتضحية التلقائية بالفن المعماري الاصيل التقليدي، لهذا او ذاك البلد، هذه الفنون المعمارية موجودة فعلا في افريقيا وفي الشرق الاوسط وفي آسيا وفي اسبانيا وفي كل مكان، ولاثبات عوان هذه الفقرة من بحثنا المقتضب، نتمنى على كل الفنيين المعماريين وفنيي هندسة المدن ان يجروا دراسات متقدمة لا فقط على كيفية بناء ناطحات سحاب جميلة ذات طبقات عديدة منقولة عن الطراز الاوروبي اذا اردنا ولكن ايضا اقامة دراسات لا تقل تقدما على كيفية بناء المساكن التي تحمل الطابع المميز للفن المعماري العربي الاصيل، او الملاغاشي او الهندي او الافريقي .. الخ، حسب الحال، هذا الثنائي الشكل للمهارة والامكانات لفنيينا المعماريين ما نسميه بازدواجية الفن والذوق.

واننا نشعر بالفرح عندما لاحظنا بان هذه الازدواجية، ازدواجية الفن والذوق في البناء قد ابرزها المفكر معمر القذافي في خطابه الذي ألقاه في مدينة البيان الاول وهذا ما ذكره في هذا الخصوص: قال محرر النشرة اليومية لوكالة انباء الجماهيرية في عدد يوم 17 من نوفمبر 1982م «لقد اثار قائد الثورة امام الوزراء العرب الذين شاركوا في المؤتمر الاول للاسكان وتعمير المدن، جملة من المواضيع والتساؤلات الخاصة بالتعريب في المدن العربية وضرورة ادخال تغيير جذري في الدراسات الخاصة بالاسكان وانشاء المدن، وذلك بمراعاة الظروف الاجتماعية المحيطة بالمواطن العربي، لقد قال قائد الثورة بان تخطيط المدن الذي يطبق باستمرار في الوطن العربي متأثر كثيرا بنمط البلدان الاوروبية وهذا التخطيط قد لا يلائم الظروف الاجتماعية والجوية لبيئة وحضارة الوطن العربي، انه ليس من العدل سيان الطراز المعماري العربي والشرقي بل يستحسن تجنب ما لا يتناسب وحضارة الامة العربية».

لنترك وجهة انظر الصحيحة هذه والخاصة بالاسكان وتعمير المدن، فالكاتب المشهور للكتاب الاخضر محق في ان لا يصغر بغباء العناصر التي تعوض من اجل تقديم واحياء بموضوعية وعدالة الخطوط الخاصة والمميزة للحضارة العربية من خلال فن معماري مشوه كل الوطنيين لا يسعهم الا مشاطرة رأي قائد الثورة، فالعالم مدان للامة العربية في ميادين العلوم، والاداب والفنون المعمارية، لنعطي بعض الامثلة، الارقام

المستعملة في الحساب في كل البلدان تقريبا التي تثرى لغة اكبر عدد من اللغات الحية ومن بيها لغتنا الام، بعض المبادىء الاساسية التي تفضلها، الفيزياء والكيمياء، والملك، اصبحت اداة غاية في الدقة ودفعت بالتقدم المفيد لكل الانسانية كمثال، نستطيع ايضا ذكر ما نسميه (الارابيسك) الذي هو عنصر تزيين معروف منذ عصر النهضة (القرن الخامس عشر والسادس عشر) وحتى يومنا هذا، سردنا ليس بالكامل ونحن مدركون لذلك، بهذا الحدس الذى الهم الكثيرين من الناس الذين كتبوا اسماء في التاريخ فالمفكر معمر القذافي ليس مخطئا بان يطالب باعطاء مكانة للطابع العربي في مادة المعمار، باسم اهمية اللون المحلي والبحث عن زينة تستطيع مناسبة تماما هذا الشعب المحدد او ذاك نستطيع القول بان توصية كاتب الكتاب الاخضر لا ينقصها الملاءمة ولا وضوح الرؤية ولا العمق، اذا كان رجل الدولة الليبية المذكور قد شدد على هذا الجانب الخاص بالسكن، فانه بدون شك قد فهم اهمية التحذير من شكل استعماري جديد.

من حق افريقيا ان تفرض بان تكون الخطوط الخاصة بالحضارة الافريقية السائدة في نمط الفن المعماري، واعطاء المباني التي تبني في هذه القارة اشكالاً فنية مختلفة.

هذه السياسة ضرورية حتى لو بمجرد اثبات الوجود المتحرك لبلداننا في المسيرة الجامعة للكون نحو التقدم والعدالة والتطور العام.

حـــل الـــنـبـي (ﷺ) لـمشـكلة الـسـكـن

البروفـــيسور: رافـــع الـــلـــه شهـــاب
الـــفـــلـــبـــيـــن

«حـــل الـنـبـي (ﷺ) لمشكلة السكن»

نقص المساكن مشكلة عالمية. وتواجه هذه المشكلة حتى اكثر اقطار العالم تطورا بصورة او باخرى .. وتنفق بلايين الدولارات في تلك الاقطار لحل تلك المشكلة.

اصبحت هذه المشكلة اكثر حدة في الاقطار النامية ويرجع السبب في ذلك الى ان تلك الاقطار لا تملك ما يكفي من الاموال للاستثمار في ذلك المجال.

وقد اجبر ذلك الوضع تلك الاقطار على ايجاد وسائل اخرى فعالة غير استثمار المبالغ الضخمة

هذا وقد قامت جارتنا الهند بالفعل باتخاذ خطوات ايجابية في هذا المجال وتهمنا نحن هذه الخطوات وذلك لتشابه الظروف الاجتماعية في البلدين.

وبموجب هذه الخطوات قامت الحكومة الهندية بوضع القيود على مساحة المباني السكنية في مناطق المدن، بحيث اصبحت المساحة المسموح بها لذلك الغرض لا تتعدى الف ياردة مربعة كأقصى حد.

ولا يمكن لاي شخص ـ حتى وان كان من اغنى الاسر في الهند مثل «بيرلا» او «تاتا» ـ ان يتعدى ذلك الحد الاقصى.

قد يدهش القارىء عندما يلاحظ ان حكومة الهند قد تبنّت نفس الطريقة التي اتبعها النبي الكريم (ﷺ) لحل نفس المشكلة منذ اربعة عشر قرنا من الزمان. واذا عملت الدول الاسلامية بنصيحة النبي الكريم هذه فانها لن تحل مشكلة المساكن فقط بل ستقدم للعالم أفضل مثال يحتذى.

لم يكن النبي الكريم فقط رسولا لله بل كان رئيسا لدولة عظيمة آنذاك. وفي ذلك الوقت اعتاد الملوك ورؤساء الدول ان يسكنوا القصور الضخمة، ولكن النبي الكريم لم يشيد قصرا من ذلك النوع لنفسه وانما سكن في منزل بسيط يستطيع كل مواطن عادي ان يبني مثله، وكان يريد من اصحابه ان تكون مساكنهم بسيطة كمسكنه ولم يكن يريد ان يكون لاي منهم امتيازات على اخوانه.

وبموجب القرآن الكريم فإن حياة النبي (ﷺ) افضل مثال للانسانية جمعاء.

وقد حاول المؤمنون دائما ان يحتذوا هذا المثال حرفيا وروحيا ولكن مباهج الحياة لها جاذبيتها مما اضل كثيرا من المؤمنين.

وبالرغم من ن النبي الكريم كان يتغاضى عن اخطاء وهفوات المؤمنين في بعض الامور، الا انه كان شديدا لا يلين عندما يتعلق الامر بالمساكن، وكان يوقع اشد العقوبات بالذين يخرقون القانون الاسلامي في ذلك الخصوص.

ورد في كتاب «سنن ابي داود» ـ وهو كتاب صحيح عن أحاديث الرسول أن النبي الكريم خرج من المدينة المنورة فرأى مبنى عظيما، وسأل عن صاحبه فقيل له انه واحد من الصحابة الانصار.

وكره النبي الكريم ذلك المبنى لانه اعطى صاحبه امتيازا على اخوانه. وفيما بعد حضر ذلك الصحابي

الانصاري وحيًا النبي الكريم فتجاهله النبي عن عمد، وحاول الانصاري جهده ان يستقطب انتباه النبي اليه، ولكن لم ينجح. كان الامر في الواقع مقاطعة اجتماعية اجبرت الصحابي على ان يدرك انه قد ارتكب خطأ جسيما .. وسأل بقية الصحابة فأخبروه بأن النبي الكريم كان خارج المدينة ورأى المبنى العظيم الذي ابتناه الصحابي لنفسه ولم يرض النبي عن ذلك، ولما سمع الصحابي ذلك عاد الى المبنى فهدمه.

ولما لاحظ النبي الكريم في رحلته التالية اختفاء المبنى سأل عنه فأخبره الصحابة القصة كلها.

وعلق النبي على ذلك فقال عليكم جميعكم ان تدركوا ان كل مبنى سيكون مصدر متاعب لصاحبه عدا المبنى الذي لا غنى له عنه لسكناه.

(سنن ابي داود المجلد 4 من ص487 طبع القاهرة)

يجدر بنا هنا ان نذكر ان المقاطعة الاجتماعية من قبل النبي الكريم كانت عقوبة قاسية في الاسلام ولم يلجأ اليها النبي الكريم الا في حالات استثنائية.

وبعد تلك الحادثة لم يبن اي من الصحابة مسكنا يميزه عن اخوانه من الصحابة.

بينت وسائل البحث العلمية في العصر الحديث ان مثل تلك القصور يمكن بناؤها فقط باستغلال جهد الفقراء.

وهذا الاستغلال يخلق بدوره مشاكل جمة في المجتمع.

ولهذا السبب منعت تلك الانواع من المباني في عديد من الاقطار، وكان قرار الحكومة الهندية نتيجة لتلك التطورات العالمية.

وحسب نتيجة آخر التقديرات فانه ينقص بلادنا ثلاثة ملايين وحدة سكنية. ومنذ نحو عشر سنوات كان النقص نحو مليون وحدة سكنية. ولحل تلك المشكلة تم تأليف «سلطات تطوير» في كل المدن الكبرى تقريبا، ولكن برغم جهود تلك السلطات فان تلك المشكلة تزداد حدة يوما بعد يوم.

والسبب في ذلك هو ان الوسائل التي تتخذ لمعالجة تلك المشكلة هي نفس الوسائل التي استخدمتها الحكومة البريطانية إبان احتلالها لشبه القارة الهندية.

رفضت الهند تلك الوسائل وتبنت وسائل جديدة كانت وبمحض الصدفة مطابقة لتعاليم النبي الكريم.

يحتفل المسلمون في جميع انحاء العالم وفي كل عام بذكرى المولد النبوي الشريف بمظاهر من الصخب والضوضاء وينفقون ملايين (الروبيات) على تلك الاحتفالات. حقيقة ان في ذلك تأكيداً لحبهم للنبي الكريم .. ولكن هذا الحب يعني ايضا انه عليهم ان يتبعوا تعاليمه في حل مشاكلهم. واتباع تعاليمه فيما يتعلق بحل مشكلة المساكن لن يحل فقط مشكلة نقص ملايين الوحدات السكنية في العالم الاسلامي بل سيقلل ايضا من فرص الفساد.

يمكن للحكومات الاسلامية ان تحدد بموجب تلك التعاليم النبوية حدًّا أقصى للمساحة التي يمكن اقامة الوحدات السكنية عليها كما حدث في الهند.

لن نكون اول من يتبنى تعاليم النبي الكريم في هذا الخصوص. فلقد تم تبني هذه التعاليم في قطر مسلم آخر هو ليبيا.

ليبيا واحدة من اغنى بلاد العالم، وعائدها السنوي من مبيعات النفط فقط يزيد عن ثمانية بلايين دولار.

ونتج عن ذلك ان اصبحت الحكومة الليبية في وضع افضل لاستثمار كميات ضخمة من الاموال لحل تلك المشكلة، ولكن قررت ان تحل تلك المشكلة بموجب تعاليم النبي الكريم العملية التي سبق ذكرها.

وسبب ذلك يرجع الى ان هذا الحل لا يشجع على حياة البذخ والترف.

وانه لحقيقة تاريخية ان حياة البذخ والترف تسهم في اسقاط اي مجتمع.

هذا وقد قرر العقيد القذافي قائد الشعب الليبي ان يتفادى ذلك الموقف بكل وسيلة ممكنة. فأمر بان تقتصر المساكن على الحاجة الشخصية ومنع امتلاك اكثر من وحدة سكنية واحدة.

تم اتخاذ هذه الخطوات منذ اكثر من خمسة اعوام فاثارت الامبرياليين واهاجتهم .. وتداولت الصحافة العالمية المتأثرة بالامبريالية قصصا غريبة وتنبأت بان تتسبب تلك السياسة في حدوث متاعب كثيرة .. ولكن ها قد مضت خمسة اعوام ولم يحدث شيء من ذلك القبيل.

وبدلا من ذلك فقد رفعت هذه الاصلاحات الثورية من مقام المفكر القذافي داخل البلاد وخارجها.

وعلى كل فهنالك مقال كتبه صحفي امريكي هو السيد «توماس ليـمـان» في صحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون» يعتبر استثناءً، فهو يشيد بلاشك بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الليبية ولكنه يتجاهل عن عمد حقيقة ان هذه الخطوات كانت مبنية على تعاليم النبي الكريم.

كل مسلم، متعلم او جاهل ـ ويؤمن بأن النبي الكريم كان رحمه للبشرية جمعاء وبركة عليها.

وتعاليمه حول موضوع واحد ـ وهو ما تضمنته السطور السابقة ـ دليل ذلك.

وعليه فان من واجب علماء الاسلام ان ينتهزوا فرصة الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف ليسلطوا الاضواء على تلك التعاليم النبوية التي ستحل مشاكل العصر الحديث. ان تأكيدهم على تلك التعليمات سيجبر الاقطار الاسلامية على تبنيها .. وسيقود هذا التبني بالتأكيد الى نتائج تشجع الامم الاخرى على الاقتداء بها.

وستبين هذه التطورات ـ ودون مجال للشك ـ بان النبي الكريم كان بركة على البشرية جمعاء.

«البيت لساكنه»
دراسة نظرية وتطبيقية للمقولة في إطار بلدية بنغازي

د. محمد مصطفى سليمان
الجماهيرية

«البيت لساكنه»
دراسة نظرية وتطبيقية للمقولة في إطار
بلدية بنغازي

مقدمة:

من المعروف ان النظام الاجتماعي الأقدر على الحياة والاستمرار بأقل قدر من الصراعات والنزاعات، هو ذلك النظام الذي يحقق أكبر قدر من العدالة والمساواة والحرية دون أن يترتب على ذلك تجميد لفعاليات المجتمع المادية والبشرية، و إذا كان الاقتصاد أكثر اهتماماً بدراسة الفعالية والكفاءة في أي مجتمع بأقل قدر ممكن من التكاليف والجهود، فان القانون يبدو أكثر اهتماماً بتحقيق اعتبارات العدالة والمساواة والحرية كما يفهمها مجتمع معين في زمن معين.(1)

ولعل النظام القانوني للملكية الذي تدخل في اطاره ملكية السكن يشكل مركزاً ومحلاً للتوفيق بين اعتبارات الفعالية والكفاءة واعتبارات العدالة والمساواة، هي اعتبارات تبدو للوهلة الأولى بالنسبة للبعض متعارضة او متناقصة. ولذلك كانت الملكية أحد نقاط التقاطع والالتقاء بين اهتمامات القانونيين والاقتصاديين.(2)

وهناك معطيات أخرى تدخل في الاعتبار عند معالجة قضية الملكية، منها مثلاً وجوب تعبئة الطاقات المادية والمعنوية والبشرية بطريقة علمية وعملية وانسانية واستخدامها الاستخدام الأمثل. وقد يتطلب هذا الأمر سيطرة اجتماعية على كثير من الانشطة الاقتصادية وعدم ترك أمور خطيرة وبالغة الاهمية كاشباع حاجات الناس الاساسية وتحريرها من سيطرة الغير للمبادرة الخاصة والتحكم الفردي.(3)

عير ان درجة نمو المجتمع وضرورة تحقيق تنمية عالية وسريعة قد تتطلب تنظيما خاصا للملكية لا يتطابق بالضرورة مع الاساس النظري والفلسفة المطروحة، وهي ظروف مرحلية تتسم بالترقب وتكون مراعاتها من قبيل الواقعية الثورية التي تراعي الظروف الموضوعية الخاصة بكل مجتمع ودرجة تطوره وامكانياته.(4)

ومن ناحية أخرى يشكل النظام القانوني والاقتصادي للملكية جزءا من النظام الاجتماعي السائد بحيث لا يمكن النظر اليه على انه نظام قائم بذاته، فانعكاسات الأخير على واقع الملكية أصبحت من المسلمات التي لا تحتاج إلى كبير عناء لاثباتها.

ومن المستهدفات الاساسية للنظام الجديد في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية خلق الظروف وتهيئة الامكانيات اللازمة والمناسبة لنشوء المجتمع السعيد بالعمل على تحرير حاجات الانسان من سيطرة الغير وتحكمه واحتكاره، فني الحاجة تكمن الحرية ومن يتحكم في حاجة غيره يتحكم في حريته.(5)

ولا يعني تحرير الحاجات اشباع كل رغبات الانسان بالضرورة مهما تطرفت او اختلفت بطريقة اصطناعية، فاشباع الرغبة او الحاجة الفعلية يتوقف على المصادر والثروات والامكانيات الموجودة والمتوفرة في المجتمع نفسه او التي بالامكان توفيرها.

وفي سعي المجتمع الجديد لتحقيق الحرية القائمة على تحرير الحاجات وكسر احتكارها او التحكم فيها وبالتالي الوصول إلى المجتمع السعيد، يعانق مجتمع الجماهيرية تطلعات لم تغب عن نضالات الانسان في كل مكان وزمان هما. نضال الانسان من أجل إنهاء استعلال الانسان لاخيه الانسان ونصاله ضد سلطة القهر والجبر والتعسف والاكراه ونضاله وسعيه المتواصل من أجل ان يشارك المواطن في تقرير مصيره وصنع القرارات التي تتعلق به ديمقراطيا.(6)

ولعله من المفيد ان نشير إلى بعض الأسس الهامة التي تساعد على فهم قضية الملكية في ليبيا الجماهيرية، ففي إعلان سلطة الشعب الوثيقة الدستورية الأولى للجماهيرية الصادرة في 2 مارس 1977م تأكيد على ان السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه (الديمقراطية المباشرة). وفيها أيضا تأكيد على تمسك الشعب بالحرية، هذا الشعب الذي بيده السلطة والثروة والسلاح هو شعب قائد وسيد.

كما ان الإعلان يؤكد على التمسك بالاشتراكية ويدعو لتحقيق ملكية الشعب التي تطلق عليها بعض القوانين واللوائح الأخرى ملكية المجتمع.(7)

وفي الكتاب الأخضر الدليل النظري للنظرية العالمية الثالثة التي تشهد تطبيقها الأول والطليعي على الأرض الليبية، ليس المجتمع السعيد والعادل هو بالضرورة ذلك المجتمع البدائي، فهو يؤكد (الكتاب الأخضر) ان التطور العلمي مكسب للانسانية لا يمكن العودة عنه. فالعاية ليست العودة إلى المجتمع البدائي المتخلف في وجوده فهذا أمر غير مرغوب وغير ممكن (مجتمع اللاملكية) بل الغاية هي تحقيق المحتمع السعيد الذي تختفي فيه العلاقات الظالمة والقواعد الجائرة التي تقوم على الاستغلال والتحكم وسلطة القهر والجبر والاكراه.(8)

فالاستشهاد بالمجتمع البدائي أتى صريحا في الكتاب الأخضر في مجال واحد فقط هو التدليل على امكانية الغاء الأجرة وتحرير العامل من قيودها بتحويله إلى منتج شريك

ولذلك فاننا نقول انه في اطار محاربة العلاقات الظالمة علاقات الاستغلال والقهر والتسلط، يصبح الجهد الذي يبذله البعض من أجل اثبات مجتمع الشيوعية الأولى (مجتمع اللاملكية)، وذلك الفردوس المفقود المتخلف في وجوده، غير ذي بال، فهذا الافتراض يدخلنا في نقاش لا ينتهي حول حقيقة وجود مثل هذا المجتمع، وحتى على فرض وجوده، فهل باستطاعة أحد ان يؤكد ان هذا المجتمع كان خاليا من القواعد الظالمة ولو تمثلت في مجالات أخرى غير علاقات الملكية او ان القوة المحردة والبحتة لم يكن لها دور في تسوية كثير من الأمور والقضايا. ان اثبات مثل هذه الأمور او عكسها مع صعوبته لا يمكن ان يرتب نتائج مهمة وحاسمة في العصر الحديث، مادام المنطلق الأساسي هو محاربة العلاقة او القاعدة الظالمة سواء تمثلت في الملكية او في غيرها من العلاقات والأنشطة الانسانية الأخرى على اختلاف انواعها.(9)

ولعل الأفكار الأكثر تأثيرا على قضية الملكية في ليبيا الجماهيرية هي فكرة ملكية الشعب او المجتمع وفكرة ثروة المجتمع وفكرة السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب ومبدأ في الحاجة تكمن الحرية ومقولة شركاء لا اجراء.(10)

ومن الاسئلة التي تتطلب اجابات عنها مسألة نوع الملكية السائد في المجتمع، فهل الملكية الخاصة هي الأساس أم ان الملكية العامة هي التي يتم عليها التركيز؟ أم ان الأمر يتطلب الجمع بينهما بدرجات متفاوتة؟ أم ان الأمر يجب ان يذهب إلى حد انكار كل ملكية؟ بمعنى اسناد مال معين لشخص معين (حق التملك) وقد يكون الاتجاه هو لاعتراف بحق التملك الخاص او العام بالنسبة لاموال معينة على الأقل، مع الاتجاه إلى تقييد سلطات وصلاحيات المالك والحد منها بوضع قيود وحدود عليها.

وفي هذا الاطار سنحاول ان نلقي الضوء على مسألة هامة هي ملكية السكن في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وكيفية تطبيق احدى المقولات الرئيسية في الكتاب الأخضر ونعني بذلك مقولة «البيت لساكنه» كحل يراه الكتاب الأخضر لمشكلة السكن المتفجرة في كثير من بلاد العالم

ملكية السكن جزء من ملكية الأموال اللازمة لتحرير الحاجات الأساسية:

هناك حاجات أساسية يجب ان يسيطر عليها الانسان ويحررها من تحكم الغير وسيطرته واحتكاره، ويصف الكتاب الأخضر هذه الحاجات بانها ضرورية وماسة ويعطي أمثلة عليها كالمسكن والملبس والمركوب والطعام. وخير وسيلة أو أداة قانونية وفنية لاشباع هذه الحاجات الأساسية وتحريرها من تحكم الغير وسيطرته هي ملكية الأموال والأشياء اللازمة لاشباع هذه الحاجات وتحريرها وجعلها ملكية خاصة (مقدسة). فملكية الغير لهذه الأموال والاشياء، سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا او معنويا شخصا خاصا او عاما، يبيح لهذا الغير، ولو عرضت هذه الأشياء والأموال للاستخدام العام مقابل ايجار، يبيح لهذا الغير (المالك الحقيقي) التدخل في حياة الانسان الخاصة وحريته عن طريق تحكمه في حاجاته الأساسية او الضرورية وسعادة الانسان هدف المجتمع الجماهيري، لا تتحقق الا في ظل الحرية المادية والمعنوية وتحقيق الحرية يتوقف على امتلاك الانسان لحاجاته امتلاكا شخصيا ومضمونا ضمانا مقدسا.(11)

وبذلك يؤسس الكتاب الأخضر نظرته للحاجات الضرورية والماسة للانسان على القواعد التي يطلق عليها القواعد الطبيعية ويعتبرها المرجع والمقياس والمصدر الوحيد في العلاقات الانسانية ووفقا لهذه القواعد الطبيعية يقرر ان «البيت لساكنه».

البيت لساكنه:

في عرف الكتاب الاخضر لا ينفع الترميم والترقيع في تحسين العلاقة بين الملاك سواء كانوا خاصين او دولة والمستأجرين، فلا فائدة من محاولة فرض ايجار «معقول وعادل» وايجاد بعض «الضمانات» للمستأجر من حيث تحصينه ضد الطرد «التعسفي» واخراجه من المسكن بدون «مبرر معقول». فهذه الاجراءات التي تلجأ اليها القوانين «الاصلاحية» في كثير من الدول، تظل في نظر الكتاب الأخضر، قاصرة عن وضع حد للعلاقة الظالمة التي تنشأ بين المالك والمستأجر(12). بالرغم مما تكون قد ادخلته في الماضي او قد تدخله مستقبلا من تحسينات اذ تبقى عاجزة، مهما فعلت عن تحرير حاجة الانسان للمسكن لان بناء مسكن بغرض تأجيره يعد من البداية شروعا في التحكم في حاجة الآخرين وفي الحاجة تكمن الحرية، ولا يمكن ان تعالج الحاجات الضرورية للانسان باجراءات ادارية او قانونية.

فالنظرية العالمية الثالثة كما وردت في الكتاب الأخضر تهاجم هذه العلاقة الظالمة (التي تنشأ بين المالك والمستأجر) في الأساس ولا تحاول ترميمها او ترقيعها او الحد من الآثار السلبية التي قد تنشأ عنها وذلك عن طريق الرجوع إلى القاعدة الطبيعية التي تقول ان «البيت لساكنه» فلا يحق لاحد ان يبني مسكنا زائدا عن سكناه ويسكن ورثته بغرض تأجيره. ولا تتغير طبيعة هذه العلاقة ولو تحولت الدولة نفسها إلى مالكة للمساكن (العامة) تقوم بتأجيرها للافراد. فاذا لم يكن الانسان مالكا لسكنه لا تتحرر حاجته للسكن ويظل الغير «فردا او دولة» متحكما فيها ومسيطرا عليها.

وأول عمل تطبيقي لمقولات الكتاب الأخضر (الجزء الثاني) بخصوص مقولة البيت لساكنه كان صدور القانون رقم 4 لسنة 1978م الذي آلت بمقتضاه المساكن الزائدة عن حاجة المالك وحاجة اولاده المتزوجين إلى الدولة.

وحسب الاحصاءات المتوفرة لدينا عن بلدية بنغازي فقد آل للدولة بمقتضى هذا القانون في اقليم هذه البلدية الوحدات السكنية التالية وقطع الأرض الصالحة للبناء والتي سنذكرها فيما يلي:

أ ـ وحدات سكنية جرى تسجيلها في ادارة التسجيل العقاري والتوثيق 1075.

ب ـ وحدات سكنية جرى تسجيلها في مصلحة الاملاك العامة 4389.

جـ ـ مساكن شعبية 530.

د ـ مساكن شعبية أخرى 88.

هـ ـ أراضي صالحة للبناء 1075 (الكثير منها غير مقسم إلى قطع صغيرة).

ويلاحظ ان هذه الاحصائية تشمل الفترة ما بين 1979/11/1م و 1982/12/31م

و ـ وقد صدر في فترة سابقة على هدا القانون قانون آخر يحمل رقم 88 لسنة 1975م وبمقتضاه آلت إلى الدولة المباني التي بنيت بقروض من المصارف لاغراض الاستثمار أي لغرض آخر غير الاستعمال الشخصي أي تلك التي توفر لها شرطان بناء بغرض الاستثمار والتأجير وتمويل ذلك من أموال تم اقتراضها من المصارف.

وحسب الاحصائيات المتوفرة لدينا عن بلدية بنغازي فقد آلت للدولة بمقتضى هذا القانون 176 عمارة سكنية دون ان تتوفر لدينا حتى الآن معلومات عن عدد الوحدات السكنية بها.

ر ـ وتخضع لمقولة البيت لساكنه ايضا المساكن المستردة من الطليان والمساكن العامة بما في ذلك المساكن الزراعية.

غير ان ايلولة هذه المساكن للدولة لم يكن مقصودا لحد ذاته فلم يكن ذلك إلا اجراء تنظيميا أوليا ومؤقتا يتبعه اعمال التطبيق الفعلي لمقولة «البيت لساكنه». لذلك كان الأجراء اللاحق لذلك هو تمليك المساكن الزائدة عن حاجة المالك وحاجة أولاده المتزوجين لمن يشغلونها وقت صدور القانون إذا توفرت فيهم وفيها شروط التملك والتمليك. ولا يستثنى من دلك (من التمليك) إلا البيت الوحيد لغرض السكنى، أو تلك التي تقتضي ضرورة ملحة استثناءها من تطبيق هذه المقولة كالمساكن الملحقة بمرفق عام واللازمة لتسييره. ويسري التمليك على المساكن التي آلت للدولة بمقتضى القانون رقم 4 لسنة 1978م، والقانون رقم 88 لسنة 1975م، والمساكن العامة المملوكة للدولة قبل ذلك.

والمبدأ العام طبقا للقانون رقم 4 لسنة 1978م، هو المسكن الواحد للاسرة الواحدة (وحدانية أو وحدة

السكن) والاستثناء هو الازدواج وليس التعدد أي ملكية سكنين اثنين إذا كان مكان العمل بعيدا عن الموطن الاصلي بدرجة لا تسمح بالتنقل بينهما. وينتهي الازدواج بانتهاء سببه.[13]

كما لا يجوز الجمع بين ملكية السكن وملكية ارض صالحة للبناء عليها.

وقد بلغ حرص اللوائح المنفذة للقانون رقم 4 لسنة 1978م، على تمليك البيت لساكنه ان ملكت بعض المساكن لمن يشغلونها مع انها كانت البيت الوحيد، اخلالا لنص المادة الأولى من القانون رقم 4 لسنة 1978، التي تقرر بكل مواطن الحق في تملك بيت واحد لسكناه وسكن اسرته أو قطعة ارض صالحة للبناء عليها ملكية خاصة مقدسة.

لذلك كان صدور تعديل لهذه اللوائح بما يلائم النص القانوني سالف الذكر أمرا يقتضيه التدرج التشريعي، والشرط الثاني بالإضافة إلى الشرط السابق (المسكن الواحد للاسرة الواحدة) هو استعمال هذا البيت لغرض السكن الشخصي وليس بقصد تأجيره.

أما قطعة الارض فهي الارض التي سيبنى عليها المسكن فيجب أن يراعي فيها من حيث المساحة على الاخص، المواصفات التي تضعها الجهات المعنية والبلديات التي تقع في اقليمها واختصاصها. ويمكن معاملة الارض هنا على أساس انها سكن بالتحصيص أو بحسب المآل، بحيث تعامل معاملة السكن وتخرج عن مقولة الارض ليست ملكا لاحد لانها ملك للجميع. فالارض المخصصة للبناء عليها تعامل معاملة السكن وتملك ملكية خاصة ومقدسة (مادة 1 قانون رقم 4 لسنة 1978) إلا إذا خرجت عن الغرض المخصصة له واستعملت لاغراض أخرى.

اجراءات التملك وصعوبات تطبيق مقولة البيت لساكنه

بعد فترة من التردد، اعقبت صدور القانون رقم 4 لسنة 1978 (فقرة 1) املتها ظروف اعداد الكشوف والاحصائيات، بعد ذلك صدرت لائحة جديدة عن اللجنة الشعبية العامة بتاريخ 1980/12/31م، معدلة لاحكام اللائحة الصادرة في 1979/9/27م، اعطت دفعا جديدا لتطبيق مقولة البيت لساكنه، فقد ألزمت هذه اللائحة من يشغل مسكنا بطريقة مشروعة ان يتم اجراءات تملكه وتسجيله، وللجهات المختصة ان تقوم بهذه الاجراءات من تلقاء نفسها إذا تقاعس المعني.

وقد استغرق الحصر وتقديم الاقرارات فترة من الزمن. من ذلك مثلا حالات حصر العقارات الموجودة بمصلحة الاملاك بمدينة بنغازي مكتب حصر العقارات للقانون رقم (4) لسنة 1978، وهي كالتالي من ناحية العدد:

عدد مقدمي الاقرار	لجنة الحصر
4940	البركة، راس عبيده، الفويهات، الليثي، الكيش، السلماني الغربي، سيدي حسين
1862	بنغاري المركز، الصابري، جليانة
1556	العروبة، بنينا، السلماني الشرقي، سيدي يونس
15	القوارشة
65	الكويفية
299	حالات تم حصرها بعد انتهاء المدة
8737	حالات اقرار حصر لجميع انواع المباني والعقارات

ويلاحظ ان بعض المساكن العامة والتي كانت مؤجرة لمحدودي الدخل قد ملك الكثير منها ولا نملك الاحصائية الدقيقة لها الآن.

كما ان المساكن الموحودة بحي ابي طالب لا تتوفر عنها احصائيات كافية بسبب ان الكثير من شاغليها لم يكن بالامكان تقدير دخلهم الحقيقي (اعمال مستقلة) والكثير منهم من العائدين من المهجر كما ان البعص مهم تنازل عن المسكن لغيره (بيع) واخرون لم يتملكوا ولا يدفعون مقابل انتفاع بالسكن وهي امور بحاجة إلى دراسة أكثر استفاضة.

ويكفي لذلك ان يثبت شغل الاسرة للبيت بعقد ايجار أو تخصيص أو مخالصة ايجار أوكهرباء أو مياه أو إلى غير ذلك من الوسائل. مما نتج عنه احيانا أن شرع في اتخاذ اجراءات تمليك مساكن و(أراضي) كانت الملك الوحيد لاصحابها كما سبق ان أشرنا.

وهذا سبب رئيس للطعن في اجراءات التملك باعتبار أن القانون اجاز للمالك الاحتفاظ بسكن وحيد لاستعماله لسكناه أو قطعة ارض صالحة للبناء عليها.

وعلى شاغل العقار أن يقدم الشهادات التالية للبدء في اجراءات التملك بالإضافة إلى عقد الايجار سابق الذكر:

1 ـ شهادة الوصع العائلي:
2 ـ شهادة المرتب أو الدخل الشهري (ونشير إليه في الملحق بنموذج رقم 1).
3 ـ شهادة عدم تملك أي عقار خاص لا باسم (مقدم الطلب) ولا باسم زوجته وأولاده القصر من أمين اللحنة الشعبية للمحلة، ثم تستبدل لدى الشؤون المحلية وتصدق من إدارة التسجيل العقاري (وشير إليه في الملحق بنمودج رقم 2).
4 ـ شهادة بعدم الحصول على ارض من مشروع الاسكان الذاتي بحي المختار.
5 ـ شهادة من الاسكان بعدم الحصول على سكن.
6 ـ شهادة عدم تملك ارض من البلدية.
7 ـ شهادة من لجنة تطبيق احكام القانون رقم 88 لسنة 1975، بمراقبة اسكان بنغازي بعدم الحصول على سكن يخضع لها.
8 ـ شهادة عدم تملك أي عقار أو قطعة أرض صالحة للسكن من لجنة القانون رقم 4 لسنة 1978
9 ـ ويقوم طالب التملك بملء استمارة طلب تملك سكن (نموذج رقم 3) أو استمارة طلب شراء مسكن عمومي للموظفين (نموذج رقم 4) وتتضمن الاستمارتان معلومات عن طالب التملك ومعلومات عن العقار (سكن أو ارض) المراد تملكه.
10 ـ شهادة الجنسية للمولودين خارج الجماهيرية.

تأتي بعد ذلك المرحلة الثانية من التملك وهي تقدير الثمن الذي يجب دفعه كمقابل للتمليك، إذ يحول الموضوع إلى قسم المساحة لتقدير قيمة المسكن، ويتم التقدير من قبل لجنة مكونة من: 1 ـ مهندس من التسجيل العقاري، 2 ـ مهندس من البلدية، 3 ـ رئيس مكتب التمليك، 4 ـ رئيس قسم التمليك والمساحة.

وبعد اعتماد التقدير يقسم الثمن على 240 شهرا، ويشمل الثمن سعر التكلفة وسعر الارض، ويخصم من سعر التكلفة 2% استهلاك عن كل سنة من تاريخ التسلم إلى تاريخ التمليك.

وعلى المملك أن يدفع ثلاثة اقساط تأمين مسبقا بعد ذلك يعد كتيب التمليك ورسالة خصم الاقساط من المرتب وأمر الافراج عن علاوة السكن، ويبدأ استقطاع قسط التمليك من المرتب من الشهر التالي لدفع اقساط التأمين. ويعاد التأمين بعد عشرين سنة أي بعد سداد كامل الثمن.

ويلاحظ أن عقود بيع المساكن (التمليك) تشتمل على شرط المنع من التصرف وترتيب حقوق عينية على المسكن إلا بعد انقضاء خمس سنوات على ابرام العقد وسداد كامل اقساط الثمن. بشرط من شروط العقد بعد انذاره بتنفيذ التزاماته ومضيّ ثلاثين يوما على الانذار المذكور إذ يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى أي اجراء آخر مع حق البائع في الاخلاء بالطريق الإداري (المواد 5 و9 من عقود بيع المساكن المشار إليها بالنموذج رقم 5).

فإذا تم سداد الثمن ومضت خمس سنوات على ابرام العقد فللمشتري أن يطلب شطب شرط عدم جواز التصرف وخيار الفسخ (نموذج رقم 6).

مشاكل وصعوبات التمليك:

بالإضافة إلى الصعوبات والمشاكل الناجمة عن نواحي عملية من حيث عدم وجود احصائيات ومعلومات دقيقة عن المساكن ومستحقيها والمساكن القابلة للتمليك.

فهناك المشكلة الأولى التي تتعلق بتقدير الدخول الفعلية للذين يزاولون انشطة مستقلة (غير الموظفين). فعلى الرغم من أن الكثير منهم من ذوي الدخول العالية إلا أن تقدير دخولهم الحقيقية يبدو صعبا إلى درجة كبيرة.

كما ثبت أن بعض المملكين يعاودون بيع بيوتهم التي تم تمليكها إما رغبة في بناء مسكن جديد أو يتقدمون لطلب التملك مرة أخرى وهذا يثير مشاكل عدة خاصة عندما يكون هناك اعفاء كلي أو جزئي

وقد اعدت جداول لمعادلة الخصميات طبقا لدرجة الموظف حسب نص المادة 3 من لائحة بيع المساكن الحكومية لسنة 1976م، (نموذج رقم 7).

كما ان تداخل عمليات الترقيم والحصر وتداخل اختصاصات اللجان قد نتج عنه بعض الارتباك والازدواج وكان سببا في بعض الاحيان لبعض الطعون وقبل جزء منها وأعيد ترقيم المساكن وتقدير ثمنها، كما تمت استعادة بعض المساكن من قبل الملاك السابقين لحاجتهم الشخصية أو حاجة أولادهم الذين تزوجوا بعد صدور القانون رقم 4 لسنة 1978م.

وعندما بحثنا الاسباب الاخرى التي تقف وراء قلة عدد المساكن التي تم تمليكها بالمقارنة إلى المساكن التي آلت إلى الدولة وجدنا ما يلي:

1 ـ صغر حجم المسكن لا يلائم الأسرة الكبيرة وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار العادات الاجتماعية السائدة في الجماهيرية فالكثير منها بني لاغراض تجارية بحتة

2 ـ عدم رغبة المواطن في تملك شقة للسكن فالكثيرون يفضلون المساكن الارضية لملاءمتها للعادات والتقاليد ومعظم المساكن المعروضة للتمليك هي من نوع الشقق باعتبار أن الدارات (الفيلات) والمساكن الارضية قد اختارها المالك لحاجته الشخصية أو حاجة أولاده أو تم التصرف فيها للغير بطريقة أجازتها القوانين واللوائح.

3 ـ الكثير من الناس يأمل في الحصول على قطعة أرض لبناء سكن ارضي عليها.

4 ـ كما ان بعض شاغلي المساكن (الشقق) ليسوا من أهل المنطقة الموجودة بها هذه المساكن وبما انهم يعتبرون اقامتهم مؤقتة. فانهم لا يرغبون في الغالب في تملك شقة قد تحرمهم من التملك مستقبلا.

5 ـ المبالغة في تقدير اثمان المساكن الارضية والشقق فقد وصلت التقديرات لبعض الشقق إلى 25 ألف دينار وهذا مبلغ يعطي كقرض ويكفي لبناء سكن ارضي في غالب الاحيان، كما ان الاقساط المدفوعة مقابل التمليك تعد مرتفعة بالنسبة للكثير من ذوي الدخول المنخفضة أو المتوسطة إذ قد يتساوى قسط تمليك شقة مع قسط تمليك سكن ارضي فهناك خلل في نظام التقديرات يجب

تداركه سواء من حيث المبلغ الاجمالي أو من حيث القسط الشهري إذ يجب أن يتناسب الأول مع سعر التكلفة المعقولة ويتناسب الثاني مع دخل المملك. كما لا يجب أن يترك الأمر لتقدير الجهة التي يتبعها السكن وحدها إذ يجب أن يكون للمستفيدين ولجهة اخرى «محايدة» دور في ذلك ويجب أن يعطى المجال للطعن في التقديرات المبالغ فيها و إعادة النظر فيها بما يتناسب مع المعطيات سابقة الذكر.

6 ـ كما ان هناك بعض المشاكل الاخرى المتعلقة بالارث والبيوع العرفية السابقة على صدور القانون وهي مشاكل قد يطول حلها.

7 ـ عدم مراجعة المواطنين لمصلحة التسجيل العقاري لاتمام اجراءات تملك المساكن التي يشغلونها.

8 ـ وجد أن الكثير من المباني والعمارات مسجلة في التسجيل العقاري لم تسجل كبناء ومساكن ولكنها مازالت مسجلة كأراض. ومن المعروف أن إدارة التسجيل العقاري تسجل المساكن الارضية اما المباني المتعددة الادوار فالاسكان هي التي تقوم بذلك.

9 ـ لا يفضل الكثير من الناس تملك بيوت في مناطق لا يقيم بها اقرباؤهم وعشائرهم وقبائلهم.

10 ـ صعوبة إدارة بعض المباني الكبيرة وصيانتها.

وهذا نموذج للتقديرات التي قامت بها بعض اللجان مثل لجنة التقديرات الأولى:

نـــوع الـعـقـــار	القيمة المقدرة من قبل لجنة التقدير
401 عقار اراضي فضاء 834 وحدة سكنية 111 وحدة تجارية وحرف	450315 6213200 1206690
	8460206

11 ـ كما ان بعض الشروط تضعها الجهات التي يتبعها السكن وحدها ولا تمثل إلا مصلحتها ولا يناقشها المستفيد (راجع عقد بيع مسكن نموذج رقم 5 سابق الإشارة إليه).

12 ـ بالإضافة إلى وجود مساكن غير قابلة للتملك لأنها تابعة لمرفق عام ولازمة لتسييره وتشغيله.

13 ـ مشكلة الصيانة في العمارات متعددة الأدوار.

ونتيجة لكل هذه الصعوبات ولطول الاجراءات انخفض معدل طلبات التملك سواء بالنسبة للمساكن أو لقطع الارض الصالحة للبناء خاصة بعد ان فتح الاعتداد بالعقود العرفية السابقة على صدور القانون رقم 4 لسنة 1978. واللاحقة عليه في بعض الأحيان، ففي حين كانت الطلبات قد وصلت إلى 1640، وكانت هناك طلبات لم ينظر فيها ولم تستكمل الاجراءات (565) انخفض عدد المتقدمين لغرض التمليك في المتوسط الذي كان قد وصل إلى 45 طلب إلى ثلاثة طلبات حتى الآن. ذلك أن الكثير من الناس قد اشترى بعقود عرفية بعد أن اعتد بها القانون وصححت بشروط معينة إذا كانت تحقق الاهداف التي يسعى القانون لتحقيقها.

أما بالنسبة لقطع الارض الصالحة للبناء والتي آلت إلى الدولة فيجري تخصيصها وعلى طالب التملك أن يتقدم ببعض المسوغات التي تؤهله لتخصيص قطعة أرض له وهي:

(1) شهادة الوضع العائلي، (2) شهادة بعدم التملك، (3) شهادة بالدخل، (4) تعهد باخلاء المسكن عند الحصول على قطعة أرض للبناء عليها.

بالإضافة إلى الكثير من الوثائق والشهادات المطلوب الحصول عليها بغرض تملك مسكن ويتم توقيع عقد بيع الأرض بين المستفيد وأمانة الاسكان أو مصلحة الاملاك (النموذج رقم 8).

وهذا العقد ايضا شروط قد تبدو مجحفة في كثير من الاحيان للمشتري (المادة 2 من العقد) كإلزام المشتري، بالشروع في البناء في خلال سنة من توقيع العقد واتمامه في خلال ثلاث سنوات، فمن المعروف أن البدء في اعمال البناء واتمامها يتوقف على الحصول على قروض وتوالي الدفعات اللازمة لاتمام البناء وبعض الظروف الاخرى

ولا يمكن اعمال نص العقد باعتباره مفسوخا من تلقاء نفسه إذا خالف المشتري هذه الالتزامات.

ويتم توزيع الاراضي حسب الاسبقية:

1 _ الاولوية للعوائق.

2 _ للمزالة بيوتهم وأراضيهم للمصلحة العامة.

3 _ للمتقدمين بغرض الحصول علي قطعة أرض سنة 1973، ويبلغ عددهم نحو 2500.

4 _ للمعاقين.

5 _ لأسر شهداء الواجب.

6 _ لأسر المجاهدين.

كما ان بعض المساكن والعقارات انتقلت للدولة محملة برهون، مما عقد مسألة تمليكها للمستفيدين علما بأن هذه الرهون مسجلة لصالح المصارف التجارية.

ويمكن القول أن ملكية المسكن في الجماهيرية تتمتع بخاصيتين رئيسيتن فهي حق طبيعي من ناحية ملكية خاصة ومقدسة من ناحية أخرى، ماذا يعني هذان الوصفان اللذان وردا في القانون رقم 4 لسنة 1978، الذي ينظم بعض الجوانب المتعلقة بالملكية العقارية وفي الكتاب الأخضر؟ لا يعني التقديس الاعتراف بحق التملك بدون حدود أو قيود و إنما يعني ضمان حماية قانونية للمسكن الوحيد المعد للسكنى والمملوك ملكية خاصة لا تعرفها لقوانين التقليدية بحيث لا يجوز الحجز أو التنفيذ عليه، وهذا يجعل بعض القيود والتحفظات التي وردت في عقد بيع المساكن «الحكومية» محل نظر من حيث امكانية تطبيقها، فلا يمكن تطبيق الفسخ والاخلاء الإداري وغيرها لأنها تتناقض تماما مع المقولة: «البيت لساكنه».

وهي حق طبيعي يسهل لكل مواطن بكل الطرق والوسائل تملك مسكن بدءاً بتمليك المساكن الآيلة للدولة والمساكن العامة لساكنيها ومرورا بتخصيص أراض للبناء عليها ومنح التسهيلات والقروض اللازمة للبناء وانتهاء بالتمليك والاعفاء الكلي أو الجزئي من الثمن.(14)

وملكية السكن حق طبيعي لانها تراعي القانون الطبيعي الذي تنتفي فيه العلاقة الظالمة طبقا لمقولة «البيت لساكنه» وهي حق طبيعي لأن على المجتمع واجب العمل على توفيرها والحصول عليها لكل مواطن، فهي ملكية لازمة لتحرير حاجة أساسية ومرتبطة ارتباطا لا يقبل الانفصال بالحرية، ففي الحاجة تكمن الحرية.

والحق الطبيعي ليست قابلية الانسان للتملك فقط، فهذا أمر مسلم به في كثير من الاحيان والبلاد فهذا الحق كثيرا ما يصبح نظريا لصعوبة الحصول على مسكن وتملكه بالنسبة لكثير من الناس من غير كبار الملاك والرأسماليين في كثير من دول العالم.

بل الحق الطبيعي يمتد ايضا ليتجسد في مسكن صالح للسكن يحميه القانون بضمانات مقدسة بحيث لا يجوز حرمان الفرد والاسرة منه سواء عن طريق الملكية الخاصة المستغلة أو عن طريق ملكية الدولة للمساكن أو عن طريق التمييز أو الحجر عليه. فالحق في المسكن يزحف هنا ليصبح حقا من حقوق الانسان على المجتمع توفير فرص وامكانية ممارسته بطريقة تكاد تطلق عليها بانها طريقة اجارية على المستفيدين منه على الاقل في مرحلة انتقالية قد يرفض فيها بعضهم التمتع بهذا الحق والاحتفاظ بعلاقاته الايجارية دون توفر مقتضياتها

وذلك بتأثير بعض المفاهيم السابقة في الملكية.[15]

وقد يجري تمليك المساكن مع اعفاء كليا أو جزئيا من اقساط الثمن بالسبة للذين لا تسمح لهم دخولهم بتحمل العبء المالي الناشيء عن التمليك.[16]

وقد مرت الاعفاءات بعدة مراحل:

أ ـ كان الاعفاء يتفاوت حسب الدخل ويتراوح بين 20% و30% و40%.

ب ـ وصلت هذه النسبة إلى 90%.

جـ ـ صدر قانون في سنة 1976 باعفاء من دخله لا يتجاوز 70 دينارا.

د ـ صدر قانون في سنة 1977 باعفاء من دخله 100 دينار

ونتيجة لحصول بعض التلاعب في تطبيق هذه القوانين من حيث إن بعض المملكين باعفاء شبه كلي قد تنازلوا عن بيوتهم وباعوها بيعا عرفيا. فقد أوقف الآن العمل بالاعفاء ويقتصر على الذين يتلقون مساعدات اجتماعية من الضمان الاجتماعي.

وقبل الوقف كان يجري دفع المبالغ الزائدة عن مئة دينار كقسط تمليك مضروبا في 240 شهرا. أما الباقي من ثمن البيت فهو ما يساوي الاعفاء.

أما الآن فقد اقتصر الاعفاء على من يتلقون معاشا اساسيا من الضمان الاجتماعي، ويبدو ان هذا الاجراء مازال محل نقاش باعتباره يخالف قوانين سابقة صدرت في الموضوع.

وقد ساهمت الجمعيات التعاونية الاسكانية قبل إلغائها في تقديم القروض العقارية للمواطنين، كما كانت المصارف التجارية والمصرف الصناعي العقاري يقدم تسهيلات ائتمانية لبناء المساكن، وسنقدم الآن احصائية عما قدمته الجمعيات التعاونية الإسكانية من تسهيلات ائتمانية لبناء المساكن بقروض طويلة الاجل وبدون فوائد، وقد كانت تقوم بهذا الدور كوسيط بين المواطنين والمصارف التجاري وتقدم خدماتها بصورة مجانية وبسعر التكلفة. علما بأن الاحصائية مقصورة على بلدية بنغازي، إذ لا تشمل إلا الجمعيات العاملة في اقليم هذه البلدية.

بيان القروض الممنوحة للبناء عن طريق الجمعيات الاسكانية التابعة للجنة الشعبية للاسكان بمدينة بنغازي

عدد القروض العقارية حتى سنة 1982	2 406
قيمتها الاجمالية حتى سنة 1982	3 134 270

وهذا مرفق به بيان تفصيلي آخر بين كل جمعية على حدة.

أما الاسعار التي كانت تعطى على أساسها القروض، فقد كانت تتم في السابق على سعر 50 دينارا للمتر المربع المسقوف ثم اخذت في الارتفاع 65 دينارا، ثم 70 دينارا حتى بلغت 80 دينارا وحاليا يتم التقدير للملاحق بسعر 100 دينار.

وهناك تزايد ملحوظ بالنسبة لعدد القروض وقيمتها في مقارنة بين ما تم اعتماده حتى سنة 1979، وبين القروض التي منحت سنة 1980، إذ تقاربت جدا حتى كادت قروض سنة واحدة تفوق قروض ما اعطى في السنوات السابقة حتى 1979.

وهي في تزايد مستمر لو اتيح للجمعيات ان تقوم بدورها بالاستمرار ولكن صدور القرار الاخير بقصر القروض العقارية على مصرف الادخار والاستثمار العقاري، شل حركة الجمعيات نهائيا بالنسبة للقروض.

عام 1979 اعتمد خلال عام 1980

اسم الجمعية	العدد	القيمة	العدد	القيمة
الخطوط الجوية	245	1926220	88	1389845
محمد المقريف	199	959971	185	2920022
الفجر الجديد	57	669722	33	524877
مصرف الجماهيرية	138	1389664	33	528434
شركة الخليج	28	329252	40	619836
الكويفية	8	100000	16	260000
الامـــال	158	1461846	37	589922
التضامن	53	559022	55	869775
التقدم -	43	428740	63	1001608
المختار -	117	1149548	38	610845
ابن سيناء .	8	100000	28	450000
قاريونس	3	36625	55	870000
المعرفة	10	150000	21	345000
جمعية العاملين بجامعة قاريونس	21	306905	24	378802
اليجرار؟	38	503639	38	602000
السرير الانتاجي	16	202973	38	602000
المسيرة	22	285249	60	950000
قرطة	8	100000	54	853790
جمعية المعلمين	8	100000	16	260000
السبيلة -	8	100000	28	450000
الواقية -	6	55815	44	704391
فينس -	16	207505	108	1705996
جردينة .	12	202000		
بلدية سعاري	16	260000		
الشركة الوطنية للمقاولات	16	260000		
الصقور	8	130000		
سلوق	26	416431		
العيد الفضي	16	256000		
	1196	19011574	1102	17487143

	العـدد	القيمـة
حتى عام 1979 حتى عام 1981	1210 1196	11122696 19011574
	2406	30134270

وفي 27 من يناير 1981 صدر القانون رقم 2 لسنة 1981 بإنشاء مصرف الإدخار والاستثمار العقاري وهو شركة مساهمة ليبية يتبع امانة الإسكان، ويختص بدعم حركة البناء والتعمير ودلك بتشجيع الادخار العقاري وتقديم التسهيلات الائتمانية لعرض توفير السكن الملائم في إطار خطة التحول، وله في سبيل ذلك اتخاذ ما يلي:

1 ــ تشجيع المواطنين على الادحار لاحل توفير السكن الملائم لهم ولاولادهم ولمن يعولونهم وتشحيع الاسكان التعاوني.
2 ــ منح القروض العقارية.
3 ــ اصدار الشهادات وسندات الاستثمار.
4 ــ قبول الودائع من المتعاملين مع المصرف في النشاط العقاري.
5 ــ تنفيد و إدارة المشروعات العقارية لحسابه وحساب الغير.
6 ــ انشاء وامتلاك وشراء ورهن العقارات.
7 ــ تأسيس وامتلاك المؤسسات العقارية أو الاشتراك فيها.

وبذلك تركزت حركة منح القروض في يد مصرف الادخار والاستثمار العقاري الذي وضع لها شروطا تبدو أكثر قسوة بالنسبة للمتقع من الشروط الموجودة سابقا. من ذلك مثلا ضرورة ان يدفع المقترض كتأمين ملغ ألف دينار ليبي قبل حصوله على القرض، كما جرى تحديد أكثر دقة للمساحة المسقوفة في البيت بما يتناسب وعدد افراد اسرة الشخص.

وينظم القانون واللوائح التنفيدية طريقة استبدال المساكن والتعويص عنها في حالات معينة. كما ان القانون رقم 4 لسنة 1978، اعترف للملاك السابقين بالحق في التعويض عن الجزء الذي آل للدولة من المساكن الرائدة عن الحاجة[17]. وقد استمر دفع جزء من بدل الانتفاع بالمساكن كتعويص عن ايلولتها للدولة وقد استمر هدا الدفع لفترة من الرمن بالسبة لبعض الناس الذين توفرت فيهم شروط معينة. وهذه احصائية تمثل بعض هذه الحالات في بلدية بنغازي:

عدد الحالات	لجنة الحصر	التاريخ
1331 764 3020 1000	لجنة بنغازي المركز العروبة وبنينا لجنة البركة مختلفة ·	1979/5 1979/5 1979/5 1982 - 1979/7

اما الاعتداد بالتصرفات العرفية التي سبقت صدور القانون أو لحقته فقد كان سببه ان بعض هذه التصرفات اعتبر محققا لاهداف القانون، لذلك أُلِّفت لجان لفحص هذه التصرفات ودراسة امكانية الاعتداد بها في مرحلة انتقالية أعقبت صدور القانون.[18]

وقد منع القانون بنص صريح على حواص تأجير المساكن التي تعود إليهم، وعمل القانون واللوائح والقرارات المنفذة له على تحديد الحالات التي يجوز فيها للدولة والمؤسسات والهيئات العامة الاحتفاظ بمساكن وتأجيرها وهي حالات نادرة واستثنائية كالمساكن الملحقة بمرفق عام واللازمة لتسييره.[19]

كما حددت اللوائح والقرارات المبلغ المالي الذي يجب ان يدفع كمقابل انتفاع، فبعد ان كان هذا المبلغ بالنسبة للموظف هو كل علاوة السكن اصبح لا يجاوز 40% منها[20]. أما بالنسبة للاجنبي فلا تسري عليه هذه المقولة.

وقد يضطر المالك للابتعاد عن محل سكناه والعمل في مناطق اخرى بالداخل والخارج عندها يستطيع المالك تأجيره بمعرفة مصلحة الاملاك العامة وتتولى إدارته وصيانته خلال هذه الفترة نظير مقابل معين.[21]

كما ان المبلغ الذي يتسلمه المالك يجري العمل على تحديده في حدود معينة لا يجوز تجاوزها.

وقد تقتضي ظروف المالك استبدال سكن بغيره في نفس المنطقة أو في منطقة اخرى إما لاسباب شخصية (عدد افراد الاسرة مثلا) أو لاسباب تتعلق بالعمل، عندها يجوز التصرف في البيت بمعرفة جهة عامة لمنع كل مضاربات أو استغلال قد يحدثان.

كما ان ظروف المصلحة العامة قد تقتضي هدم البيت أو الاستيلاء على قطعة الارض المخصصة للبناء عليها (تعارض مع خطط المدينة)، مد الجسور، شق الطرق، عندها يمكن اللجوء إلى نزع الملكية للمنفعة العامة بشرط توفير مقتضيات هذه المصلحة وشروطها تحت رقابة القضاء، وشرط دفع تعويض عادل وخير لتعويض المالك عيناً بتوفير قطعة ارض أو مسكن بديل، ويمكن ان يدفع تعويض نقدي مقابل نزع الملكية للمنفعة العامة أو يكمل التعويض النقدي بتعويض عيني.

تلك هي بعض المسائل النظرية والعملية لقضية المسكن في الجماهيرية وهي في اعتقادنا مفيدة لأخذ فكرة موجزة عن تطبيق احدى مقولات الكتاب الاخضر على الارض الليبية.

وطبقا لهذا لعرض نكون قد رأينا ان هناك هدفين على الاقل تسعى الجماهيرية لتحقيقها في مجال الاسكان.

الأول ان تتحرر حاجة الانسان للسكن من تحكم الغير من ناحية وألا تقف حركة بناء مساكن جديدة في الجماهيرية من ناحية اخرى.

فتحرير حاجة الإنسان للسكن يتم عن طريق تأكيد وتأصيل وتجذير الحق الطبيعي في السكن بحيث لا يصبح الأمر مجرد فكرة نظرية يستطيع القلة فقط الوصول إلى تحقيقها عمليا بل تتحول هذه المكنة التي يتمتع بها القلة في بعض المجتمعات إلى حق من حقوق الإنسان في ملكية مسكن ملكية خاصة ومقدسة لا يجوز المساس بها. بل انه حق لا يجوز التنازل عنه في كثير من الاحيان بان يختار الشاغل للمسكن الاستمرار في علاقة الايجار دون سبب معقول[22]، لإقامته المؤقتة في مكان ما أو ان المسكن غير قابل قانونا للتملك.

أما كيف يتم ذلك؟ فقد رأينا أنه بالإضافة إلى المساكن التي يقيمها بعض الافراد بإمكاناتهم الذاتية، هناك عدد كبير آخر يقام عن طريق القروض العقارية التي تعددت قنواتها وتطورت بالإضافة إلى المساكن التي يبنيها المجتمع مباشرة ويجري تمليكها[23]، أو تلك التي آلت للدولة ويجري تمليكها لشاغليها.

وقد يصل الأمر إلى الاعفاء الكلي من قيمة السكن المملك بالنسبة للذين يتلقون مساعدات من الضمان الاجتماعي.

والخلاصة ان الاصل في ملكية السكن المسكن الواحد للاسرة الواحدة والاستثناء ولاعتبارات عملية لا يمكن تبريرها نظريا هو ازدواج السكن في حالات محددة سبق الإشارة إليها، كما ان الاصل في شغل البيت هو الملكية لا الايجار والاستثناء ولاعتبارات عملية ايضا هو الانتفاع بمقابل (ايجار) عندما يضطر مرفق عام الاحتفاظ بمساكن لضرورة ملحة تقتضيها ظروف تسيير المرفق العام[24]، وعندما يضطر المالك إلى الابتعاد عن سكناه.

وفي جميع هذه الحالات يجب ان تتسم هذه الامور بالتوقيت إذ تنتهي بانتهاء الضرورة والظروف التي وجدت من أجلها [25]

ملاحق البحث

1) اقرار من المواطن بدخله السنوي.
2) اقرار من المواطن بعدم تملك عقار أو مسكن خاص.
3) طلب تملك سكن.
4) طلب شراء مسكن عمومي للموظفين
5) عقد بيع مسكن عام لغير الموظفين
6) طلب شطب شرطي عدم جواز التصرف والفسخ في لائحة بيع المساكن الحكومية.
7) معادلة الخصميات من القيمة الاجمالية للشقة/ الفيلا/ المبنى.
8) عقد بيع عقار (قطعة ارض).
9) عقد ايجار بين مصلحة الاملاك العامة والمستأجر.
10) عقد إدارة عقار بين مصلحة الاملاك العامة ومالك العقار

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

امانة الاسكان ـ بنغازي

مكتب التمليك

نموذج رقم 1

اقرار من المواطن بدخله السنوي

اقرار: - لحامل البطاقة الشخصية رقم:
الصادرة من: - بتاريخ:
والمقيم بالمسكن العمومي رقم: الكائن بشارع:
محلة: - بان دخلي السنوي مقداره:
من: - العمل.
ولدي دخل آحر مقداره .... وانه ليس لدي دحل بخلاف ما ذكر اقر بتحمل المسؤوليات الناشئة عن عدم صحة البيانات الواردة في هذا الاقرار.

التاريخ / / 13 من وفاة الرسول
الموافق / / 19 م توقيع المقر:......... ....

تصديق على الاقرار

أنا: مختار محلة.
أشهد بصحة ما جاء في اقرار المواطن.
هذا تصديق مني بصحة ما ذكر.

توقيع مختار المحلة

تصديق رئيس دائرة الشؤون المحلية

انا: رئيس دائرة الشؤون المحلية اصدق على توقيع مختار المحلة.

رئيس دائرة الشؤون المحلية

التاريخ:
الموافق:

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

امانة الاسكان ـ بنغازي

التاريخ:
الموافق:

امانة الاسكان ـ بنغازي
مكتب التمليك

نموذج رقم 2

اقرار من المواطن بعدم تملك عقار أو سكن خاص

اقر انا .   المقيم: محلة:
والحامل للبطاقة الشخصية رقم.   الصادرة:
بتاريخ   /   /   19م والساكن بالمسكن العمومي رقم:
بانني لا املك في تاريخ توقيع هذا الاقرار بالجماهيرية مسكنا أو عقارا ايا كانت صفته وفي حالة ثبوت ما يخالف صحة ما ذكرته بهذا الاقرار اكون معرضا للمسؤولية الجنائية فضلا عن أحقية امانة الاسكان ببنغازي في فسخ عقد بيع المسكن العمومي وهذا اقرار مني بذلك.

توقيع المقر:
رقم البطاقة:

انا: مختار محلة.   أشهد بصحة ما جاء
في اقرار المواطن المذكور اعلاه وهذا تصديق مني بذلك.

توقيع مختار المحلة:
رقم البطاقة:

تصديق دائرة الشؤون المحلية

أنا   رئيس دائرة الشؤون المحلية اصدق على توقيع مختار المحلة.

التاريخ   /   /   13 و.ر
الموافق   /   /   19م   رئيس دائرة الشؤون المحلية

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

أمانة المرافق

مصلحة التسجيل العقاري والتوثيق

المسكن حاجة ضرورية للفرد والاسرة

فلا ينبغي ان يكون ملكا لغيره

نموذج رقم 3

طلب تملك سكن

وفقا لقرار اللجنة الشعبية العامة بعض الاحكام الخاصة بتنظيم اجراءات تمليك المساكن وإدارتها الصادر بتاريخ 24 من صفر 1390 و ر والموافق 31 من ديسمبر 1980م

أولا البيانات الخاصة بالطالب

اسم مقدم الطلب (ثلاثيا)

جنسية الطالب — رقم وتاريخ شهادة الجنسية

رقم البطاقة الشخصية — تاريخ وجهة اصدارها

تاريخ ميلاد الطالب — مكان الميلاد

المهنة — جهة العمل

الوضع الاجتماعي

ثانيا البيانات الخاصة بالمسكن المطلوب تملكه

نوع السكن — موقعه

مشتملاته

الحــــدود

شمالا — شرقا

جنوبا — غربا

رقم التخطيط — رقم الخريطة — رقم كراسة التصديق

رقم الكراسة المؤقتة

اسم المالك السابق

ثالثا اقرار الطالب وتوقيعه

أنا الموقع ادناه اقر انني اشغل المسكن المتقدم الوصف بطريقة مشروعة طبقا لشهادة الاثبات المرفقة الصادرة (أو المعتمدة من اللجنة الشعبية للاسكان بالبلدية المختصة وبانني لا املك مسكنا آخر أو قطعة ارض صالحة لبناء مسكن عليها وبان جميع البيانات المتقدمة صحيحة

وعليه اطلب تملك المسكن المذكور وتسجيله باسمي تنفيذا لقرار اللجنة الشعبية العامة بعض الاحكام الخاصة بتنظيم اجراءات تمليك المساكن وإدارتها الصادر بتاريخ 24 من صفر 1390 و ر الموافق 31 من ديسمبر 1980م

وتحقيقا للمقولة الخالدة (البيت لساكنه)

حرر في — توقيع الطالب

الموافق — أو بصمته

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
امانة اللجنة الشعبية بامانة الاسكان

امانة اللجنة الشعبية للاسكان ـ سعاري
مكتب التمليك

نموذج رقم 4

طلب شراء مسكن عمومي للموظفين

القسم الأول يملأ بمعرفة الموظف
الأخ / أمين اللجنة الشعبية لامانة الاسكان ـ سعاري
اسم مقدم الطلب ولقبه
محل الاقامة
الامانة والمصلحة التابع لها
عنوان السكن المطلوب شراؤه
ارجو بيعي المسكن العمومي المذكور اعلاه والذي اشغله من تاريخ
واعلن استعدادي لدفع قيمته على اقساط شهرية لمدة سنة
كما أقر بان جميع البيانات الواردة اعلاه صحيحة

التاريخ / / 13 من وفاة الرسول
الموافق / / 19م
التوقيع

القسم الثاني يملأ بمعرفة الامانة التي يتبعها الموظف

لقد راجعنا البيانات الواردة في القسم الأول ووجدناها صحيحة
التاريخ / / 13 من وفاة الرسول، الموافق / / 19م
التوقيع

الأخ / رئيس لجنة تقدير قيمة المساكن العمومية ـ سعاري

ان الأخ يشغل المسكن العمومي المبين اوصافه فيما يلي
المدينة المنطقة
الشارع رقم المسكن
رقم الكراسة تاريخ بناء المسكن
تاريخ اشغاله طلب الشراء
المساحة التي يشغلها بناء المسكن
مساحة الارض المخصصة للمسكن

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

أمانة الاسكان:

نموذج رقم 5

عـقـد بـيــع
مسكن عام لغير الموظفين
رقم العقد.

اسم المشتري:
المدينة. الشارع· الرقم·
القرية·
المراقبة:

عقد بيع مسكن عام

انه في يوم. من شهر سنة: و.ر
الموافق· من شهر سنة. م

تم الاتفاق فيما بين

أولا: اللجنة الشعبية العامة وينوب عنها في ابرام هذا العقد:

طرف أول (بائع)

ثانيا:

المهنة أو العمل محل الاقامة.

طرف ثانٍ (مشترٍ)

اتفق الطرفان على ما يأتي.

مـــادة (1)

ابرم هذا العقد بموجب ووفقا لاحكام اللوائح والنظم السارية في شأن بيع المساكن العامة، وتعتبر تلك اللوائح والنظم جزءا لا ينفصل عن هذا العقد.

مـــادة (2)

باع الطرف الأول إلى الطرف الثاني المسكن رقم:

بشارع. صاحية بمدينة / بقرية

المبينة أوصافه فيما يلي

وصف المسكن:

مساحة مبانيه:

مساحة الارض المقام عليها·

رقم الكراسة القطعية:

الحدود:

شمالا.

شرقا.

جنوبا.

غربا.

مـــادة (3)

1 ـ وافق الطرف الثاني على شراء المسكن المبينة أوصافه في المادة السابقة.

3 ـ يحدد الثمن المبين في المادة الرابعة وفقا لاحكام لائحة بيع المساكن العامة المعمول بها في تاريخ ابرام هذا العقد

مـــادة (4)

هذا البيع مقابل ثمن اجمالي مقداره (د. ل)

دينارا ليبيا تخصم منه نسبة (%)

ويتعهد الطرف الثاني بسداد الثمن بعد الخصم ومقداره (د ل)

( ) دينارا ليبيا على اقساط شهرية متساوية بدون فوائد

لمدة ( ) سنة بواقع القسط الشهري الواحد (د ل)

(دينارا ليبيا)

ويلتزم المشتري بسداد اقساط الثمن المشار إليها في المادة السابقة إلى خزينة مراقبة الاسكان أو أي جهة اخرى يحددها الطرف الأول وقد دفع الطرف الثاني مقدما قبل توقيع هذا العقد ثلاثة اقساط شهرية بموجب

ايصال رقم بتاريخ 13و.ر الموافق: 19م

وذلك بصفة تأمين لسداد اقساط الثمن

* يذكر ما إذا كان البيع يشمل كامل الكراسة أو جزءاً منها.

مـــادة (5)

لا يحق للطرف الثاني ان يتصرف في السكن موضوع هذا العقد بالبيع أو الرهن أو بغير ذلك من التصرفات الناقلة للملكية أو التي ترتب حقوقا عينية، إلا بعد سداد كامل الثمن وبشرط انقضاء خمس سنوات على ابرام هذا العقد.

مـــادة (6)

يسجل هذا العقد بعد ابرامه في السجل العقاري على ان يتضمن التسجيل شرط عدم جواز التصرف المقرر في المادة السابقة وشرط الفسخ المنصوص عليه في المادة (9) من هذا العقد.

مـــادة (7)

يلتزم الطرف الثاني بصيانة المسكن وترميمه على نفقته الخاصة واداء ما يستحق عنه من ضرائب ورسوم من تاريخ ابرام هذا العقد و إذاكان المسكن وحده في بناء متعدد الوحدات السكنية فتسري احكام القانون المدني على اجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك بين ملاك هذه الوحدات وذلك سواء بالنسبة إلى ملكية هذه الاجزاء أو تعديلها أو حفظها أو غير ذلك من الاحكام.

مـــادة (8)

لا يحق للطرف الثاني قبل الوفاء بكامل الثمن ان يحدث في المسكن اي تعديل ينقص من قيمته أو ان يهدمه كليا أو جزئيا بقصد إعادة بنائه إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من مراقب الاسكان المختص وتنفيذ ما تقترن به هذه الموافقة من قيود أو شروط.

مـــادة (9)

1 ـ إذا تاخر الطرف الثاني عن سداد ثلاثة اقساط شهرية مستحقة عن ثمن المسكن أو أخل بأي شرط من شروط هذا العقد فللطرف الأول انداره بالطريق الإداري لاداء الاقساط المستحقة أو تنفيذ ما اخل به من شروط العقد في خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانذار فإذا انقضى ذلك الاجل دون تنفيذ اعتبر العقد مفسوخا من تلقاء ذاته دون حاجة إلى انذار أو التجاء إلى القضاء أو اتخاذ أية اجراءات اخرى.

وللطرف الأول ازالة يد الطرف الثاني عن السكن بالطريق الاداري ولا يحق للمشتري استرداد ما سدده من الثمن ويحرم من الحصول على مسكن عام بأية صفة لمدة خمس سنوات.

2 ـ كما يعتبر العقد مفسوخا على النحو المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا ثبت ان المشتري لم يكن مستوفيا في تاريخ ابرام هذا العقد للشروط المقررة قانونا لشراء المساكن العامة وذلك إذا كان حصوله على المسكن قد تم بناء على بيانات غير صحيحة تقدم بها.

مـــادة (10)

لا يجوز للطرف الثاني قبل الوفاء بكامل الثمن أن يؤجر المسكن للغير إلا لاسباب قهرية وبشرط الحصول على موافقة كتابية من مراقب الاسكان المختص.

مـــادة (11)

يقر الطرف الثاني بانه تسلم المسكن المبينة أوصافه في هذا العقد.

مـــادة (12)

حرر هذا العقد من اربع نسخ وقعها الطرفان وتسلم الطرف الثاني منها نسخة واحتفظ الطرف الأول بالباقي.

الطرف الثاني	**الطرف الاول**
المشتري	البائع

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
أمانة الاسكان
مصلحة الاملاك العامة

فرع مصلحة الاملاك العامة / بنغازي
قسم التمليك

نموذج رقم (6)

الرقم / التاريخ :
المواقق :

الموضوع: شطب شرطي عدم جواز التصرف والفسخ في لائحة بيع المساكن الحكومية

الأخ / مدير ادارة التسجيل العقاري والتوثيق
بنغازي

بعد التحية
نهي اليكم ان مصلحة الأملاك العامة فرع بنغازي قد أبرمت مع المواطن
بتاريخ المواقق
عقد بيع المسكن العمومي الكائن بمدينة
وحيث ان المشتري المذكور قد انهى مدة الخمس سوات المقررة وقام بسداد كامل ثمن المسكن المذكور
لذلك فان الأمر يستوجب النظر في شطب شرطي عدم جواز التصرف والفسخ المنصوص عليها في مواد لائحة بيع المساكن العمومية الصادرة في 18 صفر 1399هـ الموافق 17 من يناير 1979م. واننا اد نحطركم بدلك نأمل النظر في اتحاد الاجراءات التي استوجبها القانون في هذا الشأن
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

((   ))
رئيس قسم التمليك

صورة الى المواطن.
صورة الى مكتب التمليك الملف 7/9.
صورة الى الملف الدوري العام.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

أعدت طبقا للمادة 3 من لائحة بيع المساكن الحكومية لسنة 1976

نموذج رقم 7

معادلة الخصميات من القيمة الاجمالية للشقة / الفيلا والمبنى

مكتب التمليك:

الاسم: ____________

الرقم الترتيبي	فئات الموظفين	القيمة الاجمالية للعقار		نسبة الخصم	قيمة الخصم على اساس فئة المملك		قيمة العقار بعد الخصم		قيمة القسط الشهري على اساس 20/15		قيمة ثلاث اقساط التأمين		ملاحظات
		درهم	دينار		درهم	دينار	درهم	دينار	درهم	دينار	درهم	دينار	
أ	الموظفون بدرجات الفئة الاولى والمتقاعدين عليها والمستحقين عنهم												
ب	الموظفون بدرجات الفئة الثانية والمتقاعدين عليها والمستحقين عنهم												
حـ	الموظفين بدرجات الفئة الثالثة والمتقاعدين عليها والمستحقين عنهم												
د	المواطنون من غير موظفي الدولة												

اعدت هذه المعادلة من قبل ____________ التوقيع ____________

روجعت هذه المعادلة من قبل ____________ التوقيع ____________

اعتمدت هذه المعادلة من قبل ____________ التوقيع ____________

نـموذج رقم (8)

عقـد بـيـع عقـار (قـطـعـة أرض)
بـاســم الـشــعــب

في تمام الساعة من يوم من شهر سنة الف وثلاثمائة و.ر

الموافق اليوم سنة الف وتسعمائة ميلادية.

بقسم التوثيق بادارة مكتب التسجيل العقاري بـ أمامي أنا الموثق المذكور وبحضور كل من:

1 ـ ومكان ميلاده مهنته

وجنسيته ومحل اقامته وبطاقته

بعد التثبت من حقيقة شخصيتهما.

حضر كل من:

الطرف الأول (البائع) ويمثله ان وجد

الطرف الثاني (المشتري) ويمثله ان وجد

ان الحاضرين المذكورين المتأكد أنا من أوضاعهم الشخصية وأهليتهم للتصرف قانونا طلبوا مني اثبات وتحرير عقد بيع عقاري فيما بينهم بالشروط الاتية:

المادة الأولى: باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية الطرف الأول بصفته السابقة الى الطرف الثاني الحاضر معه القابل منه شراء العقار الآتي وصفه

(معلومات عن العقار، الأوصاف، الرقم، الموقع) وحدوده

شمالا شرقا

جنوبا غربا

المادة الثانية: يلتزم المشتري بالشروع في بناء الأرض خلال سنة من تاريخ البيع وان يتمه خلال مدة لا تجاوز ثلاث سنوات من هذا التاريخ والا يتصرف في الأرض أو في البناء الذي يقيمه عليها أي تصرف من التصرفات الناقلة للملكية الا بعد انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ اتمام البناء ويترتب على مخالفة المشتري لأحد الالتزامات السابقة اعتبار عقد البيع مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى اتخاذ أية اجراءات قضائية ولا يحق له أن يسترد ما أداه من ثمن.

المادة الثالثة: تم البيع بمبلغ اجمالي قدره (رقما وحرفا) وطريقة الدفع.

المادة الرابعة: يقر المشتري بأنه عاين العقار المبيع المعاينة التامة النافية للجهالة وانه قبل مشتراه بحالته الراهنة.

المادة الخامسة: يكون للمشتري من وقت ابرام هذا العقد وتسجيله كافة حقوق الملكية بما في ذلك حق الاستعمال والاستغلال والتصرف مقيدة بالشروط السابقة.

المادة السادسة: حميع مصروفات هذا العقد سواء ما تعلق بابرامه أو تسجيله أو تنفيذه تقع على عاتق المشتري وحده في التمام

وبما دكر تحرر هدا العقد وبعد تلاوته على الحاضرين بمعرفتي صرحوا بأنهم وجدوه مطابقا لارادتهم محققا لأعراصهم موافقوا عليه واقروه موقعين معي والشاهدين عليه والجميع بالأوصاف المطلوبة شرعا وقانونا.

الطرف الأول (البائع)　　　　　　الطرف الثاني (المشتري)

1 ـ　　　　2 ـ　　　　الشهود:

الموثق　　-

تنبيه وملاحضات (رهون محقوق ارتفاق　　　　الخ)

نـموذج رقم (9)

«عقد ايجار بين مصلحة الاملاك العامة والمستأجر»

بموجب هذا العقد تم الاتفاق بمدينة　　　يوم　　/　　/　　13

والموافق　　/　　/　　19م بين كل من:

1 ـ الشركة الوطنية لادارة المباني العامة ومقرها

ويمثلها في هدا العقد الأخ /

بصفته

2 ـ والأخ / .　　　　بطاقة / جواز سفر رقم

وجنسيته　　　　والذي يعمل طرف

ويشار اليه في هذا العقد بلفظ المستأحر.

قد اتفقنا على الآتي:

تـمـهـيـد

بتاريخ 6 مايو ١٩٧٨م صدر قانون رقم (4) لسنة 1978م بتقرير الاحكام الخاصة بالملكية العقارية.

وقد نصت الفقرة (ب) من المادة (7) من القانون المذكور على أن تدار لمصلحة الشعب المساكن والمباني عير المعدة للسكن المملوكة أو المؤجرة لعير المواطنين.

كما نصت هذه المادة في نهايتها على أن تحدد اللائحة التنفيذية للقانون قواعد الادارة وتبين الجهة التي تتولى دلك

وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه بتاريخ 10 مايو 1978م ونصت المادة (6) منها على أن يصدر بالجهة التي تتولى ادارة هده العقارات قرار من اللجنة الشعبية العامة، وبتاريخ 27 مايو 1978 م

أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرار بترخيص للمؤسسة العامة للاسكان والهيئة العامة للضمان الاجتماعي بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية يعهد اليها بادارة المباني التي آلت للدولة بمقتضى أحكام قانون رقم (4) لسنة 1978م ولم يتم تمليكها للمواطنين.

وبناء على ما تقدم صدر بتاريخ 22 ربيع الأول 1388 من وفاة الرسول الموافق 11 فبراير 1979م قرار وكيل أمانة التجارة رقم (10) سنة 1979م بالاذن بتأسيس الشركة الوطنية لادارة المباني العامة المساهمة ـ وبتاريخ 24 ربيع الأول 1388 من وفاة الرسول الموافق 22 فبراير تم الاتفاق بين أمانة الاسكان والشركة الوطنية لادارة المباني العامة المساهمة على أن تتولى الشركة ادارة واستثمار وحفظ وصيانة جميع العقارات المنية المعدة للسكن ولغير السكن المملوكة والمؤجرة لغير المواطنين الليبيين التي آلت للدولة بموجب أحكام القانون رقم (4) لسنة 1978م بتقرير بعص الاحكام الخاصة بالملكية العقارية.

مــــادة (1)

يعد التمهيد السابق جزءا مكملا لهذا الاتفاق ومتمما له.

مــــادة (2)

بموجب هـذا الـعـقـد قـد أحـر الـطـرف الأول لـلـطـرف الـثـاني الـقـابـل لـذلك الـعـقـار الكائن وهو عبارة عن

بقصد استعماله وذلك بالشروط الواردة بالمواد التالية:

مــــادة (3)

مدة هذا الايجار تبدأ من

وتنتهي في قابلة للتجديد لمدد متعاقبة مالم يحصل تنبيه من أحد الطرفين بخطاب مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور قبل انتهاء العقد وعند حصول تنبيه بالاخلاء يجب على المستأجر أن يسمح بدخول كل من يرغب معاينة المكان ويوضع اعلانات الايجار في المواضع التي يعينها المؤجر ويلتزم المستأجر بتسليم المكان والمفاتيح للمؤجر بمجرد انتهاء عقد الايجار والالتزام بدفع تعويض ضعف الايجار المتفق عليه مدة التأخير جميعها وذلك دون حاجة لأي تنبيه أو انذار.

مــــادة (4)

تحدد القيمة الايجارية للعقار بواقع

فقط شهريا وتدفع في مقر المؤجر مقدما عند أول كل

وقد دفع المستأجر عند توقيع هذا العقد مبلغا

وقدره وهو ايجار الفترة من

حتى

مـــادة (5)

يدفع المستأجر للمؤجر مبلغا قدره (   ) دينار ليبي كتأمين يقتضي منه المؤجر ما يستحق له من أجر وتعويض ولا يرد هذا التأمين أو الباقي منه الا عند انتهاء العقد واجراء المخالصة النهائية بين الطرفين.

مـــادة (6)

يقر المستأجر أنه عاين المكان بنفسه ووجده على أحسن حال مستوفيا كل لوازمه ويقر أيضا أن هذا المكان صالح للانتفاع الذي أجر من أجله وملائم لصحته ـ ويتعهد بأن يراعى المكان كما يراعى كل انسان ماله الخاص وأن يمتنع عن استعماله بطريقة تنافي شروط الايجار أو أن يحدث فيه أي تغيير أو هدم أو ازالة فتحات أو اقامة مباني أخرى وبناء حواجز وحوائط الا بتصريح كتابي سابق وصريح من المؤجر والا اعتبر هذا العقد مفسوخا فورا مع التزامه بكافة التعويضات التي تترتب على ذلك. كما أن عليه من جهة أخرى عند انتهاء عقد الايجار اعادة المكان الى ما كان عليه وتسليمه للمؤجر في أحسن حال على أنه يحق للمؤجر أن يطلب من المستأجر بأن يترك له جميع التحسينات والاصلاحات التي يكون قد أجراها دون أن يحق للمستأجر مطالبته بأي تعويض عن ذلك.

مـــادة (7)

وفي حالة التأخير في دفع أي قسط من الايجار في ميعاد استحقاقه يفسخ هذا العقد فورا من تلقاء نفسه وبدون حاجة لتنبيه أو اندار ويحق للمؤجر رفع دعوى ضد المستأجر أمام قاضي الأمور المستعجلة على اعتبار أن المستأجر في هذا الحال غاصبا للمكان وشاغلا له بدون سند.

مـــادة (8)

محظور على المستأجر أن يؤجر من الباطن أو يتنازل عن كل المكان المؤجر أو جزء منه للغير دون الحصول على تصريح سابق وكتابي من المؤحر الدي يحق له أن يرفض دلك وفي حالة مخالفة هذا الشرط يعتبر العقد مفسوخا فورا، وفي حالة موافقة المؤجر على تأجير المكان من الباطن يكون المستأجر الأصلي ضامنا متضامنا مع من احله محله في سداد الايجار وفي تنفيذ جميع بنود واشتراطات هذا العقد.

مـــادة (9)

محظور على المستأجر أن يضع في المكان المؤجر مواد ملتهبة أو مضرة بالصحة أو من شأنها تهديد سلامة العقار.

مـــادة (10)

الترميمات المعبر عنها بترميمات ايجارية يتحملها المستأجر اما الأخرى فيلزم بها المؤجر الذي له حرية اجرائها دون أن يحق للمستأجر مطالبته بأي تعويض بسببها وللمؤجر أن يشرع في بناء أدوار عليها دون أن يحق للمستأجر منعه أو مطالبته بأي تعويض بسبب هذا العمل.

مـــادة (11)

يتحمل المستأجر مصروفات المياه والغاز والكهرباء ويسددها تباعا.

مـــادة (12)

يقر المستأجر بأنه قد اختار موطنا مختارا له لتوجيه كل اعلان أو تنبيه أو اخطار متعلق به.

مـــادة (13)

ما لم يذكر في هذا العقد يخضع لأحكام القوانين ذات العلاقة.

مـــادة (14)

يحرر هذا العقد من خمس نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منه ثلاثة للطرف الأول والنسخة الخامسة يلزم المستأجر بتسجيلها في مصلحة الضرائب على حسابه.

والســـلام

توقيع المؤجر　　　　توقيع المستأجر

نـموذج رقم (10)

«عقد ادارة عقار»

بين مصلحة الأملاك العامة ومالك العقار

طبقا لأحكام القانون رقم 78/4 بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية

بموجب هذا العقد تم الاتفاق بمدينة　　.　　يوم　　13

من وفاة الرسول الموافق　　/　　/　　19. بين كل من:

1 ـ الشركة الوطنية لادارة المباني العامة المساهمة والكائن مقرها

ويمثلها في هذا العقد الأخ /

بصفته

(طرف أول)

2 ـ الأخ /　　　　وعنوانه بالجاهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

(طرف ثاني)

تمهيد

حيث ان اللجنة المركزية العليا للاشراف على تنفيذ أحكام القانون رقم 1978/4م قد وافقت بتاريخ 8 ربيع الثاني 1388 من وفاة الرسول الموافق 7 مارس 1979م. على أن تتولى الشركة الوطنية لادارة المباني العامة المساهمة (الطرف الأول) ادارة العقارات التي يرغب اصحابها في ادارتها نيابة عنهم اثناء تواجدهم خارج الجماهيرية في مهمات رسمية أو للدراسة أو العمل لمدة تزيد عن السنة، ولما كان الطرف الثاني قدم الى الطرف الأول طلبا أبدى فيه رغبته في أن يتولى الطرف الأول ادارة العقار المملوك به والكائن:

حيث ارفق بهذا الطلب الأوراق والمستندات الآتي ذكرها فيما بعد، فقد اتفق الطرفان على مايلي.

مادة (1)

يعد التمهيد السابق جزءا مكملا لهذا الاتفاق ومتمما له

مادة (2)

اتفق الطرفان على أن يوكل الطرف الثاني الأول وينيبه عنه في ادارة العقار الكائن

وهو عبارة عن (خالي الأثاث / مؤثث) على النحو المبين

تفصيلا بالكشف المرفق لهذا العقد.

مادة (3)

في سبيل تنفيذ واعمال بنود الاتفاق يلتزم الطرف الثاني بأن يتقدم للطرف الأول بشهادة رسمية تثبت اضطراره للتواجد خارج الجماهيرية لمدة تزيد عن السنة و الغرض الذي من أجله يغادر البلاد وصوره من ايصال استلام الاقرار الى لجنة الحصر التي يقع في دائرتها العقار وكذا شهادة من اللجنة الشعبية للمحلة أن العقار هو السكن الوحيد له وأنه العقار المختار من المالك السابق باعتباره الابن المحق.

مادة (4)

تكون للطرف الأول كافة الصلاحيات في تأجير العقار المذكور واخلائه من المستأجرين وتحصيل الايجار واعطاء المخالصات اللازمة واجراء الاصلاحات والترميمات وخلافه وفي تمثيل الطرف الثاني أمام المحاكم والجهات الرسمية وغير الرسمية الاخرى. وعلى العموم عمل ما يلزم لصيانة العقار واستغلاله على أحسن وجه

مادة (5)

يقر الطرف الأول انه عاين المكان محل هذا العقد ووجده مستوفياً كل لوازمه من ابواب ونوافذ وزجاج وأدوات صحية واقفال ومفاتيح وخلافه وكما يتعهد بأن يراعى المكان كما يراعى كل شخص ماله الخاص والا يسمح باستعماله بطريقة تنافي الغرض المجهز من أجله أو أن يحدث أي تغيير أو هدم أو بناء او ازالة فتحات أو اقامة مباني أخرى أو بناء حواجز أو حوائط أخرى إلا بتصريح كتابي سابق وصريح من الطرف الثاني وبالاختصار يقوم الطرف الأول نيابة عن الطرف الثاني بصيانة العقار ورعايته في الحدود التي تلزم المالك قانونا.

مـــادة (6)

يقوم الطرف الأول بتأجير العقار المذكور بالقيمة التي يراها مناسبة على أن يتم ايداع المبالغ المحصلة في حساب الطرف الثاني رقم .

لدى مصرف لدى مصرف

بعد خصم نسبة % منها على أن يكون مقابل اتعاب الطرف الأول عن ادارة العقار % و % تحفظ كاحتياطي لصيانة العقار على أن يودع بالحساب الخاص بالطرف الثاني مالم يصرف من النسبة الأخيرة عند نهاية العقد وتسليم العقار له وعلى الا يتعدى المبلغ المستحق لحساب الطرف الثاني ثلاثمائة دينارا شهريا.

مـــادة (7)

فيما اذا كان العقار المعهود للطرف الأول ادارته مؤثثا أو مفروشا لا يكون مسؤولا عن المحافظة على الأثاث أو المفروشات أو الأجهزة الكهربائية وخلافه من الأشياء التي يتم ادراجها بكشف يرفق بهذا العقد كما لا يكون الأول مسؤولا عن اساءة الاستعمال أو الاضرار بها أو اتلافها أو ضياعها.

مـــادة (8)

اذا وقع على العقار تعرض مادي من الغير فان الطرف الأول لا يتحمل مسؤوليةذلك بعد أن يقوم بالتبليغ عن الاعتداء للجهات المختصة.

مـــادة (9)

لا يتحمل الطرف الأول مسؤولية هروب المستأجر وعدم دفعه الايجار وتحديد مسؤولية الطرف الأول في هذه الحالة بالتبليغ عن ذلك للجهات المختصة.

مـــادة (10)

حدد الطرفان مدة هذا العقد ابتداء من

وتنتهي في ويلتزم الطرف الأول بالتقيد ومراعاة هده المدة ويكون ملتزماً بتسليم العقار الى الطرف الثاني عند نهايتها خاليا من الشواغل والأشخاص

مـــادة (11)

فيما لو رغب أو اضطر الطرف الثاني الى العودة للجماهيرية قبل انتهاء المدة المحددة بالمدة السابقة فان الطرف الأول لا يكون مسؤولا عن احلاء العقار أو تسليمه قبل انتهاء المدة المتفق عليها بهذا العقد ويجوز في حالة اضطرار الطرف الثاني البقاء بالخارج بعد انتهاء هذه المدة أن يجدد العقد لمدة أحرى يتفق عليها الطرفان.

مـــــادة (12)

اتفق الطرفان على وجوب عدم تعارض ما نص عليه العقد مع أي اتفاق يتم بين الطرف الأول والغير المتفع بالعقار والمستأجر له.

مـــــادة (13)

يلتزم الطرف الثاني بتسديد تكاليف استهلاك الكهرباء والمياه والغاز عن المدة السابقة على تسليم العقار الى الطرف الأول بغرض ادارته وعليه أن يسوى حسابها قبل مغادرته البلاد وله أن يفوض الطرف الأول في دفعها عند الطلب من الجهات المعنية وذلك من حساب المتحصلات الخاصة بالعقار.

مـــــادة (14)

لكافة الاغراض القانونية فان عنوان الطرف الثاني بالخارج خلال فترة غيابه سيكون على الوجه التالي:

وفي حالة عدم توافر هذا العنوان عند التوقيع على هذا العقد فان الطرف الثاني يتعهد بموافقة الطرف الأول بموجب رسالة مسجلة مصحوبة بعلم الوصول بعنوانه بالخارج وتكون كافة المراسلات صحيحة ومنتجة لكافة اثارها القانونية.

وفي حالة عدم اشعار الطرف الثاني الطرف الأول بعنوانه على هذا الوجه فأن عنوان الطرف الثاني الموضح بصدر هذا العقد يكون هو العنوان القانوني.

مـــــادة (15)

مالم يذكر في هذا العقد يخضع لاحكام القوانين ذات العلاقة.

مـــــادة (16)

تحرر هذا العقد من أربع نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منه واثنان للطرف الأول والنسخة الرابعة يلزم المستأجر بتسجيلها في مصلحة الضرائب.

الطرف الأول الطرف الثاني

هوامش البحث:

(1) د نزيه محمد صادق، الملكية في النظام الاشتراكي، دار المهضة العربية، القاهرة ص 111.

(2) د. احمد سلامة، الملكية الفردية في القانون المصري، دار النهضة العربية القاهرة 1970، ط 1، ص 5.

(3) د. نزيه محمد صادق، مشار اليه، ص 7 ـ شارل بتلهيم، التخطيط والتنمية ترجمة د. اسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف بمصر، مكتبة التنمية والتخطيط ص 21 ـ د. عمرو الدين، التممية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية بيروت 1972م، ص 20 وما بعدها.

(4) ربما استطعنا أن نعطي مثالا لذلك، قروض التطوير العمراني التي منحت للأفراد لغرض بناء عمارات سكنية لتأجيرها واستثمارها وقد آلت بعد ذلك للدولة بمقتضى القانون رقم 88 لسنة 1975م.

(5) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثاني، حل المشكل الاقتصادي، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، ص 16 و19 و33 و34 من الطبعة العربية.

(6) جمال دروز، الاشتراكية الديمقراطية (بالفرنسية)، سلسلة التاريخ الحديث مطابع ارمان كولان، باريس 1968م، ط 2، ص 5 وما بعدها ـ قارن جاك لوك دلمان التسيير الذاتي أو ديكتاتورية البروليتاريا، مقالة في ادارة الدولة العمالية (بالفرنسية)، الاتحاد العام للمطابع، باريس 1976م، ص 15 وما بعدها.

(7) الجريدة الرسمية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مطابع أمانة العدل ع 1، ص 15 قرار اعلان سلطة الشعب، ص 65 ـ قارن اللائحة الادارية للشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع، الجريدة الرسمية، ع 19، ص 874.

(8) معمر القذافي الفصل الثاني، مشار اليه، ص 15 ـ قارن جيمس هترى ترستد انتصار الحضارة، تاريخ الشرق القديم، ترحمة د. أحمد فخري، جامعة الدول العربية، الادارة الثقافية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 1969، ص 11 و12 د. محمد علي حبولة، الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة، دراسة مقارنة في القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية، تقديم د. محمد لبيب شنب، القاهرة 1974م، ص 11 وما بعدها.

(9) د. محمد مصطفى سليمان، القانون الطبيعي وشريعة المجتمع في النظرية العالمية الثالثة قراءة أخرى للكتاب الأحضر، بحث مقدم للندوة العالمية التي عقدت بجامعة مدريد المستقلة من 1 الى 4 ديسمبر 1980، حول فكر معمر القذافي ونشر ضمن أعمال الندوة بواسطة المركز العالمي لدراسات وبحوث الكتاب الأحصر، جـ 51، ص 265.

(10) سنشير الى بعض الأمور بتفصيل أكثر في مواقعها في هذا البحث.

(11) معمر القذافي، الفصل الثاني، مشار اليه، ص 33

(12) المرجع نفسه، ص 16.

(13) القانون رقم 4 لسنة 1978م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية.

(14) توحد حو لي الف حالة في نطاق بلدية بنغازي وحدها، قام فيها التعارض بين حق شاغل العقار في التملك طبقا للائحة المذكورة وحق المالك في الاحتفاظ بمسكن وحيد وامتلاكه ملكية مقدسة. مداولات المؤتمر الشعبي الأساسي فرع البركة وبيان عضو اللجنة الشعبية للعدل فيه في دورته الأخيرة.

(15) تشكلت لجان فنية وخاصة بدراسة التصرفات العرفية وامكانية الاعتداد بها اذا توفرت لها شروط معينة.

(16) تنص المادة الأولى من القانون رقم 4 لسنة 1978م على أن «لكل مواطن الحق في تملك سكن يصلح لسكناه أو قطعة أرض لبناء سكن عليها اذا لم يكن له سكن، ملكية مقدسة لا يجوز المساس بها»

(17) القانون رقم 4 المشار اليه آنفا.

(18) صدر قرار تشكيل هذه اللجان وتنظيم طريقة عملها بقرار من اللجنة الشعبية العامة للاسكان.

(19) المواد 9 من القانون رقم 4 لسنة 1978م و26 من اللائحة التنفيذية له و7 من قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر في 31 ديسمبر 1981م

(20) قرار اللجنة الشعبية الصادر في 6 أكتوبر 1979م. غير أن هذا القرار والذي يخص الحالات التي يمتنع فيها التملك اما بسبب خاص بالعقار أو بشخص شاغله وهو:
ـ سبب خارج عن ارادته ـ قد اثار مشاكل في التطبيق حيث اعترضت بعض الجهات على تطبيقه أو تراخت في هذا التطبيق كما حصل بالنسبة لبعض المباني المملوكة حاليا لمصرف الادخار والاستثمار العقاري.

(21) يصل هذا المبلغ المستقطع مقابل الادارة والصيانة الى 25% من قيمة مقابل الانتفاع وفي هذه الحالة ليست هناك علاقة مباشرة بين المنتفع والمالك ولكن العلاقة تتم عن طريق مصلحة الأملاك العامة.

(22) تنص المادة الأولى من قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر في 31 ديسمبر 1980م على أن «لكل مواطن يشغل مسكنا (من المساكن المحددة فيما بعد) ولم يسبق تمليكه ان يبادر الى اتمام اجراءات تملكه» ثم تضيف «وعلى الجهات المختصة بامانة الاسكان ومصلحة التسجيل العقاري والتوثيق القيام باتمام اجراءات نقل ملكية المساكن التي لم يتقدم شاغلوها بطلبات لتملكها باسمائهم»

(23) جرى ايضا على أن تقوم أمانة الاسكان نفسها ببناء مساكن يطلق عليها المساكن الشعبية تملك بدون مقابل أو بمقابل رمزي لغير القادرين على أداء اقساط الثمن.

(24) يجب الا تنفرد الجهة المالكة للسكن بتحديد مقابل الانتفاع (الايجار) فالاسلم هو أن توضع قواعد تتناسب مع قيمة السكن ودخل الفرد (المنتفع) وهو اتجاه صدر قرار اللجنة الشعبية العامة بتأكيده، وان لم يطبق التطبيق الصحيح بعد.

(25) شارك في جمع المعلومات والاحصائيات والنماذج المرافقة الاستاذان مصباح محمد علي وعبد الله بن عامر، والمعلومات المدرجة بالبحث مستقاة من مصادر متعددة أهمها أمانة الاسكان والتسجيل العقاري والتوثيق ومصلحة الأملاك العامة، وهي معلومات تبدو دقتها محل نظر ونقاش، وقد أوردناها كما هي على ذمة المصادر المستمدة منها.

مشكلة المساكن
في اليابان

أويشي يوجي ـ اليابان

«مـشـكـلـة الـمـسـاكـن في الـيـابـان»

يمكننا القول بان الاسكان حصر اكثر النواحي تخلفا في اكثر دول آسيا تطورا. بالرعم من تطور اليابان الاقتصادي الملفت للنظر، وبسبب دلك التطور فان اليابان تناضل ضد مشكلة اسكان صخمة مد اكثر من 20 عاما ولم تتحسن المشكلة بمرور الزمن بل اصبحت اكثر تعقيدا وتبدو الآن وكأن لا حل لها.

صحيح ان اليابانيين يتمتعون بمستوى معيشي مرتفع وبالمقارنة مع البلدان الاحرى فان سبة التضخم المالي منخفضة واسعار المواد الاستهلاكية ثابتة نسبيا، ولكن اسعار الارض والمباني السكنية مرتفعة للغاية. انه من المستحيل عمليا هده الايام على الاجير العادي ان يبتاع منزلا

يعلق المفكر القذافي في الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ان «المسكن: حاجة ضرورية للفرد والاسرة، فلا ينبغي ان يكون ملكا لغيره .. لا حرية لانسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو بدونها» ثم يضيف في فقرة تالية . «الارض ليست ملكا لاحد ولكن يحق لكل واحد استغلالها» تتلخص اسباب مشكلة المساكن في اليابان في سببين: نقص الاراضي وكون الارض ملكية خاصة

لنفترض ان اجيرا استطاع توفير المال اللازم عن طريق الادخار والاقتراض واشترى بيتا. فبالرغم من انه قد كفى حاجته وحاجة اسرته الضرورية فإنه قد فقد حريته بذلك .. ياللسخرية!! فقد اصبح مثقلا بالديون.

تقع اليابان على حافة قارة آسيا .. وهي عبارة عن ارخبيل (خليج) مكون من اربع جزر رئيسة. تبلغ مساحة الارض 37,770,000 هكتار اي خمس مساحة ليبيا تقريبا. ويزدحم في تلك المساحة الصغيرة 120 مليون نسمة، وبالاضافة لذلك فان 67% من مساحة الارض في اليابان تغطيها الجبال والغابات وهنالك 3,6% فقط مخصصة للمساكن والمتاجر والمصانع والمكاتب.

مرت مشكلة السكن في اليابان بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

تعرضت كل مدن اليابان الكبرى خلال (الحرب العالمية الثانية) لقصف وتدمير شامل. ودمرت المنازل المصنوعة من الخشب والورق تدميرا كاملا واضطر سكان المدن للبحث عن مساكن لهم في الارياف. وبعد الحرب اضطرت اليابان لايجاد مأوى ليس فقط لمن صاروا بلا مأوى ولكن ايضا لملايين اليابانيين الذين ابعدوا من المستعمرات السابقة. وخلال سنوات قليلة امتلأت المدن بمساكن خشبية صغيرة . وفي فترة ما بعد الحرب تركزت الجهود على توفير مساكن بحد ادنى من المواصفات.

المرحلة الثانية:

لسنة 1955م معنى خاص في تاريخ اليابان المعاصر اذ اصدرت الحكومة في تلك السنة ورقة اقتصاد بيضاء تعلن فيها عن انتهاء فترة ما بعد الحرب.

حقا لقد انتهت ايام اعادة البناء . ودخل الاقتصاد الياباني عهدا لا مثيل له في الرخاء .. وبمو الاقتصاد تركز السكان بسرعة في المدن وتركوا القرى لدرجة ان الكثير من القرى صارت شبه مهجورة .. واقام رجال الصناعة اليابانيون مصانع حديثة في قطاع ضيق على طول ساحل المحيط الهادىء حيث تقع اهم المدن الصناعية والموانىء. وكانت اكبر نسبة لتركيز السكان والاعمال في وحول العاصمة طوكيو: ونجد في طوكيو 20% من السكان و60% من المكاتب الرئيسة لكل الشركات الكبرى.

وجدت القرى المجاورة لطوكيو نفسها فجأة محاصرة بالناس الذين تم جلبهم من الارياف للعمل في المصانع والمكاتب وقامت الحكومة المركزية وحكومات الولايات بجهود ضخمة لتوفير السكن. وفي 1955 تم انشاء مؤسسة الاسكان ــ التي تديرها الدولة ــ بهدف توفير شقق ليستأجرها القادمون الجدد وقفزت الى الوجود فجأة مجمعات سكنية في وسط حقول الارز في كل مكان. ونتج عن ذلك ان تقلصت مساحة الارض المخصصة للزراعة.

بين ليلة وضحاها اصبح كثير من المزارعين المجاورين لطوكيو اثرياء، وكان معظمهم فلاحين فقراء لا يملكون ارضا قبل الحرب .. ولكن يعود الفضل لاستصلاح الاراضي الذي تم بعد الحرب والذي مكنهم من الحصول على أراضٍ بسعر إسمي. ومن الطبيعي انهم كانوا فرحين لتمكنهم من الحصول على أرباح طائلة دون جهد وعرق.

تسبب عدم توازن العرض والطلب للاراضي ــ الناتج عن تركز السكان في المناطق المدنية ــ في ارتفاع حاد للاسعار منذ نهاية الخمسينات. توضح الاحصائيات ان الاسعار في المدن الرئيسة قد ارتفعت بنسبة 40% سنويا في عامي 1960 و 1961. وفي الفترة بين 1955 و 1974 «أي عشرين سنة» كان متوسط الزيادة السنوية في الاسعار 19,2%.

اتى عهد التوسع الاقتصادي السريع في اليابان الى نهاية مفاجئة في سنة 1973م بسبب ازمة النفط الناتجة عن النزاع العربي الاسرائيلي. وبالرغم من انه نتج عن ذلك ان ثبت اسعار الاراضي الى حين، الا انها عادت للارتفاع مرة اخرى، ارتفعت بنسبة 1,5% في 1976م و 2,5% في سنة 1977م ثم 5% في سنة 1978م وفي الثمانينات تضاعفت نسبة الارتفاع.

وفي محاولة للحد من ارتفاع اسعار الاراضي ادخلت الحكومة نظام الاسعار المعلنة في منتصف السبعينات وبموجب نظام الاسعار المعلنة الذي صدر في ربيع سنة 1980م بلغ متوسط زيادة اسعار الاراضي 12,3% في كل البلاد.

وكان الموقف حرجا في (طوكيو) والمناطق المكتظة بالسكان التي تجاورها اذ ارتفعت الاسعار بنسبة 18,3% (علينا ان نتذكر ان هذه الارقام توضح نسبة الزيادة في الاسعار القانونية) . ولاشك في ان الاسعار الفعلية قد ارتفعت اكثر بكثير.

وفي البداية سعد الناس الذين اقاموا في الشقق التي شيدتها مؤسسة الاسكان والبلديات وذلك لان

مستوى السكن كان افضل بكثير مما اعتادوه في المناطق الريفية، اذ كانت الشقق مزودة بالعار والمياه ودورات المياه، كان ذلك نوعا من الثورة الاسكانية ولكن بعد مضي وقت قصير بدأ الناس يضيقون بالمساكن العامة. كانت المباني من الاسمنت المسلح وغير قابلة للاحتراق ولكنها لم تكن مريحة في صيف اليابان الرطب مثل المساكن المصنوعة من الخشب والورق. وبالاضافة لذلك فان الحجرات ـ التي كانت تشبه زنزانات السجن ـ كانت صغيرة جدا لتربية الاطفال عالية جدا فقد جعلت الشقق صغيرة حتى يمكن بناء شقق اكثر في كل قطعة ارض وبالاضافة لذلك فقد كانت اجور المساكن مرتفعة، وكان من الصعب توفر متطلبات الحصول على شقة اذ يجب ان يكون معاش الشخص اكثر من خمسة اضعاف سعر اجرة الشقة وعليه فان ما يدفعه الشخص كأجرة لمدة 20 او 30 سنة يكفي لتشييد منزل صغير بحديقة.

بنمو الاقتصاد الياباني ارتفع دخل الاجراء بالتدريج الى درجة مكنت الكثيرين من ابتياع مسكن وتفيد الاحصائيات بانه 80% من اليابانيين يفضلون ان تكون لهم منازلهم الخشبية الخاصة بهم. وبدأ الناس يتركون المجمعات السكنية ذات الطبقات المتعددة باعداد كبيرة مما زاد من سعر الاراضي من جديد ودخلت مشكلة السكن مرحلة ثالثة.

المرحلة الثالثة:

ساعدت الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية على الهجرة من المساكن العامة وذلك بان شجعت المواطنين على اقتناء المساكن الخاصة وبموجب هذه السياسة تم انشاء (مؤسسة تسليف لبناء المساكن) تحت ادارة حكومية وذلك بغرض توفير سلفيات بنسبة فائدة قليلة للمشترين. وبهذه الطريقة استطاعت الحكومة ان تتفادى العبء المالي الضخم الذي يسببه انشاء المساكن العامة.

انتعشت حركة صناعات وتشييد العقارات والمساكن الخاصة بسبب ترك مسؤولية الاسكان للقطاع الخاص. واستغلت شركات العقارات نقص الاراضي لاقصى حد وجنت من ذلك ارباحا طائلة. ولسوء الحظ فان مصانع اليابان المتطورة لم تستطع انتاج أراضٍ.

واخيرا اصبح مستحيلا ان يستطيع الفرد شراء قطعة ارض سكنية في او بالقرب من طوكيو بسعر معقول، واضطر الناس للسكن في منازل تبعد حوالي 50 او 60 كيلو مترا عن قلب مدينة (طوكيو)، وهذا يعني انه عليهم ان يقوموا برحلة للعمل يوميا في قطارات مزدحمة. وبالرغم من ذلك فقد دفعوا حوالي 150 الف الى 200 الف ين ثمنا للمتر المربع الواحد لقطعة سكنية لا تزيد مساحتها عن 200 متر مربع، بالاضافة الى تكلفة المسكن نفسه.

تشير الاحصاءات الحكومية الى انه في سنة 1970م كان متوسط تكلفة تشييد المتر المربع الواحد في الاراضي السكنية يعادل 55 الف ين وبلغ المتوسط في سنة 1980م، 135 الف ين اي بزيادة 245% خلال عشر سنوات بالرغم من ان نسبة الزيادة في تكلفة تشييد المنازل كانت اقل من نسبة الزيادة في سعر الاراضي السكنية. الا ان العبء المشترك اي تكلفة الارض والتشييد كان ضخما تبلغ تكلفة تشييد منزل مساحته 100 متر مربع في ارض سكنية مساحتها 200 متر مربع حوالي 50 مليون ين

يقال ان الاجير لا يمكنه ان يجمع اكثر من ستة اضعاف دخله السنوي لشراء مسكن وبالطبع فلن

يتمكن من ادخار المبلغ الكافي، إذاً فعليه ان يقترض. ويمكن اقتراض جزء يسير فقط من المال اللازم من مؤسسة التسليف لبناء المساكن، وعليه إذاً ان يقترض باقي المبلغ من المصارف التجارية الخاصة وتقرض كثير من الشركات موظفيها ما يمكنهم من ابتياع مساكن.

إن تسديد القروض يجعل حياة المالك صعبة، ويتم تسديد سلفيات مؤسسة التسليف لبناء المساكن في فترة 35 عاما وبفائدة سنوية قدرها 5,5% في حين يتم تسديد سلفيات المصارف التجارية الخاصة في خلال 20 عاما وبفائدة سنوية قدرها 8,5%، ولكي يتمكن الفرد من تسديد تلك القروض يجد انه عليه ان يقتصد من مصروفات التعليم والحياة الاجتماعية وفي ملابسه وفي حياته الثقافية. ويتبقى قليل جدا من المال بعد دفع المصروفات وهكذا .. وبينما حصل الفرد على حريته بحصوله على مسكن خاص به يجد انه قد اصبح من ناحية اخرى عبدا مقيدا.

تخلى الكثيرون عن حلم اقتناء مساكن خاصة بهم واختاروا بدلا عن ذلك ان يبتاعوا شققا في مجمعات سكنية شاهقة شيدتها شركات القطاع الخاص ويبلغ متوسط مساحة ارض الشقة السكنية 65 مترا مربعا، في حين تصل مساحة ارض المنازل 85 الى 110 متر مربع. ولما كانت نسبة مساحة الشقة السكنية قليلة بالنسبة لمساحة المنطقة المشيدة فان تكلفة الشقق اقل من تكلفة المنازل وبالرغم من ذلك فانها تكلف 40 الى 50 مليون ين وعليه فان مالك الشقة يصبح عبدا لرهنه العقاري.

ويفضل البعض استئجار الشقق حتى لا يثقلوا كواهلهم برد سلفيات الاسكان غير ان الوضع سيِّىء حتى بالنسبة للمستأجرين، اذ قل عدد الشقق المعروضة للايجار في حين اخذت الاجور في الارتفاع بانتظام خلال العشر سنوات الماضية.

السبب الرئيس في مشكلة المساكن في اليابان هو سعر الاراضي السكنية المرتفع. اما اذا تم تطبيق مقولة العقيد القذافي: (الارض ليست ملكا لاحد ولكن يحق لكل واحد استغلالها) في اليابان فلن تكون هنالك مشاكل حادة في المسكن. وفي الواقع فان بعض اعضاء حزب المحافظين الحاكم المدافعين الحريصين على حق الفرد في الملكية الخاصة قد بدؤوا مؤخرا بالتفكير في الحد من حقوق ملكية الاراضي وذلك بغرض التمكن من توفير مساحات ضخمة للاراضي السكنية باسعار معقولة.

نتج عن استصلاح الاراضي بعد الحرب العالمية الثانية تحرير الفلاحين الفقراء من اغلال الاقطاعية. وفي الوقت الحاضر فانه من الضروري اخضاع الاراضي السكنية للسيطرة الحكومية وذلك لاسكان سكان المدن الذين لا ارض لهم.

صحيح ان اليابان لم تعان من مشكلة في المساكن لفترة. المشكلة الآن مشكلة نوعية لا مشكلة كمية .. لن تتحسن نوعية المساكن في اليابان ما لم يتم تصحيح مشكلة تكلفة الاراضي السكنية

في اثناء التفكير في مشكلة المساكن في اليابان يمكن للشخص ان يضع في اعتباره ما ورد في الكتاب الاخضر:

«ان حرية الانسان ناقصة اذا تحكم آخر في حاجته، فالحاجة قد تؤدي الى استعباد انسان لانسان، والاستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الانسان».

مطابع ستارف فوتوليتو - روما
☎ 3 / 2 / 4129041 - 4124741 - 8119476
إحدى مؤسسات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية

عيسى يوسف الكوني

منشورات
المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
ص ب 4491 هـ 45565-40705
تلكس 20032 GREEN BOOK
طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

يتناول هذا الكتاب عدة دراسات وأبحاث شكلت موضوعات للدراسة من قبل باحثين من مختلف قارات العالم شاركوا بها في الملتقى العالمي الأول حول فكر معمر القذافي «الكتاب الأخضر» المنعقد بجامعة قار يونس بمدينة بنغازي بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في الفترة ما بين 7-15 من ابريل سنة 1983م. تناولت هذه الدراسات بالبحث الاوضاع الاجتماعية الظالمة وضرورة تفجير ثورة ثقافية اجتماعية شاملة وجذرية من أجل ارساء دعائم حضارة انسانية جديدة تبشر الإنسان في كل مكان بالحرية والانعتاق النهائي من كافة القيود والقواعد الظالمة التي تكرس الاستغلال والظلم بكافة اشكاله وألوانه.

2 دينار أو ما يعادلها